الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد مالي

الموضوع :

الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر
حالة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

إعداد الطالبة : نجاري فاطمة زهراء

إشراف الأستاذ : صالح إلياس

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د لبيق محمد بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د صالح إلياس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا و مقررا
أ.د داني الكبير معاشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
أ.د فاضل عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
أ.د بويهي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
د. رادي نور الدين	أستاذ محاضر " أ"	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د.عدوكة لخضر	أستاذ محاضر " أ"	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية : 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ن ، و القلم و ما يسطرون ، ما أنت بنعمة ربك بمجنون، و إ ن لك لأجرا غير ممنون ﴾

صدق الله العظيم

سورة القلم (الآيات 1،2،3)

الإهـــــــــــداء

إلى والدي الغاليان

إلى إخواني و أخواتي

إلى كل من كان لنا و لو للحظة سندا من قريب أو بعيد.

شكـــــــــر و تقديـــــــــر

الحمد **لله رب** العالمين ، **الرحمن الرحيم** ، الذي قدر لنا أن نكون باحثين ، للعلم طالبين ، و للتدرج طامحيـــــن ، و الشكر له على أنه أعاننا ، و هدانا ، و أنارنا و إليه شكرنا و كل و حمدنا و منانا.

إنه لمن دواعي الاعتزاز و الشرف أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى سيدي الأستاذ ، الفاضل :

إلياس صالح الذي منحنا ثقته الكبيرة للإشراف على هذا العمل و الذي تحمل كثيرا عناء التوجيه ، النصيحة و الإرشاد ، و الذي كان منبع إبداعنا ، و منهاج عملنا ، و قدوة مثابرتنا.

كما لا تفوتني الفرصة أن أشكر كل عضو من أعضاء اللجنة الموقرة مسبقا على مناقشة هذه الرسالة .

أشكـــــــــــر أيضـــــــــــــا كـــــــــل مـــــــــــن :

أولئك ، الذين علموني ، أساتـــــــــــذتي الكرام .

زملائي الإداريين على رأسهم السيد عميد الكلية .

مديري و مستخدمي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذين استقبلونا .

مسؤولي الهيئات و الإدارات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الذين قدموا لي يد المساعدة و نسينا أن نذكرهم سهوا لا عمدا.

المقدمة العامة

المقدمـــــــــــــــــــــــــة العامـــــــــــــــة

تعتبر التحولات الاقتصادية الراهنة حتمية جاءت بها تلك التطورات و كذا الطفرات الاقتصادية التي آل إليها العالم مؤخرا لاسيما بعد ظهور الأزمة الاقتصادية الأخيرة و ما تركته من مخلفات وراءها ، الأمر الذي أدى بإفلاس العديد من المؤسسات سواء المالية منها أو الاقتصادية ، بسبب فشل النموذج الرأسمالي في التوقـــــــــــــــع حول أزمات أسواق المال و النقد ، و لما كان الاقتصاد سابقا يعتمد على الثورة الصناعية و تحويـــــــــل المواد الخام ، أصبح الاقتصاد حاليا مبني على المعرفة ؛

و قد دعا " **محمد الصغير بابس**" فيما سبق ، رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في تقرير الكناس حوالي سنة **2008** ، إلى متابعـــة مدى الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفـــــــــــــة مع مراعاة تطبيقات عناصر الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية ؛ و ضرورة اكتساب الجامعة الجزائرية معركة النوعية بعد اكتسابها معركة الكمية ، دون أن ينسى تعريجه على دور الجماعات المحلية في تبني اقتصـــــــاد مبني على المعرفة ، قصد مد أواصر و جسور التنمية المحلية يكون لها صدى على مجاراة الفقر و تحقيق الحكم العـــــــــــــــادل .

و الذكاء الاقتصادي واحد من المواضيع الذي بات يشغل اهتمـــــــــام الكثير من الباحثيـــــــن في دول العالم ، خاصة و أن الفلسفة الرأسمالية باتت تبدو فلسفة غير مجدية ، و انجيلها ليس سوى تبريرا لانهيار النظرية الكلاسيكية الجديدة أمام انهيار امبراطوريات النظريات التي سبقتها ؛

و في الوقت الذي يجري فيه إعداد التقارير و البحوث الدورية لاخراج العالم من فضيحة تباجيـــل الليبيرالية الداعية لتحرير الأسواق و التبادل التجاري على حساب تراجع دور الدولة و سلطتها في الاقتصاد ، يحاول كل الفاعلين الاقتصاديين البحث و التطوير لتبسيط و توحيد كيفيات تطبيقـــــــــــــات الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية ، في حين يسعى الأكاديميين و المستشرفين في الجزائـــــــــــــــر إيجاد معنى للذكـــــــــــاء الاقتصادي و تذليل سبل تطبيقاته ، حيث يتردد في أفواه رؤساء المؤسسات ، الطلبة ، أصحاب القـــــــــــرار **مثلا** مفاهيما تدور حول هذا الأخير في الواقع هي تترادف مع كل من : (التجسس ، تطوير المـــــــــــوارد البشرية ، المعلومة الاقتصادية ، اليقظة الاستراتيجية ...الخ) ، لذلك نسعى في هـــــــــــذه الدراسة إلى توضيح و تصحيـــــــــــح أهم المعاني و المعطيات الخاصة بمتطلبات الذكاء الاقتصادي بالنسبة للطلبة بصفـــــة خاصة ، رؤساء المؤسسات و مستخدميها و ربما حتى أصحاب القرار من خلال إدراج

أراء و نتائج بحث أهم الاقتصاديين و الدارسيـــــــن السابقين ، الأمر الذي استعرضناه في الدراسة النظرية للبحث ، بالاضافة إلى إدراج أهم النمـــــــاذج الرائـــــــدة في الذكاء الاقتصادي مركزين على النموذج الصيني .

و إن كانت السلطات العمومية تتساءل حول كيفية مواجهة تقلبات السوق العالمية بتبني سياسة عمومية لليقظة الاقتصادية ، تتساءل أطراف أخرى حول إمكانية إنعاش الذكاء الاقتصادي للصناعة الجزائرية ، و في ذات السياق أضحى السهر يأخذ منحى آخر يترافق مع آليات الذكاء الاقتصادي ، أين بات السهـــــــــــر المالي نوعا من أنواع التيقظات التي قد يتطلبها جهاز اليقظة الاستراتيجية ؛ الأمر الذي جعل الدولة تأخذ على عاتقها اتخاذ عدة تدابير لاخراج الصناعات الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الناشئة من دوامة الافلاس و التلاشي و تقبل لعبة المنافسة ، كسن القوانيين و التشريعات الجبائية المحفـــــــزة على إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حوالي **659.309** مؤسسة صغيرة و متوسطة مع نهاية سنة **2011**) و إعداد برامج التأهيل (ضخ **4** ملايير أورو على مدى خمس سنوات لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ؛

حيث يتزايد تطور و تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم و التي تمثل أكبر نسبة من المنشئآت الصناعية ، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة ، و تساهم بفاعلية في التصدير و زيادة قدرات الابتكار، أيـــــــــن تقدر بحوالي **90%** من المنشآت في بلدان العالم ؛ أين يدل نشاط هذه المؤسسات في كل الميادين على ظهور و استحداث مهن و وظائف جديدة لم يكن لها في السابق وجود ، جاء بها الظهور المباغت للاقتصاد الرقمي و تكنولوجيات الاعلام و الاتصال ، حيث أبدلت تطبيقات الذكاء الاقتصادي و آلية السهر المالي العديد من الحيل و الطرق المتعلقة بتسيير المؤسسات و توخي الحيطة من تداعيات المنافسة الشرسة التي طالت السوق العالمية ؛

مما يستدعي التعمق و معرفة الركائز أو لنقل الأعمدة الرئيسية التي تبنى على أساسها قاعدة اليقظة الاستراتيجية ، أين كان **لهربت سيمون** أب النظرية العقلانية المحدودة ، نظرته الخاصة حول مسألة اتخاذ القرارات و معالجة المعلومات بالنسبة لقائدي المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و علاقتها مع احتواء البيئة الخاصة بها ؛

و لولوج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حلبة المنافسة و عالم مبني على السهر و الحيطة قد يتطلب الأمر لتأهيلها و تدريبها على بنود التنافسية الحقيقية وقتا ، كما يستدعي منها التعمق في معرفة آليات ممارسات الذكاء الاقتصادي و مختلف متطلباته ، فإن كانت الدول الصناعية الكبرى كالدول الأوروبية ، أو الأسيوية لا تزال حقول التجارب فيها جارية حول تطبيقات اليقظة و كيفية تجريبيها على أرضية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالرغم من قطعها عدة أشواط في الميدان ، فللجزائر و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية رأي و كلمة أخرى في شأن تحسين و ترشيد القرارات العقلانية من خلال التحكم الاستراتيجي للمعلومات ؛

مما جعل الدولة الجزائرية كغيرها من الدول تولي الاهتمام بهذه الفئة من المؤسسات بواسطة اتخاذ عدة إجراءات و خلق عدة أجهزة داعمة و مرافقة لها ، كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، المشاتل ، مراكز التسهيل ، و تقديم مختلف التسهيلات الخاصة بمنح القروض البنكية ، و التحفيزات الخاصة بالجباية المتعلقة بخفض معدلات الضرائب ، في الوقت ذاته صدر القرار الوزاري المشترك مؤخرا في مارس من سنة **2013** الذي نص على اتخاذ تدابير الانفاق تخص استراتيجية الذكاء الاقتصادي بالبلاد من خلال تنظيم ملتقيات التحسيس ، و الدعوة للتكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ، مع مرافقة و متابعة وضع خلايا اليقظة الاستراتيجية بمساهمة صندوق ترقية التنافسية الصناعية .

و يقول **بشير مصيطفى** ، مكلف بالاستشراف و الاحصائيات برتبة كاتب الدولة لدى الوزير الأول ، في كتابه "**صناعة الغد ، مقالات في الاستشراف** " نشر مؤخرا (شهر مارس **2013**) ، بأنه في حال نجاحنا في تحديد أهدافنا على سلم النمو لفترة لا تقل عن نصف قرن ، سيسهل علينا تعريف عناصر اليقظة المطلوبة ، و وضعها في سياق المستقبل مع إعدادها و استغلالها في إطار السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .

أين تحاول **الجزائر** اللحاق بركب الدول المجاورة في ما يخص تبني السياسة العمومية لليقظة الاستراتيجية و تشجيع الفاعليين الاقتصاديين على تكثيف البحوث و الدراسات في المجال ، حيث أضحى يزداد عدد الباحثين و الدارسين حول الذكاء الاقتصادي يوما بعد يوم في البلاد ، في الوقت

نفسه قطع عدد آخـــــــــر من الباحثين في العديد من دول العالم أشواطا كبيرة في البحث حول أسس و تطبيقات هذا الأخير ؛

فمنذ أن اقترح"**هربرت سيمون**" ، حوالي سنة **1960** بأن الذكاء هو المرحلة الأولى لسيرورة القـــرار التي تتركب لاستكشاف البيئة من أجل التعريف بالوضعيات الخاصة بالقرارات ، أتـــــــى **"هارولد ويلنسكي"** حوالي سنة **1967** لاعطاء أول تعريف للذكاء الاقتصادي ، في مؤلفه : " **الذكاء الخدماتي** " أيـــــن اعتبره بمثابة النشاط الذي يقوم بإنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية و الإستراتيجية للمؤسسة ، أو المنظمة المجمعة و المنتجة في إطار شرعي و انطلاقا من مصادر مفتوحة ؛

أما بالنسبة لكل من **مارتيني** و **ريبولت** حوالي عام **1988** ، تحدثا في مؤلفهما "**السهر** "على أن الذكاء الاقتصادي هو ذلك الموقف المنظم على الأقل و المستمع للإشارات المتأتية من محيط المؤسسة القابـــــــــــل لوضع سبب للخيارات الاستراتيجية ؛

إلا **أن جاكوبياك** ، في كتابه "**اليقظة التكنولوجية** " لسنة **1991** ، رأى بأن الملاحظة و التحليل للبيئـــة المتبوعـــــــة بالاشاعـــــة الجيـــــــدة للمعلومات المنتقـــــــاة ، المعالجة ، و الضرورية تمكن من اتخـــــــاذ القـــــــرار الاستراتيجـــــــي ، أما **المفوضية العامـــــــة لمخطط 1994** ، صرحت بأن الذكاء الاقتصادي هـــــو مجموعـــــة الأعمال المتعلقة بالبحث عن المعلومة المناسبة للفاعلين الاقتصاديين ، و استغلالها بطريقة قانونية مع توفير الضمانات اللازمة في ظل أفضل الظروف ، في الوقـــــــــت ذاته أسنـــــــــــد **كلارك** حوالي سنة **1995** بأن لهذا الأخيـــــــــــر مفهوما يتعلق بمجموعة النشاطات المنسقة من خلال البحث ، معالجة ، و حماية المعلومة المفيدة للفاعلين الاقتصاديين ، مع إيجاد ثلاثة وظائف أساسية تتميز بالتحكم في الممتلكات العلمية و التقنيـــــــــة ، إكتشاف الأخطار ، الفرص و تحليل استراتيجيات التأثيـــــــر.

في حين عرج كل من **بيسون** و **بوسان** ، سنة **1996** ، بأن الذكاء الاقتصادي هو القدرة على إيجاد الاجابات للمسائل المكتشفة للذكاءات بين المعلومات التي تكون في الذاكرة ، في نفس السيـــــــــاق **هاسيد** و **آل** ، حوالي سنة **1997** نظرا للذكاء الاقتصادي على أنه يعنـــــي قدرة المؤسسة

على التوفيـــــــــق الناجع للمعارف و الكفاءات الداخلية و الخارجية ، للتمكن من حل مشكل إنتاجي جديد .

أما **جاكوبياك** في سنة **1998** ، جاء بمعنى آخر للذكـــــــاء الاقتصادي يتعلق بتوسيـــــع اليقظة الاستراتيجية مع الاستعمال العنيف للمعلومة ، و **لوانتيي** حوالي عام **2000** ، رآه على أنه نشـــــــاط استعلام

في إطار قانوني لآداب المهنة ، و بالنسبة **لمارتيني** و **ماريتي** حوالي عام **2001** ، تمكنا من إعطاء الذكاء الاقتصادي مفهوما يتعلق بالقدرة على التكيف مع البيئة و كذا إمكانية الاستعلام و فهم المحيط .
باتورل في **2002** ، قال بأن الذكاء الاقتصادي هو البحث على الحراسة النشطة للمعلومات المعالجة ، ثم إشاعتها في الوقت المناسب للأشخاص الأكفاء للقيام بترجمتها ، و التمكن من استغلالها بهدف تسهيل تطور و استمرارية المؤسسة ، لكن **آلان جويلية** سنة **2005** ، اقترح بأن الذكاء الاقتصادي يعنى بالتحكم و حماية المعلومة الاستراتيجية لكل فاعل اقتصادي ، للثلاثية المتعلقة بكل من (تنافسية النسيج الصناعي، أمن الاقتصاد و تقوية المؤسسات و التأثير في البلد) ؛

في نفس الفترة حوالي عام **2006** ، **إيريك دلبك** أعطى للذكاء الاقتصادي المعنى الذي يرجع للذكاء الخدمـــــــــــاتي باسم مصلحة الاعلام البريطانيـــــــة ، و الذكاء التنافسي الذي يعود للولايات المتحدة الأمريكية الذي يأكـــد على البعد التنافســـي و الذي يكون العلاقات بين المؤسسات .

أما في الجزائر ، أصبح الذكاء الاقتصادي الشغل الشاغل للعديد من الباحثين نجد من بينهم :
المقال المنشور **للدكتور سعيد أوكيل** حوالي سنة **1998** المعنون باليقظة التكنولوجية في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق ، أين تكلم فيه الباحث حول ضرورة اليقظة التكنولوجية في ضمـــــــــــان الاستقرار و الازدهار المادي و الحضاري ؛
و في مقال آخر منشور حول أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال و جذب الاستثمارات الأجنبية ، **للدكتور حمداني محمد** في عام **2012** ، ، تطرق فيه الباحث إلى أن الذكاء الاقتصادي يهتم بكل ما يحدث في الأسواق سواء المحلية منها أو الأجنبية ، باعتباره نظام متكامل يشمل مجمل التقنيات و الكفاءات البشرية و يسمح بالوصول إلى المعلومات الصحيحة و الدقيقة في الوقت

المناسب ، بما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة و التمكن من سبق المنافس ، تطوير أساليب العمل و المنتوج في وقت ملائم ؛

و في ورقة مقدمة **لسهام عبد الكريم** في المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة بجامعة الزيتونة الأردنية في أبريل من سنة **2012** ، حول سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية ، اعتبرت الذكاء الاقتصادي طريقا للإبداع ، من خلال ما أظهرته التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع و الدور المهم للمعلومة و استغلالها الفعال في تطويره .

و تدور دراستنا الحالية حول إبراز أهم الدعائم أو لنقل الأعمدة الرئيسية التي يرتكز عليها الذكاء الاقتصادي لتمكين المنظمات من الاستعداد على إرساء خطة تنافسية ناجعة ضمن خططها المتوقعة مع التأكيد على توضيح العلاقة الرابطة بين هذا الأخير و بين السهر المالي ؛

في الوقت ذاته جاءت هذه الدراسة لتعليل و تحليل حيثيات تبني العمل وفق تطبيقات اليقظة الاستراتيجية من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تقصي طبيعة السهر المالي لها .

لذلك استندت دراستنا هذه إلى طرح سؤال رئيسي يكمن في اشكالية البحث التي تتمحور حول : **ماهي متطلبات الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر ، و ماهي آليات تطبيقات كل منهما في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟**

و على ضوء ماسبق ، تمكننا من إدراج الأسئلة الفرعية الموالية :

- ☑ **ماهي متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائر ؟**
- ☑ **كيف يمكن فهم طبيعة السهر المالي ؟**
- ☑ **هل تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمل وفق تطبيقات اليقظة و الذكاء الاقتصادي ؟**
- ☑ **ماهي الاستراتيجية التي تتبعها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة الشرسة ؟**

و من خلال التساؤلات التي تم طرحها ، ارتأينا صياغة فرضيات البحث كالتالي :

- **الفرضية الأولى :**

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السهر المالي و نوعية الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالذكاء الاقتصادي المتمثلة في السياسة الدفاعية ضد المخاطر .

- **الفرضية الثانية:**

توجد علاقة ما ، بين السهر المالي و أدوات التمويل المختارة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- **الفرضية الثالثة:**

يتعلق الأمن الخاص بالممتلكات المعلوماتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالسهر حول بيئة المؤسسة ، و سرية المعلومات .

الفرضية الرابعة :

تواجه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة منافسيها باستعمال استراتيجية هجومية للذكاء الاقتصادي .

بالتالي تظهر **أهمية الدراسة** باعتبار الذكاء الاقتصادي موضوعا اقتصاديا من مواضيع الساعة كونه يمكن أن يطرح البدائل ، الاقتراحات و كذا التوقعات بشأن الفرص و التهديدات التي قد تواجهها الدولة و كذا مختلف المؤسسات ، الأمر الذي مكن عدة دول في العالم من البروز بفضل النموذج الاقتصادي لطبيعة الذكاء الاقتصادي بها ، و كذا بفضل الدور الذي لعبته اليقظة و السهر الاستراتيجيين بها ، مما جعل عدة مؤسسات فتية في مجال المال و الأعمال تتحول إلى مؤسسات ضخمة في العالم من خلال تبني العمل وفق تطبيقات الذكاء الاقتصادي و اليقظة بمختلف أنواعها ، و الدليل على أهمية الموضوع ازدياد الانضمامات اليومية للباحثين و الاقتصاديين يوما بعد يوم .

و من خلال الأهمية التي يكتسيها طابع البحث ، نسعى من خلال دراستنا هذه لتحقيق جملة من **الأهداف** و هي :

- ❖ تسليط الضوء على أهمية موضوع الذكاء الاقتصادي و دوره في الارتقاء بالاقتصاد و كذا المنظمات لتمكينهم من مواجهة العثرات و الصعوبات التي تهدد كيانها .
- ❖ إبراز أهم متطلبات الذكاء الاقتصادي و الواقع الذي أصبح يؤول إليه بالنسبة للجزائر و أهم مؤسساتها .
- ❖ إعطاء معنى للسهر المالي بصفة خاصة و للأهمية التي يلعبها من أجل تفادي المشاكل و التهديدات المالية .

- ❖ توجيه و حث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تبني العمل وفق أساسيات الذكـــــــــاء الاقتصـــــــــادي و السهـــــــــر المـــــــــالي.
- ❖ توضيح المستوى الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حين تبنيها لقاعدة اليقظـــــــة الاستراتيجية .

أين تدور **حدود الدراسة** الزمكانية في إطار البحث عن سبل ، أدوات و كذا الامكانيات المتاحة للذكاء الاقتصادي في الجزائـــــــــر على وجه العموم ، و مدى استطاعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تجسيد استراتيجيتي كل من اليقظة و السهر المالي ، لذلك استقرت دراستنا من حيث المكان في اختيار اقليم لجزائر للتعبير عن بوادر الذكاء الاقتصادي و اليقظة ، لنستنبط مدى تفاعل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية مع متطلبات هذين الأخيرين ، أما بالنسبة للزمن فالأمر قد استغرق منا وقتا طويلا ؛ أما عن **المبررات و الدوافع** التي جعلتنا نختار الغوص في أعماق موضوع الذكاء الاقتصادي كونه موضوعا استراتيجيا ذو أبعاد جد هامة في تصحيح و إعادة تأهيل اقتصادات الدول ، بالاضافة على قدراته على توجيه المسار و النهج الذي يمكن أن تنتهجه المؤسسات إذا اختارت تطبيقات اليقظة الاستراتيجية ضمن خططها المتوقعة ، مع الحاجة التي أصبح يتطلبها الاقتصاد الوطني للانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد معرفي يعتمد على المعلومة الاستراتيجية ؛

كما أن الدافع الأخر الذي جعلنا نختار دراسة هذا الموضوع هو ندرة الكتب الناطقة سواء باللغة الوطنية أو اللغة الأجنبية من قبل الباحثين الجزائرين حول الذكاء الاقتصادي ، ما عدا مبادرة كتابات الحكومة ، و المقالات المنشورة ، المؤتمرات و الأيام الدراسية المقامة حول الموضوع في الفتـــــــــرة الأخيـــــــــرة ، بالاضافة إلى أنه قد آن أوان الجامعة الجزائرية لتأخذ قسطها من البحث بصفة معمقة في هذا النوع من الدراسات ، لتحقيق القفزة النوعية في مجال البحث العلمي في الجزائر .

و سعيا منا لتحقيق أهداف البحث و التمكن من إيجاد نتائج نخرج بها من خلال هذه الدراسة ابتغينا استخدام **المنهج** الوصفي التحليلي في الدراسة النظريـــــــــة و منهج دراسة حالة بالنسبـــــــــة للجانب التطبيقي الذي يتناسب و طبيعة الموضوع ، حيث سوف ندرس مدى تجسيد تطبيقات الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية استنباطا من منظور اليقظة

الاستراتيجية و السهر المالي للبلاد باستعمال عـــــــدة متغيرات **مثل** : الأمن ، الاستراتيجية الهجوميـــــــة ، السهر المـــــــــالي ، حمايـــــــــة الممتلكات المعلوماتية...

و انطلاقا من كل ما استعرضناه ، استطعنا تأسيس رسالة بحثنا هذه إلى قسمين أساسيين ، كالآتـــــــــــي :

قسم نظـــــــــري عنونا ـــــــــــــــــــه بـــــــــ:

☑ **الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر** ، أين يتألف هذا القسم من فصليين و هما :

- **الفصل الأول :** متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائر.
- **الفصل الثاني :** السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر.

في حين عنونا القسم الثاني من البحث ، و الذي يعنى بالدراسة التطبيقية بـــــــــــــــ:

☑ **حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

حيث قمنا بتقسيم هذا القسم بدوره إلى فصلين ، تمثلا في :

- **الفصل الثالث :** تطوير الذكاء الاقتصادي ، و أهم تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- **الفصل الرابع :** الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القسم الأول: الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر

⇦ الفصل الأول: متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائر

⇦ الفصل الثاني: السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر

مقدمة القسم :

السريعة و المتلاحقة ، من طرف الدول و المؤسسات على حد سواء ، تصبو الجزائر للوصول إلى متطلبات الذكاء الاقتصادي و تسهر على التحفيز لانشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط خارج إطار المحروقات ، هذا و عادة ما تسهر الدولة على محاولة كسب قدرة تنافسية تمكنها من الولوج في مناطق التبادل المشترك و محاولة التأقلم مع مخاطر المنافسة .

لذلك تجدر الاشارة هنا إلى تلك الآلية الاقتصادية ، أو لنقل وتيرة الذكاء الاقتصادي التي ستنتهجها الدولة لبسط سياسة عمومية للذكاء الاقتصادي ، و لكن لا يمكننا الحديث عن ذلك دون تحديد المفاهيم الأساسية و الدعائم التي يرتكز عليها الذكاء الاقتصادي و كذا طبيعة السهر المالي.

و باعتبار الذكاء الاقتصادي في الجزائر من المحاور الجد حساسة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة على حد سواء و بالنسبة للدولة أيضا ، و لتمكينهم من الولوج في الأسواق العالمية في إطار التفتح الاقتصادي الذي أصبح يشهده العالم حاليا مع تصاعد وتيرة المنافسة ، أصبحت المفاهيم المتعلقة بمفهومي القوة و الضعف تتبدل لتأخذ مجرى آخر يجعلها مرهونة بيد معلومة متحكم فيها و مسيطر عليها ، أو معلومة خاطئة و غير متقنة ، حيث أن ما لا يختلف عنه باحثان هو أن المعلومة الإستراتيجية هي أساس قيام المنافسة ؛

نحاول في هذا القسم من هذه الدراسة إبراز ميكانيزمات الذكاء الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة ، مع التعريج على أهم نماذج الذكاء الاقتصادي كالنموذج الياباني ، الفرنسي ، الأمريكي و كذا نموذج فولد ، مع إدراج تطور الذكاء الاقتصادي للجزائر ؛

دون أن ننسى الدور المهم الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في تفعيل السهر المالي ، إلا أنه لا يمكن الحديث عن السهر المالي ، دون الحديث عن أبرز تقنيات التمويل ، وصولا للذكاء المالي مع لمحة عن الذكاء التنافسي بالمؤسسات المصرفية ، حيث أن بروز العولمة المالية و تحرير المعاملات المالية يمكن أن يجر معه تهديدات مالية تطال الأنظمة المالية ؛

و ليس من السهل بزمان تحديد مفهوم الذكاء الاقتصادي في رقعة أو اقليم جغرافي ما ، ذلك أن تحديد هذا المفهوم بالمقارنة مع المكونات الجغرافية ، ، اللسانية ، الاقتصادية ، ، الثقافية ، المعلوماتية ، المؤسساتية ، الأمنية ...الخ يصعب المهمة أكثر ، لذلك من الأجدر أن نفصل في المفهوم حسب كل ميدان ، حتى نتمكن من إيجاد نقاط التشارك و الاختلاف ، فمهما حاولنا إعطاء

مفهوم لهذا الأخير ، فان هذا المفهوم يبقى قابلا للتطور و التغيير أحيانا ، كما يبقى الباحثون و المتخصصون دائما مطالبين بالتدقيق في إيجاد هذا المعنى بطريقة سهلة و مناسبة للبيئة التي تعيشها المنظمة أو المؤسسة ، بغية مساعدة كل الأجهزة و المؤسسات في تبني هذا الأخير ، أين قسمنا هذا القسم من الدراسة النظرية الى فصلين هما :

⟸ **الفصل الأول :متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائر**

⟸ **الفصل الثاني : السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر**

الفصل الأول:

متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائـــر

الفصـــل الأول :

متطلبات الذكاء الاقتصادي و منظوره في الجزائر

تمهيـــــــد :

يبدو أن لكل باحث طريقة و دافع يرى من خلاله ماهية الذكاء الاقتصادي و ماهية متطلباته ، غير أنه لا يختلف باحثان حول الدور الاستراتيجي للمعلومة ، و كذا السهر في إبراز قدرات و إمكانيات إرساء اليقظة ، و حتى إن اختلف الباحثين كل حسب رأيه في إعطاء و تحديد مفاهيم الذكاء الاقتصادي فان هذه التعاريف كلها تصب في منحى واحد في الأخير و تلتقي في نفس النقطة ، و باعتبار الجزائر دولة من بين الدول التي تسعى في تبني سياسة عمومية للذكاء الاقتصادي ، جعلها تحث مؤخرا على الإنفاق من أجل التكوين في الميدان لتعميم بسط إستراتيجية الذكاء الاقتصادي ، و في الفصل الموالي من البحث سنحاول التطرق إلى خمسة مباحث أساسية و هي :

- ☑ **المبحث الأول : ماهية الذكاء الاقتصادي**
- ☑ **المبحث الثاني : السهر و الذكاء الاقتصادي**
- ☑ **المبحث الثالث :السياسة العمومية للذكاء الاقتصادي في الجزائر**
- ☑ **المبحث الرابع : ميكانيزمات الذكاء الاقتصادي في الجزائر**
- ☑ **المبحث الخامس : أهم نماذج الذكاء الاقتصادي**

المبحـــــث الأول

ماهية الذكاء الاقتصادي

تتعدد المفاهيم و التعاريف الخاصة بالذكاء الاقتصادي ، بتعدد الميادين و التخصصات المتواجـــد فيها خاصة بعـــد الظهـــور السريع لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال التي أصبحت تتطور يوميـــا ، و تزايـــــــــد انتشارها بشكل سريـــع و متطـــور ، و الذكاء الاقتصادي في حد ذاتـــه يتطلب تواجد المعلومات و مختلـــف وسائلها ليتمكن من الاستقرار و العمل بفاعلية و أداء ناجعان ، فكيف يمكننا تعريفه ؟

أولا : مفاهيم و تعاريف الذكاء الاقتصادي في العالـــــــــــــــم :

1-1 الذكاء الاقتصادي عند مختلف الاقتصاديين :

لقد حاولنا إعطاء بعض أقدم التعاريف الخاصة بالذكاء الاقتصادي لبعض الاقتصاديين المتخصصين في الميدان لا بأس أن نذكـــــــــر بها مجددا ، مع الاشـــــــــــــارة إلى تعاريف أخرى مستحدثـــــة لنقـــوم بالمقارنة بين مختلف هذه المفاهيم في الأخير و إيـــجاد تعريف موحد بينهم لا محـــــدد .

قـــــــــــام الاقتصادي الانجليـــــــــــزي "**هارولد ويلنسكي**" باعطـــاء أول تعريف للذكـــاء الاقتصادي في مؤلفـــــــه " الذكـــــــــاء التنظيمي " على أنـــــــــــــه :

النشـــــــاط الذي يقـــــــــوم بانتـــــــــــاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصاديـــــــــــة و الاستراتيجيـــــــــة للمؤسســـــــة أو المنظمة و التي تكـــــون مجمعـــــــــة و منتجـــــة في إطار شرعـــي و انطلاقـــــا من مصادر مفتوحـــــة .[1]

أمـــا "**هنري مارتـــــــــر** "رئيس لجنة الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المؤسسات للمفوضية العامـــــة لمخطط **1994** بفرنســـــــا ينظر للذكاء الاقتصادي على أنه :

الانشغال بأمـــور الادارة ، و بتقنيات التسييـــر ، رأسملـــة المعلومـــات الاستراتيجيـــة و الضروريـــــة فـــي المنظمـــــــــة .[2]

---

1 Norbert Lubrument , **l'intelligence économique et management stratégique** , les cas pratiques d'intelligence économique des PME .L'Harmattan,Achevé d'imprimé par 1Livre.com,2012 p 86.

كما أن كل من"**برناد بيسون** و **جون كلود** "عرفاه في مؤلفهما : "التدقيق للذكاء الاقتصادي " على أنـــــــــــــــــــــه :

التحكم و حسن استعمال المعلومة ، و من ثم انتـــاج معارف جديدة ، فن الكشف عن الأخطار الفـــرص المجمعـــــة ، حفظ ، تحليـــل ، تصحيـــح و إشاعة المعلومـــة الضروريـــــة و الاستراتيجيـــــة للذين هم بحاجـــة إليها [1] .

و يـــــــــــرى " **إيريك دلبك** " الأمين العام لمعهد الدراسات و البحث و أمن المؤسسات و خبيـــــر في الذكاء الاقتصادي يدرس في عدة جامعات فرنسية في ذات السياق بأن الذكاء الاقتصادي جاء من طرف الأنجلساكسون و الذي عرفه بـــــــــــــأنه :

الذكاء الاقتصادي الذي يرجع إلى الذكاء الخدمـــــــــــــاتي باسم مصلحة الاعلام البريطانية ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية يدور الحديث حول الذكاء التنافسي الذي يأكـــد على البعد التنافســـــــــــي و الذي يكون العلاقات بين المؤسسات .

لذلك فلو قارنا بين هذه المفاهيم الأربع لكل من هـــؤلاء الاقتصاديين الذين ذكرناهم سابقا فاننـــا نجـــدهم جميعا يصبـــــون في مجـــــرى واحد مهما اختلـــــــــفت طرائقهم في التعريف ، و يتفقـــــــــــون على معنـــــــى واحـــــــــــد ألا و هـــــــــــو أن :

الذكاء الاقتصادي يعنى بالدرجـــة الأولـــــى بالمعلومات الاستراتيجية و التحكم فيها لانتاج المعرفة التي تخـــــــــــم المؤسسة و تسمـــــح لهـــــــا باكتســـــــــــــاب الميـــــــــــــزة التنافسية بين نظيراتها من المؤسسات الأخرى ، و كـــــذا المنظمـــــــــــات .

و مثلما يقول **محمد الغزالي** ، في مؤلفه جدد حياتك :

" لكي تصون الحقيقة و تضبط حدودها ، يجب أن تعرف هذه الحقيقة و أن تعرف غيرها معها " [2]

أي بمعنى آخر لا يمكن التوصل إلى الحقائق التي هي في الواقع تتأتى من خلال معلومة تم التنقيب عليها ، إلا بواسطة معرفة هذه المعلومة معرفة جيدة ، و معرفة ما سماه محمد الغزالي "غيرها معها" بمعنى ما يقابل هذه الحقيقة أو ما يمكن تسميته بلغة الاقتصاد : المنافس ، فلا يمكن معرفة المعلومة الحقيقية و المناسبة دون معرفة الخصم أو المنافس مع هذه الحقيقة ، بالتالي فالذكاء الاقتصادي مرهون بالمعلومة الصحيحة أو الحقيقية ، التي عبر عنها محمد الغزالي بالحقيقة .

---

2 ERIC DELBECQUE, **Lintelligence économique question judicaires** —l'institut d'étude et de recherche pour la sécurité des entreprises(puf) imprimé en France par md impresstion-Avril 2007-presses universitaires de France,p 51.

1 Bernard Besson-Jean , Claud Possin , **l'audite d'intelligence économique - maitre en place a optimiser dispositif coordonnée d'intelligence économique**, DUNOD. Paris 1998,p 3.

2 محمد الغزالي ، **جدد حياتك** ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة التاسعة ، أكتوبر ،2005 ، ص 205.

2-1 مفاهيم الذكاء الاقتصادي بالنسبة للدول :

1-2-1 المفهوم الانجليزي :

لقد أعطى الاقتصادي الانجليزي "**هارولد ويلنسكي**" أول تعريف للذكاء الاقتصـــادي أين اعتبره بمثابة النشاط الذي يقوم بإنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية و الإستراتيجية للمؤسسة ، أو المنظمة المجمعة و المنتجة في إطار شرعي و انطلاقا من مصادر مفتوحة .

2-2-1 المفهـــوم الفـــرنسي :

الذكـــــــــــــاء الاقتصادي يعنى بالانشغال بالإدارة ، و بتقنيات التسييـــر ، رأسملة المعلومات الإستراتيجية في المنظمة ، لذلك يلخص الفرنسيون الذكاء الاقتصادي بثلاثية السهـــــــــــــــــر علــــــــى :

- تجميع المعلومات الإستراتيجية .
- حماية الممتلكات المعلوماتية .
- التأثير عن طريق إشاعة المعلومة وفق معايير إستراتيجية .

3-2-1 المفهوم الألمانــي :

هو تلك الآلية النظامية التي تساهم وتساعد على إتخاذ القرارات المكرسة بصفة شرعية و أخلاقية بواسطة المعلومات المتحصل عليها حول الزبائن ، المنافسين ، التكنولوجيات ، و بصفة إجمالية حول المحيـــط الاقتصادي للمؤسسة [1] .

و بمفهـــوم معــــولم يتميز بتنـــــوع لساني و ثقـــافي كبير فان الفاعلين و الممثلين للذكاء الاقتصادي هم : (الــــــــــــــــدول ، المؤسسات ، الجماعات الاقليمية) الذين ينتظمــــــــون (يتناسقون) في شكل اتفاقات ، أو طائفات عـــن طريــــق أطراف مؤثـــرة (منظمات ما بيـــــن الحكومات ،جمعيات ، منظمات غير حكومية) ، و القضايا التي تهمهم هي تلك المتعلقة بالبحث عن المعنى الذي يعطى للمعلومات ، التعريف بفــــــــرص التنمية و الأخطار التي تهدد المنظمة ، تحليل المعلومات و هيكلتها إلى معارف في ذاكــــــــــرة مترجمة من قبـــــــــــل المنظمة رغبة في الاجابة على طلبات الزبائن المتنوعـــــة و المختلفة ، و العمل بمقاييس الاستدامة[1].

---

[1] M. BOUDJEMIA, Chef d'Etudes / MIPI , **l'intelligence economique , concept , définition et mode opératoire,** Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique Oran – Hôtel El MOUAHIDINE, Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Direction Générale de l'Intelligence Économique des Études et de la Prospective , le 19 Janvier 2009 ,p1et 3.

[2] ERIC DELBECQUE, **Lintelligence économique**, Op Cit , p 3.

ثانيا : مفاهيم الذكـــــــــــاء الاقتصادي في الجزائـــــــــر :

2-1 الذكاء الاقتصادي عند بعض الباحثين الجزائريين:

لقد تطـــرق بعض الباحثين الجزائريين و أرباب العمل لمحاولة تحديـــد ماهية الذكاء الاقتصادي من خلال مفاهيـــم متعددة حـــــــــــول هذا الأخيـــر فمثلا يتحدث السيـــد : "**بوجمعية كريم** " عن الذكـــــــــــــــــــــاء الاقتصادي بأنـــــــه :

" عبـــارة عن عامل قوي لتطويـــر كل من المؤسسات ، الفروع الصناعية و الاقتصاد ، و بواسطة المعلومة يمكن له أن يصبح عاملا من عوامل اتخـــــــاذ القـــــــــرار و الأنشطة التي تمكننا من مواجهة المنافســـــــــــــة للمؤسسة أو الاقليـــــــــم . "

كما يـــرى بأنـــــــــــه :

- ثقافة استراتيجية تعتمد على التحكـــم في المعلومة .
- ثقافة جماعية داخلية تتم من خلال اقتسام المعلومة .
- ثقافـــة التأثيـــر المعتمدة على المعلومة .

كما يضيف قائلا بأنه :

حالـــة تحمـــل المسؤولية لبث و نشـــر الذكاء الاقتصادي ، مـــع مـــدى كفـــاءة الممثلين أي الفاعلين لوضع قاعدة معلومات تكون مستمرة لأعمال الذكاء الاقتصادي من خلال تشجيع إطار التكويـــن .

و لا يمكننا أن نصبح محترفين في الذكاء الاقتصادي ، دون أن نتمكـــن مـــن تفادي الخطـــر ، لأن الخطـــر حسب **آلان جوليه** [1] لا يمكن أن يكون منعدما ؛

و يبـــدو جليـــا أن مدلول الذكاء الاقتصادي ، مهـــما اختلف محددوه و باحثـــوه و المتحدثون عنـــــــــــــــه فانهم دائما يتفقون على نقطة هامة ألا و هي التركيـــز على حسن التكيف مـــع الاستغلال الجيـــد للمعلومة للتمكن من اغتنام الفرص و كذا الكشف المبكر عن الأخطار التي يمكن أن تعترضها .

فمـــــــــــــــا على المنظمات و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة سوى البحـــث عن المعلومة ذات الميزة العلمية و التقنية للوصول إلى منافـــــــــذ تجاريـــــــــــــة متوسطة و طويلة المدى ، و هذا لا يكـــــــــــون إلا بواسطـــــــــــــة السهـــــــر من خلال القيام باعداد دليل بحث معلومات ذو معلومـــات متاحـــــة و غيـــر مستغلة ، و انطلاقـــــــــــــا من مساحات مفتوحة ....الخ .

---

1 Alan Juillet,**ce que l'intelligence économique veut dire,**edition d'organisation,imprimé en France, 2006, Op Cit ,p 162.

2-2 المفهوم المركزي للذكاء الاقتصادي :

يمكننا أن نعبر عن انطلاقة الذكاء الاقتصادي في الجزائـــــــــــــــر من خـــــــــــــــلال إنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة و ترقيـــــــــــــــــة الاستثمارات ، و الهدف منها هو إنشـــــــــــــــــاء مجلـــــــــــــس أعلى للذكـــاء الاقتصــــــــــــــادي من أجل تزويـــد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع و التوقع في سياق المنافســــــــــــة الاقتصادية الدولية.

فعندما يرتبط الذكاء الاقتصادي بالنسبة للدولة كاقليم و كمنظم و قائد في نفس الوقت ، فان الأمر ليس سيان بينها و بين المؤسسات ، لأن الذكاء الاقتصادي المركزي يعتبر كأداة تتدخل بها الدولة لتصحيح الاختلالات و الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المنافسات الشرسة على المستوى الكلي .

و حسب **بوجمعية كريم** ، فهو عبارة عن اتخاذ الدولة سياسة صناعية عنيفة و العمل على المشاركة بالنسبة للطاقات و إرادة الدولة ،لايجاد هامش عمالة في إطار سياسة صناعية عنيفة ، تكنولوجية إبداعية ، لذلك يمكن له الاجابة عن الغياب و الضعف القوي لثقافة التحكم الاستراتيجي (الدولة ، الجماعات المحلية ، غرف التجارة...) . [1]

ثالثا : عناصر الذكاء الاقتصادي:

بينما يعتبر الذكاء الاقتصادي سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين و المتعاملين ، لها محتواها و مجال تطبيقها ، يمكن أن تبنى عملية الذكاء الاقتصادي علي جملة من العناصر:

1-3 سياسة التنافسية :

و ترتكز أساسا على عمليات البحث و التطوير و تسمح بمسايرة المنافسة في تعقب الفرص و الحصول على

الأسواق الخارجية ، المسايرة هذه تكون بالتعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية و تجميع الخبرات و المعلومات العامة و الخاصة.

2-3 سياسة الأمن الاقتصادي :

تؤهل العلاقة بين الاستخبارات من جهة و المنافسة الاقتصادية و الصناعية من جهة أخرى بالتبادلية الجد وثيقة ، أين يلاحظ تراجع الخطر العسكري المباشر تاركا المجال لمخاطر جديدة غير مباشرة من بينها

[1] M. BOUDJEMIA, Chef d'Etudes / MIPI Séminaire de **sensibilisation à l'intelligence économique** , Op Cit, p 3.

الخطر ضد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبرز بصفة خاصة، إذ عمل تحرير نشاطات العديد من القطاعات و تطوير التبادل الحر على رفع تهديد التحركات أي تواصل الجيو اقتصاد الاقتصادية العالمية ، ليصبح يتبنى الشركاء و المنافسين تصور جديدا وصفـــــــــــــــه " **إدوارد لوتفـــــــــــاك** " الجيواقتصاد للاستراتيجيـــــــــــات العسكريـــــــــــة الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصاديـــــــــة و تجارية .

و منه فان الأمن الاقتصادي صار يحدد ضمن مفهوم " المصالح الأساسية للأمة" أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية و العلمية للوطن، إذ لم تعد الدولة هي الوحيدة المسؤولة عن الأمن الجماعي، بل المؤسسات جميعها ملزمة بالمشاركة لكونها متغيرة أساسية في الأمن الاقتصادي لحماية و متابعة مصالحها الحيوية.

3-3 سياسة التأثير(اللوبي) :

أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى و الجامعات ، أين جعلته اللجنة الأوروبية ضرورة في العملية الديمقراطية ، ففعالية القوانين المصادق عليها لن تكون إلا بأخذ المتعاملين الفاعلين من المهنيين دون إلحاق الضرر برأي الآخرين و بالأخص الحكم السياسي ، بالأخص على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية و هذا بفضل ما يعرف بالعمل الضغطي و هو التأثير على القرار السياسي و الاقتصادي و سن و تبني القوانين ، و منه فان نطاق الذكاء الاقتصادي لم يعد يقتصر على الأسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة ليصير مصدرا للتأثير و القوة ، كمشاريع الطيران ، التسلح ، الطاقة ، صناعة الأدوية الشبكات الاتصالية ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن، بل حتى المشاريع التي تتطلب الموافقة و المساندة السياسية[1].

رابعا : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمات:

إن نظام الذكاء الاقتصادي مهم جدا خاصة مع اشتداد المنافسة و سرعة التطورا ت التكنولوجية ، و خاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي اليوم من جراء الأزمة المالية العالمية الحديثة التي رفعت من مستوى التضخم في أهم دول العالم ، و هذا ما ألزم المنظمات في تلك الدول على البحث عن فرص في الدول الأخرى خاصة منها النامية التي لم تتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الاقتصادي ، و هنا تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي لأنه يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية ، و يمكنها من الاستيلاء على الفرص قبل منافسيها، و كذا التكيف مع القواعد الجديدة للسوق.

---

[1] حمداني محمد ، مجلة أداء المؤسسات ، العدد 02 ، **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ منظمات الأعمال و جذب الاستثمارات الأجنبية** ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ص 6 بتصرف .

إن توظيف استخدام التكنولوجيا في عالم الأعمال بالشكل الصحيح و الفعال يساعد في تحقيق أهداف المنظمات ، و ذلك من خلال قوة المعلومات التي تعتبر مكونا أساسيا و أحد الأصول بهدف الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج و توزيع واستخدام المعارف و المعلومات، و تحويل البيانات من مجرد أرقام إلى معلومات و معارف لمساعدة صناع القرارات باتخاذ القرارات الصائبة و الإسترا تيجية التي تنعكس بشكل جوهري على أسلوب و عمل هذه المنظمات من أجل تحقيق ربحية أكبر في مجتمع أكثر تنافسية .

فالانتقال إلى مجتمع المعرفة يمثل طموحا استثنائيا لدى جميع المجتمعات بهدف الاستثمار الأفضل للموارد و خلق حالة تفاعلية بين جميع مكونات المجتمع و ربط الأدوات التقنية المستخدمة لبناء نظم المعلومات في قطاع الأعمال مع الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات من أجل بناء استراتيجيات الأعمال اعتمادا على المعلومات و المعارف.

4-1 الذكاء الاقتصادي أداة للتطوير و الإبداع و التميز:

تقود إستراتيجيات التميز في المنظمة إلى طرح منتوجات ذات تنافسية عالية في الأسواق ، معتمدة في ذلك على المعلومة التي تعد سلعة غير مادية ، و بذلك تعد المعلومة مصدرا للأرباح ، و ضمانا لاستمرار و بقاء المنظمة ، فللحفاظ على الميزة التنافسية بين منافسيها ينبغي على المنظمة أن تكون سباقة في الحصول على المعلومات و الإشارات التي تسمح لها بالتنبؤ بالاحتياجات ، ورد فعل السوق ، فمثلا : إطلاق منتج جديد، التغير في التشريعات و القوانين، اكتشاف بعض التطورات و التكنولوجيات الجديدة...

فتطور الذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة ، كما أن تطبيقه فيها يعتبر عامل لتطوير إدارة المعلومة، و تدفقها داخل المنظمة ، و يعتبر الذكاء الاقتصادي طريقا إلى الإبداع ، فقد أظهرت التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع الدور المهم للمعلومة و استغلالها الفعال في تطوير الإبداع ، لذلك فإن ضرورة أخذ و استغلال إشارات و حركات المحيط بطريقة مستمرة تبدو من الأعمال المميزة للذكاء الاقتصادي ، كما أن المشاريع الإبداعية التي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة و عدم التأكد تتمثل في البحث عن الطرق الكفيلة بإدارة فعالة لعدم التأكد، و ذلك عن طريق إدارة المعلومات التي تعتبر من عوامل الإبداع.

حيث أن مختلف أنواع اليقظة و الذكاء الاقتصادي بمثابة وسائل مميزة لإدارة عدم التأكد و المعلومة ، كما أنها تسمح بطريقة حديثة و ديناميكية بتحديد مختلف القوى المحركة لمحيط المنظمة كشرط أساسي

لتفاعلها مع هذا المحيط ، و من هنا يبدو الدور المركزي للمعلومة في حركية الإبداع ، و ذلك من خلال مساهمتها في تكوين الذكاء الاقتصادي في المنظمة و استخدامها لأغراض التخطيط الاستراتيجي .[1]

خامسا: واقع الذكاء الاقتصادي على المستويين (المركزي و اللامركزي)

5-1 الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة :

تجبر الدولة أن تلعب دورها المتمثل في :

- تهيئة الجو و الظروف لمساعدة المؤسسات على تخطي العقبات التي تتخبط فيها ، من خلال تحسين و تسيير المعارف.
- تقليل دور اللايقين ، لذلك يمكنها أن تبرر فعاليته ببعض العناصر و التي يمكن حصرها فيمايلي :

o وزن القطاع العمومي في الاقتصاد ، و أهمية هياكلها في الميدان (أجهزة الاحصاء ، السفارات ، غـــــــــرف التجارة ...).

o التعريف بالمحاور الأولية للتنمية و إبراز النشاطات الفعلية للذكاء الاقتصادي ، لذلك فهو ضرورة بالنسبة إليها و الدولة أجدر بتنفيذ أسسه و آلياته قبل المؤسسات و الأفراد.

و الذكاء الاقتصادي في الجزائر متواجد بالمؤسسات العصرية بمثابة السهر المعلوماتي ،و اليقظة الاستراتيجية ، حسب رأي بعض الخبراء و هو بمثابة نشاط يخص دراسة المعلومات الإستراتيجية ، للسماح بالتوقع حول التطورات و الإبداعات في الأسواق .

و بمـــــــا أن المعلومة صارت " كمنتوج" ، و الذي على المؤسسات استغلاله أحسن استغلال من أجل المحافظة على خبراتها و احتلال قنوات الذكاء الإقتصادي ، يرجى من السلطات العمومية أن تضع أمام أنظارها بث واسع للمعلومة الاستراتيجية سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية و أيضا الخاصة، من أجل ضمان حماية الممتلكات التكنولوجية و الصناعية الوطنيــــــــــــة ؛

5-2 الذكاء الاقتصادي على مستوى الجماعات المحلية :

الجماعات المحلية ليست في منأى عن ضرورة تبني العمل وفق استراتيجيات و أسس الذكاء الاقتصادي ، ما دامت تعتبر بمثابة امتداد للدولة فيما يخص نشاطها على المستويات المحلية ، و قيامها بتسطير البرامج المحلية للتنمية .

حسب رأينا للجماعات المحلية الدور الفعال و الأهم على مستوى الأقاليم ، و ذلك من خلال القيام بالدراسات المحلية التي تميز إقليمها عن باقي الأقاليم لانشاء الفرص الاقتصادية المحلية التي يمكن

[1] سهام عبد الكريم ، **سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، أبريل 2012 ،جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، جامعة دحلب ، البليدة ، الجزائر ، ص 5 ، بتصرف.

أن تحقق لها التنمية و فائض القيمة المضافة المرجوان مع البحث عن موارد الاقليم و الميزة التي يمكن أن تميزها عن إقليم آخر و كمحاولة إيجاد هامش عمالة يناسبها و يناسب سوقها المحلي مثلا ؛

و لا يمكن للجماعات المحلية تحقيق هذه الأفضليات في إقليمها إلا من خلال التحليل و التنبـــــــــؤ و الاستعانة بالخبراء و المتخصصين في المجـــــــال ، كما أنه يجب علينا أن لا نغفل حقيقة أو أمـــــــرا غايـــة في الأهميـــــة ألا و هـــــو :

- تحديد ، تبسيط و تعميم التعريف بالموضوع على جميع الأصعدة لاسيما بالنسبة للجماعات المحلية .
- إدماج مصطلح الذكاء الاقتصادي في قواميس المالية و الاقتصاد باعتباره دعامة أساسية في الاقتصادات الحديثة المعتمدة على الابداع و التجديد .

و بما أنه قد تم استحداث المديرية العامة للذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة فتجدر الاشارة إلى ضرورة فتح مديريات جهوية في ذات السياق و حبذا لو تفتح على مستوى كل ولايـــــة أو بلديـــــــة و لم لا ؟ ، هذا من وجهة نظرنا كباحثين في الميدان .

5-3 دور الدولة و الجهات المحلية في ترسيخ استرتيجية الذكاء الاقتصادي :

يتسع نشاط تدخل الدولة كلما كانت الصعوبات و المشاكل مركزيـــــــــــة ، و يضيق هذا النشاط عندمـــــــــــا تصبح العراقيل لامركزيـــــــــــــة ، لذلك هي توكـــــــــــل الهيئات المحلية لتتولى هـــــــي مهام الدولة ، و تحـــــــل الصعوبات ، لأنها أدرى بما يجري على مستوى إقليمها المحلي من الدولة ، و من بيـــــن هذه الهيئات الممثلة لهـــــــــــا نجـــــــد على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- الوزارة المعنية .
- الولاية .
- البلدية .
- الغرف (التجارة ، الصناعة ، الفلاحة) .
- الهيئات التعليمية (الجامعة ، مراكز التكوين ، المدارس و المعاهد) .

5-4 من الذكاء الاقتصادي للدولة إلى الذكاء الاقليمي :

تمتد سياســـــــــــــة الذكاء الاقتصادي من منطقـــــــــــــة إلى منطقة ما يعـــــــــــرف بالذكاء الاقليمي ، لذلك و قبل أن نتطـــــــــــــرق إلى التحـــــــــــول الاستراتيجي للدولة و المؤسسات من الذكاء الاقتصادي الخاص بهما إلى الذكاء الاقليمي ، علينا أن نطـــــــــــرح السؤال التالي :

كيف يمكننا أن نفهم معنى الذكاء الاقليمي ؟

- **الذكاء الاقليمي :**

يقصد به تلك الديناميكية الجديدة لنمط التنمية الاقتصادية الجهوية التي تزود المنطقة بوسائل و أدوات التوقع و التي يمكن أن تسمح للمقرررين بمرافقة تطوير النشاطات التي تجلب العمالة ؛

الذكاء الاقليمي هو النتيجة الطبيعية و غير المعفاة للذكاء الاقتصادي التنافسي و الاستراتيجي و هذا ناتج عن عدة أسباب هي :

المعرفة ، الأهداف المرجوة ، سكينة المؤسسات .... ، فلابد من الحذر خاصة فيما يخص تقسيم المجموعات الكبرى ، المؤسسات الكبرى ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بدقة [1].

الذكاء الاقليمي هو عبارة عن شراكة بين السلطات العمومية ، الجماعات الاقليمية و المؤسسات ، من أجل مرافقة الجهات أو المناطق للتعريف بالاستراتيجية المركزة حول التطور الاقتصادي ، بواسطة وضع وسائل للتوقع و الابداع ، التأثير و كذا بسط سياسة الأمن الاقتصادي[2] .

و يعتبر الذكاء الاقتصادي الاقليمي امتداد للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي و تطبيقا لاجراءاتها على المستوى الاقليمي و المتمثلة أساسا في الحفاظ و تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقليم نفسه و تحسيسها بالمخاطر و التهديدات التي يفرزها المحيط التنافسي و كذا حثها على تبني الوسائل الكفيلة بحماية إرثها المعلوماتي من براءة الاختراع و نتائج البحث و التطوير في ظل تنامي الجريمة الالكترونية ، الجوسسة الصناعية ، التقليد التكنولوجي [2] .

---

[1] ERIC DELBECQUE, **Lintelligence économique**, Op Cit , p 168 ,

[2] Nicolas MOINET, **petite histoire de L'intelligence économique** ,L'Harmattan,avril 2012,paris,p99.

[2] وسام داي ، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر ، واقع و آفاق** (مقال صادر عن كلية العلوم الاقتصادية ، المجلد التاسع)، العدد الخامس و الثلاثون ، مارس 2014 ص 10 ، بتصرف .

المبحث الثاني

السهـــــــر و الذكاء الاقتصادي

كلما أشرنا إلى الذكاء الاقتصادي توجب علينا الحديث على السهـــــر و على أنواعـــــــه و قبـــــــــــــــل الحديث عنه ، سنحاول في هذا المبحث أن نعرج على أهم أنواع السهـــــــــر و قبل التطرق لأنـــــــــــواع السهـــــــــــر سوف نعرف أولا السهـــــــر بصفة عامة ، فماذا نقصد بهذا الأخير و كيف يمكننا تعريفه ؟ و ماهي أنواع السهـــــر ؟

أولا : أهم أنواع السهر :

يعـــــــرف السهـــــــــر بأنـــــــــه فـــــــــــن إعـــــــــــادة ، تجميع ، معالجة و تخزيـــــــــن المعلومات و الاشارات الضرورية (الضعيفة و القوية) ، و التي تعطي للمؤسسة و تسمح لها بتوجيه نشاطها المستقبلي [1] .

1-1 السهر التكنولوجي :

ينطوي مفهوم السهـــــــــر التكنولوجي على اعتباره نشاطا ضروريا و عملية ديناميكية ليس فقط بإمكان مؤسسة أو بلد واحد قادر على إنتاج المعارف و المعلومات التي يحتاج إليها ، لأن مباشرة العملية و توسيعها ليستا شيئا كماليا أو ترفيهيا ، و من هنا يكون تحديد السياسة و الإستراتيجية المتبعة في هذا الميدان في غاية من الأهمية بالنسبة للاقتصاديات و المجتمعات على حد سواء ؛

من جهة أخـــــــــــــرى ، و طالما أن مجموعة البلدان النامية – خاصة الإسلامية و العربية – قـــــــــــــــد شاركت إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة إفي إنتاج المعارف و المعلومات في مختلف المجالات الفكرية فمن حقها الاستفادة من كل ذلك دون عراقيل أو تكاليف ، و على هذا الأساس يمكن استخلاص الأبعاد الأساسية للسهـــــر التكنولوجي في مايلـــــــــي :

[1] Mona Bali, Chef d'Études/MIPI , **Comment construire la veille dans une démarche collaborative**,Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique Oran – Hôtel El MOUAHIDINE, Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Direction Générale de l'Intelligence Économique des Études et de la Prospective , le 19 Janvier 2009 ,p3 .

- حـــــــــــــــــق كل الشعوب و حاجتها إلى المشاركة في استغلال أنواع المعرفة العالمية و مساهمته بالأفكار التي يوفرها العقـــــــــــل البشري كلما أمكنه ذلك ، خاصة و أن عولمة المعرفة تعتبر ظاهرة تثبت أن الحدودية في المعرفة ما هي إلا مجرد فكرة ليس لها أي وجود و إنتاج المعرفة لا يرتبط لا بالجنسية ، لا بالجنس و لا بالجغرافية ، بل بالذكاء ، الجهد ، الوسائل و الظروف المساعدة ؛
- ضرورة تخفيف الجهود و كذا تخفيض التكاليف و المصاريف المتعلقة بنشاطات البحث و التطوير ، فعوض القيام بنفس الجهود أو جهود مماثلة للوصول إلى نفس النتائج ، يكون من الأفضل الإنتباه إلى آخــــــــــــــر التطورات التي توصل إليها سواء الباحثون الجامعيون أو العاملون في قطاع الصناعة ، لأن الأخذ بمثل هذه التطورات يجعل المؤسسات ، الاقتصاديات و كذا المجتمعات تحظى باستعمال الحلــــــــــــــــول الأنجح لمشاكلها المختلفة و المتنوعة ، أما خلاف ذلك سيؤدي لا محالة إلى تعميق الفجوة التكنولوجية بين البلـــــــــــدان و الاقتصاديات[1].

و يحتوي السهر التكنولوجي على البحوث في مجال :

- الحيازة العلمية و التقنية ، لثمرة البحث الأساسي و التطبيقي ؛
- المنتوجات أو الخدمات ؛
- طرق الإنتاج ؛
- المواد ؛
- أنظمة المعلومات .

1-2 السهــــــر التنافسي :

بواسطة هذا النوع من السهـــر نستطيع إيجاد الترابط بين الأنواع الأخرى ، لأنها تهتم بمختلف المعلومات الخاصــــــــــــة بالمنافسين ، و التي بدورها قد تكون مفيدة لكل النشاطات المنظمة ، إن هدف هذا الســـــــهر التنافسي هو تفصيل و تحديد منتوجات المنافسين التي يمكن أن تدخل السوق من أجل تحليل إستراتيجياتهم ، و الإهتمام بوظائف المنتوج من وجهة نظر المستهلك .

1-2 السهــــــر التجاري :

و يهتم السهــــــر التجاري أساسا بـــ :

- العملاء أو الأسواق ؛
- الموردين ؛

---

1 سعيد أوكيل ، **اليقظة التكنولوجية في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق** ، المعهد العربي للتخطيط ، بتصرف ، 1998 ، ص 14 ،15، تقرير التنافسية العربية .

- سوق العمل .

1-3 السهر المالي :

يتعلق الأمر بالبحث عن :

- ضبط مصادر مالية جديدة .
- احتمالية المساعدة العمومية (الاعانات) .
- الاحاطة بالمعلومات الخاصة بالأسواق ، خاصة المالية منها .
- الاحاطة بالمعلومات المتعلقة بالنظام المالي (النظام المالي داخل البلاد و خارجها) .

1-4 السهر التنظيمي للموارد البشرية :

- التعريف بدورات جديدة للمعلومات و كشف أشكال جديدة للتنظيم .
- التوقع حول المهن و الحرف الجديدة.

1-5 السهر السياسي النظامي :

- الفرص المعوضة من خلال القوانين مشاريع أو التطورات القانونية الفطنة و الحكيمة.
- الاهتداء لاستهداف أنشطة اللوبي.
- تعديل القوانيين [1] .

ثانيا : البينشماركينغ :

يعتبر **البنشماركينغ** وسيلة للتسيير تعتمد على طريقة العمل المكونة من ملاحظة البيئة أو المحيط الخاصين بالمؤسسة ، و التي يمكن أن تكشف عن طرق العمل الأكثر تأثيرا بالنسبة للمؤسسات في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة ، و تتميز طريقة العمل هذه بـ:

[1] RIC DELBECQUE, **Lintelligence économique**, Op Cit ,p 65 .

- الملاحظة الخارجية (**السهر التكنولوجي و الاقتصادي**) .
- الرغبة في تطبيق أحسن طرق العمل داخل المؤسسة .
- الحصول على أمثل التكاليف ، النوعية ، الأرباح.....

مثال: "**زيغوكس** " استطاعت بفعل هذه التقنية أن تتحكم جيدا في تقنيات التعبئة و الايداع في المخازن [2].

ثالثا : الأنماط الأربعة للذكاء الإبداعي

3-1 النمط البدهي (الحدسي):

يرتكز النمط البديهي للذكاء على النتائج و الخبرات السابقة في توجيه القرارات الأداء ، و كمثال على ذلك :

الرئيس التنفيذي لشركة " **جنرال إلكتريك** " حيث أنعش هذه الشركة بفضل تركيزه على الأداء و النتائج و قد وصف آنذاك بالرجل الشديد الذي لا يرحم ، لكنه كان كريما مع موظفيه و عادلا معهم و كان يعتمد بدرجة كبرى على الإبداع ، غير أنه كان شديد القساوة مع منافسيه ، الأمر الذي مكنه من تحويل جنيرال إلكتريك إلى شركة ناجحة .

3-2 النمط الابتكاري :

يركز هذا النمط على المشاكل و البيانات و هو نظمي جدا ، و الأشخاص المبتكرون مستعدون لكي يعملوا بجد باستعمال تجارب دقيقة و بحرص ، و يعد هذا النمط نموذجا للعالم و المهندس أو المخترع **مثل : توماس أديسون .**

3-3 النمط التخيلي :

يقوم هذا النمط على حرية التفكير و ينطبق على الأشخاص ذوي الذوق الرفيع الذين يستمتعون بالكتابة ، و الذين هم قادة جيدون باستطاعتهم رؤية الفرص و أمثال ذلك :

[2] MICHEL DARBELET, **l'Essentiel sur le management** , 5ème édition , BERTI édition,2007,p175.

" **ونستون تشرشل** " رئيـــــــــــس وزراء بريطانيـــا الذي كتـــب العديد من الكتب في التاريخ و الذي كان قائدا قويا و تخيليـــا ذو تفكير فريد و ذو حيوية ملفتـــــة للنظـــر، كما أظهـــــر شجاعتـــــه العظيمة أثناء الأزمات.

3-4 النمط الإلهامي:

يعتمد هذا النمط على إحداث التغييـــــــــر الاجتماعي أين يهـــــــــــــب الشخص نفسه لتحقيـــــــــق هدفـــــــــه ، و أمثـــــــال ذلك :

" **مارتن لوثر كنج** "الذي كان يتمتع بقدرة خطابية تحريضية حيث آمن بالمقاومة السياسية السلمية أيـــــــــن استخدمها بمهارة من أجـــــل إحداث تغييـــــــــر اجتماعي ، كما عمل على تمريـــــــــر قانـــــــــون حق الانتخاب للســـــــــــود سنـــــــــــة **1965** [1].

رابعا : تسيير المعلومة :

على مسيري المؤسسات عند أخذ القرارات ، التسيير بمعرفة لتصحيح الوضعية السليبة ، و التحضير الحسن ،توجيه و التنبؤ بالتسيير المستقبلي ، خاصة فيما يخص المخطط الاقتصادي ، المـــــــــــالي و التنظيمي و النظر لاستراتيجية المؤسسة .

مما يستوجب بصفة خاصة العمل بأوجه تطبيقية للقضايا المهمة ، تحليـــــل معلومة التسيير للمؤسسة من خلال مناهج مؤطرة بواسطة قواعد يتم ضياغتها بعناصر مفتاحية ، تتمثل في ظروف التحليل و تقديـــــــم معلومة التسيير من جهة ، و تأمين قراءة جيدة لتسيير المؤسسة من جهة أخرى .

- **القواعد التي تميز نوعية و صحة معلومة التسيير :**

- تجميع معطيات التسيير المرقمنة و المهيكلة .
- تنسيق المعلومات .
- التحليل و البرهنة .
- الملخص و التفسير .
- إنجاز للقرار العام [1].

---

[1] تأليف آلان. ج .غوي ، ترجمة أ. د.عادل محمود الرشيد ، **الذكاء الابداعي الامكانات و القدرات** ، أمبرشن للطباعة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ،2007 ، ص 5،6،7،8 ، بتصرف .

[1] M'hamed ABACI , **l'information de Gestion , cadre de Bonne Gouvernance des entreprise**,el Dar Otmania , 2008, Op Cit p 124.

الشكل رقم : 01 التمييز بين المعطيات ، المعلومة و المعرفة

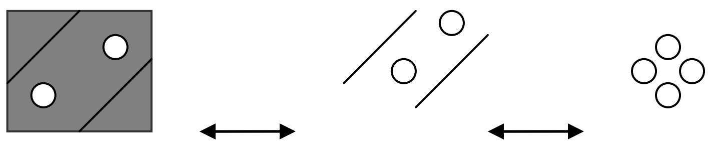

Source: Nobert Lubrement , **l'intelligence économique et management stratégique, les cas pratiques d'intelligence économique des PME,** L'Harmattan,2012,p 107.

خامسا : خصائص الذكاء الاقتصادي :

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي و الاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط انطلاقا من المنظمة مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز القرار في الدولة).

و لذكاء الأعمال عدة خصائص تتمثل فيمايلي :

- ✓ الاستخدام الاستراتيجي و التكتيكي لمعلومات ذات مزايا تنافسية في اتخاذ القرارات.
- ✓ وجود ادارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين .
- ✓ وجود علاقات قوية بين المنظمات ، الجامعات ، الادارات المركزية و المحلية .
- ✓ إدماج المعارف العلمية، التقنية ، الاقتصادية ، القانونية و الجيوسياسية.
- ✓ إدماج ممارسات تشكيل جماعات الضغط و التأثير .
- ✓ إعتماد العالمية كسلم لاتخاذ القرارات .
- ✓ السرية في نشر المعلومات و الحصول عليها[1].

[1] تير رضا ، **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث و التطوير** : واقعه و آفاقه في الجزائر ، جامعة الجزائر ،2007 ، ص 3.

سادسا : الذكاء الاقتصادي (المؤسسة كعنصر في الأمن الاقتصادي)

إن العلاقـــــة بين ميدان الاستخبارات و ميدان المنافسة الاقتصادية و الصناعية ، يعـــــد موضوعا مشابها للفتـــــرة ما بعد الحرب الباردة ، حيث أن الخطر العسكري المباشـــــــــر أصبـــــح يتراجع ليتـــــــــرك المجال واسعا لمخاطـــر جديدة تعد غير مباشرة.

من بينهـــــــا الخطر ضـــد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبـــــــــرز بصفة خاصة ، بمـــــــا أن تحريـــــــــــــــــر نشاطات العديد من لقطاعات و تطور التبادل الحـــــر جعـــلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية بحيث أصبح أهم الشركاء و المنافسين يأخذون منعرجا يسميـــــــــه " **إدوارد لوتفاك** " :

الجيو اقتصاد أي و بعبارة أخرى تواصـــــــــــــل الاستراتيجيات العسكرية– الدبلوماسية متمثلـــــــــــــــة في وسائل اقتصادية و تجارية .

إن ترجمـــــــــــــــة هذه الحساسية الجماعية لرهانات الأمن الاقتصادي أصبحت تتحدد في مفهـــــــــــوم " المصالح الأساسية للأمة " أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية و العلمية للوطن .

بالتـــــالي أصبحت الدولة تعتـــــرف و تقـــــــــــــــر بأنها ليست الوحيدة المسؤولـــــــــة عـــــن الأمـــــــــــن الجماعـــــــــــــــي فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصرا أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني في حمايـــــة و متابعـــة مصالحها الخاصـــــــة المشروعـــــــــة .

جدول رقم : 01 التمييز من منظمة لأخرى

منظمة على شكل شبكة	منظمة على شكل هرم
عقـــــــد	قيد
المسؤولية	الطاعة
فوضى	الأمر
خطر موزع	الحد من العشوائية
مشروع ، خطة	انظباط

معلومة مهيئة ، محضرة	معلومة موزعة و مراقبة

Source : Nicolas moinet, **petite histoire de l'intelligence économique**, **OP cit** ,p 32.

المبحث الثالث

السياسة العمومية للذكاء الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر حاليا كغيرها من الدول في العالم إلى إيجاد السياسة العمومية الخاصة بها لبث إستراتيجية الذكاء الاقتصادي بمؤسساتها من خلال إنشاء ما يسمى باليقظة على مستوى هياكلها الاقتصادية مع مراعاة الظروف و الطفرات الاقتصادية التي أصبحها يعرفها العالم حاليا .

أولا : اليقظة الاقتصادية عنصر فعال لتنافسية المؤسسات :

تعتبر اليقظة الاقتصادية صيغة ذكية للحماية بين الدول لتسريع الصناعات من طرف السلطات العمومية و خلق التفاعلات الضرورية لبقاء و تطور الصناعة و وضع المعلومات الضرورية تحت تصرف الفاعلين الاقتصاديين ، من أجل اتخاذ القرار و إنشاء القيم المثلى و لهذا تم اعتماد أربعة أهداف خاصة و هي :

- **نشر ثقافة اليقظة الاقتصادية :**

تطمح اليقظة الاقتصادية التي تعتبر مسعى جماعي متعدد الاختصاصات يرمي إلى تطوير سلوكات المتعاملين الجزائريين الذين لا يزالون إلى غاية اليوم مكتوفي الأيدي ، بفعل تداخل المهام و غياب تام لاقتسام المعلومات ، و هكذا يصبح التوصل إلى اتفاق بين الفاعلين الخواص و العموميين حول مخطط عمل يتم إعداده على أعلى مستوى في الدولة قصد تسهيل سرعة نشر اليقظة لاقتصادية أمرا ضرورا و أولويا ، عندئذ ، سيتم اتخاذ إجراءات دعم (حملات تحسيس و تكوين المسيرين ، إنشاء شبكات إعلامية للمؤسسات) ، كما سيتم وضع قيادة موحدة بدون وسطاء ، و يتعلق الأمر من خلال هذه المساعي ليس فقط بتطوير ثقافة المعلومات بل يتعلق أيضا بعمل الفاعلين الاقتصاديين بصفة فردية و جماعية على إدراك أهمية و بعد اليقظة الاقتصادية بمثابة رد ثقافي أكثر منه تسييري على إشكالية الصناعة الجزائرية .

- **إقامة حركية تآزر عمومي ، خاص و التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

يتعلق الأمر بتطوير تصور جديد للعلاقات بين القطاعين العمومي و الخاص ، أي علاقات تقوم على الثقة المتبادلة من أجل خلق حركية تآزر عمومي– خاص ضروري لانطلاقة الصناعة الجزائرية ، على أن لا ينظـــــــــــر لدعم السلطات العمومية للقطاع الخاص على أنه عبء بل أنه استثمار تترتب عليه انعكاسات ايجابية على مجمل القطاع الصناعي ، بل و كذلك على الاقتصاد برمته و ضمن هذه الروح تقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صميم السياسة العمومية لليقظة الاقتصادية ، كون هذه المؤسسات تشكل اليوم مصادر الابتكار واعدة بالنمو .

- **ترقية ضمان أمن التراث التكنولوجي و الصناعي :**

تعود الفعالية التي تخضع لها حيوية اقتصاد ما لتنافسية قطاعاته التكنولوجية و الصناعية ، و أمام انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية ، تسهر السلطات العمومية على حماية المؤسسات الجزائرية من آثار السوق و ممارسات الغش التي يمكن أن تتأتى عن المنافسة و تشكل اليقظة الاقتصادية في هذا الاتجاه الرد الملائم على هذا التحدي .

- **توضيح المستقبل و حصر التقلبات :**

تصبح وظيفة الاستشراف حول اقتصاد في تحول ، وظيفة أساسية حيث تشهد جميع الثوابت الاقتصادية تحولا ، و تخضع السياسة العمومية لليقظة الاقتصادية و الادارة العمومية و المؤسسات و الجامعات للاستشراف ، بهدف حصر الجوانب ذات الأهمية الاستراتيجية ، على المدى الطويل و المتوسط بالنسبة للصناعة الجزائرية ؛

ففي السياق الاقتصادي الذي يضع المؤسسات الجزائرية في تغيير دائم و يجعلها في حالة اختلال مستمر إزاء بيئتها ، تصبح اليقظة الاقتصادية أمرا ضروريا في حد ذاته من طرف السلطات العمومية من أجل الصناعة الجزائرية ؛

و مثل هذه المقاربة ليست بالمحايدة ، بل إنها تهدف إلى تجديد و تعزيز النظام الانتاجي الجزائري ، قصد جعله خلاقا للقيمة و الثروة من خلال سهر السلطات العمومية على مواجهة تقلبات السوق العالمية و على تطوير سياسة عمومية لليقظة الاقتصادية تضع تحت تصرف المؤسسات ، المعلومات في حوزتها و تساعدها للحصول عليها و تثمينها ، مساهمة بذلك في دعم تنمية الصناعة الجزائرية .

و هكذا يمكن للمؤسسة المزودة بنظام اليقظة تعديل هياكلها قصد استيعاب المعلومات و القيام بنفسها بانتاج المعرفة و نشر الكفاءات الضرورية لتنمية قدراتها للاستباق و التأثير في بيئتها ، إنه السبب الذي يستدعي

تصميم و انجاز اليقظة الاقتصادية كمشروع في حد ذاته ، ينبغي التحكم في تنظيمه و تقييم بعده الاستراتيجي ، قصد انضمام مجمل الفاعلين إلى هذا المسعى[1] .

ثانيا : إقامة جهاز اليقظة :

تعنى الدولة بأن تتوفر على وسائل جمع المعلومات قصد حصر تطورات الأسواق (سواء على الصعيد التشريعي و المالي) و تضع الترتيبات لليقظة و الانذار ، خاصة فيما يتعلق بالفروع الخمسة المعتمدة على مستوى الاستراتيجية الصناعية ، و لأجل ذلك يجب على السلطات العمومية اعتبار اليقظة الاقتصادية كاهتمام كبير للقيام بـــــــــــــــ:

- ✓ تعيين مسؤول سام مكلف بتنسيق أنشطة اليقظة الاقتصادية ، و يمكن لهذا الأخير أن يتخذ مقـــــــــــرا له في إحدى الدوائر الوزارية أو لدى المحافظة المكلفة بالتخطيط .
- ✓ إنشاء لجنة عليا للاستشراف و الأمن الاقتصادي على أعلى مستوى مؤسسات الدولة ، تحت الرقابة المباشرة لرئاسة الجمهورية و رئيس الحكومة ، تتولى تنسيق الأنشطة بين الهيئات و الوسائل العمومية المخصصـــــــــــــة لمهام الاستعلامات الاقتصادية ، من أجل مد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع و التوقع في المنافسة الاقتصادية الدولية .
- ✓ تعيين مسؤول سام مكلف بتنسيق أنشطة اليقظة الاقتصادية ، و يمكن لهذا الأخير أن يتخذ مقرا له لدى رئاسة الحكومة .
- ✓ تنصيب مسؤولين – ملحقين لليقظة الاقتصادية في مختلف الوزارات (الشـــؤون الخارجية ، العلـــــوم و التكنولوجيا ، الداخلية ، المساهمة و ترقية الاستثمار، الصناعة و المالية ، الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و تكمن مهمة هذه المجموعات التي توجد في اتصال مستمر مع هيكل اليقظة الاقتصادية في تكليف مجموعة عمل خاصة موسعة لخبراء من الخارج للقيام بدراسات متى تم اكتشاف مشكلة و استباق حدوثها .
- ✓ وضع هياكل جهوية لقيادة اليقظة الاقتصادية (مراصد اقتصادية جهوية) ، و خاصة في المناطق حيث ستتموقع مناطق التنمية الصناعية المندمجة .
- ✓ و يتعين أن يكون ولاة هذه المناطق أول من يتولى توفير الوسائل لتحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باليقظة الاقتصادية .

[1] الكتاب الأبيض للحكومة ، **إستراتيجية و سياسات الإنعاش و تنمية الصناعة** ، وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ،ترجمة ، تصميم و طباعة دار الحقائق للنشر و التوزيع و الإشهار ، سنة 2007 ، الصفحتين 274 و 275 ، بتصرف .

✓ كما تستطيع غرف التجارة و الصناعة و أرباب العمل و النقابات أن تلعب دورا هاما كجامع و وسيط .

✓ إنشاء وسائط لليقظة الاقتصادية على مستوى الإدارة التنفيذية للمؤسسة.

و لكي يكون ذا بعد وطني و لضمان تغطية مجمل مؤسسات البلاد يجب أن يغوص جهاز اليقظة الاقتصادية في جميع الهيئات ، **مثل :**

- الادارات المركزية و الجهوية .
- البعثات الاقتصادية في مختلف السفارات الجزائرية .
- غرف التجارة و الصناعة.
- فيديراليات أرباب العمل و الجمعيات المهنية .
- الهيئات العمومية المكلفة بتمويل المؤسسات و دعم الابتكار و أخيرا اطلاق برامج التعليم الجامعي و البحث في التخصصات الجديدة (**علوم التسيير** و صناعة القرار على المستوى الاستراتيجي و المعطيات و غيرها) تدخل في إطار اليقظة الاقتصادية .

ثالثا : تقديم الخدمات للمؤسسات

من أجل سياسة يقظة اقتصادية طموحة و مندمجة في الاستراتيجية الصناعية الجديدة ينبغي أن توفر السلطات العمومية :

- **قاعدة للمعطيات الالكترونية المخزن الوحيد للمعلومات حول :**
- المؤسسات (المحلية و الأجنبية) العاملة في مجموع التراب الوطني .
- الوقائع التشريعية و المؤسساتية ذات العلاقة مع الصناعات ، الطاقة و البيئة و غيرها .
- المنجزات في الطاقات المتجددة و الفروع المشتركة معها عبر العالم .
- الندوات و الملتقيات حول المواضيع ذات العلاقة مع القطاعات الخمسة المعتمدة كأولوية من طرف الاستراتيجية الصناعية .
- الأحداث الاقتصادية و المالية الكبرى ذات العلاقة بميدان تدخل المؤسسات الجزائرية .

- **متابعة استراتيجية للبيئة الجهوية و العالمية :**

- اللجوء إلى جميع مصادر المعلومات : البشرية و المادية و الالكترونية ، زيادة على قواعد للمعطيات الدولية و قوائم التوزيع و الملتقيات المتخصصة و تنشيط محللي السلطات العمومية لشبكة من المراسلين و الخبراء في الجزائر و الخارج (مراقبين ، جامعيين ، محللين ماليين و غيرهم) .

- تكملة المعلومات و تعميق عمل التحليل بواسطة مختصين قصد تعريف أفضل للأساليب ، بالنسبة للمؤسســــة لمساعدتها على تحديد هدف إداري في شكل نتائج و بلوغ أهدافها من حيث نوعية الخدمة و المنتوج .
- تقديم تحاليل و توضيحات تتجاوز الإطار العادي للحاجيات الآنية للمؤسسة ، بهدف مدها بأكثر العناصر الكفيلة بتفكيك رموز بيئتها و توسيع مجال رؤيتها و عملها على المدى المتوسط و الطويل .

- **دراسات علمية :**

- تحليل خطابات الأطراف المعنية بموضوع الصناعة و إحصاء الأعمال التي شرع فيها في ميادين الصناعة .
- متابعة تطور النقاشات حول الطاقات و المواد الأولية .
- متابعة وضع المقاييس (الجودة ، البيئة و غيرها).
- متابعة التحالفات — عمليات شراء الشركات التي تتم عبر العالم قصد خلق مؤسسات رائدة في ميدان نشاطها.

- **الاستشارة في ميدان التنظيم و قيادة التغيير :**

- ضبط وظائف المؤسسة .
- تشخيص أفضل الممارسات .
- تحليل تدفق المعلومات العملية العرضية و الأفقية و العمودية و المداخلات الداخلية و الخارجية .
- تحليل المخاطر و اقتراح المؤشرات(لوحة القيادة) .
- اقتراح اجراءات انسجام الترتيبات و تطوير التنسيق.

و هكذا ستضع السلطات العمومية يقظة اقتصادية هجومية من أجل مساعدة المؤسسات على مواجهة احتمالات السوق و استباق تطوراته .

و لسوف تشرع السلطات العمومية في اتصال دائم مع مشاكل المؤسسات الصناعية ، ضمن مسعى مرافقة و استشراف و التدريب على تسيير المخاطر و التهديدات ، كما ستتولى تطوير المناهج التي تقوم على إعداد شبكات القراءة الاستشرافية للبيئة الصناعية و الاقتصادية ، حتى لا تكون المؤسسة الجزائرية على هامش التنمية التكنولوجية و تحولات السوق العالمية و التهميش الذي كان محتوما على النسيج الصناعي الذي تم نسجه بعناء و جد منذ منتصف الستينات [1] .

---

[1] الكتاب الأبيض للحكومة ، **إستراتيجية و سياسات الإنعاش و تنمية الصناعة** ، مرجع سبق ذكره ، بتصرف ، ص 111.

رابعا :امكانية إنعاش الذكاء الاقتصادي للصناعة الجزائرية :

الدكتورة **حياة قندل** دكتورة جزائرية في اليقظة التكنولوجية و الذكاء الاقتصادي طرحت هذا السؤال في مداخلتها لليوم الاعلامي الخاص بالذكاء الاقتصادي المقام بالجزائر في أكتوبر **2009** ، حيث تحدثت هذه الأخيرة حول أهم ميزات الاقتصاد الجزائري ، و طبيعة الذكاء الاقتصادي التي يمكن للجزائر انتهاجها مبرزة أهم نقاط القوة و الضعف للاقتصاد الجزائري و كذا أهم الفرص التي يمكن الاستفادة منها ، و كذا أهم التهديدات و الأخطار التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد الجزائري و سنحاول باختصار حصر ذلك في هذه النقاط التالية :

- **نقاط القوة في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر :**

- إدخال الحكومة الجزائرية لوضع هيئة للذكاء الاقتصادي حوالي سنة **2008** على مستوى وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات.
- بداية التكوين للتدرج المتخصص في الذكاء الاقتصادي لجامعة التكوين المتواصل الموجه لفائدة إطارات المؤسسات ، و معاهد البحث .
- الوساطة القوية لمصطلح الذكاء الاقتصادي و أهميته الاستراتيجية من خلال الملتقيات العديدة المنظمة في الجزائـــــــــــــــر .

- **نقاط الضعف :**

- العدد المحدود الخاص بالتكوين في الذكاء الاقتصادي: التكوين المتخصص (فقط على مستوى جامعة التكوين المتواصل) و مقياس الذكاء الاقتصادي مقدم من طرف بعض أكبر المدارس .
- التحكم الضعيف لتدفقات المعلومات الاقتصادية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تجد نفسها في حالة تبعية للمؤسسات المنافسة أو المؤسسات الكبرى أو أيضا في حالة عزلة ، مما يضعف من وضعيتها الإستراتيجية للتنافسية .
- نقص الأقطاب التكنولوجية .
- عدم تعميم نشاط السهر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائريــــــــــــة ، هذه الأخيرة لم تطور من نظرتهـــــــــــا لاستراتيجيتها الشاملة ، بالتالي لا يمكنها منافسة حصص السوق الخارجية و تواصل بفقدان حصصها في السوق المحلية و هذا راجع لنقص القدرة على الدفاع أو الحماية .
- هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج.

- **الفرص :**

- إنشاء أقطاب تنافسية : الجزائر تمتلك وسائل لإنشاء عدة تجمعات علمية و تكنولوجية مع إمكانية استيحاء التجارب الناجحة ، و الشروع في مشاريع جديدة .
- وضع شبكات مع الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج، الجامعات الجزائرية التي تسمح للمؤسسات و الجامعات من الاستفادة من معارفها ، و مهاراتها ، الأمر يتعلق بإعطاء محتوى خاص بالبحث التطبيقي لهذه الجماعة على شكل تعاونية للتعريف .

- **الأخطار :**

- تفاقم الأخطار المرتبطة بانفتاح الاقتصاد الجزائري .
- خلط و فوضى ، الخاصة بالذكاء الاقتصادي مع التجميـــــــــــــــع البسيط من الأنترنيت ، الجزائر عليها تفادي السقوط في هذا الفخ ، و البحث عن الدعائم الأساسية للذكاء الاقتصادي ، طرق تحليل المعلومة المتاحة و القدرة على تمييز المعلومة الصحيحة و المناسبة بالمقارنة مع تلك المشاعة في النهاية تكون منافية للذكاء.

و في النهاية السيدة **قندال** ، أضافت في مداخلتها بأن :

صياغة و توصية تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائـــــــــــــــــر يمكن لها أن تؤدي إلى معرفة تطوير دور الدولة فيما يخص دعم و إشاعة سياستها في الذكاء الاقتصادي ، و كذا تحسيس الفاعلين [1].

فالذكـــــــــــــاء الاقتصادي لا يمكـــــــــــــن وضعه بصفة موحدة في كل بلـــــــــــــد ، ممـــــــــــــا يتطلب ، أدوات و طرق و ممارسات تكون حاضرة بقوة ، مثلا فرنسا مفهوم الذكاء الاقتصادي فيها بعيد أن يكون ملائما للكل و لكل شيء ، حيث يستعمـــــــــــــل دون تردد طرق معاصـــــــــــرة في معنـــــــــاه كثقافـــــــــة لمعانــــــــي و ممارسات تطبيقات الأنجلوساكسون .

على كل حال ، فتحليل الذكاء الاقتصادي أكثر من تطبيقه في جهة واحدة ، دون الانفتاح حول العالم الآخر و كذا اللغات و الأدبيات الأخرى ، كذلك النوعيات الشخصية و الجماعية المتطلبـــــــــة ، أين يكون الخضوع للتفتح حول الآخرين المكونين لحجر الأساس .

بالتالي توجد علاقة بين القيم و الذكاء الاقتصادي ، الأمر الذي لا يعتبر بديهيا للكل لكل شيء ، و غريبا بالنسبة لكل العامة (الجمهور الكبير) ، و خلال سنوات قد استفاد الذكاء الاقتصادي من وسائل الاعلام ، و ذهب إلى المدارس و الجامعات ....[1]

---

[1] **Journée d'information sur l'Intelligence Economique et la veille stratégique** en direction des cadres des institutions siège d'ALGEX-Alger , Ministère de l'Industrie et de la Promotions des Investissements, Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective, Efficacité, Compétitivité, Croissance le 19 octobre 2009,p 8,9,

خامسا : الانفاق على التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

تعبر مساهمة المؤسسات الاقتصادية الوطنية لتطوير استراتيجية الذكاء الاقتصادي بها منعدمة أو شبه منعدمة إذا ما قارنها ببعض المؤسسات الأخرى في العالم و التي تخصص دائما مساهمة مالية من رقم أعمالها لتطوير استراتيجية الذكاء الاقتصادي ، ماعدا تلك الجهود التي تسعى إليها الدولة لمحاولة تطوير الذكاء الاقتصادي على المستوى الوطني من خلال :

- تنظيم ملتقيات التحسيس .
- التكوين في الذكاء الاقتصادي.
- المرافقة و متابعة وضع خلايا الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية من طرف خبرة مؤهلة ، من خلال القرار الوزاري المشترك الذي أطلقته مؤخرا وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و وزارة المالية في المادة الرابعة منه *، و ذلك بواسطة صندوق ترقية التنافسية الصناعية [1].

سادسا : برنامج مرافقة المؤسسات للاستفادة من برنامج الذكاء الاقتصادي:

قامت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي و الدراسات و الاستشراف التابع لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيـــــــة الاستثمار بالتوقيع على محضر شراكــــــــة بين المديريـــــــــة العامة للذكاء الاقتصادي و المؤسسات العمومية المعنية بالاستفادة من برنامج المشروع العمومي الهادف لمرافقة **11** مؤسسة صناعية عمومية تنشط في مجالات :

- الصناعة الصيدلانية .
- الميكانيك و الإلكترونيك .

[1] lettre d'actualité de **l'intelligence économique de l'innovation**, et de numérique – Direction de l'innovation, de l'intelligence économique et des technologie de l'information et de la communication, numéro de Janvier 2012. mercredi 25 janvier 2012, Assemblée des Chambres Françaises de Commerce et d'Industrie, p2.

* قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 مارس 2013 المعدل و المتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن **تحديد مدونة ايرادات و نفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية .**

[1] جريدة رسمية ، العدد رقم 33 المؤرخة في : 17 شعبان 1434 الموافق ل : 26 جوان 2013 ، ص 27.

- شركات الإسمنت و الجرارات و الرافعات و منها و آلات الحصاد و الدرس و الصناعات الإلكترونية .

منها : **أوني** بسيدي بلعباس و**أنيام** بتيزي وزو ، و كذا **ألفاترون** المختصة في صناعة أجهزة الإعلام الآلي و مؤسسة **صيدال** ، و ذلك قصد تحضيرها للمنافسة و الاستشعار حول وضعية السوق الوطنية و من ثم اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تسمح لها بالتعامل إيجابيا مع أي تطور أو وضع جديد ، و ذلك من خلال عقد الشراكة بين المديرية العامة للذكاء الاقتصادي و تلك المؤسسات ، بغرض تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة و الاستشراف مهمتها الأساسية تحضير تلك المؤسسات لدخول المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم أكثر في المعلومة الاقتصادية و في تطورات المنتوج الذي تقدمه و من ثم التموقع جيدا تحسبا لمنافسة أي منتوج خاصة المستورد ؛

كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن أسواق جديدة و التحكم في التشريعات ذات الصلة بنشاطها و كذا في التكنولوجيات الحديثة ، و مهمة تلك الخلايا هي تمكين تلك المؤسسات من استغلال كافة الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية و حتى الخارجية. [1]

[1] نشر في جريدة المساء يوم 13 - 12 – 2010 ، تاريخ الاطلاع : 2014/01/20، http://www.djazairess.com/elmassa/41214

المبحث الرابع
ميكانيزمات الذكاء الاقتصادي في الجزائر

لم تبقى سياسة الذكاء الإقتصادي تقتصر حكرا فقط على الدولة وحدها بل على المؤسسات مهما كان طابعها ، اقتصاديا ، تجاريا أو صناعيا و خدماتيا بتبني هذه الأخيرة و أخذ نصيبا من المشاركة و المساهمـــــــــــة فيهـــــــــا ؛

فانطلاقة المؤسسات في وضع خطة الذكاء الإقتصادي يعتبر أمرا معقدا للتحصيل في ظل التغيرات الثقافية المهمة ، و سيرورة هذه الإنطلاقة تتطلب تركيزا معرفيا لتسيير المشروع و مواكبة التغير ، و العديد من المؤسسات وجدت نفسها متفاجئة أمام هذه الإنطلاقة و المزمع تطبيقها بصفة مستعجلة حيث أن مثل هذه المبادرات يمكن أن تجيب على الأهداف الآنية و المحلية ؛

إن التنسيق الداخلي للمبادرات و ملاءمته بواسطة استراتيجية المؤسسة نفسها قلما يكون مأخوذا بعين الإعتبار ، فهتان الظاهرتان زادتا حدة من طرف ضغط العرض التكنولوجي و تنوعه اللذان يدفعان المؤسسات نحو اختيار العرض الأخير المتواجد في السوق ، دون أي مناقشة حول سير هذه الإنطلاقة ؛

و لا يجب أن ننسى مراعاة الشروط الدنيا المترابطة من أجل نجاحها ، فهذه الإستراتيجية لابد أن يفهمها الموظفين ، كما يستوجب عليهم إدراك دورهم الفردي في تحقيقها لأن الذكاء الإقتصادي ليس فقط تجميعا لأي معلومات مهما كان طابعها ، بل هو آلية من آليات تحقيق أهداف المؤسسة لتحديد المنافع الحقيقية ، المشاريع الناجحة ...الخ .

أولا : أدوات و وسائل تجسيد الذكاء الاقتصادي في الجزائر

ترتكـــــز وسائـــل و أدوات تجسيد الذكاء الاقتصادي حول التقنيات المتخذة من طرف بعـــــض الممونين للحلـــــول المعلوماتية ، فتطبيق الذكاء الإقتصادي لا يمكن أن يكون ممكنا في إطار واسع دون التجهيـــــز بوسائل الإعلام الضروريـــــة ، كشـــــراء المعدات و البرمجيــــات الأكثـــــر تكليفــا ، كمـــــــا يستوجب الدعم المالي ؛

لـــــذلك فإن أشخاص المؤسســة المعنيين بثقافـــــة الذكـــاء الاقتصادي ، الصعبــة المنـــال عليهـــم أن يتمتعـــوا بـــــــــــ :

- فضولية ثقافية عالية ، و القدرة على العمل في شكل فريق متعدد الإختصاصات و في شكل مشروع مع قدرة كبيرة على الإتصال ، القدرة الإمتيازية على التحرير و الإستنتاج ، و كذا الحركية .
- الإبداع ، و كذا القيام بسياسة تطويـــــــر المـــــــوارد البشريـــــــة من قبل المؤسسة ، من خلال فرض ثقافـــــــة الذكاء الإقتصادي عن طريـــــــق معرفة وظائفه في مدونة المؤسسة ، مـــــــع تبني نظام المرتبات الذي يحفز الكفاءات ، و تقسيم المعارف ، علاوة على معرفـــــــة المبادرات المبدعة و المجـــــــددة .
- إعـــــــادة تنظيـــــم هيكـــــــل و بنية المؤسســـــــة ، عن طريـــــــق إزالـــــــة الفواصل بيـــــن الوظائـــــف للتخفيف مـــن المستويات التسلسلية .
- بث جيد للمعلومة و تحسين الاتصال بين الموظفيـــــن قصـــــد توضيح المشاكل بعرض و جهات نظـــــــر مختلفـــــــة .
- توفير وسائل و ميزانية خاصة للذكاء الإقتصادي ، التكوين حول التطبيقات و الوسائل الجديدة.
- العمل على شكل فريـــــق في المؤسسات ، لأن العمل الجماعي يمكن له أن يرتقي بالمؤسسة إلى تحقيـــــــق المردوديـــــة المرجـــــوة .

ثانيا : تكوين الموارد البشريـــــــــــة

يعتبر تكوين الموارد البشرية مسألة جد حساسة ، حيث أصبحت تتكثف البحـــــــــوث و الدراســـــــــات حول هذه الأخيرة ، لمـــــــا لهـــــا من مردودية و أداء على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادية منها ، لذلك يرجى حاليا القيام بملتقيات و أيام تكوينية حول تطبيقات الذكاء الإقتصادي و وسائله و أيضـــا التحفيز على الحيازة لشهادة مهنية في الميدان ، من خلال فتـــــح الفـــــروع و

التخصصات الممكنة للذكاء الاقتصادي ، كالسهر الاستراتيجي ، أجهزة المعلومات ، الشبكات المعلوماتية ، السهر المالي .

و في الحقيقة لا يمكن الجزم بعدم تواجد لهذه الثقافة في المؤسسات الجزائرية ، كما لا يمكن الحكم أيضا على أنها مجسدة فعلا فيها ، لأنه في الواقع توجد مؤسسات فطنة و متنبهة لضرورة الموضوع ، بل يتواجد فيها الموظفين الذين يستجيبوا فعلا لحيثيات الذكاء الاقتصادي و السهر الاستراتيجي و المتوجب عليهم اتخاذها ، قصد الوصول إلى الأداء الجيد لهم على جميع المستويات المتواجدين بها ، و نذكر من بين هذه المؤسسات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، " **مؤسسة سيفيتال** " التي تعمل وفق آليات تطبيق إجراءات الذكاء الاقتصادي كالسهر الاستراتجي حول بيئتها ، و المحيط الاقتصادي المتواجدة فيه هذا إضافة إلى الابداعات التي تمتاز بها **مثل :**

التنويع و التجديد في انتاج المنتجات ، و المنافسة القوية التي تمتاز بها على مستوى السوق المحلي و حتى الدولي .

ثالثا : رأس المال البشري في الجزائر

على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تتميز بخلق الثروة و إنشاء فرص العمل ، **مثل :**

المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أن تتبنى التحولات الاقتصادية و التكنولوجية و متطلبات العولمة خاصة فيما يخص تأهيل و تكوين الموارد البشرية المناسبة لهذه التحولات و ذلك من خلال :

- ✓ التكوين المهني للموظفين و المتربصين في التخصصات المطلوبة في الأسواق.
- ✓ تعاون المؤسسات المنتجة مع مراكز و مخابر البحث و كذا الجامعة [1].

[1] Abdelouahab REZIG,**Algerie ,Bresil,Corée du sud,trois expérience de developpement**,office des publications universitaires,2006,p129,بتصرف.

و في حقيقة الأمر يعتبر هذا الرأي داعما و مشاطرا لرأينا القائم حول ربط المؤسسات بالجامعة لتبادل المعلومات حول الخبرة و التخصصات التي تتطلبها الأسواق ، كما أن التكوين الخاص بمستخدمي المؤسسات يمكن أن له مردود أيجابي فيما يخص البعد الاستراتيجي لتطوير قدرات و تنافسية المؤسسات في ايجاد منافذ و فرص .

رابعا : الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية

يرتبط مفهوم و معنى الذكاء الاقتصادي في الجزائر بمدى توسع و انتشار ثقافة هذا الموضوع في عالم الأعمال الاقتصادية للمؤسسات ، لأن الموضوع لم يظهر إلا في السنوات القليلة الماضية .

4-1 المؤسسات الجزائرية بين الذكاء الاقتصادي و التجسس الاقتصادي

يرتبط مفهوم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية من خلال المصطلح المعروف بالتجسس الاقتصادي حسب رأينا، فما الذي يجري بالمؤسسة الجزائرية الذكاء الاقتصادي أم التجسس الاقتصادي و أيهما أصوب إلى الحقيقة ؟

تقوم مختلف المؤسسات الجزائرية و مصالحها مهما كان طابعها ، صناعيا ، تجاريا ، ماليا أو خدماتيا بتجميع المعلومات حول منافسيها و حول محيطها الخارجي باستعمال المصدرين الرسمي و غير الرسمي ، لكن الأكثر شيوعا هو المصدر غير الرسمي و المتمثل في الاستماع المتيقظ و التجسس من خلال عقد الشبكات غير الرسمية خارج إطار المؤسسة ؛

لكن غالبا ما يكون أصل هذه المعلومة كذبة أو إشاعة ، أو اختلاقا من الخيال من طرف الأشخاص و المؤسسات الممونة بالمعلومات غير الرسمية ، لذلك يجب الحذر أثناء أخذ هذه المعلومات غير الرسمية حتى و لو كانت تمثل مصدرا من مصادر المعلومات لكن فيها نوع من المخاطرة أو لنقل المقامرة باتخاذ القرارات الخاصة بالمنطمة ، فلابد الأخذ بعين لاعتبار هذه النقطة عند القيام بتغيير أو تعديل قرارات المؤسسة المستقبلة للمعلومات غير الرسمية عن منافسيها ، قبل أن تقع في الأفخاخ المنصوبة إليها من خلال ما يسمى بـــــــــــ :

التعتيم المعلوماتي و لذي يعني تسريب بعض المؤسسات عن معلومات خاطئة حول خطتها الاقتصادية المتبعة ، قصد إيقاع المنافس في المتاهات ، بالتالي تعتيم المعلومات عليه ، و بالمعنى اللغوي يمكننا أن نقول إخفاء ، أو حجب المعلومات الحقيقية عن المؤسسة المنافسة .

4-2مدلول ، تحليل ، و دراسة المعلومات في المؤسسة الجزائرية :

تتسرب المعلومات إلى المؤسسات الجزائرية كما تتسرب في ي مؤسسة من المؤسسات في العالم ، و لها منافذ رسمية كما لها منافذ غير رسمية ، أما مسألة التحليل و الدراسة لهذه المعلومات هي مسألة أخرى ، يمكننا الحديث عنها من خلال معرفة مصادرها و مدى تجمعها و تراكمها ، و الذي ليس دائما دالا على مدى اليقظة و الذكاء ما لم يرتبط بنجاعة التحليل و التشخيص الصحيح لهذه المعلومات ، إنتقاء الأهم منها و ترك ما لا يصلح أو ما قد يكون مشبوها .

تتجمع المعلومات في شكل مناشير ، مؤلفات ، كتب في المؤسسة ، و مجلات... الخ ، و التراكم المعلوماتي لا قيمة له ما لم يكتسي طابعا تحليليا لمختلف هذه المعلومات المجمعة و المتراكمة ، فالكم المعلوماتي يحتاج إلى الكيف المعلوماتي ، بمعنى آخر يحتاج إلى طريقـــــــــــة ذكية و متفطنة في غربلة و دراسة المعلومات لأجل التمكن من إنجاز الملخص الذي يقود إلى التقرير و تصويب الهدف المنشود من طرف المؤسسة في مرمى اللعبة الاقتصادية .

كما أن مؤسساتنا في وقتنا الحالي تحتاج فعلا إلى البحث و المعرفة باستمرار ، بقدر ما تحتاج إلى المرافقة و التشارك مع كل الأطراف و الفاعليين الاقتصاديين للوصول إلى استراتيجية الذكاء الاقتصادي المتوخاة و الواعدة في آن واحد ، و يمكننا أن نتصور في الشكل الموالي شبكة الذكاء الاقتصادي الواعدة في الجزائر إذا التفت كل الأطراف المعنية به و تضافرت جهودهم لارساء قاعدة خاصة به في البلاد .

الشكل رقم : 02 تصور لشبكة الاقتصاد الواعدة في الجزائـــــــــر

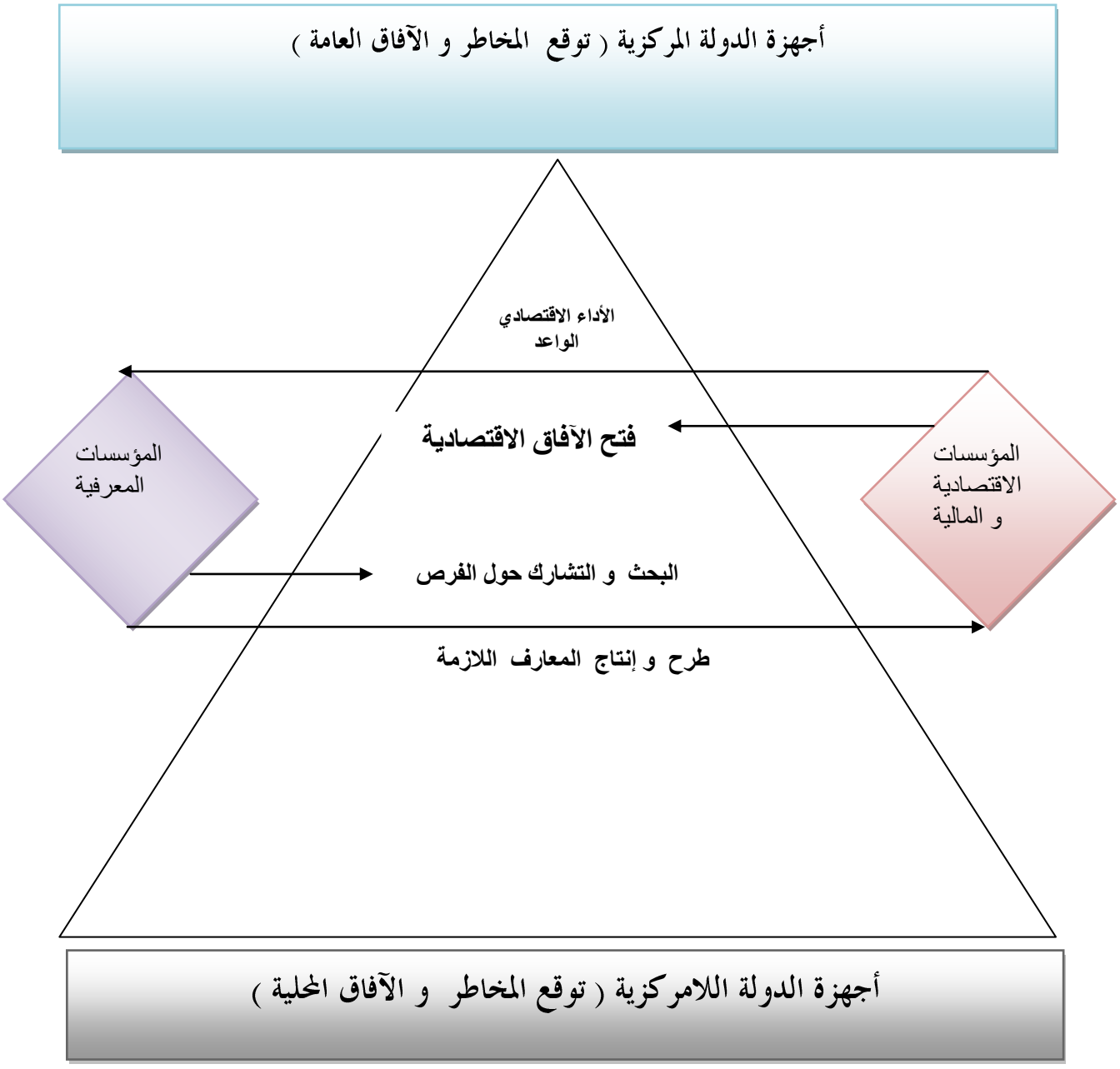

المصدر : من إعداد الطالبة

خامسا : شبكات دخول و خروج المعلومات في المؤسسات الجزائرية

من خلال زيارتنا لبعض المؤسسات سابقا ، أدركنا بـــــــــأن المؤسســـــــــــة الجزائريـــــــــــة تتميـــــــــــز بنوعين من الشبكات يمكننا أن نتطرق لهما فيمايلي :

تعبـــــــــــر الشبكة بالمفهوم البسيط عن ترابط مجموعـــــــــة من العقد أو النقاط ، حيث أن كل عقدة يمكن أن تعبر عن وحدة أو خلية معالجة للمعلومات ، و هي عادة افتراضية و مدعمة بوسائل فيزيائية تتمثل في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ، و المؤسسات الجزائرية تعمل وفق هذا الإطار ، و لهـــــــــــا شبكات معلومات داخلية و خارجية ، حيث تعاني مختلف الفروع و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مشاكل المنافسة الأجنبية و من المخاطر التي تفرزها حدتها في قطاع ما ، خاصة مع التطور المذهل الذي تشهده تكنولوجيات وسائل الإعلام و الإتصال و الذي كان سببا في ازدهار و نشـــــــــوء العولمة في شتـــــــــى المجالات، لذلك هي سعى جاهدة لتكوين ارتباطات و شبكات معلومات داخلية و خارجية...الخ.

5-1شبكات المعلومات الداخلية :

تتمثل شبكات المعلومات الداخليـــــــــة في المؤسسة الجزائريـــــــــة بصفة عامـــــــــة ، في تلك الإتصالات و النقـــــــــاط الرابطـــــــــة بمصالح المؤسسة الواحدة تلـــــــــو الأخرى علـــــــــى حســـــــب الهيكل التنظيمي للمؤسســـــة ، و حسب التدرج التسلسلي للسلم الوظيفي لها ، حتى يصل إلى أعلى مصلحة أو وظيفة بها .

و يشكل نسيج الشبكة الداخلية للمؤسسة ، تجسيدا للعمل التسلسلي للوظائـــــــــف و هو عبـــــــــارة عن شبكة تقليدية ، و غالبا ما يكسر هذا النوع من الشبكات الأهداف و القرارات الداخلية للمؤسسة ، لما ينتجه من نزاعات داخلها و التشويش في توزيع الوظائف و الأهداف ، لذلك و حسب رأينـــــــــا من النصيحة استبعاد مثل هـــــــــذه

الشبكات في المؤسسات و الإدارات خاصة تلك المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، ففي الدول المتقدمة و بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تفعيل أدائها من خلال العمل الجيد لموظفيها تستبعد العمل وفق هذا النوع من الشبكات ، لتفادي المشاكل و التعثر في إتخاذ القرارات بسبب تعثر بعض الوظائف عن إنجاز عملها .

لذلك يمكننا أن نقول بأن تفادي العمل وفق هذه الشبكة ، ينجر عنه البحث عن شبكة مغايرة لها ، فكيف يمكننا أن نتصور الشبكة المثلى للعمل بها في مؤسساتنا الاقتصادية ؟

يمكننا أن نوصي بالعمل وفق النوع الثاني من الشبكة الداخلية للمؤسسة ، فهو موصى باستعماله في مؤسساتنا لأنه أكثر نجاعة و أداء ، و ذلك من خلال كسر مختلف الحواجز بين وظائف المؤسسة ، و بين أعلى و أدنى مستويات السلطة فيها ، مما ينشئ نوعا من التشارك و الثقافة الموحدة لاتخاذ الأهداف المشتركة في المؤسسة ، و هذا يكون من خلال تحسيس الموظفين بالانتماء إليها ، بالتالي العمل الجماعي و التشارك اللذان يعودان بالمردودية المتوخاة من طرف المؤسسة .

الشكل 3 : الشبكة الداخلية للمؤسسة الرابطة الوظائف بالمصالح أو المديريات

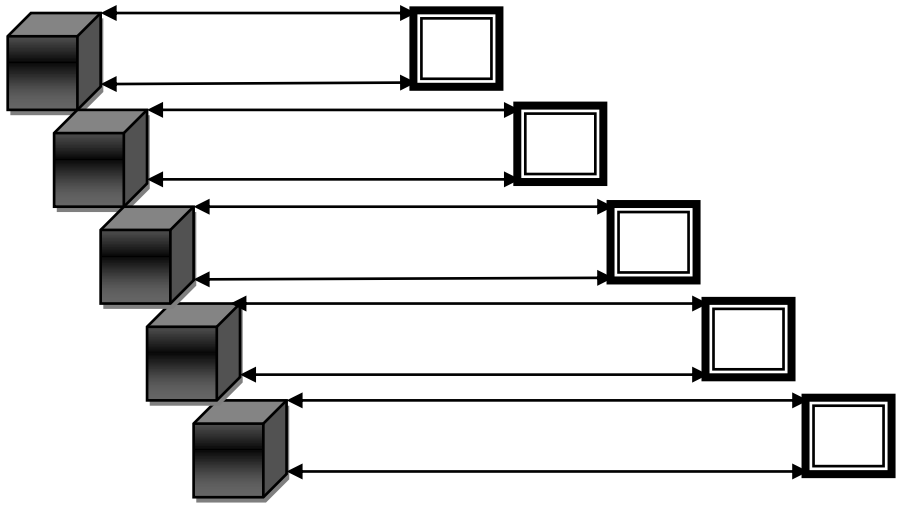

المصالح

الوظائف

المصدر: من إعـــــــــداد الطالبـــــــــة

5-2 شبكات المعلومات الخارجية :

مثلما تتواجد شبكات المعلومات الداخلية في المؤسسة الجزائرية ، توجد شبكات المعلومات الخارجية إلا أنها دائما ترتبط بالشبكات الخاصة بالزبائن ، الموردين ، مختلف المؤسسات أو المنظمات التي يتم التعامل معها ، و عادة ما يستبعد دور كل من الأنترانت و الأنترنيت فهي مجـــــــــــــرد بروتوكول عصري ترتبط به المؤسسة و قلما تستعمله في اتصالاتها ، لكن هناك أقلية من المؤسسات تستعمل هذه الصيغة من أجل البحث و التشارك مع منظمات أخرى في الخبرات ، المشاكل و البدائل .

- **تفتح الشبكات :**

تندمج الشبكة الداخلية مع الشبكة الخارجية للمؤسسة أثناء إلتقاء العقد الرابطة بين مختلف وظائف المؤسسات ، و لا يمكن إلتقاء هذه الشبكات إلا إذا كان هناك انفتاح للمؤسسة على إنشاء ترابطات أو اندماجات مع مؤسسات أخرى ، و التشارك في الأفكـــــــــــار من خلال إنشاء الشبكة الافتراضية لتدفق المعلومات و انفتاح المؤسسة لا يعني تحريرها و إفشاء لمعلوماتها السرية ، بل يدل على السعي إلى معرفة كل المتغيرات البيئية ، و كل ما يحيط بها في كل المجالات الاجتماعية ، الثقافية ، الاقتصادية السياسية ، و التي يمكن أن تأثر على قراراتها ، و عليها التكيف مع أي تغير يمكن أن يحدث في أسواق المعلومات ، و إلا فان بقاءها ليس مجديا و لا فائدة له ؛

الأمر الذي لا نشهده في المؤسسة الجزائرية ، فهناك العديد من المؤسسات تعيش في انغلاق و انسداد مع العالم الخارجي ، و التي حان الوقت عليها لكي تعلن سهرها الإستراتيجي و تحث موظفيها على قواعد الاحتفاظ بمناصبهم ، لأن إفلاس المؤسسة هو في النهاية فقدان لمناصب عمل كثيرة ، و ذلك من خلال تكوينهم في مثل هذه الميادين الخاصة بالذكاء الاقتصادي و السهر ، و فتح خلايا البحث و التطوير بالمؤسسات و الارتباط مع مراكز البحث ، المعاهد و الجامعات الأمر الذي نراه غائبا ، فكلا من الجامعة مثلا و المؤسسة غير مشتركان في مشروع بحث جدي يمكن أن يكون له مردوديته من جميع النواحي سواء بالنسبة لسمعة الجامعة الجزائرية ، أو بالنسبة

للتجديد ، الاختراع و الإبداع و هي كلها أمور أصبحت تتطلبها نواميس العولمة و البقاء المستمر في مسرح المنافسة المتوحشة ؛

هذا لا يعني أن مؤسساتنا كلها فاشلة و لا تقوم بمجهودات البحث و التطوير ، إلا أنها ترتكز في مجال دون الآخر ، كالبحوث المتعلقة بالمنتجات الدوائية ، البيتروكيمياء...الخ.

الشكل رقم 4 : العقد الناتجة عن الاتصالات الخارجية للمؤسسة

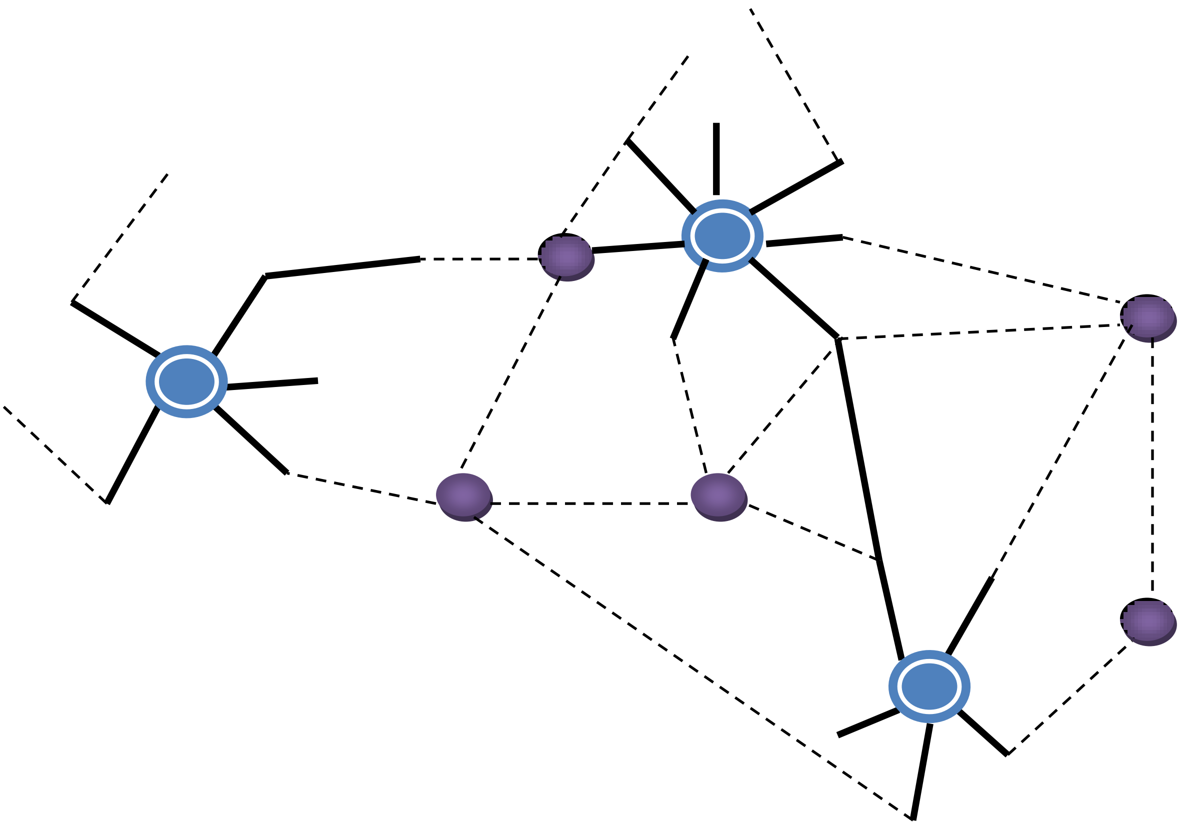

نقاط الارتباط مع المؤسسات من خلية استقبال الى أخرى

الانتقال في الارتباط من خلية استقبال الى أخرى

المصدر: من إعداد الطالبة

سادسا : تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر :

على الرغم من الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم ، إلا أن الجزائر من بين الدول التي لا تزال متأخرة في المجال ، حيث أن عدد مستخدمي الأنترنيت لا يفوق **35%** (أي **10** مليون مستخدم فقط) ، في حين أن نسبة **20%** من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرتبطة بشبكة الأنترنيت و يمكننا قراءة ذلك من خلال الجدولين المبينين أدناه :

جدول رقم :2 المشاريع المسجلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر(2002 – 2012)

المبلغ: المليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
تكنولوجيا المعلومات و الإتصال	**105**	**441 633**	**8 276**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

جدول رقم 3: عدد مشتركي و مستخدمي الأنترنيت في الجزائر

مستخدمي الإنترنيت بالمليون	10
عدد المشتركين في شبكة ADSL	1.6
نسبة التوغل	10%
عدد السكان الغير مستعملين للإنترنيت بالمليون	28
المدارس الموصولة	9 000
الجامعات، معاهد التعليم العالي و مراكز البحث الموصولة	100%
عرض النطاق الترددي الدولي(جيقا)	65
عدد المواقع الإلكترونية الجزائرية	76 000

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	20%
شركات المتصلة بواسطة إرتياط خاصة	700
خطوط المنجزة الخاصة	34 500
مقهى الأنترنيت	5 000
مكاتب البريد الإلكتروني متصل بالإنترانت	**أكثر من 3 400**
الشبكات الداخلية القطاعية الوطنية المثبتة (التعليم، والتعليم العالي، والمصارف ...)	**أكثر من 30**

المصدر : وزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال

و الجزائر من بين الدول العربية المتخلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، حيث تشير دراسات إلى أن المجتمع العربي فقير معلوماتيا بسبب كل من :

- ضعف الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في معظم الدول العربية .
- الحاجز اللغوي ، لعدم كفاية الجهد التطويري لادخال اللغة الغربية بشكل جذري في المنظومة المعلوماتية .
- ندرة البحوث و الدراسات التي تتناول الأبعاد العربية لقضية المعلومات .
- النقص الشديد في العمالة المدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات و هجرة العمالة المتخصصة .
- غياب التشريعات العربية الملائمة لتنظيم مسألة المعلومات .
- ضعف المشاركة العربية في الأنترنيت على كافة المستويات (الاشتراك و المواقع).
- الصناعة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات ضعيفة و تقليدية أو تحويلية .
- لا ينفق العرب على البحث العلمي سوى مبالغ ضئيلة (أقل من **1%** من الناتج القومي) .
- لا تزيد التجارة المتبادلة بين الدول العربية عن نسبة (**12%**) من الحجم الاجمالي للتجارة [1].

1 ربحي مصطفى عليان ، **اقتصاد المعلومات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ،2010،ص 395 ، بتصرف.

المبحث الخامس
نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم

هناك نماذج مرجعية عبر العالم و الأكثر شيوعا يمكن لأي دارس أو مهتم بالذكاء الاقتصادي من باحثين ، مؤسسات ، جماعات و هيئات الاستناد أو الرجوع إليها لأخذ فكرة عن أهمية الموضوع و كيفية التفكير لاستخدام استراتيجية ذكاء اقتصادي تخص طبيعة المجتمع ، الاقتصاد ، البيئة ، الأسواق ، التشريعات ...الخ حسب وجهة نظر خاصة و ليس إلزاما ، و تعتبر هذه النماذج نظام لجمع المعلومات الاقتصادية ، الصناعية و التكنولوجية و من بين النماذج المعروفة الرائدة في هذا المجال نذكر أهمها :

أولا : نوذج فولد

لقد هيأت تكنولوجيا الإعلام و الإتصال كافة الظروف لنمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم ، حيث أدى التزايد السريع في عدد الحواسيب الآلية و طرق جمع المعلومات و التحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات و الهيآت عامة أو خاصة ، و من بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الاقتصادي، نذكر نموذج فولد **1995** يضم هذا النموذج ست أدوات و هي على التوالي:

1-1ملمح نوايا و قدرات المسيرين :

يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء و تحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات إتخاذ القرار لديهم، و لاعداد الملمح النفسي لصاحب القرار، يجب الأخذ بعين الإعتبار سبعة محدادت هي: أنماط القيادة ، الثقافات ، المسارات المهنية ،الكفاءات ، التوجهات ، الميولات والقرارات السابقة.

كما يتم تحليل هذه المحدادت في ظل مناخ المؤسسة الحالي و المستقبلي، من وجهة نظر التكاليف و التكنولوجيا المتاحة ، الإدارة و العمليات.

1-2البينشماركينغ :

الذي يقصد به عملية دراسة و تبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الانجاز و الأداء في الشركة نفسها ، و هذا بأقل تكلفة و أوفر في الوقت و تجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات ، و بالتالي عدم اختراع طريقة اخترعها الآخرون و جربوها.

1-3 تحليل الإستراتيجية المستقبلية:

و يقصد من ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة و الضعف و كذا الفرص و التهديدات التي تحيط بالمؤسسة، و هو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي ، و تسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه استراتيجي و محاور أولية للتدخل.

1-4 توقع الاستراتيجيات التنافسية:

يقترح نموذج فولد تحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة و هي على التوالي:

اللوائح و التنظيمات ، التكنولوجيا ، التغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم و الدعم) و أخيرا الزبائن (نمو عائدات الاستهلاك).

- **توقع إدخال منتوج جديد:**

يقترح فولد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمؤسسات و التعرف على المعلومات الناتجة و تحليلها.

- **تحليل التكاليف:**

و يعتمد المحلل أساسا على الميزانية كأداة تحليلية، و يتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات ، البنايات و التجهيزات و التكاليف الإدارية ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن كل نوع من المؤسسات و الهيآت تطور طرق خاصة بها في هذا المجال و ذلك تماشيا مع طبيعة نشاطاتها و مجالات تدخلها.

ثانيا : النظام الياباني

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي و المنافسة في مجال البحث و التطوير ، و فتح حصص في السوق الخارجي ، و نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتجية التي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، حيث حوالي **1,5 %** من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي و يستغرق **3** إلى **4%** من وقتها في هذا المجال .

كما تعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية لإمدادها بالمعلومات ، و هذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات و قواعد البيانات ، و التزام اليابان بالمعارض التجارية و الاجتماعات و البعثات و يتمثل دور وزارة التجارة الدولية و الصناعة في مساعدة المؤسسات اليابانية و توجيهها و إعلامها ، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية ، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث و التطوير المنظمات المهنية و الهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي و العلمي ، و قد أعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين و المتدربين اليابانيين إلى الخارج ، و استقبال المتدربين الأجانب و مطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم ،و يحظى عنصر الثقافة بأهمية كبيرة باعتبارها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل إلى الثقافة الجماعية .

تتمثل إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية في ثلاث مميزات أساسية هي :

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع .
- البحث عن الزيادة في جمع المعلومة .
- استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات و نشرها .

حيث أن هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى و الوزارات الاقتصادية و عالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الإستراتجية العامة و الشاملة للبلاد ، و أخيرا هيئات التفكير التي تساهم في تطوير البحث و إدماج التطوير و الإبداع عن طريق الدراسة المقارنة و التكنولوجية .

ثالثا : النظام الأمريكي

لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان و أوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة . و على سبيل المثال واجهت شركة "**بوينغ**"الأمريكية منافسة شديدة من طرف "**أيرباص**"، و الإدارة الأمريكية للطيران و الفضاء(**نازا**) من قبل محطة "**أريان**" للفضاء .

و بهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات و التي أصبحت رائدة فيما بعد، إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة ، الجامعات ، هيئات البحث و التفكير ، المكتبات هيئات الأمن الخاصة .

أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير و عمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج ، بالإضافة إلى ذلك ، تشترك كافة الهيئات و المؤسسات في إعداد الإستراتجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد ، و التخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة و ضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها :

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية و الإستراتجية للجميع.
- دعم و تحسين التلاحم الوطني.
- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

و لتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام و هو البيت الأبيض و مجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب خاصة بكل سوق يتم اعتبارها إستراتجية و ذلك لجمع و تركيز و توزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين و الخواص .

و ما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل :

كرول ، **بينكرتون** ، كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة **1993** و الذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم و الاستشارة لمختلف الهيئات.

و تتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم و الممتد إلى كافة أنحاء العالم، تستخدم طاقات بشرية هائلة ، و مثال ذلك مؤسسة **كرول** أنترناشيونال التي توظف ما بين **5000-6000** أجير موزعين على **60** مكتب حول العالم ، و تحقق رقم أعمال يقدر بحوالي **10** مليار دولار سنويا.

تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي و التجاري بناء على العوامل الستة التالية :

الاستعلامات ، الأعمال و التحقيقات ، التحقق من السوابق المهنية ، خدمات الأمن و الحماية ،أمن شبكات المعلومات ، المساعدة القضائية و التحليل الاستراتجي و التنافسي .

رابعا : النظام الفرنسي

على عكس النظامين السابقين ، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ماهو خاص ، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسين هما :

- **العائق الدستوري** : بحكم و جود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية – وزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي ، كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة و الذكاء الاقتصادي و حتى في إبراز الإرادة في التغيير.
- **العائق الثقافي** :و قد نتج عن ظواهر الانتماء الحزبي و المرجعيات الثقافية و الفكرية لمختلف أسلاك الموظفين و ظاهرة إخفاء المعلومات و التحفظ عليها كما إن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا و الجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية ، و بالتالي ضعف الثقافة المشتركة و الرغبة في التحديث و التطوير ضف إلى ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات على جلب الذكاء البشري الخارجي و استخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي و الاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات و هيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان .

و قد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة **1995** عند نشر تقرير **كخايون** ، و من بعدها تقرير **مارتر** ، حيث اقترح **كخايون** نظام للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية ، حيث يتضح أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي :

الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات و الأمانة العامة للدفاع القومي و كلامهما تحت سلطة الوزير الأول .

كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي و عمليات البحث و التطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) و القطاع الخاص، ما أدى إلى إنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجي و هي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتجي و التي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية و أوروبية .

أين ألح تقرير **مارتر** على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا ،[1] و كذا مختلف الجامعات.

[1] متوفر على الرابط التالي ، تم تحميله بتاريخ: 2012/04/27 http://kenanaonline.com/users/FALTA/posts/225450

خامسا : نموذج الذكاء الاقتصادي في الصين :

في الحقيقة عندما نتابع البحث و متابعة مدى تطور نموذج الذكاء الاقتصادي في الصين قد يعجبنا هذا النموذج و يشد انتباهنا في الوهلة الأولى لملاحظته ، حيث يتميز هذا النموذج بالذكاء الفعلي لهذه الدولة و لمؤسسي هذا النموذج الفريد من نوعه فعلى الرغم من تأخر الصين على مثيلاتها في بعض دول العالم اليابان مثلا ، إلا أنها تمكنت من تدارك التأخير ، و ذلك راجع في حقيقة الأمر لمدى الارادة و الثقة و في قدراتها المتميزة ، و بعض الأسلحة و الحيل المستعملة في انتهاج و رسم سياسة ذكاء اقتصادي مختلفة نوعا ما عن الدول الأخرى من بين هذه الوسائل نجد :

- الحرب عن طريق استعمال المضايقة للمخططات الاستراتيجية للخصم .
- تفريق الرباطات بالسياسة ، و إذا لم يكف ذلك فلابد من القضاء على سلاحه(الخصم) .
- اتباع لعبة (قو ، gô) ، الهدف — هو الإقليم — المفهوم المترجم باستمرار ب" منطقة أو دائرة التأثير "– ثم فقط القوة و الشعب و الخصم .

مايو اتخذ استراتيجية استنتجها من مرجع لعبة (قو ، gô) ، و لكنه خاصة طبق استراتيجية تعليم إطارات الجيش ، لانشاء الصين الشعبية و قيادة السياسة العالمية ، بطريقة ناجحة استعانت بحكم أساسية عبرت عنها ب:

- مهاجمة قوة الأعداء المشتتين و المنعزلين ، ثم قوة الأعداء المركز حولها و القوية .
- الاستيلاء على المدن الصغيرة و المتوسطة و المناطق الريفية الواسعة ، ثم تليها المدن الكبرى .
- تثبيت الهدف الرئيسي بإبادة القوى الحية للأعداء و ليس الدفاع أو أخذ مدينة أو اقليم .

نجد هنا المكونات المميزة للكفاح في الميدان الاقتصادي (الهجوم لمنافس باتخاذ المشاركة أو اتخاذ المراقبة للفروع ، الهجوم غير المباشر بالنسبة للشعب الثانوية و بالأحرى المباشرة مثل المؤسسة الأم بخنق (شل) بالقبض على الزبون بالأخص امتصاص بسيط لمواقع الانتاج أو اليد العاملة الخاصة بها.

الذكاء الاقتصادي و الاستراتيجية الصينية هي موروث الفليلسوف **زون زو** *الذي يوصي بمهاجمة مخططات العدو بواسطة " المعلومة المسبقة " المحصل عليها من طرف العمال السريين التي تسمح بالتوقع حول اغفالات الخصم .

في سنوات **1950** الخمسينات ، الحكومة قوت من تطوير الذكاء الاقتصادي بأكاديمية العلوم ، أما الشبكات في هذا الميدان فقد نشطت من طرف معهد المعلومة العلمية و التقنية ، و الخبراء الصينيون ركزوا جهودهم حول تقنيات المتابعة للدولة و الفن ، و "تفكيك المنتوجات" لتحويل التكنولوجيا.

و خلال سنوات الثمانينيات **1980** أطلقت الصين مسابقة الذكاء الاقتصادي و لكن ظهور المؤسسة الحرة في سنوات التسعينيات **1990** هي التي أصبحت تقوم بقيادة تطوير الذكاء الاقتصادي .

* Sun Tzu

يمكن أيضا ذكر سبب آخر لوضع سياسة الذكاء الاقتصادي من خلال تحويل التكنولوجيا من الغرب بالتالي الصين أخذت لها تقريرا بسرعة فائقة ، و قررت أن تعمل كل شيء حتى تستدرك التأخر من خلال الاعتماد فقط على أدمغتها و قواها للاستعلام ، تحليل ، إعادة الانتاج ، تحسين المعدات …

- **الذكاء الاقتصادي مركزي :**

في الصين الذكاء الاقتصادي معرف على أنه ذروة قوية مركزية ، مجلس الدولة و اللجنة العسكرية المركزية بقيادة رئيس الصين و الوزارة الأولى ، التي تقوم بالتعريف بتوجهات المادة ، التوجهات تصفى للتقدمات الداخلية من قبل اللجنة الوطنية للتطوير و الاصلاح ، الوزارات (التجارة ، و العلوم و التكنولوجيا..).

و في التنظيم الصيني ، وزارة الخارجية ، معتبرة بمثابة هيئة هياكل الذكاء الاقتصادي و رؤوس الشبكات العالمية ، هذه الهياكل مكلفة بقيادة النشاطات و الوظائف المستهدفة ، التحليل و الترجمة (قسم الأعمال الاقتصادية و التجارة العالمية و قسم العلوم و التكنولوجيا **مثل : ثينك ثانكس**** ، **معهد العلاقات الدولية** التي تجمع حوالي **500** خبيرا باحثا).

رأس الجسر لاستراتيجية الحرب الاقتصادية الصينية ، شبكات Mofcom ، المتعاونة مع مصالح أمن الدولة (Guoanbu) ، و شبكات الوكلاء المسماة " أسماك الماء العميق "، المستند على قوى الشتات عبر العالم (بين **25** و **50** مليون فرد) ، إذا تم اعتبار أن كل الصينيين كجواسيس، من المستلزم معرفة أن الصينيين هم وطنيين ، و هم محفزين لاقتسام معلوماتهم .

تشجع الصين أيضا على التعاون الاقتصادي و الاستثمارات في الخارج التي تسمح بالتحصل على المعارف و التكنولوجيات ، مثل شركات الأموال المختلطة ، أيضا التعاون التعليمي و العلمي كطريق مفضل للتحصيل الشرعي للتكنولوجيا الرأسية .

في **2008** ، حوالي **200.000** طالب تم بعثهم عبر العالم من طرف الحكومة الصينية ، جزء من الطلبة يدخلون الصين متحصلين على المعرفة و الكفاءات التي تستعمل لانشاء المؤسسات المنافسة ، التي يمكنها فيما بعد البحث على جذب الأدمغة الغربية[1] .

و علاوة على استعمال كل أدوات الحصول على المعلومات تستعين الصين ب :

- **التجسس :**

** Think tanks

1 Une interview de Miao Qihao réalisée par le MOCI en 2005: http://entreprise-competitive.org/academie/doc/inviteMoci.pdf

و هي طريقة تقليدية تقوم بها أغلب الدول قصد الحصول على متطلباتها من التكنولوجيات السرية، إن الصين تمارس و بصفة مكثفة هذا النوع من التقنيات، خصوصا إذا تعلق الأمر بـــ:

- التربينات التحتمائية و الغواصات؛
- الأنظمة الإلكترومغناطيسية لدفع الصواريخ؛
- الأنظمة الإلكترونية لحاملات الطائرات؛
- الأنظمة الصامتة للقذف **QED** **؛
- الأنظمة الفضائية؛
- أنظمة التحسس البعيدة المدى.

و في هذا المقام نشير إلى قضية **ماك تشي*** بخصوص أنظمة الغواصات النووية التي فحواها الحصول على تكنولوجية **QED**، التي تمتلكها الشركة الأمريكية **باور باراغون*****.

بالإضافة إلى الجوسسة فإن الصين تستعمل القرصنة الإلكترونية التي يمكن أن تخترق أنظمة المعلومات ذات السرية العالية لأغلب الدول المتقدمة.

- **خرق حقوق الملكية الفكرية: النقل و التزييف:**

إن النقل و التزييف يكادان يدخلان في التقاليد الصينية، و هذا راجع لكون الحكومة ترى بأن الإبداع الفكري و الصناعي لا يعدو أن يكون ملكية فردية و إنما يجب أن تستفيد منه الدولة، هذا الأمر الذي أعطى نوع من الشرعية لهذه الممارسات.

من أمثلة هذه الممارسات نذكر ما حدث لشركة **سيمانس****** الألمانية لإنجاز خط السكك الحديدية السريع الذي يربط بيكين وشانقهاي فبعد وضع القطار قيد التجربة في الخط الرابط بين شانقهاي- و المطار وسط شنقهاي، و موافقة السلطة الصينية على المشروع، شجع مجلس الدولة الصيني المهندسين الصينيين على دراسة وتطوير هذه التكنولوجية وبعد دراستها سمح لهم (مجلس الدولة) بتقديم براءات الاختراع في سياقها والتي بسببها جردوا الألمان من ملكيتهم الفكرية على هذه التكنولوجيا.

** Quiet Electric Drive/QED

* Mak Chi

*** Power Paragon

**** SIEMENS

- **استعمال الطرائق غير المباشرة السوداء:**

تشكل هذه الطرائق أو القنوات المباشرة غير القانونية المجموعة الرابعة من طرق الحصول على التكنولوجية الأجنبية.

- **البحث المزيف عن العمل:**

إن البحث عن العمل من طرف الصينيين يعد وسيلة لمحاولة الدخول إلى المراكز والمؤسسات التي تشتغل في ميادين التكنولوجيات العالية، وحتى باستعمالهم –إن دعت الضرورة- لشهادات مزيفة للسيرة المهنية ، فالهدف الأول هو الدخول إلى المؤسسة المحددة ومن ثم يعملون على كسب الثقة و ذلك بالنظر لخصائصهم المتميزة والمتمثلة في الجدية، السرية، العمل المضني...إلخ. الأمر الذي يسمح لهم بالتحصل على مناصب حساسة في المؤسسات التي يشتغلون فيها.

- **خرق الحصارات:**

المسألة هنا تعني خصوصا التكنولوجيات الحربية والتكنولوجيات المزدوجة، فالصين بنسجها لعلاقات جيدة ومتماسكة مع عدة من الدول أمكن لها خرق هذا النوع من الحصارات، و من أمثلة ذلك حصولها على محركين (**2**) للمروحيات الأمريكية* بتواطؤ السلطات الماليزية و الكورية الجنوبية. هذا النوع من قطع الغيار قررت الو.م.أ عدم تصديره إلى الصين بعدما باعت لها **24** مروحية من هذا النوع في **4** جوان **1989** إثر الحوادث الدموية لساحة[1] تيان أون مان** .

سادسا : تطور الذكاء الاقتصادي في الجزائر (الفترة 2005-2012) :

خلال سنة **2004** ، و بعد صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و الاجتماعية الذي تمت مناقشته من طرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، قدم عدة اقتراحات تضمنت تثمين مقومات ذكاء الأعمال و ذلك من خلال :

6-1دعم الشفافية و النشر :

يجب معالجة كافة البيانات الهائلة المتوفرة لدى المنظمات الاقتصادية معالجة ذكية ، و استخراج مختلف المعارف التي تميز الظواهر و السلوكيات ، بالاضافة إلى نشر المعلومات التي تخص كافة الأفراد بصفة هادفة و اقتصادية مع تشجيع التعاون ما بين المنظمات و ذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات ، و تقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى و المستثمرين و المساهمين و القادة الاداريين .

* Black Huak

[1] سيواني عبد الوهاب ، الذكاء الاقتصادي الصيني في الحصول على التكنولوجيات العالية ، بدون تاريخ .

** Tian an Men

6-2 تطوير البرامج البيداغوجية :

على الجامعات و مراكز التكوين تطوير البرامج البيداغوجية و تحسينها وفق ما يتطلبه محيط المؤسسات ، مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة و التعليم النوعي قصد تكريس سلوك البحث عن المعلومات و تقييمها و استخدامها أحسن استخدام ، مع ضرورة استغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات و مراكز التكوين المحلية و الأجنبية في اطار الشراكة و اتفاقيات التعاون الدولية .

6-3 تفعيل دور الغرف التجارية و المصالح الاقتصادية للدولة و الجمعيات المهنية و النقابية :

تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المردودية و النوعية و إعادة تأهيل أفرادها، و تشكل حلقة أساسية في الاستثمار و المقاولة ، إلا أنه يجب تحديد استراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات و دعم تدخلاتها على المستوى الوطني و الاقليمي و العالمي.

6-4 شبكات البنوك و المؤسسات المالية الدولية :

تساعد هذه المؤسسات في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة و تقديم الخدمات و البيانات المختلفة التي يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية ، بالاضافة إلى تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي و الشراكة فيها و دعمها ماديا ، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة و كسب ولاء الزبائن .

6-5 هيئات دعم و تنمية الاستثمار :

في سنة **2001** أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تنحصر مهتها في تقييم المشاريع و منح المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار ، كما هدف المشرع من خلال انشائها الى تقديم المساعدة الفعلية للمستثمرين ، و من وجهة نظر ذكاء الأعمال ، تعتبر هذه الوكالة دليلا للمستثمرين من حيث توفير المعلومات حول الفرص الاستثمار و المزايا التنافسية ، بالاضافة إلى ارشاد المستثمرين باستخدام كافة المعلومات ذات الطابع المحلي و الدولي .

6-6 المصالح الاقتصادية للدولة :

تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الاحصائية ، الجبائية و المالية و التجارية للدولة في القيام بحملات اعلامية تتميز بالجدية و الاستمرارية اتجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن كل

من الأساتذة و الباحثين و الصحفين مطالبين بالمساهمـــــــــــة في إعـــــــــــــــداد مثل هـــــــــــذه النشاطات و إيصالها إلى جمهـــــــــــــور الطلبـــــــــة المتمدرسين و الممارسين إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي و ادارة المعرفة و أنظمة المعلومات و استخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة .[1]

حوالي سنة **2007** أطلقت جامعة التكوين المتواصل و بالشراكة مع المدرسة الأوروبية للذكاء الاقتصادي قاما بفتح أول مدرسة جزائريـــــــــــــة للذكاء الاقتصادي تقـــــــــوم بتكوين اطارات المؤسسات ، المحترفين و المكونين المستقبليين حـــــــــــــول التخصص ، و كذا القيـــــــــــام باستحـــــــــــداث المديرية العامـــــــــــة للذكـــــــــاء الاقتصـــــــــــادي و الدراســـــــــات الاستشرافية على مستوى أجهزة الدولة .

الانطلاقة الفعلية للقيام بالأيام و الملتقيات التحسيسة المكثفة قصد نشر الوعي و تسليط الضوء على مدى أهمية الذكاء الاقتصادي كاستراتيجية و كبعد و كأولوية من أولويات ضبط و تطوير الاقتصاد الوطني ، نذكر من بين هذه الأيام و الملتقيات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

- المؤتمر الدولي الثاني الذي أقيم برعاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات المتوسطة و الصغيرة بتاريخ : **23/22** ماي **2006** تحت عنوان :

✓ السهر الاستراتيجي (الذكاء الاقتصادي) وسيلة تسيير و مساعدة في اتخاذ القرار و الأداء .

الملتقى الدولي الذي أقيم بفندق الشيراتوون برعاية جامعة التكوين المتواصل للأيام الممتدة من : **14** إلى **16** جوان من سنة **2008** بعنوان :

✓ حوكمة المؤسسات و الذكاء الاقتصادي .

- اليوم التحسيسي للمؤسسات الذي أقيم بفندق الموحدين بوهران بتاريخ **09** يناير **2009** المعنون ب :

اليوم التحسيسي للمؤسسات حول الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية .

و تلت هذه الملتقيات و المؤتمرات عدة ملتقيات وطنية و دولية أخذت تبادر بها الجامعة الجزائرية ، نذكر منها على سبيل **المثال** :

✓ اللقاء الدولي الأول حول : الذكاء الاقتصادي و احتياجات التنمية بتاريخ : **13** ماي من سنة **2012**

---

1 مراد ناصر ، **ذكاء الأعمال محرك تنافسية المنظمة ، دراسة حالة الجزائر** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة 26 أفريل 2012 ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص 746 .

و القيام بعدة خطوات جريئة **مثل:** قيام الغرفة التجارية لولاية تلمسان بتدريسه كمقياس في إحدى التخصصات و كذا فتحه كتخصص في بعض الجامعات الجزائرية **مثل** : جامعة الجزائر ، تلمسان ، وهران ، قيام المدرسة العليا للمناجمنت بتدريسه في معظم التخصصات المفتوحة أيضا كتخصص ♦ .

- **ورشة " السهر الاستراتيجي للمؤسسات "** :

يعتبر السهر الاستراتيجي مسلسل معلوماتي إرادي (جمع ، و تحليل و معالجة و نشر المعلومات) لمراقبة المحيط الاقتصادي و العلمي و التكنولوجي من أجل تحديد المخاطر و التهديدات و انتهاز فرص و إمكانيات التنمية من خلال :

- ✓ فعل إرادي جماعي يعتمد بالأساس على تبادل و اقتسام المعلومات سواء على مستوى التحصيل أو التحليل.
- ✓ مصدر للابتكارات من خلال تحفيز البحث عن أفكار جديدة و تطويرها[1].

قامت سكرتارية الدولة من طرف الوزير الأول المكلف بالبحث و الإحصاء بتاريخ يوم : الأحد **28** أفريل **2013** بوهران ، الإمضاء على عقد إطار في صالح طلبة جامعة التكوين المتواصل الدفعة الثالثة في تخصص الذكاء الاقتصادي (**2013/2012**) ،حيث أشار السيد مصيطفى* بأن هذه العملية تسجل في إطار برنامج دائرته الوزارية الذي يرتكز على تكوين الموارد البشرية ، و الاطارات الوطنية في الأنظمة الذكية ، من أجل الحصول على الفرص المعروضة في ميدان الدراسات و البحث .

كما أضافت سكرتارية الدولة من جهة أخرى قائلة بأن :

"إرادتنا قوية للتنقيب على الأفكار و الأراء لضمان تطور سريع للبلاد حول مخطط النمو و الاقتصاد المرتكز على المعرفة ، الابداع ، التنافسية ، تطوير الاقليم ، تنويع الاقتصاد ، و تحسين عوامل التنمية البشرية ، من خلال تطبيق المخطط الخماسي لرئيس الجمهورية **2010-2014** ، هذه الورشة " السهر الاستراتيجي للمؤسسات " تميــــــزت بحضور كل من :

- ✓ ممثلي الوزراء .
- ✓ الجماعات المحلية .
- ✓ عمداء كليات وهران .
- ✓ أساتذة الجامعات .

♦ أنظر إلى الملحقات الخاصة بالتكوين في مجال الذكاء الاقتصادي .

1 توفيق مشرف ، **آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة**: أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية و أحد عوامل التنافسية ، ورقة بحثية مقدمة ، للمؤتمر العربي للمعلومات الصناعية و الشبكات ، الرياض ، ، ،رئيس قسم التخطيط الصناعي ،المملكة المغربية ، وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة ، 20-22 ديسمبر 2009 ، ص 6 بتصرف .

* بشير مصيطفى ، كاتب الدولة لدى الوزير الأول ، مكلف بالاستشراف .

✓ خبراء أجانب ، مسجلين في إطار مخطط النشاط الحكومي المرتكز على الأنظمة الذكية ، الاحصائيات و دراسات البحث.

أين أشار السيد مصيطفى أيضا إلى أن: الأنظمة الذكية تكون واحدا من الميكانيزمات الأخرى التي تأسس لمستقبل البلاد ، في إطـــــــــــــار التحولات على المستوى الوطني ، الجهوي ، و العالمي ، مشيــــــــــــرا بأن الهدف من متابعة كل التحولات هو :

التحكم في الاشارات الضعيفة التي يمكن أن تمارسها السياسات الاقتصادية و الاجتماعية ، كما يمكن للتحكم في المعلومات و البيانات في هذا الاطار دائما أن يعطي احتمالات مرتبطة بالمعلومة الاقتصادية ذات طبيعة احصائية و كذا تجنب الأخطار .

و الهدف من وراء هذه الورشة يرمي إلى تحسيس المتدخلين بأهمية الانخراط في تأسيس لوحة قيادة للذكاء للبلاد في آفاق **2019** ، **2030** و **2050** ، حسب سكرتارية الدولة التي أمنت لوضع في متناول المعنيين أفكار ذكية و كل الوسائل المهمة لخلايا السهر الاستراتيجي في كل المستويات و العمل سويا على إنشاء قاعدة تنسيق للوصول لتبادل المعطيات الاحصائية و وسائل النجاعة لفائدة كل القطاعات .

كما أن خبراء فرنسين قدموا في هذا اللقاء ، مؤتمرات تتمحور حول " السهر الاستراتيجي لخدمة الاستراتيجيات السياسية العمومية " للشبكات الذكية الاقتصادية للادارة المركزية و الشبكات الجهوية و المحلية " وضع خلايا السهر الاستراتيجي القاعدية " و اليقظة و البحث في الأنترنيت" 1....

و يمكن للجزائر استدراك التأخير في مجال الذكاء الاقتصادي من خلال تنويع اقتصادها و من خلال مبادرة المؤسسات لمواجهة المنافسة المحلية و العالمية و الاندماج ، كما أن لديها قدرات تمكنها من البروز ، فهي أكبر أول بلد افريقي **70 %** من سكانها هم شبــــــان ، و هي من بين الـــــــــــــــدول البــــــــــــارزة في بعض المجـــــــــــــالات العلمية (الاعلام الآلي ، الفيزياء ، الرياضيات)....1

كما يمكن الاستفادة من الكتاب الموجز حول التكوين في الذكاء الاقتصادي (**سبتمبر 2010**) الذي جاء من طرف المديرية العامة للذكاء الاقتصادي تحت اشراف وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، أين يعتبر كمرجع هام بالنسبة لكل الفاعليين الاقتصاديين و الذي يتضمن :

[1] Forum des chefs d'entreprises , revue de presse,lundi 29 avril 2013,sans numéro,p 5et 6.

[1] Colloque National sur, **Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME** en Algérie 18 et 19 Avril 2012, Intelligence économique et PME,Enjeux, expérienceset perspectives, Mohamed KOUIDRI, Abdelkader CHETTIH ,p15.

- ✓ مفهوم الذكاء الاقتصادي .
- ✓ مهن الذكاء الاقتصادي .
- ✓ تقييم حاجيات التكوين .
- ✓ مخطط التكوين.
- ✓ برنامج التكوين .

خاتمة الفصل :

يبدو لنا من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل بأن مسألة الذكاء الاقتصادي ليست بالاستراتيجية التي تأتي بالصدفة أو الحظ ، بقدر ماهي عبارة عن تكتيك يحتاج للتفكير و العمل و كذا البحث المستمر حول طبيعة الاقتصاد المحلي للبلاد بالمقارنة مع ما هو حاصل في الاقتصاد العالمي ، و عمل المؤسسات الدؤوب بالمقارنة مع منافسيها في الداخل و الخارج ، حيث أن منظور الذكاء الاقتصادي في الجزائر لا يبدو معمما بطريقة كافية لعدة أسباب ، الأمر الذي جعل الجزائر تتبنى نتوءات اليقظة الاقتصادية من خلال محاولتها لـــــــــ:

- ☑ **اتباع سياسة عمومية للذكاء الاقتصادي من قبل الدولة تضع من خلالها تحت تصرف المؤسسات ، المعلومات و تساعدها للحصول عليها مع تثمينها ، للمساهمة بذلك في دعم تنمية الصناعة الجزائرية .**
- ☑ **الحث على الانفاق لأجل التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي .**
- ☑ **محاولة إقامة جهاز السهر ...الخ .**

الفصل الثاني:

السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر

الفصل الثاني

السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر

تمهيـــــــــد :

انتشر استخدام مصطلح السهـــــر و اليقظة بمختلف أنواعها بمـــا فيها اليقظة الاستراتيجية ، التجارية ، الاقتصادية و التكنولوجي و حتى المالية في كتابات الاقتصاديين المعاصرين في الحقبة الأخيرة ، و ذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات استراتيجية و ثقافية مهمة من خلال التطورات و التحولات الاقتصادية التي أصبح يعرفها العالم حاليا ، و المؤسسة غالبا ما تجد نفســـــــها في وضعية حرجة أثناء تعرضها للصدمات خاصة الخارجية منها كتلك المتعلقة بالتمويل إثر تقلب الأسواق المالية مثلا ؛

حيث يستخدم مفهوم السهـــــــر للتعبير عن تجميع ، معالجة و تخزيـــــــــن المعلومات و البيانات ، و التي تسمح للمؤسسة بتوجيه مســـــــارها حسب المعطيات المتوفرة لديها ، أين سنحاول في هذا الفصل معرفة ماهية المقصود بالسهـــــر و أهم أنواعه و علاقة هذا الأخير بالمؤسسات و للوصول إلى كل هذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث و هي :

- **المبحـــث الأول :ماهية السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر**
- **المبحـــث الثاني : إطلالة حول النظام المالي في الجزائـــــــــر**
- **المبحـــث الثالث : دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل السهر المالي في الجزائر**
- **المبحث الرابع :تداعيات العولمة المالية و أخطارها**
- **المبحث الخامس :من السهر المالي إلى الذكاء المالي**

المبحـــث الأول

ماهية السهر المالي ، و أهم المؤسسات المالية في الجزائر

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم و الركائز المتعلقة بالذكاء الاقتصادي ، إلا أنه لا يمكن له العمل دون سهر و بسط آليات اليقظة ، حيث أنه هناك علاقة تربط كل منهما بالآخر و لا يمكن اعتماد سياسة أو إستراتيجية للذكاء الاقتصادي دون مراعاة شروط اليقظة المالية لتعبئة الموارد الاقتصادية .

أولا : تعريف السهـــر المـــــالي :

لما كان السهـــر المالي يعنى بالاستعداد لمواجهة المشاكل و المتاعب المالية التي تتعرض لها المؤسسات سواء كانت ذات طابع مالي أو اقتصادي ، يمكننا أن نعرفـــه على أنه :

المتابعة و الحراسة الماليـــة [1] ، بمعنى الإحاطـــة بالمؤشرات الماليـــة و الاقتصادية المتوفرة في أســـواق المعلومات ، مع التحليل و التنبؤ وفق المعطيات المالية الموجودة ، لتوخي الوقوع في الأخطار المالية مسبقا أو مواجهتها في أقرب الظروف و أحسنها ، قبل أن تتفشى و يزداد تفاقمها.

لذلك فالسهـــر المالي يتميز بثلاث ميـــزات أساسيـــة و هـــي :

- ❖ المراقبـــة الماليـــة المتميـــزة .
- ❖ المواجهـــة الفعلية للخطـــر .
- ❖ الاستعـــداد بالتنبـــؤ الدفاعي أو الهجومي .

و يمكـــــــن أن نعرف السهـــــــر المالي على أنـــــــه أداة استخبارات لمتابعة الأخبار المالية من أجل الكشف على تحركات كل مـــــن:

- الأسواق المالية و النقدية (معدلات الفائدة و أسعار الصرف) و المواد الخام التي قد تؤثر على الشركة .
- عناوين الشركة (إذا كانت نقلت في الأسواق) .
- متابعة أخبار الضرائب، المساعدات المالية المقدمة للدول، و ما إلى ذلك.
- دراسة نقاط ضعف المنافسة في أسواقها.

باختصار يمكن وصفه على أنـــــــــــه مدى الكشف لتحركـــــــــات الأسواق المالية و النقدية و كذا حركية المواد الأولية[2]...الخ .

---

1 Eric Delbecque, **L'intelligence économique question judicaires**, op cit 63، بتصرف .

2 www.wikipedia.fr

- **الأداء المالـــي :**

يعبـــر الأداء المالي عن أداء الشركات ، حيث أنه الأداة التحفيزية لاتخاذ القرارات و ذلك من خلال استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، كما أنـــه يعتبر أداة لتـــــــدارك الثغرات و المشاكل الـــــــــــــــــتي تتخلل المؤسسة ، لذلك هو يكتسي أهمية بالغة في تقويم أداء الشركات من عدة زوايا تخدم مستخدمي البيانات لمن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد القوة و الضعف في المؤسسة، فاستخدام البيانات التي يوفرها الأداء المالي تسمح بترشيد القرارات المالية للمؤسسة.
لذلك فان الأداء المالي يمكن له أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية :

- متابعة و معرفة نشاط الشركة و معرفة طبيعته .
- متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة مع تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية و سيولة و نشاط و مديونية و توزيعات على السهم .
- المساعدة على التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة .

بالتالي فان الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات .
و يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية :

- تقييم ربحية الشركة .
- تقييم سيولة الشركة .
- تقييم تطور نشاط الشركة .
- تقييم مديونية الشركة .
- تقييم تطور توزيعات الشركة .
- تقييم تطور حجم الشركة .

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفـــــــــــر للشركة أدوات و طرق تحديد الأداء المالي[1] ، و هناك عـــــــــــدد من المؤشرات تستعمل في قياس الأداء المالي و هي على النحو التالي:

[1] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي ، وأ ثـــــره على عوائد أسهم الشركات** ، دار حامد للنشـــر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 47 بتصرف .

- **نسب الربحية :**

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح ، و هو مؤشر لتحسن أداء الشركة المالي ، و يؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو و التطور العالمي .

- **أهمية تحقيق الربحية**

إن تحقيق ربح ملائم أمر مهم جدا للمحافظة على القيمة السوقية لحملة أسهم هذه الشركة أو زيادتها ، حيث يميل المستثمر إلى التخلص من أسهم الشركات التي لا تحقق أرباحا مقارنة بالشركات المماثلة و التي تعمل في نفس القطاع ، و منه تنخفض قيمة أسهم الشركة في السوق المالية فتكون الشركة قد فشلت في تحقيق هدف الربحية ، حيث أن الزيادة بنسب الربحية يمكن أن يكون له أثر إيجابي على أسعار الأسهم ، فالزيـــــــــــــــــادة المتوقعة بنسب الربحية تزيد من التفاؤل بشأن المستقبل مما يزيد من حركة التعامل مع الأسهم ، و بالتالي ارتفاع أسعارها و زيادة عوائدها ، و هناك عدة مقاييس مختلفة لقياس نسب الربحية ، حيث مـــــــــن أشهـــــــــــــر النسب المستخدمة معدل العائد على الاستثمار الذي يقيس قدرة الشركة على استثمار أصولها من معدات و مبـــــــــان و أراضي و مخزون و تعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل الشركة فتحسن هذه النسبة تعكـــــــــــــس كفاءات السياسات و الإجراءات و القرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة الشركات ، كما أن هناك نسب أخرى مثل هامش صافي الربح التي تبين قدرة الشركة على تحقيق ربح من المبيعات[1].

- **نسب السيولة :**

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركـــــــــة على مواجهة التزاماتها قصيـــــــــرة الأجل عند استحقاقهـــــــــا باستخدام الأصول السائلة و شبه السائلة دون تحقيق خسائر ، أي السهولة و السرعة في التحويل إلى نقد جاهـــــــــــــز دون خسائر، و الشركة الأكثر سيولة هي الأكثر جاذبية من حيث قدرتها على الوفاء بالالتزامات ، لذا فالهدف الرئيسي للسيولة هو دور المدافع عن تأمين بقاء و استمرار الشركات في الأجل الطويل خصوصا في الأسواق الماليـــــــــة ،

لذلك تلجأ الشركات إلى الاهتمام بنسب السيولة التي تساعدها على تجنب خطر الوقوع في العسر المالي ، كما أن هذه النسب تعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مقدرة المؤسسات مواجهة التزاماتها على المدى الطويل ،كما أن الزيادة في نسب السيولة لـــــــــه أثـــــــــر ايجابي على أسعار الأسهم ، فزيادة نسب السيولة يزيـــــــــد من التفاؤل بشـــــــــأن

المستقبل مما يزيد من حركة التعامل مع الأسهم بالتالي ارتفاع أسعارها و زيادة عوائدها .

[1] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي** ، مرجع سابق ، ص 62.

- **نسب النشاط :**

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها ، و تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات و المطلوبات و قدرتها على الاستخدام الأمثل ، كما أنها مقياس مهم لمدى كفاءة الشركة في استخدام المصادر المالية المتاحة ، فمن وجهة نظر مالية بحتة فان السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال ، فزيادة نسب النشاط قد تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم أو انخفاض أسعارها ما يـــــــــــؤدي لارتفاع الإنفاق الاستثماري الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم و ارتفاع أسعارها السوقية و ارتفاع عوائدها ، بمعنى آخر فان الزيادة في نسب النشاط يؤدي إلى زيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على أسعار الأسهم و العائد (علاقة طردية) .

- **نسب الرافعة المالية :**

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية ، و تهتم إدارة الشركات في معرفة أثـــــــــر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات ، حيث ينصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق .

و إن نسب المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان ، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتمـــــاد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أملا في زيادة أرباح حق الملكية ، و رغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض أقل خوفا من تعرض الشركات إلى احتمالية عدم تسديد هذه القروض ، و يمكن تقسيم الرفع المالي إلى نوعين رفع مالي مرغوب به و آخر غير مرغوب به ، و يكون الرفع المالي مرغوبا به عندما تتحقق الشركة من استعمال أموال الغير عوائد و أرباح تفوق تكاليف الحصول عليها ، أي أن هناك نقطة توازن بين أموال الملكية و أموال الغير (موال الاقتراض أو الأموال التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع أسهم ممتازة) ، فإذاكانت الأرباح قبل الضرائب و الفوائد أكبر من مستوى التوازن يكون هذا النوع من الرفع المالي من المرغوب به ، و العكس صحيح إذا كانت الأرباح قبل الضرائب و الفوائد أقل من مستوى التوازن يكون الرفع المالي من النوع غير المرغوب فيه ،و هنا على الشركات عدم استعمال الرفع المالي لأن استعماله سيؤدي إلى تقليل الأرباح أو قلب الأرباح إلى خسائر ، و الاستخدام الزائد للدين في التمويل من شأنه أيضا أن يزيد المخاطرة المالية للشركة و بالتالي يؤثر سلبا على سعر السهم في السوق .

حيث إن زيادة نسب المردودية قد تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم أو انخفاض أسعار الأسهم أي أن الشركة إذا حققت أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد قد تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم أو انخفاض الأسهم أي أن الشركة إذا حققت أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فان العائد على حقوق الملكية (ربحية السهم الواحد) سوف تزداد ، و العكس صحيح في عدم تحقق الربح ، أي أن زيادة نسبة الدين الخارجي

لدى الشركة يؤدي إلى ميل الشركة إلى الاعتماد على الأرباح المتحققة مما يخفض من مقدار التوزيعات النقدية ، نتيجة لصعوبة حصول الشركة على التمويل من الخارج مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم[1].

- **نسب خاصة بتوزيع الأرباح :**

هذه النسب تخدم محللي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء الشركات ، كما و تخدم المستثمرين الحاليين و المحتملين الذين يتعاملون بأسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، حيث أن زيادة نسب التوزيعات يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم الشركات مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم و زيادة العوائد .

و من أهم النسب المدرجة تحت نسب التوزيعات معدل الربح الموزع للسهم و نسبة التوزيع التي تستخدم في هذه الدراسة ، التي توضح سياسة الشركة في توزيع الأرباح ، حيث أن هذه النسبة تساعد المستثمر على تقييم أداء الشركة و اتخاذ القرار المناسب للاستثمار ، أي أن نظرية سياسة توزيع الأرباح لها أثرها على الأسهم و خصوصا تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم و خصوصا تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم ، حيث إن بعض المستثمرين يفضلون نسبة أعلى من التوزيعات في حين لا يحتاج الآخرون إلى توزيعات الأرباح و يفضلون احتجازها و إعادة استثمارها في الشركة ذاتها ، فلو انتهجت الشركة سياسة احتجاز الجزء الأعظم من الأرباح فان المستثمرون الذين يفضلون توزيع الجزء الأعظم من الأرباح سوف يتوجهون إلى بيع أسهمهم من جهة ، و من جهة أخرى فان انتهاج الشركة لسياسة توزيع نسبة عالية من الأرباح سيؤدي ببعض المساهمين إلى استلام دخول لا يرغبون بها إلى جانب اضطرارهم للقيام بعملية إعادة الاستثمار لهذه الأموال ، أي أن المساهمين الراغبين في توزيعات الأرباح العالمية سوف يشترون أسهما في الشركات من هذا النوع في حين يشتري المساهمون ممن يفضلون الاحتجاز العالي للأرباح أسهما في الشركات من النوع الثاني ، و تؤثر الحالتان السابقتان في ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم للشركة [1].

[1] محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي** ، مرجع سابق ، ص 67.

[1] محمد الخطيب ، **الأداء المالي** ، مرجع سابق ، ص .71

ثانيا : مؤشرات سلامة القطاع المالي لتقييم السهـــــــــر الكلي :

تساعد مؤشرات السهر الكلي على تقييم الأداء المالي و مدى استقرار سلامة النظام المالي من خلال تقييم مدى قابلية القطاع المالي على التأثر بالأزمات المالية و الاقتصادية ، و هي تعتبر كأداة للانذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر.

2-1 مؤشرات السهر المالي :

تشتمل المؤشرات على جانبين أساسين و هما :

- مؤشرات السهر الجزئية المجمعة لتقييم سلامة القطاع المالي كل على حدى .
- مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة القطاع المالي

2-2 أهمية مؤشرات السهـــــــــر المالي :

- تسمح بأن تكون سلامة القطاع المالي مقاسة بواسطة مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية و الافصاح و إتاحة كافة المعلومات لكافة لعملاء السوق و الجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) مع الدول.
- العمل وفق معايير النظم المحاسبية و الاحصائية من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة عالميا و ليس فقط محليا.
- العمل على كشف مخاطر عدوات الأزمات المالية و العمل على التقليل من حدتها .[1]

[1] طلفاح أحمد ، تقرير التنافسية العربية ، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي** ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتحطيط ، أبريل 2005 ، ص 2،3،4،5

ثالثا : ماهية المؤسســـات الماليـــة :

تعتبر المؤسسات المالية تلك المنشآت التي تتعامل بالأموال بمختلف أنواعها ، و من بينها المؤسسات المالية التي تعرف حاليا بالبنوك أو المصارف ، لذلك فان المؤسسة المالية هي عبـــارة عن مكان التقاء العـــرض و الطلب على الأموال بين طـــرفي المحتاجين ماليا و المتوسعيـــن ماليـــا، و يمكننا حصـــر المؤسسات المالية فيما يلي :

- **المصارف (البنوك) التجارية :**

هـــي تلك المؤسسات التي تدخلها الأموال على شكل ودائـــع و تخرج منها على شكل قـــروض لآجـــال قصيـــرة غالبـــا.

- **البنوك المتخصصة في (الاستثمار ،التشييد ، التنمية) :**

و هـــي منشآت تعتبـــر أموالهـــا بالدرجة الأولى هي رأسمالها ، ثم تليها المنح الحكومية و الاقتراض طويل الأجل ، و تخـــــــــــرج منها على شكل اقراض و استثمار لآجال متوسطة أو طويلة.

- **منشآت التوفير و الاحتياط:**

تدخلهـــا الادخارات الفرديـــة لتخرج منها على شكـــل قـــروض قصيـــرة ، متوسطة و طويلـــة الأجل استثمارات.

- **مؤسسات الاستثمار :**

و هـــي مؤسسات تقوم بخدمـــة المستثمرين ، حيث تستثمـــر أموالها في الأوراق الماليـــــــة ، تسوقها و تديـــرها لحساب و لصالح أصحابهـــا.

- **مؤسسات التأمين :**

تدخلهـــا الأموال على شكـــل أقســـاط تأميـــن ، و تخـــرج منهـــا بشكل تعويضـــات التأميـــن ، و أيضا بشكل استثمـــارات.

- **مؤسسات الوساطة المالية :**

تعتمد على رأسمالها و على الاقتراض من المصارف ، و تعيد استخدام الأموال في الاستثمار ، التـــي يقـــــــوم بها الوسطاء الماليـــن في الأسواق النقدية و الماليـــة – البورصة.

- **المنشآت المالية الدولية :**

تقوم بتجميع المدخرات من أقطار مختلفة لكي تعيد استخدامها في فرص الاستثمار الممكنة **مثلا** : البنك الدولي للانشـــاء و التعمير *، كل هذه المؤسسات تعمل على أساس واحد ألا و هو الربح أو إلى الصالح العـــام أو إلى كليهمـــا معا .

- **البنوك المركزية :**

وظيفتها إصدار العملة و الرقابة على الائتمان المصرفي و على التحويـــل الخارجـــي ، و توجيـــه النشاط الاقتصادي بواسطة السياســـة النقديـــة.

- **الخزينة العامة :**

تتولى تحصيل الايرادات العامة و الصـــرف على النفقات العامة ، و تتبـــع وزارة الماليـــة التي تتولـــى صياغة و تنفيذ السياســـة الماليـــة للدولـــة.

رابعا : أهم البنوك المتواجدة في الجزائر :

لقد بادرت الجزائر إلى وضع أول لبنة في بناء نظام مصرفي يكون في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال القيام بتأسيس البنك المركزي الجزائري ، ثم البنك الجزائري للتنمية** لسد الفراغ الذي خلقته فرنسا بعد رحيلها.

- **البنك المركزي :**

تـــم تأسيس هذا البنك في :**1962/12/13** غداة استقلال الجزائر [1]، حيث يقف على قمة النظام المصرفي من ناحية الاصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ، و هو الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية ، لذلك هو يتميز بثلاث ميزات أساسية تتمثل في أنه :

---

* BIRD

** BAD

[1] - Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale nº02/2007, publiée par le laboratoire des reformes économiques ,développement et stratégies en économie mondiale,p 70. د.سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية** بالجزائر

أ- بنك الاصدار .

ب- بنك البنوك.

ج- بنك الدولة.

حيث يقوم باصدار النقود الورقية –البنكنوت- كما له امكانية اصدار النقود المساعدة المعدنية ، و وضع خطة الاصدار و حجم النقد المتداول ، و هو يعتبر المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملات الأجنبية [2] ، سندات الخزينة الجزائرية ، الأوراق المعادة الخصم.

فالبنك المركزي يتولى مهمة اصدار و انشاء النقود ، الاقراض و المبادلات ، و الظروف الأكثر قبولا من أجل وضع كل الموارد المنتجة للبلاد ، و السهـــــــــــــر على الاستقرار الداخلـــــــــــي و الخارجـــــــــــي للنقـــــــــود ، و ضبـــــــط دورة النقود ، التوجيه و المراقبة بكل الوسائل الموجودة ، توزيع الائتمان ، التسيير الجيد للالتزامات المالية ، و تنظيم سوق المبادلات ، هذا بعض ما جاء في المادة **55** من قانون القرض و النقد رقم **10/90**لـــ: **14 /04/ 1990** ، أما بالنسبة للعملة الجزائرية المسماة بالدينار ، يعود أصلها إلى الكلمة اللاتينية دينارو* (لقطعة نقدية رومانية تزن حوالي **1.3** غرام من الذهب) ، و الدينار هو العملة الأكثر استعمالا بالنسبة للرومان سابقا[3] .

- **الوظيفة الاقتصادية للبنك المركزي :**

تتمثـــل الوظيفة الاقتصاديـــة للبنك المركزي في أمريـــن همـــا :

تقديم القروض من جهة ، و منح الاعتماد للمستثمرين من جهة أخرى.

فبالنسبة لتقديم القروض و طبقا لنص المادة **72** من قانون النقد و القرض يمكن لبنك الجزائر أن تمنح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر تكون مضمونة بسندات صادرة عن خزينة الجزائر أو بذهب أو سندات قابلة للخصم ، و تمثل القروض **70٪** من قيمة الضمان و **50٪** إذا كان الضمان مكون من سندات قابلة للخصم ،

أما فيما يخص منح الاعتماد للمستثمرين فان قانون النقد و القرض قد تحول بموجب أحكام المادتين **181** و **184** من قانون النقد و القرض إلى ملتقى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة المقيمة و غير المقيمة ، و أداة قانونية لتنظيم هذا التدفق أيا كان الغرض منه سواء للاستثمار في قطاعات الانتاج أو في النشاطات المصرفية

---

[2] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2008 ، ص، 32 ،33.

* Ddinarus

[3] Mansouri Mansour, **systèmes et pratiques bancaires en algérie** ,edition ;distribution ,HOUMA,Alger 2006, p 13.

إلا أنه بعد صدور قانون ترقية الاستثمار بموجب المرسوم التشريعي **12/393** تقلصت سلطة البنك في هدا المجال و أصبحت تقتصر فقط على الاعتمادات المتعلقة بانشاء المصارف الخاصة أو فتح مكاتب تمثيل[1] .

- **الوظيفة المالية للبنك المركزي :**

بالاضافة إلى الوظيفة الاقتصادية التي يتولاها بنك الجزائر ، إلا أنه يتولى مهام وضع المعايير التي يجب على كل بنك تجاري احترامها فيما يخص نظام القرض ، و حماية أموال المودعين من المخاطر المصرفية ، و تكوين احتياطي نظامي قدره القانون بنسبة **28٪** من رأسمال البنك ، و هذا ليس بهدف تقييد حرية البنوك التجارية بقدر ما هو سعي لحماية أصحاب الودائع أو زبائن هذه البنوك و من ورائهم استقرار السوق النقدية و المالية للدولة .

و البنك حسب التصور الجديد ليس ملزما بتمويل المؤسسات ، بل هو مطالب بفرض ضمانات لمنـــح القرض تفاديا لمخاطر عدم التسديد ، و هكذا أعيد الاعتبار لفكرة الخطر المصرفي و بالمقابل فقدت المؤسسات الحـــــــــــق في التمويل شبه الآلي[2].

و قد تغيرت تسمية البنك المركزي إلى : بنك الجزائر بعد قيام الجزائر باصلاحات ، و يمكننا ذكـــــــر أهم المؤسسات و البنوك في الجزائر على النحو التالي :

- **الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط :**

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في **10** أوت **1964**بوجب القانون رقم **64/227** و تتمثل مهمة الصندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد ، لذلك هو يعنى بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات تتمثل فيمايلي :

- تمويل البناء .
- الجماعات المحلية .
- بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية .

و ابتداء من عام **1971** و بقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن ، الأمر الذي أدى إلى تحفيز العائلات على الادخار مما أدى الى ارتفاع موارده المالية ، فهو يقوم بمنح قروض إما :

- لبناء سكن .

---

[1] عجة جيلالي ، **الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع 2006 ، جامعة الشلف الجزائر، ص305،304 .

[2] نفس المرجع السابق ص 306 ،307.

- شراء سكن جديد 1 .
- تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.

▪ **البنك الوطني الجزائري :**

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري في الجزائر حيث تأسس بالمرسوم رقم **178/66** الصادر في **13** جوان **1966** ، و هو عبارة عن بنك الودائع كان يقوم بتمويل القطاع الزراعي إضافة إلى كونه بنك تجاري و من أهم و ظائفـــــــــه :

- تمويل القطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي.
- وظيفته كبنك تجاري تتمحور في تنفيذ خطة الدولة و سياستها على المؤسسات الزراعية.
- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الإئتمان قصير و متوسط الأجل كتقديم تسهيلات على الصندوق و السحب على المكشوف و الخصم و الإعتمادات المستبدلة.
- إضافة إلى أنه ينشط في الميدان الصناعي و التجاري و في ميدان الإسكان و عمليات التمويل التجاري الخارجية .

و قد تخلى البنك عن التمويل الفلاحي منذ سنة **1982** بعد اعادة هيكلته إثـــــــــــر إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تولى هو هذه المهمة و كذا التنمية الريفية .

و في سنة **1995** و بموجب قانون رقم **01/88** جانفي **1988** الذي ينص على استقلالية المؤسسات العمومية، أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة ذات أسهم بعد مختلف الاصلاحات ، التي قامت بها السلطات العمومية ، و بعتباره بنكا تجاريا يقوم البنك الوطني الجزائري بجمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل .

▪ **القرض الشعبي الجزائري:**

تأسس بموجب الأمر **75/67** الصادر بتاريخ **14** ماي **1967** برأس مال قدره **15** مليار دينار كبنك ودائع هدفه تمويل الحرفيين من المقاولين و قطاع المساحة و التعاونيات غير الزراعية في ميدان الإنتاج ، التوزيع و المتاجرة و بصفة عامة المنشآت الصغيرة و المتوسطة ، كما يقرض أيضا أصحاب المهن الحرة و قطاع المياه و الري و تقديم القروض الإستهلاكية بالإضافة إلى دوره كوسيط للعمليات المالية للأدوات الحكومية (السندات العمومية).

▪ **البنك الخارجي الجزائري :**

---

1 طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر 2011/2010.، ص 187.

أنشئ في **01** أكتوبر **1967** بالمرسوم **67-204** برأس مال قدره **20** مليون دينار جزائري إذ أن تأسيسه يعتبر الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي ، و من بين أهدافه ترقية المواد المصنعة لجميع نشاطات قطاعات الاقتصاد الوطني (غذائية ، ميكانيكية ، بترولية)[1] ، و منذ **1988** أصبح مؤسسة وطنية عمومية مهمته بتمويل التجارة الخارجية إلى جانب عدة عمليات أخرى **مثل** :

- المشاركة في البنوك الاجنبية .
- تقديم الضمانات للموردين و المصدرين
- عقد التعاملات مع البنوك الأجنبية
- توفير المعلومات للموردين و المصدرين الشـــــــــــــراء و البيع و الخاضع لأحكام القانون التجاري ، و هدفـــــــــــــــه تقوية العلاقات التجارية مع البلدان الاجنبية

يهتم بتمويل كل مؤسسات المحروقات و البتروكمياوية ، الحديد و الصلب النقل البحري و التأمينات إلى جانب هذا فهو يسهل العمليات الإقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى و ذلك بمنح إعتمادات على الإستيرادات و ضمانات للمصدرين إضافة إلى إقامتها إتفاقيات مع البنوك الأجنبية .

- **البنك الجزائري للتنمية :**

تم تأسيسه سنة **1971** بعدما تم الغاء الصندوق الجزائري ليستبدل بالبنك الجزائري للتنمية ، مهمته تمويل الإستثمارات الإنتاجية المبرمجة في المخططات الوطنية و إنشاء الهيئة العامة للنقد و القرض بحيث يتولى المجلس العام للإئتمان دراسة المسائل المتعلقة بطبيعة القروض و تقديم الإقتراحات و التوجيهات التي تساعد على تنمية مصادر الإدخار و التمويل و كذلك إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية بواجب تقديم الدراسات و الإقتراحات المتعلقة بالأعمال المصرفية و وضع الإرشادات التي تسهل تلك العمليات .

- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية – بدر– :**

تأسس بالمرسوم رقم **82/206** بتاريخ **13** مارس **1982** و هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المكملة له(الصناعات الزراعية و الحرف الهيكلية ، المهن الحرة و كذا النشاطات التي تخص الإنتاج الغذائي و الحيواني ، و يتميز بأنه بنك الودائع الجارية أو لأجل الأشخاص المادية أو المعنوية ، و قد أعطى هذا البنك إمتياز للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروض بشرط أحسن (سعر الفائدة منخفض و ضمانات أخف) ، و أخذ هذا البنك يميل إلى اللامركزية حيث أعطى لفروعه المنتشرة في كافة ولايات الوطن صلاحيات واسعة في منح القروض.

[1] طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، مرجع سابق ص .190

- **بنك التنمية المحلية:**

إنبثق من القرض الشعبي الجزائري حيث تأسس بالمرسوم رقم **85/85** في **03** أفريل **1985** و هو بنك الودائع خاضع للقانون التجاري ، يتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع من إيداع و إقراض لكنه يهتم بالدرجة الأولى بتمويل المؤسسات التابعة للبلديات و الولايات و منح قروض متوسطة الأجل للقطاع الخاص.

و عليه أصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية ، و لكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف ، كما عرف الإقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة **1985** صعوبات مالية نتيجة انخفاض قيمة الدولار ، مما أدى إلى توقف المخططات التنموية و إعادة التفكير في مبادئ تسيير الإقتصاد ، لذلك تميزت هذه الفترة بما يلي :

- تمويل الإستثمارات عن طريق الخزينة العمومية.
- إعطاء الجهاز المصرفي دورا في عملية التمويل.
- الإعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الإستثمارات .
- ضعف عمليات تعبئة الإدخار الوطني.

و يعمل المصرف وفقاً لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة بغية تلبية حاجيات السوق والعملاء المستثمرين [1].

- **بنك البركة :**

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي تم تأسيسه في الجزائر ، حيث بدأ نشاطه سنة**1991** ، أهم المساهمين فيها هم : بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مجموعة الله بركة للعربية السعودية ، البنك جاء لهدف اجتماعي و عمليات البنك و استثماراته تتم وفقا للشريعة الإسلامية ، و نشاطاتها تكمن في إطار اجتماعي و تضامني ، و البنك أيضا يهدف للعمل وفق نظام تسيير أموال الزكاة ، و طرق التمويل التي يقترحها البنك هي نفسها التي تقترحها البنوك الاسلامية في العالم بمعنى : المرابحة ، المشاركة ، الجر ، المضاربة ، الاستثناء ، البنك يتواجد عبر التراب الوطني تحت إطار شبكة تضم **25** ملحقة حيث يقوم بتطوير المالية المصغرة و المطابقة أيضا لأحكام للشريعة 2.

و توجد سبع مؤسسات مالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد و القرض و هي :

---

[1] طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، مرجع سابق ص 191.

2 **Guide des banques et établissements financiers en Algérie,** kpmg.dz , ELLIPSE. 6, rue d'Estonie - Alger - Algérie édition 2012,p17.

البنك الإتحادي ، السلام ، فينالاب ، مونا بنك ، البنك الدولي الجزائري ، سوفي نانس بنك ، القـــــــــــرض الإيجاري العربي للتعاون...الخ.

خامسا : أهم المؤسسات المالية :

تعرف المادة **115** من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها :

أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة **11**.

و يعني هذا الأمر أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية ، و لكن دون استعمال أموال الغير (بمعنى أموال الجمهور في شكل ودائع) ، و يمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية و قروض المساهمة و الادخارات طويلة الأجل [1].

- **شركة إعادة التمويل العقاري :**

هي مؤسسة مالية هدفها الأساسي إعادة تمويل قروض سكنات الممنوحة من طرف الوسطاء الماليين المعتمدين تأسست هذه المؤسسة سنة**1997** ، و مساهميها هم من :

المؤسسات العمومية ، الخزينة العمومية، البنك الوطني الجزائري ، و الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين .

الشركة المالية للاستثمار "سوفينونس"*:

تم إنشاء هذه الشركة في **04** أفريل عام **2000** ، و تم اعتمادها من طرف بنك الجزائر في **2001/01/09** برأسمال قدره **5** مليار دج ، من مهام هذه الشركة المساهمة في إنشاء المؤسسات الجديدة في اطار الاستثمـــــــــــــار الأجنبي المباشر ، تؤدي هذه الشركة مهامها و وظائفها بهدف تدعيم و انعاش الاقتصاد الوطني و ذلك ببعث انطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تتلخص فيمايلي :

- ترقية و تطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال المساهمة في رأسمالها.
- حيازة الديون و الأوراق التجارية .
- المساهمة كوسيط في المعاملات الخاصة بها و بالأسهم و السندات .
- ترقية الاعتماد على قرض الايجار باتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

[1] طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، مرجع سابق ، ص 202.

* Sofinance

- و إضافة إلى الوظائف المذكورة و بموجب قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة المعتمد في 20 أكتوبر **2003** ، تم تحديد النقطتين التاليتين :

  - تركيز نشاط الشركة على القطاع العام و توسيع تدخلاتها في المهام فيما يتعلق بمساعدة المؤسسات في عملية الخوصصة و تسيير الموارد العامة التجارية غير المرصدة .

- تركيز مهام الشركة على دعم و تأهيل و تطوير المؤسسات عن طريق ارشادها و مساندتها في إعادة هيكلتها المالية و الاستراتيجية و توفير فرص التمويل الملائمة (مساهمة في رأس المال ، قروض متوسطة ....الخ) .

- **شركة فينالاب *** :

تم إنشاؤها تحت شكل مؤسسة مالية في سنة **1991** ساهم في تأسيسها كل من :
القرض الشعبي الجزائري و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره **732** مليون دينار جزائري ، كان الهدف من إنشائها مساعدة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة الانتاجية على تخطي مشكل التمويل ، و في نفس الاطار ، و من أجل مساعدة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر التي تواجه صعوبات ، انطلق في جويلية **2000** اعتماد صيغة رأسمال المخاطر من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " كناك "** من خلال تقديم حصص مساعدة تخص رأس المال الموجه لجوانب مختلفة و المشاركة المؤقتة في رأسمال المؤسسة الاقتصادية بمساعدتها في التسيير الذي يضمن المحافظة على مناصب الشغل و كذا زيادتها .

لكن يبقى نشاط رأسمال المخاطر في الجزائـــــــــــــر جد ضعيف و محدود جدا حيث لا تتعدى نسبة مساهمة **سوفينانس** في التمويل **35%** من رأسمال الشركة كحد أقصى و هي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة ، كما أنها لا تغطي كل الأنشطة ، بل ينحصر مجال أعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية و مواد التغليف و صناعة الألبسة و تحويل الخشب و استغلال الثروات المنجمية و كل هذه الأنشطة لا تتطلب مخاطرة كبيرة.

- **المؤسسة العربية للايجار *****:

أنشأت هذه المؤسسة في أكتوبر **2001** ، و هي أول مؤسسة خاصة للقرض الايجاري**** في الجزائر منتوجاتها المالية موجهة للقطاعات و المؤسسات بصفة خاصة لمؤسسات الأشغال ، النقل ، المتخصصين في قطاع الصحة ، مؤسسات الخدمات، التوزيع ، و توجد لها ثلاث وكالات .

---

* Finalep
** CNAC
*** Arab Leasing Corporation (ALC)
**** Crédit-bail

- **المؤسسة المغربية الجزائرية للايجار** *****:

أنشأت المؤسسة في سنة **2006** بمبادرة من تونس للايجار بالتسابق مع شريكها مجموعة عمان ، حيث تقترح نفس المنتوجات (القرض العقاري الموجه للخواص ، القروض الخاصة بالحصول على وسائل الانتاج للمؤسسات **مثل** : معدات الإعلام الآلي ، المكاتب ...، و لديها خمس وكالات.

- **الجزائر سيتيلام :**

جاءت سيتيلام من أجل تطوير قروض الاستهلاك (قروض السيارات بصفة خاصة) ، هي فرع عن مجموعة البنك الفرنسي ****** ، حيث اعتمدت المؤسسة سنة **2006** كمؤسسة مالية.

- **مصرف السلام :**

مصرف السلام الجزائر مؤسسة مالية جاء تأسيسه بتاريخ : **2006/06/08** ، كثمرة لتعاون إماراتي خليجي و جزائري ، و هذا بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلامية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر، و مواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء ويعمل المصرف وفقاً لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة بغية تلبية حاجيات السوق و العملاء المستثمرين

و هناك عدة مؤسسات مالية أخرى منها : المؤسسة العربية للايجار ، المؤسسة المغربية الجزائرية للايجار،المؤسسة الوطنية للايجار.

***** Maghreb Leasing Algérie (MLA)
****** BNP Paribas

المبحث الثاني

الوساطة المالية و ذكاء المؤسسات

عند الحديث الوساطة المالية و المؤسسات المالية يجدر بنا جليا الحديث عن السهر المالي و مدى تواجده بهذه المؤسسات ، و إن كان دور المؤسسات المالية هو ايجاد تلك العلاقة بين المتوسعين ماليا و المحتاجين ماليا ، فاننا نحتاج في هذا المبحث إلى محاولة ابراز أهمية الوساطة المالية في الجزائر ، و مدى ذكاء المؤسسات.

أولا : الوساطة المالية و نظام المعلومات في الجزائر:

- **الوساطة المالية :**

دور الوسطاء الماليـــــــــــــن في أي مبادلة هو أساسي في إطار خلق الثقة ما بين المستثمرين و جذب المساهمين الجديين نحو السوق ، هذا الأمر يسمح بخلق استراتيجيات حيوية و يشجع المستثمرين الذين يستطيعون القدرة على مغادرة السوق في الوقت الذي يريدون ، بحيث أن كل قطاعات الاقتصاد لديها الفائدة في المشاركة في السوق لانشاء مصدر تمويل مستمر بالنسبة للمؤسسة و كذا وضع نسبة نمو تساعد على تعميم التشغيل و فرصة تحقيق المكاسب [1] ، و من خلال الجدول المبين أدناه يمكن ملاحظة أهم البنوك المعتمدة لمزاولة نشاط الوساطة المالية في الجزائر .

[1] TAIEB HAFSI, **le développement économie de l'Algérie expériences et perspectives**, CASBAH édition,2011, p 218.

جدول رقم 4: البنوك المعتمدة لمزاولة نشاط الوساطة في الأوراق المالية بالجزائـــــــــر

البنك / البيان	تاريخ الاعتماد	رقم مقرر لجنة تنظيم و مراقبة البورصة	فئة النشاط المرخصة
البنك الجزائري للتنمية الفلاحية	2004/03/03	005/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير
البنك الوطني الجزائري	2004/03/14	007/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير
بنك التنمية المحلية	2004/03/14	008/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير
البنك الجزائري الخارجي	2004/10/03	014/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير
القرض الشعبي الجزائري	2004/10/03	015/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير
الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	2004/12/28	027/04	– التفاوض للحساب الخاص – التفاوض لحساب الغير

المصدر :سليمة نشنش ، شروط و مهام الوسطاء الماليين في البورصة ، Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale nº07/2009, publiée par le laboratoire des reformes économiques ,développement et stratégies en économie mondiale,p49.

لا تزال وظيفة الوساطة المالية في الجزائر دون المستوى المطلوب ، نظرا لضآلة حجم المعاملات في السوق الحالية ، مقارنة بالبورصات الناشئة المشابهة كما في البلدين المجاورين تونس و المغرب ، و هذا راجع لقلة عدد المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائـــر و التحفيزات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق ، المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائـــــــــــر و التحفيزات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية الناتجة عن بطء الاصلاحات الاقتصادية و اصلاحات الجهاز المصرفي ، عكس الخطوات المعتبرة التي قطعتها مثيلاتها في البلدين المجاورين.

عدم مساهمة مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر في زيادة نوعية الجمهور و تخفيـــــــــــزه على الاستثمار في القيم المنقولة ، و النقص في وجود إطارات مدربة للعمل كوسطاء في عمليات البورصة .

لذلك يتطلب القيام بـــــــــ:

- توفير نظام معلومات شفاف يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، و بذل الجهد و استعمال الوسائل الفعالة التي تمكن الوسطاء في عمليات البورصة من جمع المعلومات المتعلقة بالسوق المالية و اتجاهها و كل المستجدات حول وضعية الشركات المصدرة للأوراق المالية للقيام بواجبهم على أكمل وجه .

- العمل على توفير الامكانيات البشرية أو لجانب البشري ، من ذوي الخبرة و الكفاءة في التسيير لتفادي كل الأخطاء و المخاطر من أجل المساهمة الايجابية في عدد المستثمرين في القيم المنقولة ، و توفير جانب تقني حديث و ناجع من خلال استعمال التقنيات المعاصرة التي تضمن قدرا كبيرا من الدقة و السرعة في تنفيذ العمليات .

- العمل على تطوير مهنة الوساطة المالية و ذلك بوضع مختلف القوانين المنظمة و المحفزة لهذه المهنة ، ووضع المعايير اللازمة التي تنظم عمل شركات الوساطة في سوق الأوراق المالية من أجل ضمان تداول عادل لكل المتعاملين ، مما يعمل على زيادة عددهم و بعث روح التضامن فيما بينهم ، للتخفيف من تكاليف الوساطة و هذا ما يؤدي إلى جلب المزيد من المستثمرين في القيم المنقولة ، و يمكن الاستفادة من كل من تونس و المغرب خاصة ما قامت به هيئات البورصة فيهما من دور هام و موجه للاقتصاد و مساهم في الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية بوجه عام .

- العمل على تسريع اصلاحات الجهاز المصرفي الوطني لأن و حسب مختلف التجارب في البلدان النامية و المتجهة نحو اقتصاد السوق ، و حتى في البلدان المتطورة وجود جهاز مصرفي متكامل يدفع لتفعيل و تنشيط البورصة ، و لذلك يختص به بصفته وسيطا ماليا يعمل على تعبئة الادخار و حسن توجيهه و كذا التوسط بين عرض السيولة و الطلب عليها ، و التدخل في العديد من أعمال و منتجات السوق المالية[1] .

- **نظام المعلومات و السهر :**

تسهر الجزائـــــــــر مؤخرا إلى التفتح الاقتصادي ، و ذلك من خلال الاصلاحات العديدة التي أصبحت تخوضها مؤخرا من خلال عصرنة وسائل الدفع **مثلا** و السعي إلى بث و توزيع مختلف المعلومات الاقتصادية لمختلف الأعوان الاقتصاديين ، فعلى مستوى البورصة تقوم لجنة تنظيم و مراقبة البورصة "**كوسوب**" بانشاء بنك معطيات للمعلومات المالية ، و تتعلق العملية أساسا بجمع المعلومات و المعطيات التي تخص المؤسسات التي قدمت طلبا للحصول على رؤس أموال من خلال مختلف عمليات " بورصة الجزائر" كطرح الأسهم أو اطلاق القرض السندي ؛

[1] ورقة مقدمة لسليمة نشنش ، **شروط و مهام الوسطاء الماليين في البورصة** ، Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale nº07/2009, publiée par le laboratoire des reformes économiques ,développement et stratégies en économie mondiale,p57.

- **السهـــر المعلوماتي :**

يبدو هناك نوع ما من أنواع السهر ، المتمثل في السهر المعلوماتي المتبع من طرف الهيئات أو اللجان المكلفة بدراسة ملفات أولئك المتقدمين بطلب القروض ، و يتضمن بنك المعطيات به الحصيلة الرسمية لنشاط المؤسسة (البورصة) في الفترة بين **2002** و **2007** كمرحلة أولى لهذا المشروع على أن يدعم بمعطيات أخرى في فتـــــــــرات لاحقة ، و هذا سعيا لتوفير المعلومات الماليـــــــــة اللازمـــــــــة من طرف لجنـــــــــة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة للمستثمرين الراغبين في تمويل المؤسسات عن طريق البورصة بغية حمايتهم و ضمان ايجاد تمويل واسع لمختلف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من تدخلات المستثمرين في بورصة الجزائر ، و هذه أهم المؤسسات التي تتعامل مع البورصة حاليا :

- ✓ سونلغاز ؛
- ✓ الأوراسي ؛
- ✓ الخطوط الجوية الجزائرية ؛
- ✓ صيدال ، سيفيتال ؛
- ✓ المؤسسة الوطنية للأشغال العمومية ؛
- ✓ المؤسسة الوطنية للحفر ؛
- ✓ مؤسسة إعادة تمويل الرهن العقاري ؛
- ✓ الشركة العربية للايجار المالي...الخ .

لذلك أصبحت لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة تحث جميع المؤسسات المعنية بتوفير معلوماتها المالية لنشرها في هذا البنك الجديد بالتعاون معها في الموقع الالكتروني الخاص باللجنة [1].

[1] www.pmeart-dz.org/ar/discours.php ، بتصرف

ثانيا : البورصة و التمويل في الجزائر:

إن الهندسة المالية المحددة بشكل جيد و المتطورة بشكل جيد في الجزائر خاصة مع المستوى المنتعش للسيولة يمكن أن يسمح بتحسين فعالية القرارات المالية ، و بذلك يمكن لها تحسين جمع الموارد و الوصول إلى نمو اقتصادي جيد على حد تعبير" **الطيب حفصي**" صاحب مؤلف : **تنمية اقتصاد الجزائر تجارب و آفاق** لسنة **2011** ، فالأدوات المعتمدة على السوق و على الجهاز البنكي لها أهمية و فوائد مختلفة .

بالنسبة لبعض الصناعات و تطورها فالتمويل عن طريق السوق يكون ذو فائدة مثل التمويل عن طريق البورصة الذي يمكن اعتباره تمويلا مثاليا بالنسبة للصناعات حيث هناك تغييرات تكنولوجية مستمرة ، أين لا يكون هناك توافق حول إمكانية تسيير هذه المؤسسات ، و السوق المالي يمكن له أن يضع قوانين و أحكام بخيارات مقدمة من طرف المسيرين ، بالنسبة لصناعات أخرى كالتي لديها تفاوت كبير في المعلومة ، فالتمويل البنكي يكون مفضلا .

التمويل عن طريق الوساطة ، خاصة البنكية يحل بطريقة ما مشكل الخطر المعنوي ، بالتالي في إطار فرص العلاقة ما بين المقرضين من جهة و المقترضين من جهة أخرى ، فالبنوك و بصفة خاصة طورت عدة خبرات للتشخيص بين القرض الجيد و السيء ، و الاقتصاديات التي لديها نظام بنكي و بورصة متطورة تكون لديها فائدة حقيقية ، ففي المالية المعاصرة رأس المال المخصص للاستعمالات التي تعطي نموا أكثر تسمح باعادة هيكلة الاقتصاد ، مثلا الدول التي لديها نظام مالي متطور يلاحظ بأن حصة كبيرة من استثماراتها تكون موجهة للقطاعات التي تحقق نموا أكبر.

بالتالي فان المقررين الخاصين بالسياسات الاقتصادية لبلادنا عليهم التعريف و بدون أي تأخير نظام و سوق مالي لديه خصوصيات متقنة ، لذلك لابد من الأخذ بالحسبان لطبيعة الاقتصاد الجزائري المرتكز على الريع البترولي و طبيعة السكان ، مع تواجد لقطاعات فعالة مثل التربية ، الزراعة ، الصناعة و الخدمات المالية ...الخ.

كما أن البترول لديه علاقة وطيدة مع الأسواق المالية الكلية و المعقدة ، و الأسعار تتأثر حسب العوامل الخارجية التي يمكن أن تكون لها تأثيرات قوية[1] .

و الجزائر يعتبر البلد العربي الوحيد مع الصومال التي ليس لها علاقة مع أسواق مالية أخرى في العالم ، فمن الواضح بأن سلطة و قانون الأسواق المالية لابد أن يعاد هيكلتها لوضع سوق لرؤوس الأموال جد متطورة مع مراقبة التحسنات و تكوين أقسام جديدة للأسواق ، يمكنها أن تحقق بصفة فعالة دورها في مراقبة العمليات المالية .

[1] TAIEB HAFSI, **le développement économie de l'Algérie expériences et perspectives**, op cit , p180.

جدول رقم 5 : تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر 1999-2010 الوحدة دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة التبادلية	108079690	720039160	533217905	112060345	17257700	8432615
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
القيمة التبادلية	4188200	149391910	960417115	1218511505	896650625	575069670

المصدر :بن ثابت علال ،**دراسة في مساهمات البورصات في وضع معايير و قواعد حوكمة المؤسسات** ، Revu , reformes économiques en économie mondiale n° 10-2011,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger , p76.

نلاحظ من خلال الأرقام المدرجة في الجدول بأن :

التداول في القيم المنقولة لسنة **2000** كان يقارب **720** مليون دينار جزائري ، إلا أنه تراجع سنتي **2004** و **2005** ليصل إلى **4** ملايين فقط ، و انطلاقا من سنة **2006** عاد التطور ليميز سوق السندات لتعرف البورصة انتعاشا كبيرا ، و ذلك بعد إصدار شركات **مثل** سونلغاز و اتصالات الجزائر لسنداتها ، حيث وصل حجم التداول في هذه السنة إلى **149** مليون دينار ، ليصل في نهاية **2007** إلى ما يفوق **960** مليون دينار ، ثم عاد التداول إلى الانخفاض مجددا بسبب ضعف أداء هذه الأخيرة و عزوف المؤسسات الانضمام إليها .

لذلك اعتمدت وزارة المالية إدراج سندات الخزينة بالبورصة ضمن إصـــــــــلاح المنظومة المالية ، الذي يهدف خصوصا إلى تمويل الاقتصاد عبر ســـــــــــوق الرساميل ، و حـــــــــول إمكانية إنعـــــــــاش البورصة تفكـــــــــر وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات وضع جهاز يمكـــــــــن المؤسسات من اللجوء إلى السوق المالي في إطـــــــــار مســـــــــار الخوصصة ، حيث ستتم خوصصة المؤسسات من خلال سوق البورصة التي تتطلب عددا من الشروط من بينها تحقيق المؤسسة لثلاث سنوات مالية إيجابية على الأقل ضمن حصيلتها ، و الامتثال لالزامية نشر معلوماتها المالية بشكل مستمر [1].

[1] http ://www.el-massa.com/ar/content/view/3287/42/ بتصرف .

جدول رقم 6 : تطور القيمة السوقية في بورصة الجزائر 1999-2010 ، المبلغ مليون دج

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة السوقية	19175	21495	14720	10990	10360	10400
نسبة القيمة السوقية/ الناتج المحلي الخام	%0.55	%0.52	%0.35	%0.24	%0.20	%0.17
	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
	10100	6710	6460	6550	6550	7900
	%1.13	%0.08	%0.07	%0.08	%0.07	%0.09

المصدر :بن ثابت علال ،**دراسة في مساهمات البورصات في وضع معايير و قواعد حوكمة المؤسسات** مرجع سابق ، ص77.

تعتبر مساهمة بورصة الجزائر في الاقتصاد جد ضعيفة ، بالتالي فبورصة الجزائر لم تقم بالدور المأمول منها فبالاضافة إلى عدد المؤسسات القليل جدا المدرجة في السوق الذي أثر كثيرا على نظام عملها ، فمثلا بالمقارنة مع عدد المؤسسات في بعض الدول لسنة **2009** ، نجد مثلا : الولايات المتحدة الأمريكية **4987** مؤسسة ، اليابان **3553** مؤسسة ، المملكة المتحدة **2056** ، فرنسا **901** ، ألمانيا **571** مؤسسة ، المملكة العربية السعودية **146** ، المغرب **73** مؤسسة ، تونس **54** مؤسسة ، مصر **211**.

و هناك ضعف مساهمة الرسملة في البورصة بالنسبة للناتج المحلي الخام و التي لا تتعدى **1%** و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالولايات المتحدة **106.08%** ، اليابان **66.6%** ، المملكة العربية السعودية 84.8 %، المغرب **68.8** % تونس **15.6** % ، مصر **47.7** %[1].

الأمر الذي يخيف المؤسسات للانضمام إلى البورصة بسبب ضعف الثقة بين هذه الأخيرة و بينن إشكالية الانضمام إليها ، و كذا خوف بعض المؤسسات من نشر معلوماتها التي تتمثل في القيام بتحرير و نشر مذكرة إعلامية تتعلق مثلا بالوضعية المالية للمؤسسة ، تطور النشاط ، موضوع العملية المراد إنجازها ، الأمر الذي يتنافى مع ما يتطلبه الذكاء الاقتصادي في بعض الأحيان لأنه يقتضي السرية في المعلومات الخاصة بالمؤسسة إذا كان يشكل الأمر خطرا عليها لاو اذا كانت المؤسسة غير تنافسية و ضعيفة المستوى ؛

و حسب رأينا لا يمكننا أن نقارن أداء بورصة الجزائر بمثيلاتها في دول العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة كأمريكا **مثلا** ، أو دول نامية **مثل** تونس و المغرب ، و نحن لا نوافق رأي بعض الاخوة الباحثين في الميدان حول سبب عزوف المؤسسات الانضمام إلى البورصة ، لأن الاقتصاد الوطني يعتمد على المحروقات ، و نشر بعض المعلومات حول مؤسساتنا قد يشكل خطرا عليها فاذا كانت الرقمنة الاقتصادية تخدم الدول

[1] بن ثابت علال ، **دراسة في مساهمات البورصات في وضع معايير و قواعد حوكمة المؤسسات** ، مصدر سابق ص77 ، بتصرف .

العظمى و التي تتميز باستعمال أنظمة ذكية تحميها من أي إنتهاك أو قرصنة أو إتلاف لمواقع مؤسساتها الخاصة ، و حماية الملكية الفكرية ، فان الجزائر ليست سيان و هذه الدول ؛

و لكن أمر وجود سوق مالي كفء آت عبر مراحل تطور الاقتصاد ، أي عند الانتقال من **اقتصاد** معتمد على **المادة** و **الريع البترولي** إلى **اقتصاد** معتمد على **المعرفة** ، و حتى تصبح الجزائـــــــــــــر من بين هذه الدول يمكننا الحديث عن أداء البورصة و قد يستغرق منا ذلك ربما عقودا ، أو قرونا ؛

لذلك فنحن لسنا ضد إنضمام المؤسسات إلى البورصة بل على العكس الأمر سيفيد في الانتقال من وسائل التمويل الكلاسيكية إلى وسائل جديدة بالنسبة لاقتصادنا ، لكننا نحذر عند نشر المعلومات فالتجسس و القرصنة جرائم معلوماتية قد لا تنجو منها كبريات المؤسسات في العالم ، فهل نحن مستعدون لمواجهة مثل هذه الأخطار ، فلابد من توخي الحيطة و السهر حتى و لو تم التأكد من عدم وجود أي خطر .

و يعتبر من المستحيل أن تقوم المؤسسات بنشر بعض معلوماتها بنسبة مطلقة ، ذلك أن الأمر يمس سريتها مما قد يشكل التفاوت في المعلومة في السوق المالي ، و يصعب اتخاذ القراررات بالنسبة للمستثمرين و يوقع في الأخطاء أثناء القيام بالتوقعات .

و لا ننسى أن الجزائر لم تهتز مباشرة إثر وقوع الأزمة المالية بسبب بطء الأداء المالي و الاقتصادي للسوق المالية في الجزائر ، مثلما تأثرت الأسواق الآسيوية مثلا و الأسواق الخليجية نظرا لارتباطاتها بالأسواق العالمية ، و لذلك فالجزائر مرتبطة بسياسة مركزية ضمنية للذكاء الاقتصادي حمائية نوعا ما ، كاعتمادها سياسة تسديد الديون المسبقة ، و بطئها في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ...الخ ؛

لكن هذا لا يعني أنها لم تتأذى كليا ، فعند إنهيار أسعار البترول مؤخرا ظهر شبح الأزمة مهددا الاقتصاد الوطني ، و لا نرى أن الذكاء الاقتصادي سوف يصبح معمما بالقدر الكافي حاليا ، فلا يزال هناك استبعاد الاستثمار في الاقتصاد المعرفي الأمر الذي تحدث عنه رئيس المجلس الاجتماعي و الاقتصادي في التقرير " **محمد بابس الصعير** " المقدم في أواخر ديسمبر من سنة **2008** [1] ، أين دعا إلى تنصيب لجان مختصة بالحكم الراشد و متابعة الانتقال إلى اقتصاد سوق حقيقي و عصري و الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، و لجان أخرى تتعلق بتنمية الموارد القطاعية الأخرى المحيطة بالمؤسسة و متابعة مدى تطبيقها لعناصر الذكاء الاقتصادي ؛

فالجزائر تفكر في الانتقال إلى اقتصاد معتمد على الطاقات المتجددة ، **مثل** الطاقة الشمسية ، و طاقة الرياح ...الخ ، و المنافسة لن تكون سهلة أمامها و لكن على الأقل لدينا فرصة الانتاج في

[1] مقتطفات من تقرير الكناس حول " **اقتصاد الذكاء**" ، ديسمبر 2008 ، بتصرف.

مجـــــــــــال الطاقات المتجددة لا يمتلكها العديد من دول العالم ، فعلى مؤسساتنا التميز بالميزة التنافسية بالمقارنـــــــــة مع المؤسســـــات العالمية التي تنشط في المجال ؛

و حسب اعتقادنا للجزائر خبرة و تقنيات في مجال الاستثمار في الطاقة ، لكن ليس بالقدر الكافي لأن معظم المؤسسات المستثمرة في مجال الطاقة ستكون أجنبية ، و قد حان الوقت للبحث عن كيفية تكوين تقني عالي المستوى لاطارات جزائرية في ميدان الطاقة ، حتى نتمكن مستقبلا من إنشاء مؤسسات تشتغل في مجال الطاقة **100%** بكفاءات جزائرية ؛

لذلك فان الذكاء الاقتصادي المركزي له أن يخدم الدولة في إيجاد فرص الدفاع الاقتصادية و كذا الفرص الهجومية ، لأنه لا سيادة للدولة دون اقتصاد و دون سياسة ذكاء مركزية خاصة و أن مختلف مؤسسات الطاقة تمتلكها الدولة ، أما إن وصلت الجزائر إلى حالة التحكم في الاستثمار في الطاقات المتجددة من كل النواحي (الانتاج ، الاستهلاك ، التقنيات المستعملة ، الموارد بأنواعها ، الأسواق المستهدفة) ، فان المنافسة الشرسة التي تنتظرها لن تأثر عليها إطلاقا ، كما يمكننا أن نشير إلى نقطة جد هامة في الميدان و هي :

لابد من توجيه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة نحو المناولة في النوع من الاستثمار ، الأمـــــــــر الذي أصبحت تسعى إليه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار* من خلال تقديم الدعم و كل المعلومات للمستثمرين في المجال ، فالجزائر مثلا تقدم عدة تحفيزات جبائية و مساعدات مالية للمؤسسات المستثمرة في الميدان يمكننا حصرها في الجدولين التالين :

* ANDI : Agence National de Développement de L'investissement

جدول رقم 7 : تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة

التحفيزات / المراحل	اعفاءات استغلال المشروع	اعفاءات انجاز المشروع
مرحلة انجاز المشروع	---	الحقوق ، الرسوم ، الضرائب ، حقوق التسجيل . الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية
مرحلة استغلال المشروع	الضريبة على أرباح الشركات الرسم على النشاط المهني	---

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى المعلومات المقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية سيدي بلعباس

جدول رقم 8: الاجراءات التحفيزية و التشجيعية و التنظيمية المتعلقة بقانون الطاقة

التحفيزا / الاجراءات	الاجراءات التحفيزية المقررة في قانون الطاقة	الاجراءات التنظيمية
إجراءات خاصة بقطاع الطاقة	○ منح مزايا مالية و جبائية للمشاريع التي تتنافس على تحسين الفعالية الطاقوية و ترقية الطاقات المتجددة . ○ دعم الصناعات المتصلة بانجاز هذاالبرنامج ، من خلال تخفيض الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد للمكونات و المواد الأولية و المنتجات نصف المصنعة المستعملة في صناعة الأجهزة في الجزائـــــــــــر . ○ إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع و منح قروض بدون فوائد و ضمانات من طرف البنوك و للمؤسسات المالية .	سياسة الجزائر الارادية في انجاز برنامج تطوير الطاقات المتجددة ستحقق من خلال منح اعانات لتغطية التكاليف الزائدة التي تضفيها على النظام الكهربائي الوطني .

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى المعلومات المقدمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية سيدي بلعباس

ثالثا :ارتباط الوساطة المالية بذكاء المؤسسات :

يتضح جليا بأن سوق الأوراق المالية يحتاج لنوع من الذكاء و ربط هذه المؤسسات التي تتزعم الوساطة بنوع من الأجهزة و الأنظمة الذكية و ما أحوج اقتصادنا إلى هذه الأمور فإلى أي حد مؤسساتنا المالية ترتبـــــــــط بالأنظمة الذكية ؟

هناك إدماج لتكنولوجيات الاعلام و الاتصال بالمؤسسات المصرفية الجزائرية ، و لكن الأمر لا يرتبط بمدى ارتباط الجهاز المصرفي بالتقنيات الجديدة ، بل يرتبط بمدى تماشي و تطبيق مثل هذه التقنيات في الجهاز المصرفي الجزائري خاصة في البنوك العمومية ، و يمكننا ذكر بعض الأدوات المستعملة في الجهاز المصرفي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فيما يلي :

مثل : الدفع بالبطاقة البيبنكية * ، حيث سجل الدفع بالبطاقة البيبنكية في إطار مشروع عصرنة نظام الدفع للسيولة المقدمة و المحروسة من طرف وزارة المالية ؛

هذا المشروع الوطني يجيب على بعض المعايير الدولية فالزبون الذي يحمل بطاقة بيبنكية يمكن له أن ينظم مشترياته من السلع و الخدمات ، بواسطة بطاقته من عند التجار المدمجين في الشبكة النقدية البيبنكية ، كما يمكنه السحب لنقوده بواسطة هذه البطاقة من عند الموزعات الموجودة عبر التراب الوطني ، و يمكن لحامل هذه البطاقة القيام بهذه العملية في أي وقت و في أي مكان ؛

البطاقة البيبنكية هي بطاقة يمكن لحاملها القيام بالدفع لـــــــ **3000** تاجر موجود عبر الاقليم الوطني ، و هي تأمن وظيفتين و هي :

- سحب النقود من الموزعـــــــات الأوتوماتيكيـــــــة للأوراق ** و الدفع للمشتريـــــــات و الخدمـــــــات بواسطة الحاسوب الالكتروني للدفع *** أو عبر الرقاقة الالكترونية " **أ، أم ، في**" ****

البطاقات الموضوعة من طرف البنوك هي نوعان :

- البطاقة البيبنكية التي تعرض خدمات الدفع و السحب البيبنكية و هي موجهة لشريحة الزبائن الذين لديهم مداخيل منتظمة .
- البطاقة الذهبية ***** الموجهة للزبائن الذين لديهم دخل ذو مستوى عالي .

و تتكون الشبكة النقدية الحالية من :

* la carte interbancaire (CIB).
** Distributeurs Automatiques de Billets (DAB)
***Terminal électronique de paiement.
**** EMV (Europay Mastercard, Visa).
***** La carte Gold

- **3000** حاسوب الكتروني للدفع .
- **1300** موزع الكتروني للدفع .
- **6000** معاملة يومية (**10.000**) معاملة يومية في اليوم خاصة بسهرات الحفلات .
- **850.000** حامل بطاقة دفع سنة **2009** و **1.000.000** حامل لسنة **2010**[1].

رابعا : هيكل البنوك العمومية في النظام المالي :

يتعلق المشكل في البنوك الجزائرية خاصة بهيكلها و هيكل النظام المالي ، فلابد من اندماج جيـــــــــد للنظام المالي مع باقي الاقتصاد ، و لا يمكن للبنوك العمل بصفة مثلى إذا لم تكن هناك بنية لسوق رؤوس الأموال ، لذلك فان تأسيس هيئة أو سلطة وطنية للاستثمار ******* يعتبر كوسيلة ضمان لفائدة اقتصادية وطنية هو أمر ضروري.

بالتالي وضع استراتيجية تطوير للاقتصاد ككل ، و الذي يكون صالح لكل القطاعات الاقتصادية و يسمح بترقية سوق رؤوس الأموال و يشتغل بصفة جيدة ، كما يمكن لها أن تسمح بتحقيق الاستثمارات الاستراتيجية ، فالبنك الوطني للاستثمار يمكن له أن يكون المحقق الوحيد و معرف الأعمال التي تضعها استراتيجية الوكالة الوطنية للاستثمار ،حيث تسمح بالتعريف بالاستراتيجية العامة التي تضمن بأن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة تحقق بصفة فعالة ، و لتحسين فعالية البنوك العمومية لابد من إدخال و إدماج أموال الاستثمار بالنسبة للبنك الوطني للاستثمار .

هذه الأموال يمكن لها أن تسير باستعمال قواعد لسوق تنافسي حـــــــــــر ، و هذه الآليـــــــــــــــة يمكن أن تسمح أيضا بالخوصصة إذا كان الأمر ضروري ، حتى و إن كانت الدولة تحتفظ بأغلبية المراقبـــــــة في هذه البنوك و هذه الأموال و يمكن اعتبار هذه البنوك بمثابة نوافذ بالنسبة للمستثمرين ، يمكن استعمالها لمرافقة الاستثمار في الأصول المرغوب فيها أو من أجل الوصول إلى مخرج ما كامكانية الوصول لسوق مالي نشط [1].

[1] **Guide des banques et établissements financiers en Algérie** kpmg.dz , ELLIPSE. 6, rue d'Estonie - Alger - Algérie édition 2012 ,p 26.

******* (ANI) Autorité National de L'investissement

[1] TAIEB HAFSI, **le développement économie de l'Algérie**, p224. مرجع سابق

الشكل رقم 5: النظام المالي الجديد في الجزائر و الدور الجديد لوكالات الدولة

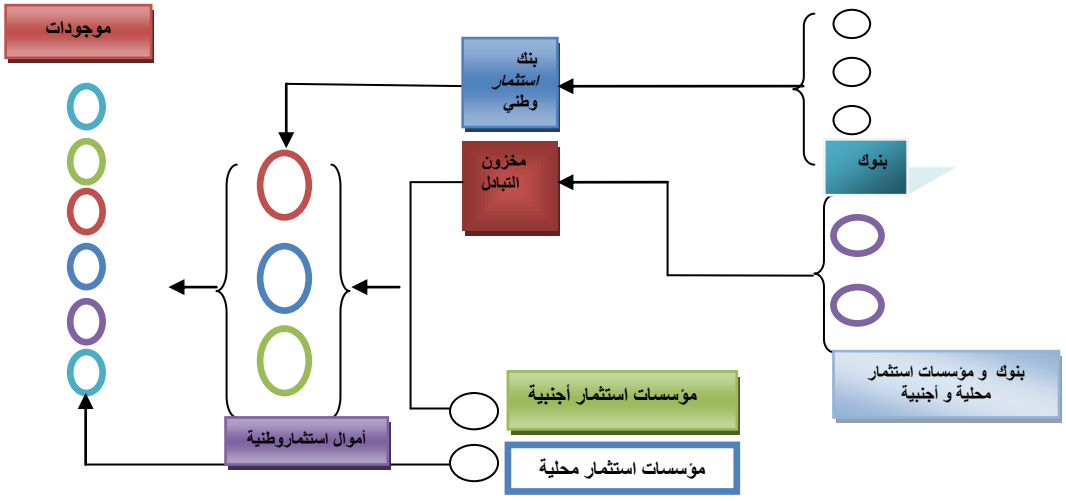

المصدر: TAIEB HAFSI, **le développement économie de l'Algérie**, p224 Op Cit.

خامسا : أهم البنوك الالكترونية الناجحة في العالم :

- **الحساب الذهبي** * :

يعتبر هذا البنك بنكا قديما ، حصل على شهرة كبيرة في مدة قصيرة ، يتعامل معه معظم المستثمرين ، بسبب انخفاض عمولة تحويل الأموال .

* E-GOLD

- **ستورم بـــــــــــــي** ** :

لديه خصائص مميزة جعلته بنكا ناجحا ، لكن عمولة التحويل فيه أكثر من نظيراتها في الحساب الذهبي ، يمتاز بقدرة سحب المال من بطاقة فيزا أو ماستر كارد ، كما يوفر خيارا آخر للسحب عن طريق شيك يصل إلى باب بيت الزبون .

- **آلارت بـــــــــي:**

هـــــــــو بنـــــــك جديـــــــــد يمكـــــــــــن للزبائـــــــــــن إيـــــــــــداع أموالهـــــــــم فيـــــــــه عـــــــــن طريـــــــــق كـــــــــل مـــــــــن :

الحســـــــــــاب الذهـــــــــبي ، بطاقـــــــــة الائتمـــــــــان ، التحويـــــــــلات البنكيـــــــــة [1].

** Storm pay

[1] جمال سالمي ، **الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 ، بتصرف .

المبحـــث الثالث

دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل السهر المالي في الجزائر

يعتبر السهر المالي نوعا من أنواع التيقظات التي يعمل على أساسها الذكاء الاقتصادي ، و التي يستعملها كآلة حربية يواجه بها المشاكل و العراقيل و كذا الأخطار المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات و الهيئات المالية فهو يعنى بالدفاع و محاربة هذه الأخطار ، مع حسن استغلال الفرص [1].

أولا : طبيعة السهر المالي في الجزائر

تتعرض المؤسســـــات خاصة المالية منها للأخطار المالية ، كالافلاس و تدهور قيمة المنتجات المالية ، لذلك فان مصطلح السهر المالي بات جدول أعمال في أيامنا هذه ، و من بين هذه المؤسسات التي تعاني من المشاكل المالية نجـــــــــــد :

- المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي و المالي منها : شركات رأس مال المخاطر ، البنوك ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الاقتصاد ككل أي مجموع المؤسسات المكونة له ، حيث أن السهر المالي هو متوخى و مفروض على هذه المؤسسات حتى نتمكن من محاربة مشاكل و عراقيل التمويل ، التي تعيق انطلاقتها في توسيع مشروعاتها الآنية أو المستقبلية ، خاصة تلك التي تعتمد على أموالها الخاصة و الذاتية و قلما تلجأ للقروض .

لذلك فالسهر المالي يمكننا من تجاوز الأخطار المالية التي يمكن أن تحدق بنا من خلال جمع ، تحليل ، و دراسة مختلف المعطيات و المعلومات المالية المتوفرة في الأسواق .

- **فرص قيام شركات رأس مال المخاطر في إطار الذكاء الاقتصادي :**

إذا كان الاقتصاد الوطني يستم بنوع من إتخاذ الحيطة و متابعة أهم التغيرات البيئية الاقتصادية الحاصلة في العالم التي تحتم علينا تبني مبادئها و في نفس الوقت الحذر و تفادي التفاعلات التي يمكن أن تحدث ، إلا أنه يمكننا القول بأن الاقتصاد الوطني لا يزال فتيا أو مبتدئا في مجال المخاطرة و المغامرة في إنشاء استثمارات جديدة و

[1] ERIC DELBECQUE, **Lintelligence économique** , مرجع سابق p 36.

مبدعة ، ذلك أن الذكاء الاقتصادي يتطلب المجازفة ، الابداع ، و التحديث في سبل و وسائل التمويل مع السهر على حماية الممتلكات المالية من الأخطار (**مثل** : الأخطار الائتمانية في البنوك) ؛

مما يستوجب علينا توفير جملة من الشروط لقيام مؤسسات رأس مال المخاطر و تطوير نشاطاتها (التشريعية السياسية ، و الاقتصادية...) ، لأنه كلما ارتفعت المخاطر كلما أحجم المستثمرون على الاستثمار في محيط المخاطر فلابد علينا أن نطرح هذه النقطة (المخاطرة) بطريقة ذكية فمن المستلزم القيام بـــــــــــــــ:

- إنشاء مراكز البحوث و التدريب لمساعدة المشاريع الناشئة ، دعمها بالتمويل و مساندتها في تقديم الاستشارات و متابعة نشاطها (خاصة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة) .
- إنشاء مركز وطني للذكاء الاقتصادي مهمته توفيـــر المعلومات للمستثمرين في كافة أوجه النشاط الاقتصادي .
- التشجيع على إنشاء المؤسسات المالية التي تخوض الاستثمارات ذات المخاطرة .
- تسليط الضوء على الدراسات و البحوث المتخصصة في الفروع الاقتصادية الحساسة .
- دعم أساليب الشراكة مع مؤسسات رأس مال المخاطر الأجنبية ، خاصة تلك المالكة لتكنولوجيا عالية و الأخذ بعين الحسبان لتجاربها الخاصة في الميدان .
- التحفيز على تمويل مساعدة المؤسسات الناشئة النشطة في القطاعات الحساسة كالقطاع التكنولوجي ، ففي التجربة الأمريكية **مثلا** ، تتميز شركات رأسمال المخاطر بالتخصص في مجال الشركات الناشئة التي تمتاز بفرص نمو خاصة في الميدان التكنولوجي ، حيث أوضحت الدراسات و النتائج بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بها حققت بفضل هذه الصيغة من التمويل ما لم تستطع تحقيقه شركات و مؤسسات كبرى ، كتمويل الشركات المبتدئة ، **مثل : ميكوروسوفت ، كومباكت ، و جينيتيك** وغيرها ...الخ .

بالتالي، فالذكاء الاقتصادي يتطلب المخاطرة أحيانا من أجل الوصول لاستراتيجية تنافسية شرسة ، و السهر المالي مسألة جد معقدة بالمقارنة مع تواضع السوق المالي للجزائر ، و تباطؤ النظام المالي بالمقارنة مع أنظمة أخرى .

ثانيا : آليات التمويل عن طريق شركات رأسمال المخاطر :

تنسب النشأة الحديثة لرأسمال المخاطر إلى الجنرال **دوريوت** الفرنسي الأصل الذي أنشأ في أمريكا سنة **1946** أول مؤسسة متخصصة في رأس مال المخاطر في العالم التي تخصصت في تمويل الشركات الالكترونية الشابة و يقوم هذا النمط بتمويل استثمارات تحتوي على نسب مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه ، و هو في الوقت نفسه يحتوي على أرباح عالية في حالة النجاح ، و هو تأكيد لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة في الاستثمار ، و لذلك فلا عجب أن تسمى صناعة رأس مال المخاطر ، الاستثمار الذي يبني الاستثمارات.

- **ماذا نقصد برأس مال المخاطر ؟**

تعددت المفاهيم و تنوعت حول رأسمال المخاطر نذكر منها :

رأسمال المخاطر ، هو استثمار في الأموال الخاصة لحساب مؤسسات اقتصادية تريد تحقيق أكبر مردودية ممكنة مقابل مخاطر تواجهها لمدة محددة من الزمن خلال مختلف مراحل حياتها من الانشاء ، و التطوير و التحويل لمساعدة المؤسسة الناشئة على النمو و العمل .

و عرفت **الجمعية الأوروبية** رأس المال المخاطر أنه :

رأسمال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة ، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها ليس لديها يقين في الحال بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (و هذا هو مصدر المخاطرة) ، أملا في الحصول على فائض قيمة كبير في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات .

- **أهداف شركات رأسمال المخاطر :**

انتشرت هذه التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم في الدول الأخرى بهدف مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري و التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة ، وتوفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر و التي تتوافر لديها امكانيات نمو و عائد مرتفع؛

و بذلك فان رأسمال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها ، و هذه الاستثمارات هي لآجال طويلة و غير سائلة و ذات مخاطر عالية لكن بعوائد.

تجدر الاشارة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الناشئة التي تلجأ إلى شركات رأسمال المخاطر لتمويلها تتميز بـــــــــــــ:

- قدرة تمويل ذاتي غير كافية .
- ضعف قدرة التفاوض مع المستثمرين و اللجوء إلى البنوك .
- محفظة نشاطات قليلة مع التحولات المالية مع عجز المعلومات على الحكم على الصحة المالية للمؤسسة .
- غياب الأصول المادية كضمان للقروض البنكية ، رغم وجود أحيانا أصول معنوية .
- عدم التأكد من عدة عناصر مستقبلية كالتدفقات النقدية الداخلة ، المنتوج أو الخدمة ، أو حتى الكفاءات التسييرية الفعلية[1] .

ثالثا : مراحل التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر :

ترتبط وظائف شركات رأس مال المخاطر بمراحل الاستثمار و متابعة الأعمال ، لذلك نميـــــــز بين المراحل التاليـــــــة :

- **المرحلة الأولى :**

تقوم الشركة بتجميع الموارد المالية و هنا تظهر قدرة الفريق المكون لهذه الشركة و مهارته في جمع الموارد و اجتذاب المستثمرين ، و بعدها تأتي المرحلة الثانية ؛

- **المرحلة الثانية :**

هذه المرحلة هي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إثارة ملفات الترشح التي تقدم من طرف المؤسسات الطالبة لهذا النوع من التمويل ، و هنا تظهر فعالية شركات رأس مال المخاطر ، و في مرحلة مكملة يتـــــــم تصنيف ملفات الترشح بحسب درجة المصداقية و ذلك باجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها ، بعدها تصل شركة رأس مال المخاطر إلى **المرحلة الموالية :**

---

[1] بوكساني رشيد ، **ملاحظات حول طرق التمويل الحديثة للمؤسسات الجزائرية** ، مع الاشارة الى حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك Revu , reformes économiques en économie mondiale No 06-2009,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger.P101.

تتميز هذه المرحلة بتحديد شكل أو كيفية تدخلها في المؤسسات المستفيدة من التمويل و المساعدات الأخرى ، المتعلقة بمرحلة الانشاء و الانطلاق أو المتعلقة بتسويق المنتجات و تسهيل العلاقات مع البنوك أو البحث عن شركاء آخرين .

- **و كمرحلة أخيرة :**

في إطار ممارسة هذا النشاط التمويلي تقوم شركات رأس مال المخاطر باعادة بيع الاشتراكات للخروج من المؤسسات الممولة ، لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي ، كما أن الجهاز المصرفي يستفيد من إنشاء شركات رأسمال المخاطر من عدة جوانب أهمها :

- تمويل المؤسسات الصغيرة التي تتوفر لديها إمكانيات النمو و التطور بينما لا يتوافر لديها الضمانات الكافية للاقتراض من الجهاز المصرفي و من ثم يمكن للجهاز المصرفي في مراحل لاحقة دخول مجال تمويل هذه المؤسسات .

- تمويل تطبيق الابتكارات الجديدة و صناعة البرمجيات ، و هي مشروعات لا تعد جاذبة للبنوك إما لارتفاع درجة المخاطرة بها أو لعدم توافر القدرات المالية و الضمانات لأصحاب المشروعات ، و من ثم يحتاج تطبيق المبتكرات إلى مساندة شركات رأسمال المخاطر و في حالة نجاحها فانه يمكن للبنوك دخول مجال التمويل لهذه المشروعات و بعد أن تتوافر لديها الشروط اللازمة ؛

- يساعد رأس مال المخاطر على خلق و تطوير محيط اقتصادي ملائم لمؤسسات اقتصادية جديدة أو موجودة ، سواء لتقوية أموالها الخاصة أو لتوفير تمويل قادر على الابتكار باعتباره محرك النمو داخل المؤسسة الاقتصادية .

رابعا : نظرة على الشركات العالمية لرأسمال المخاطر في مجال التكنولوجيا

لعبت الشركات الممولة لرأسمال المخاطر ، خاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، دورا أساسيا في قيادة الأنشطة الاقتصادية خلال التسعينات بفضل التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة و تطبيقاتها خلال هذه الفترة ، و قد نجحت الولايات المتحدة و كندا على السواء في تمويل شركات المرحلة المبكرة **مثل** :

شركات " **أمازون**" ، و "**غوغل** " و " **ميكروسوفت** " و " **إينتل** " و" **ميكروسوفت** " و "**سيسكو سيستام** " بما يوازي **0.15%** من ناتجها المحلي و الرغم من أن النسبة الأكبر من التمويل الاستثماري موجودة في الولايات المتحدة ، فان هناك عددا لا بأس به من رواد الأعمال في أنحاء العالم (أوروبا و الصين و الهند) و غيرها يعتمد على رأس مال المخاطر .

- **صناديق رأسمال المخاطر في بعض دول العالم :**

تقدمت صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الصين بشكل رئيسي بفضل رأس مال المخاطر من قبل المستثمرين الدوليين ، و قد دعم هذا الرأسمال عددا كبيرا من الشركات الرائدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تملكها أو تساندها الدولة ؛

أما في أوروبا فقد استثمر صندوق " **نيوتك فانتشر كابيتال II** "* و هو صندوق رأسمال مخاطر مقره في لكسمبرغ حوالي **6.7** مليون يورو ، من أجل مساعدة شركات التكنولوجيا في المرحلة المبكرة للحصول على دعم مالي حيوي ، و بالتالي تطويـــــــــــر قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، خاصة في مجال أنظمة إدارة الشبكات و الاتصالات اللاسلكية ، و الخدمات و البرمجيات ، بالتركيز على شركات التكنولوجيا الفتية التي تديرها فرق ماهـــــــــرة .

أما عن الدول العربية فقد باشرت بعض الدول تجسيد فكرة إنشاء شركات رأسمال المخاطر حيث عقد الاتحاد العربي لرأسمال المخاطر اجتماعه الأول بتاريخ : **13 /2005/02** ، الذي شارك فيه **35** شركـــــــــــــة تعمل في نشاط رأس المال المخاطر تمثل **6** دول هي :

مصر ، تونس ، السعودية ، الامارات ، الأردن و الكويت و تم الانتهاء من إجراءات تأسيسه ، و الموافقة على النظام الأساسي للاتحاد و اقراره .

* New Tech Venture capital II

و يهدف الاتحاد العربي لرأسمال المخاطر إلى التعريف بنشاط الشركات الأعضاء فيه ، و التي تعمل في مجال تبني الأفكار الجديدة غير التقليدية و تمويلها بالاستثمارات اللازمة و تبنيها ، ثم جني الأرباح من ورائها و تم الانتهاء من إجراءات تأسيسه و الموافقة على النظام الأساسي للاتحاد و إقراره .

يهدف الاتحاد العربي لرأس المال المخاطر إلى التعريف بنشاط الشركات الأعضاء فيه ، و التي تعمل في مجال تبني الأفكار الجديدة غير التقليدية و تمويلها بالاستثمارات اللازمة و ، ثم جني الأرباح من ورائها ، كما تعمل شركات رأس المال المخاطر في إعادة هيكلة الشركات المتعثرة بعد شرائها و ضخ أموال جديدة فيها ، ثم إعادة بيعها .

بالاضافة إلى الجمعية الخليجية لرأس المال المخاطر و هي جمعية لا تهدف إلى الربح ، متخصصة في مجال رأس مال المخاطر و حقوق الملكية الخاصة ، و تتخذ مقرا لها في البحرين لخدمة منطقة الخليج كلها ، و هدفها تسهيل تمويل الأفكار الابداعية لتفعيلها كشركات و مؤسسات ناجحة [1].

خامسا : رأس مال المخاطر في الجزائـــــــــــــر :

يعرف المشرع الجزائري شركات رأس المال الاستثماري بأنها الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، و في كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النموّ أو التحويل أو الخوصصة.

و قد ركز المشرع على مراحل نموّ المؤسسة موضوع التمويل كما حدد كيفيات تدخل شركة رأس المال الاستثماري، والتي تتمثل في رأس المال المخاطر الذي يشمل رأس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء، رأس مال النموّ الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها ورأس مال التحويل.

و بالرغم من أهمية تقنية التمويل عن طريق رأسمال المخاطر ، فان الاهتمام بهذه التقنية في التمويل ما يزال ضعيفا حيث أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر جد حديث و ضعيف الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع اقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدودا جدا حيث يشمل شركـــــــــــتي "فينالاب" و "سوفينونس" ، على الرغم من التحفيزات الجبائية التي باتت تعطيها الجزائر لمثل هذه

[1] بوكساني رشيد ، **ملاحظات حول طرق التمويل الحديثة للمؤسسات الجزائرية** ، مع الاشارة إلى حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك ، مرجع سابق ،ص 103.

الشركات كالاعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمداخيل المتأتية من الأرباح، نواتج توظيف الأموال، نواتج وفائض قيم التنازل على الأسهم و الحصص.[1]

الشكل رقم 06 : المكونات الأساسية لنظام معلومات التمويل

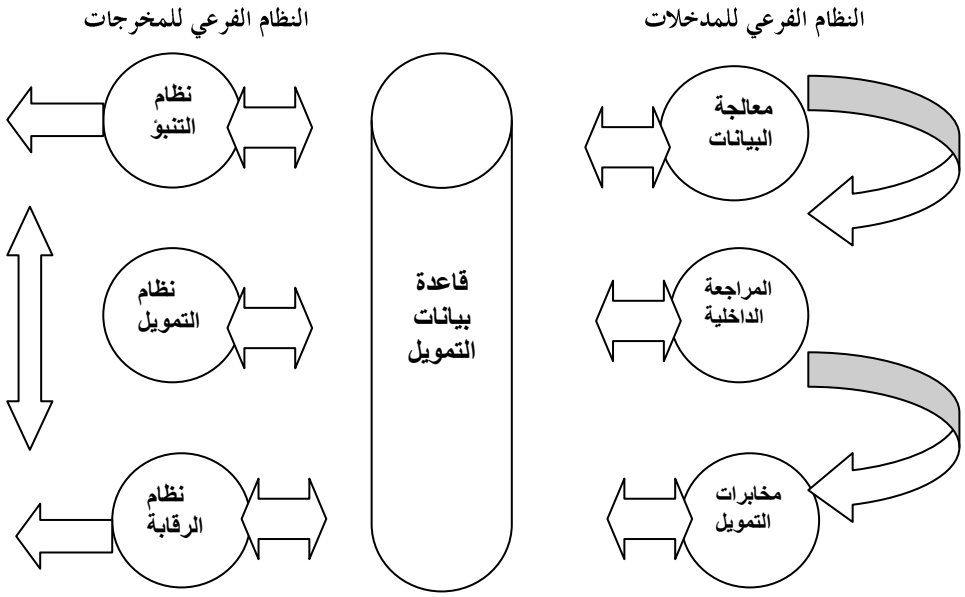

المصدر : علاء السالمي ، **أساسيات نظم المعلومات الادارية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 272.

المبحث الرابع

تداعيات العولمة المالية و أخطارها

أدى التحرير المالي للمعاملات المالية و عولمة الأسواق المالية إلى ظهور أو لنقل تسرب مخاطر عديدة على الرغم من الفوائد التي جاءت بها هذه الأخيرة ، و من بين تداعيات العولمة المالية نجد الأزمة المالية الأخيرة و كذا بزوغ بعض المخاطر من جراء التطور السريع و المذهل لتكنولوجيات المعلومات و الاتصال .

أولا : الأزمة المالية العالمية و أثرها على أداء الأسواق المالية :

ترجع بداية الأزمة إلى عام **2007** في الولايات المتحدة الأمريكية عندما اتجهت البنوك الأمريكية إلى التوسع في الرهن العقاري لبناء وحدات سكنية لمحدودي الدخل، اعتمادا على القانون الأمريكي الصادر عام

[1] محمد براق ، مداخلة بعنوان : الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، مقدمة الملتقى الوطني حول : **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في** الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 18 ، 19 أفريل 2012

1977 الذي ينص على إمكانية حصول البنوك و المؤسسات المالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفيديرالية للتأمين على الودائع إذا ما قامت بتقديم القروض إلى أسر أمريكية ذات دخول متواضعة ، و نظرا لعجز المقترضين عن سداد ما يستحق عليهم من قروض بضمانات عقارية ، فقد كان لذلك تأثير سلبي على المراكز المالية لهذه البنوك الأمريكية .

و قد حاول البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) التدخل لاحتواء الأزمة عام (**2007**) عن طريق تقديم قروض للبنوك الأمريكية بمليارات الدولارات ، إلا أن ذلك لم يجد نفعا نظرا لزيادة حالات التوقف عن الدفع من جانب المقترضين و حدوث حالات إفلاس لعدد كبير من المؤسسات المالية و بعض شركات الرهن العقاري .

و نظرا لأن الاقتصاد الأمريكي يمثل حوالي **14%** من حجم الاقتصاد العالمي و أكثر من **10%** من التجارة الدولية العالمية كما أن حوالي **60%** من المعاملات المالية تتم بالدولار الأمريكي فقد تحولت أزمة الرهن العقاري الأمريكي إلى أزمة عالمية أثرت بشكل مباشر على البورصات العالمية و سرعان ما امتد تأثيرها على الاقتصاد العيني في الانتاج و الاستهلاك و الدخل و الأنشطة الاقتصادية الانتاجية و الخدمية على السواء ، و بذلك لم تعد أزمة مالية فقط بل صارت أزمة مالية و اقتصادية عالمية ألحقت أضرارا فادحة بمعدلات النمو الاقتصادي ، و ارتفع معدل البطالة و زادت حالات إفلاس البنوك الأمريكية إلى **184** بنكا عام **2010** منذ بداية الأزمة كما أثارت الجدل حول مدى استمرار فعالية النظام ا لرأسمالي الحر للتطبيق و دور الدولة في ظل الحرية الاقتصادية و في ظل العولمة المالية و الاقتصادية .

فقد تجاوز حجم الديون المستحقة حجم السيولة النقدية في الأسواق في هذه الفترة و هذا ما أثر سلبيا على البنوك و المؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة خاصة، الدول الأوربية و كذا اليابان حيث سادت حالة من الذعر المالي و التوتر في أسواق المال في تلك الدول بعد إعلان إفلاس بنك **ليمان براذر** الأمريكي عام **2008** و مؤسستي **فاني ماي** و **فريدي ماك** للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع الادارة الأمريكية إلى السيطرة على بعض المؤسسات المالية **مثل : ميريل لينش** و شركات الرهن العقاري السابق ذكرها من خلال تأميم تلك المؤسسات ، و قامت البنوك المركزية الأوربية و اليابانية و الاحتياطي الفيديرالي الأمريكي بضخ سيولة نقدية ضخمة في الأسواق كمحاولة لانقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار .

و قامت الحكومة الأمريكية كذلك بالسيطرة على كبر شركات السيارات **جنرال موتورز** و **فورد** لانقاذ هذه الصناعة الهامة من التدهور و الافلاس بسبب الفساد الذي تعاني منه ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الأمريكية الأخرى ؛

و يقدر صندوق النقد الدولي خسائر البنوك الأمريكية و الأوربية الكبرى بأكثر من تريليون دولار من الديون المعدومة و الأصول الفاسدة خلال الفترة (**2007-2009**) ، و قد امتد تأثير الأزمة إلى دول جنوب شرق آسيا و الصين و اليابان نظرا لاعتماد اقتصاد كل منها على التجارة مع الولايات المتحدة و الدول الأوربية بشكل كبير ؛

و قد اعتمد انتشار الأزمة إلى الأسواق و المؤسسات المالية على عمليات التوريق عندما قامت البنوك و المؤسسات المالية و الشركات العقارية ببيع الديون إلى شركات التوريق التي قامت بتحويلها إلى سندات قابلة للتداول في أسواق المال العالمية ، مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات عدم السداد للعديد من تلك الديون و انخفاض قيمة السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكي ، نحو **70%** و من ثم زادت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد الورقي أو المالي ، و زاد الأمر تعقيدا عند اعلان أكبر شركة تأمين في العالم **AIG** عدم قدرتها على سداد التزاماتها ، مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة قدرها **85** مليار دولار مقابل تملك الحكومة لنسبة **79.9 %** من رأس المال.[1]

▪أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة :

يمكن حصر أسباب الأزمة بصفة عامة في مايلي :

- قصور النظام المالي العالمي .
- ضعف مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي .
- التطبيق الخاطئ لاقتصاديات السوق في ظل فكر المحافظين الجدد .

ثانيا : أهم المخاطر المالية الناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :

تتطلب العولمة المالية رقمنة وسائل الدفع و عصرنتها ، لكن هذا التطور السريع و المفاجئ لأدوات الدفع الالكترونية عادة ما يعرض الأنظمة المصرفية إلى عدة مخاطر لاسيما إذا كانت هذه الأنظمة

[1] حمدي عبد العظيم ، **اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات و الجرائم** ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2012 ، ص .229

الالكترونية فتية في مجال الصيرفة الالكترونية **مثل** : النظام المصرفي الجزائري الذي يعد فتيا في مجال الصيرفة الالكترونية ، لذلك تحتاج الأجهزة المصرفية في بلادنا إلى التوقع ، و الاعتماد المسبق لدراسة مدى احتمال وقوع المخاطر الناجمة عن اتخاذ مثل هذه القرارات الحتمية لرقمنة و كذا عصرنة وسائل الدفع ، لهذا ارتأينا في دراستنا هذه على استعراض أهم المخاطر المالية التي تواجه المصارف الالكترونية .

من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الالكترونية المخاطر المالية التي تنقسم بدورها إلى قسمين و هما :

- **مخاطر الائتمان :**

تعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة بسبب ظروف عامة (سياسية أو اقتصادية) أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه ، كما يمكن أن تنتج أيضا إثر توسع المصارف في منح الائتمان عن طريق الوسائل الالكترونية ، لاسيما للزبائن خارج السوق المحلي و عندما تكون المعلومات غير دقيقة و متاحة الأمر الذي يؤثر على نوعية الأصول و الحاق الخسائر بالمصرف .

و في دراسة نشرتها لجنة بازل أشارت إلى أن **60%** من المخاطر التي تواجه المصارف الالكترونية هي مخاطر ائتمانية إذ كثيرا ما يتخلف المقترضين عن السداد في الوقت المحدد مؤديا ذلك إلى انخفاض القيمة السوقية للأصول و إضعاف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الأخرى و المخاطر الأشد خطورة هي انحراف أداء المحفظة المالية عن القيمة المتوقعة ، و عادة يقوم المصرف باتباع الاجراءات التالية لخفض الخطر الائتماني إلى الحد الأدنى :

- تهيئة الدراسات الائتمانية عن العملاء و المصارف قبل التعامل معهم و تحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلق بنوع وسيلة الدفع الالكترونية .
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ حال تعثر العملاء .
- المتابعة الدورية للعملاء و المصارف من أجل تقييم مراكزهم المالية و الائتمانية و تقدير المخصصات المطلوبة للديون .
- توزيع محفظة القروض و الأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافيا لتركيز المخاطر .

- **مخاطر السوق :**

تعتبر مخاطر السوق من المخاطر المالية المستقبلية و التي تؤثر على إيرادات المصرف و رأسماله و الناجمة عن التقلبات في (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، سعر الأوراق المالية ، أسعار السلع و الخدمات).

و في اقتصاديات المعرفة الموجهة نحو السوق ، فان المصارف العالمية المعاصرة تعرض خدماتها معتمدة القيمة السوقية لأصولها و صافي الثروة و مقدرتها المالية و جميعها متغيرات في حالات تغير مستمر و هذا ما يخلق (خطر السوق) ، كما يرى "**غوز** " أن التغيرات في الفائدة السوقية و سعر العملة و تحولات الطلب العام على المنتجات المصرفية فضلا عن التعديلات و التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية للبنك المركزي كل ذلك يكمن وراء تغير قيمة الأصول المالية و قدرتها ، و كذا الحال بالنسبة لمدفوعات النقد الالكتروني ، إذ تواجه خطر السوق من خلال التبادلات الخارجية و قبول العملات الأجنبية في تسوية المدفوعات الالكترونية و التحويلات المالية و تنشأ الكثير من تلك المخاطر عبر عمليات التداول التي تزاولها المصارف الالكترونية .

و قد تم إضافة هذا النوع من المخاطر إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال حسب التعديلات التي أجرتها لجنة بازل عام (**1995**) إذ يتوجب على المصارف الاهتمام بقياس الخطر الداخلي و تحديد مبلغ من رأس المال لتغطية مخاطر السوق قدر ب **10%** من مجموع الأصول و صنفت لجنة بازل **2001** مخاطر السوق إلى أربعة أنواع و هي كالآتي :

- مخاطر سعر الفائدة .
- مخاطر سعر الصرف .
- مخاطر السيولة .
- مخاطر الأسعار [1].

ثالثا :تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

على الرغم من أن الازمة الاقتصادية لم تأثر بطريقة فورية على الاقتصاد الوطني إلا أن الجزائر لن و لم تنجو من تداعياتها و ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري من جهة ، و لانتشار العولمة الاقتصادية و المالية من جهة أخرى .

- **أسباب تأثر الجزائر بالأزمة المالية :**

يوجد عدة عوامل تؤدي إلى تأثر الإقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية ، لكن الإشكال يكمن في حجم ذلك التأثير، و عموما فإن الإقتصاد الجزائري عرضة للأزمة المالية العالمية للأسباب التالية :

✓إرتباط الإقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى إقتصاد السوق، و إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

[1] ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، **اقتصاد المعرفة** ، الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية في المصارف التجارية ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، ص 215 ، بتصرف 2010 .

✓إرتباط الإقتصاد الجزائري بالدولار حيث أن معظم صادراتنا تتم بالدولار و الذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته .

✓إعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات و الذي يشكل **98 %** من الصادرات لذلك يعتبر الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي هش عرضة لتقلبات أسعار البترول .

✓عدم إنخراط الجزائر في تكتلات إقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة .

يتضح مما سبق أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بالأزمة المالية العالمية لا محال ، لكن بمستوى أكثر بطءا مقارنة مع الدول الأخرى ، و ذلك راجع إلى ما يلي :

✓عدم وجود سوق مالي حقيقي ، كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية .

✓عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

✓إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة .

✓التسديد المسبق للمديونية الخارجية ، و الذي جنب الجزائر من الإضطرابات في الأسواق المالية [1].

رابعا : دور الدول النامية في تفادي آثار الأزمة :

يشير اللواء الدكتور **محي الدين محمد مسعد** في مؤلفه حول **عولمة الاقتصاد في الميزان** ، إلى أن الدول النامية على موعد مع تهديد الأزمة الاقتصادية على كل المدايات القصيرة ، المتوسطة و الطويلة الأجل ، حيث يتحدث في صفحة من صفحات مؤلفه عن كيفية تفادي الدول النامية لآثار الأزمة من خلال الاتحاد و الرجوع إلى الحضارة الاسلامية (الاقتصاد الاسلامي) البعيد عن الربا و الأزمات و القائم على التوزيع العادل للثروات (تطبيق مبدأ الشورى في النظام السياسي لتحقيق الاستقرار الداخلي ، تطبيق المالية الاسلامية في المعاملات الاقتصادية للابتعاد عن الربا و الأزمات ؛

كما أكد المؤلف على أن المؤسسات التي تعمل على الشريعة الاسلامية في الدول الغربية ، و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، لوحظ بأنها قد تزايدت فيها الأعمال المصرفية و الاستثمارية التي تطبق قواعد المعاملات الاسلامية ، حتى و إن كانت هناك أسباب أخرى دفعت هذه الدول لتطبيق تلك القواعد ، فهذا اقرار ضمني بصحتها و عدم تعارضها مع أنظمتها .[1]

---

[1] أ.ناصر مراد ، **أثار الأزمة الاقتصادية الراهنة** – حالة الجزائر– الموقع الالكتروني :iefpedia.com تاريخ الاطلاع :2014/10/08 ، ص 10 ، بتصرف.

1 محي محمد مسعد ، **عولمة الاقتصاد في الميزان (الايجابيات و السلبيات)** ، المكتب الجامعي الحديث ، طبعة جديدة ، 2010 ،الإسكندرية ، ص 466.

و حسب رأينا فالذكاء الاقتصادي لا يتعارض أبدا مع تطبيق أحكام الشريعة في المعاملات المالية الجارية في أي اقتصاد ، ذلك أن هذا الأخير يرحب بكل ماهو متاح من فرص اقتصادية تكون بمثابة السياسة الدفاعية من التعرض لأي خطر اقتصادي ؛

كما أننا نعتقد بأن الدول التي تنتهج سياسة الذكاء الاقتصادي الدفاعية و منها الجزائر على وجه العموم و الدول العربية على وجه الخصوص ، عليها توسيع و إدماج المالية الاسلامية في اقتصادياتها **مثل** : تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة المالية الاسلامية ، الأمر ذاته الذي عمل به بيت المال في الدولة الاسلامية في منح القروض للمحتاجين ، حيث أن الربا يتخبط كالشبح في الحياة العامة للأفراد و أصحاب المؤسسات الاقتصادية أين ينتج عن كل معاملة وجود نقود ربوية تدور في السيولة النقدية للنظام المصرفي ، فمعاملاتنا البسيطة اليومية تعتمد على هذا النظام الربوي ، للمؤسسات فعادة ما يخافون أساسا من التمويل عن طريق البنك خوفا من وقوع الربا في مشاريعهم ، أما في نظام المالية الاسلامي فان الصدقات و الزكاة و الابتعاد عن الربا هي أساس خلق البركة (الانتعاش) ، قال **الله** عز و جل : " **يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** " [1]، بمعني أن الصدقة و الزكاة فيها تطهير لأموال المسلمين ، أما الربا فهو بمثابة اللعنة (الفيروس أو الشبح الخفي) الذي سرعان ما تطال أموال المسلمين و تعرضها للمخاطر و الهزات لتنتج عنها مظاهر و آفات اجتماعية خطيرة كالفساد ، الرشوة ، الاختلاس النفور من التصدق و دفع الضرائب للدولة ، بالتالي اختلال نظام التوازن الاقتصادي المؤدي في النهاية إلى اختلال نظام التوازن الاجتماعي و السياسي للدولة.

1سورة ، النساء الآية .29

المبحـــــــــــــــث الســـــــــــــــادس

من السهر المالي إلى الذكاء المالي

إذا كان كل من الذكاء الاقتصادي و السهر المالي يتطلبان العمل جنبا إلى جنب دون أية مفارقات ، و إن كان السهر المالي يعتمد على مدى التحكم في المؤشرات المتعلقة بالأنظمة المالية سواء على المستوى المحلي ، أو على المستوى العالمي نظرا لما أفرزته متطلبات العولمة المالية و تحرير المعاملات المصرفية ، فالذكاء المالي لا يمكن أن الحديث عنه ، دون أن تكون هناك فعلا استراتيجية معتمدة على سهر مالي مسطرة بشكل دقيق ، في هذا المبحث سنشير إلى الذكاء المالي و أهم مهاراته...الخ.

أولا : ما المقصود بالذكاء المالي ؟

يعبر الذكاء المالي عن مدى الاستعدادات و القدرات و المهارات النفسية و العقلية و الاقتصادية لدى المنظمة و أفرادها ، اللازمة لتأسيس ، إدارة و إنجاح و تطوير عمل المنظمة و زيادة و تعظيم ثروتها ، و هو مجموعة من المهارات التي يجب أن تساهم في التعليم المستمر و زيادة المعرفة المالية .

يهدف الذكاء المالي للأعمال إلى صنع القرارات الخاصة بالعمل من خلال التوسع في استعمال عناصر نظم إدارة البيانات و المعلومات و التطبيقات التكنولوجية عند مراحل التجميع و التخزين و التحليل ، و توفير و توسيع القدرة على نفاذ و انتقال البيانات و المعلومات ، و النتيجة هي مساهمة الذكاء المالي في الأعمال في صناعة قرارات عمل أفضل من خلال استخدام المعلومات الدقيقة و بالوقت المناسب و بالنوعية المطلوبة ، و نتوصل إلى أن الذكاء المالي في الأعمال عبارة عن فن اختيار أدق البيانات و العناصر ، و علم تحويل تلك البيانات وفق المفاهيم المعاصرة للادارة المالية إلى خطط و توقعات و تصورات و مؤشرات يسهل فهمها من قبل المنظمة .[1]

[1] دريد كمال آل شبيب **دور الذكاء المالي في المنظمات المعاصرة** ، ، بحوث المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، 26 أفريل 2012 ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية ، ص 965.

ثانيا : مهارات الذكاء المالي :

هناك أربع مهارات تميز الذكاء المالي :

- الفهم لأساسيات مالية المنظمة و قوائمها المالية ، فالذكاء المالي يجعل قائمة المركز المالي أكثر تعبيرا عن قيمة المنظمة النقدية ، و أنه يبين لماذا يتحقق التوازن في الميزانية و ماهي أهمية هذا التوازن ، و هذا يتطلب أن نفهم طبيعة الاختلافات في عناصر هذه القائمة و أسبابها الحقيقية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و البرامجيات التي تعرض خطوة بخطوة بيعة هذه العناصر و أهميتها و العوامل المؤثرة عليها باستخدام أدوات الادارة المالية و مقاييسها؛
- المدير المالي الذكي الذي يقبل التعريف عندما يؤثر الفن على المالية و الذي يقبل البيانات أيضا ، و هو على دراية و معرفة بقبول الاختلافات ، كما يقوم بتصحيح الأخطاء بما يلائم الأسئلة المطروحة و الطعن في البيانات .
  - معرفة التحليل المالي الذي يعني قدرة المنظمة على استخدام النسب المالية و معرفة تأثيراتها على المنظمة .
- فهم أفضل لصورة المنظمة في النهاية ، فالبرغم من تعلم المؤشرات المالية و بالرغم من أننا نفكر من خلال الذكاء المالي بأن أي شخص سوف يفهم البيانات المالية ، و ماذا تعني لكافة جوانب الأعمال و الأنشطة التي تنفذها المنظمة لكن الواقع الواجب تصديقه و الاقتناع به بأن البيانات لا تستطيع أن تخبرنا القصة كلها عن المنظمة و أنشطتها ، فالنتائج المالية يجب دائما أن تفهم في هذا السياق ، أي الاطار العام للصورة الكبيرة التي تحيط بعمل المنظمة ، كالتغيرات في الاقتصاد ، البيئة التنافسية ، التنظيم ، التغيير حسب حاجة العملاء و توقعاتهم ، و التكنولوجيا الحديثة التي تؤثر في كيفية عرض البيانات و تفسيرها و طبيعة القرارات التي سوف تتخذها[1] .

ثالثا : السهر المالي على مستوى المصارف كأداة للذكاء التنافسي :

أنشأت شبكة الأنترنيت سوقا تنافسية محتملة نتيجة وجود التهديدات الداخلية و الخارجية ، حيث ازدادت التهديدات ضمن الصناعة كون المعلومات عن المنتجات و الخدمات أصبحت أكثر وضوحا على شبكة الأنترنيت ،

[1] دريدر كامل آل شبيب ، **دور الذكاء المالي في المنظمات المعاصرة** ،مرجع سابق ص 966، 967 ، بتصرف .

و من جانب آخر هناك تهديدات خارجية مع عوائق الدخول المنخفضة لأولئك الذين يمتلكون التكنولوجيا المتقدمة في شبكة الأنترنيت ، لذا أصبح الاهتمام منصبا لمعرفة مدى امكانية تأثير التغيير في البيئة التنافسية على هيكل السوق المصرفي .

و النجاح الحقيقي للمصرف يأتي من معرفة مستوى أدائه بالمقارنة مع منافسيه أو بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها بشكل عام ، و يعد الذكاء التنافسي الأداة التي تساعده في فهم أدائه في سياق نظام الويب العام ،كما يساعده على معرفة سبب أي نتيجة يحصل عليها ، هل السبب اتجاهات النظام العام للمحيط ، أم الاجراءات التي يتخذها ، أم نقص الاجراءات ، و يمكن أن يساعده برنامج الذكاء التنافسي على الاستفادة من توجهات السوق و الاستفادة من نجاح منافسيه ، أو مساعدته على تحسين برنامج التسويق عبر محركات البحث ، بعد أن يعرف تماما ماذا يفعل المنافسون ، و ذلك من خلال :

- ❖ استخدام أدوات الذكاء التنافسي الذي يمكنه مساعدة المؤسسات المصرفية على الوفاء بمتطلبات اتفاقية بازل **2** من خلال تحقيق التكامل مع أدوات ذكاء الأعمال بهدف تزويد مخازن البيانات و المعلومات التي تدعم من قدرة المصرف على الوصول إلى مشاريع ناجحة متوافقة مع متطلبات بازل **2**.
- ❖ التركيز على جودة الذكاء التنافسي الذي يتم توليده داخل المؤسسة المصرفية من خلال وضع مؤشرات لقياس تلك الجودة .
- ❖ العمل على مراقبة البيئة التنافسية بشكل دائم و توقيت التحركات التنافسية للمنافسين .
- ❖ تطبيق الاستراتيجيات العملية لادارة الخطر التنافسي من خلال الاستفادة من التجارب المحلية و الاقليمية للمؤسسات المصرفية الأخرى ، فيمكن للمؤسسات المصرفية مثلا الحد من الخطر التنافسي من خلال الفصل بين المعاملات المصرفية التي تتم من خلال موقعها على شبكة الانترنيت و المعاملات التي تتم من خلال الفروع التقليدية ، من خلال توطين نظام مصرفي متكامل قادر على تنفيذ ذلك .
- ❖ يمكن للمؤسسات المصرفية مواجهة أخطار المنافسة من خلال التصرف كمنافس جديد بمعنى اللجوء إلى التفكير التحويلي ، و العمل باستمرار على استحداث تغييرات جوهرية و إدخال التعديلات اللازمة و التي تساعد على زيادة حجم الشفافية في التعامل ، من خلال طرح المزيد من البيانات و المعلومات عن أنشطة المؤسسة المصرفية على موقع الويب .

❖ إعداد تقرير عن الذكاء التنافسي في المؤسسات المصرفية بهدف تحليل و مقارنة الاستراتيجيات المتبناة عن طريق المنافسين بهدف استغلال الفرص و التخفيف من التهديدات و تمكنها من ادارة المخاطر الجديدة بشكل سريع .

❖ تخصيص موازنة محددة لنشاط الذكاء التنافسي ، و عدم النظر إلى العائد المتولد من هذا النشاط في الأجل القصير[1] .

رابعا : وحدة الذكاء المالي :

هي الوحدة التي تهتم في استثمار المعرفة و العقول المتاحة للمنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال نظام رقمي قيمي يعتمد الشفافية و الافصاح المعلوماتي ، و يبتعد عن الهرمية في الهيكل التنظيمي و سادة المراكز الوظيفية كمبادئ أساسية حسب صندوق النقد الدولي لسنة **2004** ، و تعني وحدة الذكاء المالي تحديد المسؤوليات و المهمات و الخبرات و تنوعها ، و هي مكاتب بسيطة خالية من التعقيدات و التنميط و تعني رأس المال الفكري و المالي و تكنولوجيا المعلومات و القيم ، و البيانات التي تعتمد عليها وحدة الذكاء المالي تكون من المصادر العامة المتاحة و المخزون من البيانات الحكومية ، إضافة إلى المعلومات من التقارير الأصلية للمنظمة ، و كذلك من وحدات الذكاء المالي للمنظمات الأخرى .

- **وظائف وحدة الذكاء المالي :**

✓ خدمة المراكز القومية التي تقوم بتجميع و تحليل و نشر البيانات و المعلومات آخذين بعين الاعتبار غسيل الأموال و تهريبها.

✓ إعداد التقارير الدقيقة من قبل وحدة الذكاء المالي و تزويد المعلومات إلى مختلف الوحدات و الأفراد ، ليعاد مناقشة هذه المعلومات و تقييمها و تمرير النتائج عن هذه التحليلات .

✓ تزويد المؤسسات المالية و أهمها البنوك بالتحاليل الدقيقة لاعتمتدها في تقييم المنظمات .

✓ المساهمة في تطوير تقنيات التحليل المالي .

✓ تحفيز الأفراد و الأقسام في المنظمات على تطوير الأداء و تحقيق الأهداف [1].

---

[1] فواز حموي ، **الذكاء التنافسي للمؤسسات المصرفية في بيئة التجارة الالكترونية** ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ،أبريل 2012 ص 901،900 ، بتصرف .

[1] دريد كامل آل شيب، **دور الذكاء المالي في المنظمات المعاصرة** ، مرجع سبق ذكره ص 970 .

خاتمة الفصل :

إذا اعتبرنا السهر المالي واحدا من أدوات الحراسة المالية للمنظمة أو المؤسسة أو للنظام المالي للدولة ، فهذا يتطلب اتخاذ الغوص بالدرجة الأولى في طبيعة النظام المالي و الاقتصادي للدولة و طبيعة المؤسسات المالية ، و كذا الطرق الخاصة بتمويل المشاريع ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة و كذا خطط التنمية الاقتصاية ، و لا يمكن فهم طبيعة السهر المالي دون فهم طبيعة النظام المالي ، أهم عيوبه و إيجابياته ، مع إمكانية فهم مدى إرتباط النظام المالي بأسواق المعلومات المالية بالتالي يعنى السهر المالي بـــــ :

- ☑ **بالحراسة و المتابعة المالية لتحركات الأسواق .**
- ☑ **إمكانية التنبؤ مع الاستعداد الفعلي لمواجهة المخاطر .**
- ☑ **توقع الفرص المالية و كذا الأزمات .**

خاتمة القسم

تطرقنا في دراستنا النظرية إلى أهم متطلبات و الركائز التي يعتمد عليها الذكاء الاقتصادي مع الاشارة إلى ماهية السهر المالي و أهم المؤسسات المالية ، حيث خلصنا لاستنتاج مفاده أن الذكاء الاقتصادي قبل أن يكون استراتيجية تتبنى تطبيقها المؤسسة هو سياسة عمومية تتبناها الدولة ، ترتكز على قاعدة صناعية عنيفة مع اتباع خطوات اليقظة الاستراتيجية ضمن خططها الأولية ، لكن الحديث عن هذه الأساسيات و الركائـــــــــز و الانطلاقة النوعيـــــــــة للجزائر في تفعيل و ترويج موضوع الذكاء الاقتصادي في البلاد ، منذ أن تولى البيان الحكومي إعطاء ربما أول تعريف يخص الذكاء الاقتصادي حوالي سنة **2006** إلى غاية تكثيف و بروز عديد المؤتمرات و الملتقيات الخاصة بهذا الأخير مؤخرا (تقريبا بمعدل مرة أو مرتين في السنة ، و عبر كل ولايات الوطن) ، فالأمر بات بحاجة إلى تضافر كل هؤلاء الفاعلين من باحثين ، أصحاب القرار ، مؤسسات التكوين و الجامعة ، المؤسسات بغية محاولة ايجاد نوع من التأقلم مع طبيعة الموضوع و مساعدة المؤسسات الحساسة كالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تبني تطبيقات اليقظة الاستراتيجية و التقيد بمبدأ السهر المالي ؛

كما أن الأمر بحاجة إلى التعمق أكثر في الدراسة ، حتى لا يصبح مجرد بلبلة و نقل من الأنترنيت على حد تعبير الدكتورة **حياة قندل** ، لأنه عندما يتعلق الأمر بالجزائر فان الأمر يستدعي الدراسة الميدانية و محاولة ايجاد ملامح ذكاء اقتصادي لبلاد اقتصادها ريعي ، و مؤسساته ضعيفة التنافسية ؛

أما بالنسبة لمسألة السهر المالي فالدولة و المؤسسات على حد سواء مطالبة بالالتفاتة إليه و محاولة أخذه بمحمل الجدية مع الزامية تصحيح بعض المفاهيم المتعلقة بتمويل المؤسسات لاسيما تلك الناشئة ، و التحفيز على تنافسية المؤسسات المالية لها و كذا التوجه للاستثمار في المجالات المعرفية مثلا ، على رأسها الاستثمارات ذات المخاطر ، حيث أن الاقتصاد الجزائري فتي جدا في مجال الاستثمارات المتعلقة برأس المال البشري و المعارف و المشاريع ذات المخاطرة .

كما أن المؤسسات المالية المعتمدة على تمويل مثل هذه المشاريع تتركز أساسا في مؤسستي **سوفينونس** و **فينالاب** ، علاوة على أن مؤسسات الوساطة المالية الجزائر بطيئة و دون المستوى المطلوب بسبب قلة حجم المعاملات في السوق الحالية ، مقارنة ببعض البورصات الناشئة .

القسم الثاني: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⇦ الفصل الثالث : تطوير الذكاء الاقتصادي و تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⇦ الفصل الرابع :الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة القسم :

تولي العديد من الدول في العالم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق النمو ، لذلك تعطيها الأولوية حيث تعتبر مصدرا للثروة و إنشاء فرص عمل ، إضافة إلى ترقية الصادرات ؛

أين أصبحت الجزائر هي الأخرى تعطيها اهتماما من خلال الحكومات المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من**1995** إلى غاية اليوم ، و هذا سواء من خلال إنشاء المؤسسات الداعمة أو من خلال منح التحفيزات المالية ، خاصة مع انطلاق البرنامج الخماسي **2010-2014** ، بتخصيص مبلغ **386** مليار دينار لعملية تأهيلها ، حيث اعتمدت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتنفيذ هذا البرنامج ، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال تشكو من الصعوبات و العراقيل ؛

و ليس من الصدفة بمكان ظهور الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة عبر العالم و محاولة هذه الأخيرة العمل وفق تطبيقات اليقظة الاستراتيجية و ايجاد منافذ تنافسية جديدة ، بل كان ذلك كحتمية نتيجة المشاكل و العراقيل التي كانت و لا تزال تعاني منها هذه المؤسسات ؛

إلا أن واقع تطبيقات استراتيجية الذكاء الاقتصادي يعتبر مسألة جد معقدة تحتاج للتحليل ، و عند التطرق لحالة مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة ،فالأمر ليس سيان ، بل يحتاج إلى الوقت و التعليل ، نظرا للتنوع الاقتصادي و الجغرافي و الاجتماعي ...الخ .

أما عند الحديث عن مسألة الذكاء الاقتصادي و كذا طبيعة السهر المالي المتواجدة على مستوى هذه الفئة الحساسة من المؤسسات ، فان الأمر يتطلب الدراسة الميدانية و التقرب من هذه المؤسسات عن كثب لمعرفة ما يجري حولها و حول بيئتها الاقتصادية ، لذلك سنحاول في القسم الثاني من هذا البحث الولوج في عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محاولين استعراض أهم برامج التأهيل التي خصصتها الدولة لهذه المؤسسات من جهة ، مع معرفة أهم المنظمات و الهيئات التي أخذت على عاتقها مبادرة مرافقة و دعم هذه الأخيرة من جهة أخرى ؛

كما سنقوم بدراسة ميدانية تدور حول مجريات تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، من خلال اعتماد اليقظة الاستراتيجية كعنصر مفتاحي ، و كاستراتيجية نصب أعينها ، ذلك أن مسألة الحكم على طريقة تطبيق متطلبات الذكاء الاقتصادي و معرفة علاقته بالسهر المالي ، كانت تستدعي منا اختيار عينة من هذه المؤسسات لاختبارها و مساءلتها بغية الوصول إلى نتائج أقرب منها إلى الصواب ، منها إلى الخطأ لأن الحكم الأولي يحتاج للتبرير و البرهنة ، في النهاية باستعمال دراسة منمذجة .

حيث أننا نحاول في هذا القسم من الدراسة التقرب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اخترناها كعينة للدراسة و التي قبلت هي بدورها مشاركتنا فيها باقتناع منها و بتطوع ، رغبة منها في الوصول إلى نتائج قد تستعين بها بغية استدراك الوضع و تصحيح بعض المعطيات ، حيث كلفنا ذلك تقسيم هذا القسم من الدراسة التطبيقية الى فصلين هما كالآتـــــــــي :

⟸ **الفصل الثالث : تطوير الذكاء الاقتصادي و تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

⟸ **الفصل الرابـــــــــع : الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

الفصل الثالث :

تطوير الذكاء الاقتصادي و تقنيات تمويل المؤسسات ص و م

الفصل الثالث :

تطوير الذكاء الاقتصادي و تقنيات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

يعتبر الذكاء الاقتصادي محل دراسة و متابعة في أيامنا و يزداد عدد باحثيه في بلادنا يوما بعد يوم ، الأمر الذي يدل على أن الاقتصاد الوطني و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لديهم من يهتم بهم و يبحث من أجل أن يرتقي هذا الاقتصاد و كذا هذه المؤسسة ؛

حيث أن التطور المعتبر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يستدعي منا متابعة مدى ادماج طرق التسيير المستحدثة و كذا تبني سياسة ما للذكاء الاقتصادي ، و أهم أدوات السهر مع محاولة ايجاد بدائل و تقنيات تمويل جديدة ؛

في الواقع هذه بعض التساؤلات التي نحاول الاجابة عليها في الفصل الموالي بالتطرق إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثاني : تطور الذكاء الاقتصادي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثالث : استراتيجية تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية.**
- **المبحث الرابع : الذكاء الاقليمي كبديل اقتصادي للمؤسسسات المتوسطة و الصغيرة.**
- **المبحث الخامس : تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.**
- **المبحث السادس : المؤسسات بين التكوين في الذكاء الاقتصادي و مواجهة العراقيل**

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يختلف إثنان عن الأهمية البالغة التي لعبتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لا تزال تلعبها في تطويـــــــــــر الصناعات و خلق أنشطة و منتوجات لم يكن لها وجود سابقا ، الأمر الذي أدى إلى تغيير وتيـــــــــــــرة الاقتصاد العالمي ، تسارع ظاهرة المنافسة مع تطور التجارة الدولية و ظهور العولمة بالاضافة إلى التزايد السريع لانتشار تكنولوجيات الاعلام و الاتصال ، و تزداد هذه الأخيرة تطورا يوما بعد يوم ، أما في الجزائـــــــــــر فيزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للبعد الاستراتيجي الذي تلعبه الأخيرة في قلب قوى التوازن الاقتصادي .

أولا: نظرية اتخاذ القرارات و مسألة معالجة المعلومات بالنسبة لقائدي المؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

يهتم العديد من الكتاب بنظريات القرار التي تكشف عن الإمكانيات الموضوعة من طرف العقل البشري عند الأخذ بالحسبان للمعلومة و انحرافات التحليل التي يسهـــــــــر عليها عند معالجته لها ، " **هربت سيمون** " ، أب النظرية العقلانية المحدودة لاحظ أن البشر هم عقلانيين انطلاقا من اللحظة التي يكونون فيها قادرين على شرح و توضيح قراراتهم ؛

و بتعريف أوسع للعقلانية :

" فتطبيقيا كل سلوك إنساني هو عقلاني، و الأشخاص لديهم أسبابهم ليفعلوا ما يفعلوا ، و إذا سألناهم يمكن أن يعطوا رأيهم فيما يخص أسبابهم "، و لكنه يشير إلى أن هذه العقلانية هي محدودة لأنهم عـــــــــادة ما يرتكبوا الأخطاء المحكوم عليها ، و يتخذون قراراتهم بالنسبة للأهداف التي يروا بأنهم سيتوصلوا إليها ، و ليس على مستوى التحليل الذي يقومون به حول بيئتهم ؛[1]

و الأفراد قادرين على معالجة مجمـــــــــــوع المعلومات انطلاقا من بيئتهم و هذا مـــــــــــا يمـــــــــــــر على مضيق عنـــــــــق الزجاجة لنظام الإدراك (الإدراك الخاص بالبيئة) .

هذه المرحلة أي مرحلة الإدراك أو التحصيل هي المرحلة الأولى بالنسبة لسيرورة القرارات ، و التي تتكون من الإشارات الصادرة من بيئـــــــــة المقرر ، و حتى إذا كانت البيئة فيها يقين (بمعنى أن المعلومات سهلة المنال و صحيحة) فالأفراد هم غير قادرين أن يكونوا عقلانيين بصفة مطلقة .

[1] Véronique coggia , **intelligence économique et prise de décision dans les PME** ;l'Harmattan , Paris 2009,p18.

فاختيار المعلومات يتأثر علـــــــــى حسب إدراك الخطـــــــــــر الذي يواجهه قائـــــــــد المؤسسة و موقفـــــــــه من هذا الخطـــــــــر و كذا قدراته على مراقبة قلقه ، و الذي يبحث على أن يكون في حالة اطمئنان فيما يخص الأخطار.

يستعيـــــــــــن الفـــــــــــرد بالمعلومات و ينتقي منها تلك المعلومات التي يطمئن إليها ، على العكس فان الفرد الذي يقبل بوجود الخطر سيكون أقل انتقاءا لاحتواء بيئته ، كما أن الملامح السيكولوجية للقائد عامل أساسي لإدراك الخطر ، " **لوغويغال**" و" **كايو**" شخصا ميزتين تلعبان دورا فيما يخص اتخاذ القرار بواسطة تأثيرهما حول إدراك القائد :

- **إدراك الوقت** :حسب المستقبل الشخصي للقائد أهـــــــــو ثابت و مؤكد أم لا ، و هذا ما سوف يكون له سلوك مقلق لمواجهة الأحداث .
- **الثقة في النفس** : الأشخاص الذين يتحملون مواجهة الخطر هم الذين أثبتوا أنهم في حالة أمان عند الاختيار .

بالنسبـــــــــة للأفراد في حالة لايقيـــــــن أو خطر ملاحظ عليهم الانتظار للابتعاد قليلا عن الخطـــــــــــر و المسيرين يهابون الخطر و يعتقدون بأنهم في بيئة غير مستقرة ، و لا يضعون الثقة في فطرتهم و يعانون من إعاقة في اتخاذ القرار " اللايقين و القلق" اللذان يمكن أن يكونان بمثابة مكابح تعرقل اتخاذ القرار "**1** .

لذلك يعرف **آلان ديبر** و **ديار** الذكاء الاقتصادي بأنه :

" أداة مساعدة على اتخاذ القرار تعتمد على معلومة القرار ، بمعنى المعلومة التي تكون كمورد استراتيجي للمؤسسة ، و هدفه هو التقليل من اللايقين حتى لا يكون القرار عشوائيا"**2** .

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة أهمية اقتصادية لا تقل أهمية عن المؤسسات الأخرى ، لذلك اهتم العديد من المنظرين حول المؤسسات و درسوا عدة أمور تخصها مثل **هربت سيمون** الذي تكلم كثيرا عن علاقة المعلومات باتخاذ القرارات في هذه المؤسسة .

و تمثل المؤسسات المتوسطة و الصغير ة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم ، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة ، و تساهم بفاعلية في التصدير و زيادة قدرات الابتكار، حيث تمثل حوالي **90%** من المنشآت في بلدان العالم ، و هي تتميز بـــــــــــــ:

---

[1] Véronique coggia, **intelligence économique et prise de décision** ,OP cit ,p22.

[2] Nicolas Moinet, **petite histoire de l'intelligence économique une innovation** à la France,l'Harmattan , p31,Paris 2010..

- القدرة على الاستفادة من المواد الخام و منتجات الصناعات الأخرى لانتاج سلع تامة الصنع ، زيادة على قدرتهـــــــــــا على انتاج الصناعات الحرفيـــــــــة و السلع الغذائية و الاستهلاكية الصغيرة التي تستورد من الخارج ، الأمر الذي يساعد في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .
- القدرة على الانتاج و العمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة .
- القدرة على التكيف مع الأوضاع و الظروف المحلية .
- الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبرى و سهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة .
- التخصص في بعض العمليات الانتاجية أو الخدماتية التي تعجز المؤسسات الكبرى عن القيام بها.
- دعم الاستهلاك المحلي كون أجور العاملين فيها منخفض نسبيا و توجيه معظم دخلهم نحو السلع الاستهلاكية .
- مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة .
- حاضنة للمهارات و الابداعات.
- عامل مساعد على الاستقرار الاجتماعي و السياسي .
- تغذية المؤسسات الكبيرة و مساندتها ، **مثل** :

مصانع السيارات و الطائرات في اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية التي تمدها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بقطع الغيار1.

1 نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجزائرية للكتاب ، الجزائر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد ، 2006، ص 78،75.

الشكل رقم : 07 : الآلية النظرية لدورة المعلومات

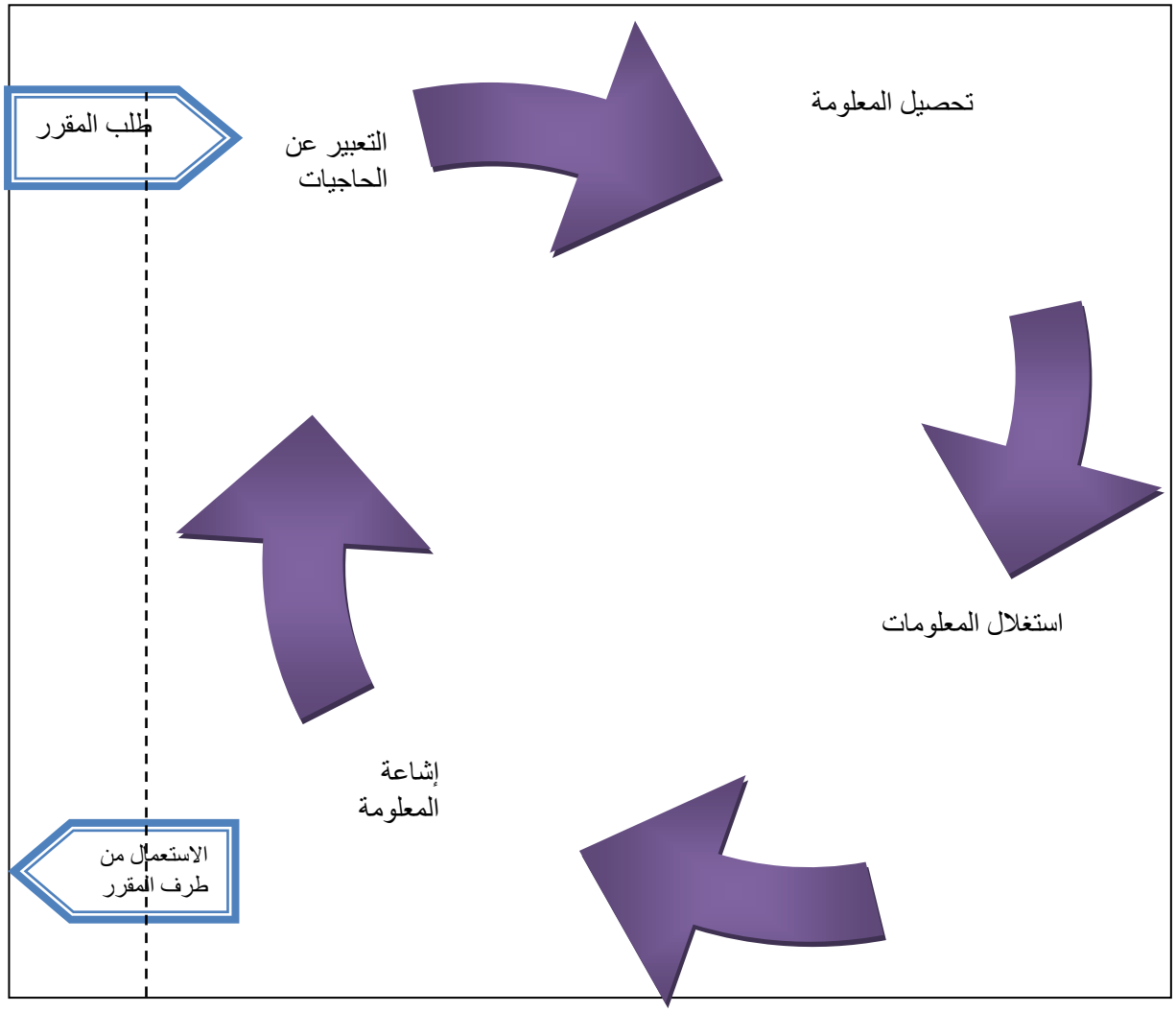

المصدر : Nobert LEBREMENT , **Intelligence économique et management**,Op Cit ,p83.

ثالثا : إستراتيجيات التسيير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لا تعتبر بالأمر الهين مسألة تسيير المعلومات من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و غالبا ما تستعين هذه المؤسسات بطرف خارجي لمساعدتها على فهم و تحليل بعض المعلومات ، خاصة و أن قوانين المنافسة و الهجوم تعتمد اليوم على المعلومة .

- **تحضير و معالجة معطيات التسيير :**

على مسيري المؤسسات الأخذ بالحسبان عند اتخاذهم قرارات التسيير أن يكونوا على معرفة لتصحيح الوضعية السليبة ، و التحضير الحسن ، التوجيه و التنبؤ بالتسيير المستقبلي، خاصة فيما يخص المخطط الاقتصادي المالي و التنظيمي و النظر لاستراتيجية المؤسسة ، مما يستوجب بصفة خاصة العمل بالأوجه التطبيقية و القضايا المهمة ، تحليل معلومة التسيير للمؤسسة من خلال مناهج مؤطرة بواسطة قواعد يتم صياغتها بعناصر مفتاحية تتمثل في ظروف لتحليل و تقديم معلومة التسيير من جهة ، و تأمين قراءة جيدة لتسيير المؤسسة من جهة أخرى .

- **تسيير المعلومة :**

- **القواعد التي تميز نوعية و صحة معلومة التسيير :**
  - تجميع المعطيات التسيير المرقمنة و المهيكلة .
  - تنسيق المعلومات .
  - التحليل و البرهنة .
  - الملخص و التفسير .
  - إنجاز للقرار العام [1].

- **استراتيجيات التسيير المنسجمة بالمؤسسات :**

1- إستراتيجية تجارية :

تتعلق بالرفع من المردودية الاقتصادية عن طريق البيع بكميات معتبرة بنفس السعر أو بالرفع من سعر البيع .

2- إستراتيجية انتاجية :

و تتعلق بالرفع من المردودية الاقتصادية عن طريق الرفع من الكفاءة في العمليات الانتاجية و ذلك بتدنية تكلفة الوحدة المنتجة ، أو الانتاج بنفس الحجم أقل من الوسائل (الأصول) ، بمعنى محاولة تدنية تكاليف عوامل الانتاج .

3- إستراتيجية مالية :

[1] M'hamed ABACI , **l'information de gestion , cadre de bonne gouvernance des entreprise**,el Dar Otmania , 2008,p 124.

الرفع من حجم الديون في الهيكل المالي ، تدنية معدل الفائدة على الديون ، و ذلك بالبحث عن الموارد المالية الأقل كلفة .

4-استراتيجية توزيع الأرباح :

رفع نسبة الاحتفاظ بالأرباح ، و ذلك بتخصيص أكبر جزء ممكن منها كاحتياطي ، بمعنى محاولة تدعيم المركز المال ي للمؤسسة قدر الامكان[1] .

رابعا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محرك للنمو

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤخرا بالتحرك و إنشاء الشبكات ، و ذلك ربما راجع لتدخل الدولة في تحفيز هذا القطاع على الصرامة و الجدية ، لمواجهة تحديات العولمة و لتحسين صورة المؤسسات الوطنية في المحافل و المؤتمرات الدولية فالجزائر الآن أصبحت تعرض فرص الاستثمار ، حيث سخرت لذلك من خلال البرنامج الخماسي الخاص بالفترة الممتدة من (**2010 - 2014**) حوالي **450** مليار دينار للاستثمارات العمومية ، منها حوالي **300** مليار دينار تم تخصيصها

[1] د الوهاب دادن ، **دور نموذج النمو الداخلي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، بتصرف Revu , reformes économiques en économie mondiale No 06-2009,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger p 89.

لتطوير المجمعات الصناعية ، و مبلغ **386** مليار تم تخصيصه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للدور الديناميكي لها ، و نظرا لأنها تعتبر كمحرك لتحقيق التنمية المستدامة .

كما أن مساهمتها في التنمية الاقتصادية ترتفع في ظل الأهمية الرقمية كخلق مناصب شغل ، القيمة المضافة . . .الخ ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة محرك نمو الشغل كما أنها تطرح خيار النظام التكميلي للاقتصاد خارج المحروقات[2].

[2] محمد بن مرادي ، وزير الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، **صناعة الجزائر** ، مجلة ثلاثية ، لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، ، خمسون سنة من الصناعة ، العدد 04-جويلية 2012 ، ، ص 50 ، بتصرف.

المبحث الثاني

المبحث الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ذات أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد كغيرها من دول العالم ، التي أصبحت توليها الدولة اهتماما بالغا نظرا للقيمة المضافة التي يمكن أن تجلبها معها للاقتصاد ، خاصة من خلال مساهمتها في العمل خارج إطار المحروقات ، و هذه الفئة من المؤسسات عرفت تطورا يمكننا الاشارة إليه في هذا المبحث .

أولا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عنصرا فعالا في عملية التنمية ، على الرغم من غياب إستراتيجية واضحة و سياسات حكومية محددة و جادة لتنمية هذه المؤسسات ، و هناك الكثير من المحاولات و المجهودات التي اتخذت لصالح هذا القطاع .

- **تقديم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :**

أول إجراء هادف قامت به السلطات في الجزائر هو وضع الاطار القانوني المعرف لهذه المؤسسات ، و هذا طبقا للقانون التوجيهي رقم **18/01** المؤرخ في **12 ديسمبر 2001** المتضمن القانون التوجيهي لترقية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث تعرف على أساسه أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كان شكلها القانوني بأنها : مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات ، و التي :

- تشغل من **01** إلى**250** شخص .
- لا يتجاوز رقم أعمالها **02** مليار دج ، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها (ميزانيتها) السنوية **500** مليون دج [1].

و يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بداية **2012** حوالي **700** ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بمعدل **15** مؤسسة صغيرة و متوسطة ل **1000** نسمة ، (**50** إلى **60** مؤسسة ل **1000** نسمة في الدول الناشئة) ، منها حوالي **60 %** أشخاص معنوية ، و باقي المؤسسات أشخاص طبيعية ب: **18.21%** و نشاطات حرفية بحوالي **22.28 %** [2].

---

[1] عبد الرحمن بابنات ،**التدقيق الاداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 121 .

[2] مجلة ثلاثية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، **صناعة الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 50 ، بتصرف.

و يأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسات مصغرة ، صغيرة ، و متوسطة في نص هذا القانون على النحو المحدد في الجدول الموالي :

الجدول رقم :9 التمييز بين المؤسسات المصغرة ، الصغيرة ، و المتوسطة

المؤسسات	فئة العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المتوسطة	250-50	200 مليون-2 مليار دج	100-500 مليون دج
الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون دج
المصغرة	09-01	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون دج

المصدر : عبد الرحمن بابنات ،**التدقيق الاداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 121 .

ثانيا : مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات **ص وم** في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الإقتصادية التي عاشتها الجزائر ، بدءا من مرحلة الإقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق ، و عموما يمكن تمييز ثلاثة مراحل أساسية مر بها قطاع المؤسسات **ص وم** يمكن تمييزها كما يلي:

- **المرحلة الأولى : المؤسسات ص وم خلال 1963 -1982:**

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية و إعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص ، مما أدى إلى تهميش دور قطاع (**المؤسسات الصغيرة و المتةسطة ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة**) و بقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

- **المرحلة الثانية المؤسسات ص وم خلال 1982-1988** :

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة **1982** بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات ، مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

- **المرحلة الثالثة المؤسسات ص وم خلال انطلاقا من سنة 1988**:

دفعت النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات خلال الفترة إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، و من أجل ذلك :

- ✓ صدر قانون النقد و القرض في **14** أفريل **1990** مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة ؛
- ✓ صدر قانون ترقية الاستثمار في **05-10-1993** لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد و الذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات و متابعتها ؛
- ✓ صدر الأمـــــــــر رقـــــــــم **01-03** في سنة **2001** ، في **12-12-2001** الخـــــــــاص بتطويـــــــــر الاستثمـــــــــار و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

المرحلة الرابعة المؤسسات ص و م خلال 2001 إلى غاية 2009 :

عرفت هذه المرحلة تطورا معتبرا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة تلك المؤسسات الخاصة منها بالمقارنة مع المؤسسات العامة ، و يمثل الجدول الموالي تطور تعداد المؤسسات خلال الفترة الممتدة من عام **2001** إلى غاية **2009** :

1 عبد الرزاق حميدي ، الملتقى الدولي الموسوم بـــ: **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 15 ــ16 نوفمبر 2011 ، ص4، بتصرف.

جدول رقم :10 تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة (2001- 2009)

السنوات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع	التطور
	العدد	%	العدد	%		
2001	788	0.4	179893	99.6	180681	%
2002	788	0.4	189552	99.6	190340	5.3
2003	788	0.3	207949	99.7	208737	9.6
2004	778	0.3	225449	99.7	226227	8.3
2005	874	0.3	245842	99.7	246716	9
2006	939	0.3	269806	99.7	270745	9.7
2007	666	0.2	293649	99.8	294315	8.7
2008	626	0.2	321387	99.8	322013	9.4
2009	591	0.2	345902	99.8	346493	7.6

المصدر : عماري جمعي ، **التسويق الصناعي ، كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية** مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ، خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، للفترة (2001 إلى 2009)، ص 9.

- **تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق خلال سنتي 2010-2011**

يزداد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة بعد أخرى و يمكننا ملاحظة تعداد هذه و مدى المؤسسات حسب المناطق (**الشمال ، الهضاب العليا ، الجنوب و الجنوب الكبير**) من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم :11 توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب المناطق

	2010	**2011**
الشمال	219270	232664
الهضاب العليا	112335	119146
الجنوب	30153	32216
الجنوب الكبير	7561	7735
المجموع	**369319**	**391761**

المصدر: وزارة الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار متوفرة على الموقع :www.mipmepi.gov.dz

و يمكننا توصيح مدى تركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى القطر الجزائري خلال الفترة بواسطة الشكلين المواليين :

الشكل رقم 9: التوزيع الجغرافي لسنة 2010 للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

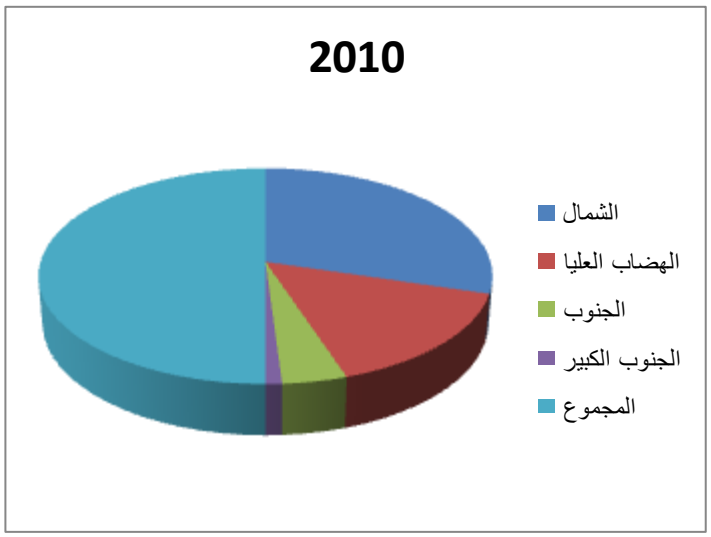

المصدر : من إعداد الطالبة

الشكل رقم 10: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2011

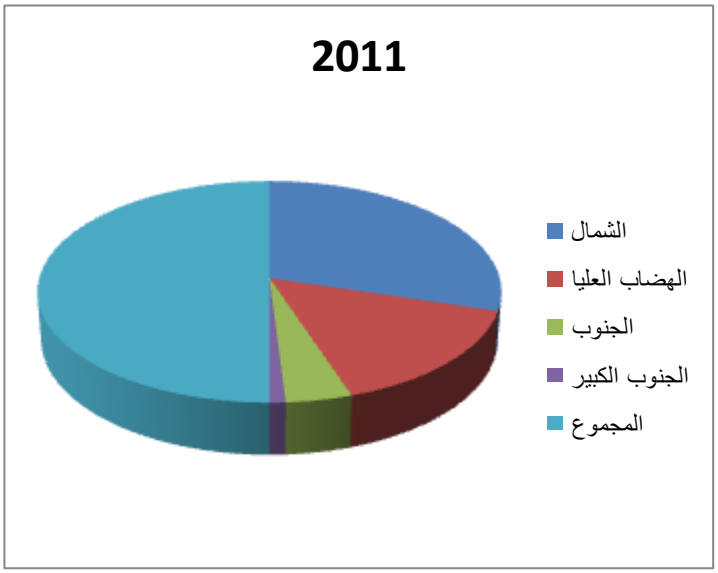

المصدر : من إعداد الطالبة

حيث يتضح من الشكلين السابقين بأن معظم المؤسسات في الجزائر تتركز في منطقة الشمال بالدرجة الأولى، لتليها منطقة الهضاب العليا في المرتبة الثانية ، في حين أن منطقتي الجنوب و كذا الجنوب الكبيرين تظلان أقل حظا فيما يخص توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذلك أصبحت تولي الجزائر تقديم امتيازات و كذا

تحفيزات فيما يخص المستثمرين و كذا بالنسبة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في الاستثمار في مناطق الجنوب .

ثالثا : علاقة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحسين التنافسية :

اتخذت عدة تدابير لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل إقحامها في البيئة الاقتصادية و الاجتماعية المنوطة بها ، و من بين هذه التدابير يمكننا ذكر بعض برامج و مخططات التأهيل فيما يلي :

- **مخطط تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة :**

لانجاح تنفيذ مخطط التأهيل ، تقوم المؤسسة بتأهيل المسيرين و خاصة المسؤول الأول في المؤسسة ، حيث من العادة تقديم تكوين للمستويات القاعدية في الهيكل التنظيمي ، و إعفاء القسم الأعلى منه خاصة المسؤول الأول ؛

و في الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالدول النامية يعتبر التكوين كضعف ، و عدم كفاءة و أن الشخص المناسب ليس في المكان المناسب ، و يلاحظ أن المسيرين في الدول النامية لديهم ثقافة الحدس ، أي أن أفكارهم الشخصية هي الحقائق ، و الأفراد داخل المؤسسة يقومون بتنفيذ حلولهم ؛

أما في الدول المتقدمة فالمسيرون يقومون بالتكوين ، الاتصال و تحديد الحلول ثم يقررون ، أي يتميز المسير في الدول المتقدمة باستعمال الطريقة التحليلية في اتخاذ قراراته ، حيث يمتنع عن اتخاذ أي قرار مهم قبل الإجابة على هذه الأسئلة :

- من له معرفة بهذا الموضوع ؟
- ماهي التجارب المرتبطة بالمشكل ؟
- ماهي الدروس التي ستخرج بها ؟

و عنـــــــد تحليل الاختيارات ، يتم إخضاعها للنقد ليتـــــــم تحسينها ، و بالتالي تساهم كل القدرات البشرية للمؤسسة في اتخاذ قراراتها ، خاصة إذا كانت المؤسسة تتميز بهيكل تنظيمي عضوي ، أيـــــــــن يصبح الكل يعلم وضعيـــــــة و تحديات المؤسسة من جهة ، و يساهم في تحسين وضعية المؤسسة من جهة أخرى ، و هذا من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات ، و الحرص على حسن و سرعة تنفيذها ؛

مما يساعد أيضا على تحفيز الأفـــــراد لتقديم أقصى ما لديهم من قـــــــــــدرات من أجل المحافظة على تنافسية المؤسسة في السوق .

فالمسير يحتاج إلى عدة خصائص ، أين يجب أن يتسم ب :

- ✓ الشعور بالمسؤولية ؛
- ✓ الانضباط ؛
- ✓ إرادة الاتصال و الحماس ..الخ ؛

حيث أن هذه الخصائص يمكنها أن تساعد مدير المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة أن يدير مؤسسته بفعالية في ظل اقتصاد السوق ، أين تواجه المؤسسة تحديات و تهديدات مستمرة ، حتى بعد قيامها بالتأهيل .

لا يمكـــــن تأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فقـــــط بالتطبيقـــــات الحديثة للادارة (كالجودة الشاملة...) ، إذا كان هناك غياب للأساسيات التي تتمثل في قياس و تحليل ما يفعل أفراد المؤسسة ، و القيام بوضع مؤشرات تسمح بقياس التحسين ، و بالتالي جمـــــــــع كل الأفـــــــراد حول هذه الأساسيات و قيامهم بالاتصال لتطوير روح الجماعة الذي يؤدي في النهاية إلى تحسين :

- نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة .
- الجودة .
- استهلاك الموارد (تخفيض التكاليف).
- خدمة ما بعد البيع .
- **نظام الذكاء** الاقتصادي ، و **تسيير الموارد** البشرية .

فوضع **مؤشرات غير مالية** – الجودة ، مستويات المخزونات الإنتاجية ...الخ ، في تقييم الأداء الصناعي في المؤسسة ، تفرضه **المنافسة العالمية** لأن المؤسسة التـــــــي تنجح في تحقيـــــــق الأداء المـــــــالي دون التحكم أو التحسين في المجالات المذكورة سابقا يمكن أن تصبح **غير منافسة** 1.

- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

تهيء الجزائر حضيرة صناعية كبيرة مكونة أساسا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و هي مستدعاة للمشاركة بصفة نشطة لتطوير البلاد (أكبر ممون للتشغيل) ، فهذا القطاع يعتبر بمثابة شعاع لتنويع النسيج الصناعي للنشاطات الخاصة بالمناولة ، كما أنـــــــــــــــــه مصدر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛

و عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معرض لأغراض الانفتاح حول الخارج (تفكيك التعريفة) ، فالأمر لا يتعلق بالتكنولوجيا ، و التنظيم ، و نوعية المنتوجات المنافسة ، و إنما هي ملزمة بأن تكون محضرة لتواجه بصفة جيدة هذه المنافسة الأجنبية ؛

هذا التحول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة الأجنبية يتطلب تدخل من الدولة ، و المؤسسات في معظمها لا يمكنها فعلها بطريقة عفوية بامكانياتها الوحيدة ؛

فالسياسة العمومية لمرافقة المؤسسات ضرورية لتأهيل هذه المؤسسات ، و الأمر يتعلق أيضا برفع القيود الأساسية التي تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها تواجهها المتعلقة ب:

- ✓ التطبيقات البيروقراطية ؛

[1] عبد الرحمن بابنات ،**التدقيق الاداري** و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 105بتصرف .

- ✓ العقار الصناعي ؛
- ✓ و سوق رؤوس الأموال ؛
- ✓ إنشاء بنك أموال الاستثمار ، الذي يبدو كضرورة بالنسبة لهذا الاعتبار.

و قد تم اطلاق برامج التأهيل بالمساعدة الدولية في الوقت الراهن (الاتحاد الأوروبي ، و منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة) .

على كل حال الهدف من التأهيل سيكون من أجل جمع مجموعة من عوامل العصرنة (العوامل المادية ، العوامل غير المادية ، و البيئية) لادخال هذه المؤسسة بصفة تنافسية في اقتصاد مفتوح أكثر فأكثر ، لذلك سيكون هناك إنشاء هيئة للمرافقة مهمتها :

- o التنسيق بين سياسات تأهيل المؤسسات.
- o تأمين المتابعة و التقييم للعمل و تأمين السهر الاستراتيجي .
- o توضيح مخطط التأهيل لمخطط انقاذ المؤسسات الموجودة بقوة ، و التي تستحق أن يتم تقييمها.

- ▪ **أما على مستوى التحفيزات ، من الموصى :**

- o تقوية أدوات الوساطة المالية (رأس مال المخاطر ، بنوك الاستثمار ، اشتراك المؤسسة ...الخ) .
- o تدعيم الأصول الخاصة بالتأهيل .
- o توزيع التحفيزات المالية لمجموع الاستثمارات المادية و غير المادية لأنها أمور تكميلية .
- o رفع الاستفادة من معدلات الفائدة البنكية المطبقة على التأهيل.
- o الزيادة من الفوائد الجبائية و شبه الجبائية للمؤسسات المنخرطة في ظل التأهيل .
- o من وجهة نظر عملياتية ، البنوك ستكون محسسة لتحسين قدرات و معالجة ملفات التأهيل بخلق شباك وحيد متخصص .بمستخدمين مكونين بصفة خاصة لهذه المهمة .

- ▪ **أولوية الآجال للفوائد و التحفيزات الموجهة للصناعات:**

- o تلك الصناعات التي تحل محل الواردات .
- o التي تطور الصادرات خارج إطار المحروقات.
- o التي تساهم في إطار الشراكة ، في الابتكارات التكنولوجية أو منتوجات جديدة التي تأثر على النمو الاقتصادي في المستقبل .

- ▪ **بالنسبة لتطوير الموارد البشرية :**

✓ السياسة الصناعية الجديدة ستكون من أجل هدف رئيسي هو رأس المال البشري ، هذا التوجه القوي ظهر بوضوح في طبيعة الفروع و ميكانيزمات انتشارها الفضائي في أحواض الخبرة و أهم مناطق التطوير الصناعية المدمجة.

o شبكة وطنية من المؤسسات المرجعية تتكون من مدارس الأعمال ذات مستوى عالي ، مركـــــــــــز بحث في الاقتصاد الصناعي ، جامعات المؤسسات ، مدارس الهندسة المتخصصة و مكاتب الاستشارة يستلزم وضعها لمرافقة التطوير الصناعي الوطني .**1**

رابعا : الذكاء الاقتصادي : عنصر مفتاحي لتنافسية المؤسسات :

إن ديناميكية التعريف و المنافسة ، إنشاء الشبكات المعقدة و العلائقية بين الفاعلين الاقتصاديين ، المعرفة و المحيط الجيو ايكولوجي و إتقان المعلومة ، التي تعتبر كعناصر المعرفة بالنسبة للمؤسسة ، يمكن لها أن تي تعطي لهذه الأخيرة القدرة ليس فقط لمقاومة التحركات التي تحدث في الأسواق ، و إنما بصفة خاصة التزويد بالفوائد التي تسمح لها بالتطور في بيئة متحولة أكثر فأكثر ، و غير متحكم فيها أقل فأقل ؛

فتنافسية المؤسسة ، و خلودها تابعة على قدرتها على التأقلم و سرعة ردة فعلها في بيئة في تقدم مستمر، فالبيئة هي تلك المساحة التي يعاد تشكيلها بصفة دائمة ، و يمكن اعتبارها بالنسبة للمؤسسة كاستراتيجية متغيرة ، و التي يمكن التأثير عليها بواسطة التحكم و إتقان المعلومة و التوقع ؛

على كل الذكاء الاقتصادي لا يمكن له أن يكون أداة تأثير بالنسبة للمؤسسة إلا إذا كان مدعوما بواسطة بنى (هياكل) لإيجاد المعلومة الضرورية ، وضعها ، تحليلها ، و كذا معالجتها ، أما دور السلطات العمومية في جوهر إشكالية الذكاء الاقتصادي ، هو وضع سياسة ذكاء اقتصادي تكون كوسيلة غير معفاة للآلية المعقدة لخلق القيمة .

لذلك تقتـــــــرح السلطات العمومية وضع سياسة عموميـــــــــة للذكاء الاقتصادي تحسيسية بالنسبة للمؤسسات من خلال :

❖ تقوية البحث ، التحليل و استنتاج المعلومة لصالح الأهداف العملياتية للمؤسسة (السهر ، الدراسات ، التنقيب و البحث ، و التكنولوجيا...).

❖ استغلال المعلومات ، تأمين أنظمة المعلومات ، وضع خلايا الأزمة ، استراتيجيات التأثير و الضغط ،...2

▪ **وضع جهاز من طرف السلطات العمومية :**

على السلطات العمومية التزويد بوسائل تجميع المعلومات لحصر تطورات الأسواق (حول المخطط التكنولوجي ، و الصناعي ، التشريعي و المالي) و وضع جهاز سهر و تأهب ، حذر ، و لفعل ذلك عليها اعتبار الذكاء الاقتصادي كانشغال هام و ذلك بانتهاج مايلي :

✓ إنشاء لجنة عالية للبحث (التنقيب) و الأمن الاقتصادي على المستوى عال لمؤسسات الدولة ، تحت المراقبة المباشرة لرئاسة الجمهورية أو الحكومة ، مهمتها التنسيق بين النشاطات ، مؤسسات و أدوات عمومية مخصصة

1, ANDI **stratégie industrielle**, Stratégie et politiques de relance et de développement industriels, SYNTHESE , p 26 ,28 , 2010,document PDF, ministère de l'industrie de la promotion des investissement .

للمهام الخاصـــــــــــة بالاستعلام الاقتصادي لاستمرارية اقتصـــــــــــاد البلاد ، مع أدوات الدفـــــــــاع و التوقـــــــــع في مـــــــــا يخص المنافسة الاقتصادية الدولية .

✓ تنصيب مسؤول أعلى مكلف بتنسيق نشاطات الذكاء الاقتصادي ، هذا الأخير يمكن تنصيبه من طرف رئيس الحكومة .

✓ تنصيب مسؤول يربط الذكاء الاقتصادي بعدة وزارات (الشؤون الخارجية ، العلوم و التكنولوجيا ، الداخلية ، ترقية الاستثمار و المالية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الصناعات الصغيرة و المتوسطة) .

- وضع هياكل جهوية للذكاء الاقتصادي (مرصد اقتصادي جهوي) .
- إنشاء واجهات الذكاء الاقتصادي و " تنفيذ الادارة" للمؤسسة .

للحصول على بعد وطني يأمن الحماية لمجموع المؤسسات الوطنية ، فجهاز الذكاء الاقتصادي عليه أن يظهر في بعض الهيئات **مثل** :

- **الادارات المركزية و الجهوية ؛**
- **المهمات الاقتصادية لمختلف السفارات الجزائرية ؛**
- **غرف التجارة و الصناعة ؛**
- **فيديراليات الباترونا و الجمعيات المهنية ؛**
- **الهيئات العمومية المكلفة بتمويل المؤسسات و دعم الابتكار1.**

خامسا : برامج التأهيل للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر:

شرعت الجزائر منذ سنة **2000** ، في اطلاق برامج للتأهيل :

الأول برنامج يدعى التنافسية الصناعية و تقود ه وزارة الصناعة بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية ، و الثاني برنامج تقوده وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساعدة الاتحاد الأروبي و يسمح بتقييم كل من البرنامجين برسم نطاقات سياسة تأهيل المؤسسات الصناعية ، و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات :

- **برنامج التنافسية الصناعية و نتائجه :**

يمول هذا البرنامج بصفة كلية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية * المزود ب **1.5** مليار دينار بمقتضى قانون المالية **2000** ، و تعتبـــــــــر الحصيلة التي تغطي الفترة الممتدة من (يناير **2002** تاريخ انطلاقها إلى أكتوبر **2004**) حصيلة ضعيفة مقارنة بهدف الانطلاقة الذي يكمن في تأهيل **1000** مؤسسة صناعية عمومية و خاصة (بمعدل **100** مؤسسة سنويا) و قد تم اعتماد **191** مؤسسة ، منها أكثر من **60 %** من المؤسسات العمومية المفككة من أجل معالجة وضعيتها و عدم انتماء بعضها إلى القطاع الصناعي .

[1] ANDI**, stratégie industrielle**, Op Cit, p 35 et 36.
[*] FPCI

و الواقع أن عدد المؤسسات التي دخلت في المرحلة الفعلية للتأهيل لا يزال ضغيفا ، فقد بلغ بصعوبة **69** مؤسسة تتوزع قطاعين العمومي و الخاص ب **38** و **31** على التوالي و يتعين أن تستجيب المؤسسات المرشحة لهذا البرنامج إلى أربعة معايير :

- ✓ الانتماء إلى قطاع إنتاجي صناعي أو مقدم للخدمات المرتبطة بالصناعة .
- ✓ أن تكون له على الأقل ثلاث سنوات من النشاط و أن يشغل على الأقل **20** عاملا ، بصفة دائمة .
- ✓ أن يمثل أصولا صافية و إيجابية تساوي على رأس المال الاجتماعي على الأقل .
- ✓ و أن يكون ذا نتيجة استغلال ايجابية .

و قد تم تصميم مسار التأهيل وفق ثلاثة مراحل :

- ✓ القيام بدراسة تشخيص استراتيجي تسمح بوضع حصيلة حول وضعية المؤسسة من مختلف جوانبها الداخلية و الخارجية .
- ✓ دراسة الاستراتيجيات الملائمة لتعزيز قابليتها للبقاء و تحسين تنافسيتها .
- ✓ تجسيد الأعمال التي يتطلبها التأهيل ، يمكن للمؤسسات المرشحة لمساعدات الصندوق أن تتلقى **70%** من كلفة دراسة التشخيص الاستراتيجي الشامل **50 %** من مبلغ الاستثمارات اللامادية و **15 %** من مبلغ الاستثمارات المادية ممولة من الصناديق الخاصة و **10%** من مبلغ الاستثمارات المادية ممولة بقروض بنكية.

- **البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة :**

يقود هذا البرنامج كل من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية و مفوضية اللجنة الأوروبية في الجزائر ، حيث يبلغ الغلاف المالي **62.900.000** أورو و تشارك فيه اللجنة الأروبية و الحكومة الجزائرية على التوالي ب **57.000.000** أورو و **34.000.000** أورو ، و يقدم المبلغ الباقي (**2.500.000** أورو) كتنسيق للمؤسسات المستفيدة ، و يتعين على المؤسسات للاستفادة منه أن تكون ذات حجم يتراوح بين **10** إلى **250** أجير و تتبع لقطاع الصناعات التحويلية و مواد البناء و الصناعة التقليدية و يتجاوز هذا البرنامج المعالجة و الدعم المباشر للمؤسسة ليشمل جانبين إضافين :

- يشمل الأول المؤسسات المالية المتدخلة في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ايجار تمليك ، رأسمال المخاطر ، رأسمال الاستثمار) لانجاح البرنامج .
- و يشمل الثاني مساندة و دعم الهياكل الوسيطة العمومية و الخاصة (غرف التجارة ، بورصات المقاولة من الباطن و الشراكة ، مؤسسات التكوين) و يتعلق الأمر بتعزيز قدرات الجمعيات المهنية و أرباب العمل المتدخلة في حياة المؤسسة [1].

1 **الكتاب الأبيض للحكومة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 230.

و قد بدأ العمل به في أكتوبر سنة **2002** حتى نهاية **2007** ، مع التذكير بأن تسيير البرنامج كان من قبل فريق مختلط من خبراء المفوضية الأوروبية و الجزائر مع فتح خمس فروع (ملحقات) جهوية في كل من : وهران ، غرداية ، سطيف ، العاصمة ، عنابة في ديسمبر **2003**.

و قد كان الهـــــــدف منه هـــــــو العمل على تأهيـــــــل **3000** مؤسسة صغيـــــــرة و متوسطة ضمـــــن ثلاث محـــــــاور رئيسية هي :

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة .
- مساعدة الهيئات العامة و الخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و قد أبرز ما حققه البرنامج شروع **445** مؤسسة في تنفيذ مخططات تأهيلها من أصل **685** مؤسسة قامت باجراء التشخيص الشامل و **179** مؤسسة بعد اجرائها للتشخيص الابتدائي أو المسبق ، و قد بلغ عدد العمليات التي تدخل في اطار تنفيذ البرنامج خلال الفترة **2002** حتى نهاية جويلية **2007** ما يقارب **1751** عملية ضمن المحاور الثلاثة له و هي على النحو التالي :

- المحور الأول : **1373** عملية (**78.5%**) .
- المحور الثاني :**191** عملية (**11%**) .
- المحور الثالث :**187** عملية (**10.5%**) [1]

- **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصعيرة و المتوسطة** :

هو برنامج جديد الذي أطلقته الحكومة (البرنامج الوطني للتأهيل) لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الذي تم تبنيه من طـــــــــرف المجلس الوزاري في **11** جويلية **2011** ، أيـــــــــــن قام ببرمجـــــــــة **20000** مؤسسة صغيرة و متوسطة لفترة تمتد ل **5** سنوات .بمبلغ **386** مليار دينار تتسابق بصفة نهاية على الاستفادة من **100** مليار دينار فيما يخص نسب الفائدة الخاصة بالقروض البنكية ،هذه الدورة الخاصة بمجلس الوزراء ركزت على أساسيات البرنامج المتمثلة في النشاطات المختارة و هي: (النشاطات الغذائية ، الصناعية ، الري ، الصيد ، السياحة الفندقية ، النقل ، الخدمات البريدية ، تكنولوجيات الاعلام و الاتصال).

[1] محمد براق ، **الصناعات العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر** ، الأورومتوسطية ، ص 49 Revu , reformes économiques en économie mondiale No 06-2009,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger

و المؤسسات المختارة هـــــي : المؤسســـــــــات الجزائريـــــــة المعرفة تحـــــــــت القانون **18-01** لـــــــ : **12** ديسمبر **2001** ، النشطة لسنتين ، و المحققة لنتائج اقتصادية موجبة .

- **يتضمن برنامج التأهيل** المكونات التالية :
  - ✓ ماقبل التشخيص ؛
  - ✓ التشخيص ؛
  - ✓ الاستثمار اللامادي ؛
  - ✓ الاستثمار المادي للانتاجية ؛
  - ✓ الاستثمار المادي ذو طابع أولوي ؛
  - ✓ الاستثمار التكنولوجي و أنظمة المعلومات ؛
  - ✓ التكوين و المساعدة الخاصة **1.**

جدول رقم 12: حصيلة عمل برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2002-2012

العمليات حسب محاور البرنامج	عدد العمليات	النسبة المئوية
المحور الأول: الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منها :	**1373**	**%78.5**
عمليات التشخيص	**477**	
عمليات التأهيل	**896**	
المحور الثاني : مساعدة الهيئات المالية المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**191**	**%11**
المحور الثالث : مساعدة الهيئات العامة و الخاصة المقدمة للدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**187**	**%10.5**
اجمالي العمليات	**1751**	**%100**

المصدر : محمد براق ، **الصناعات العمومية الجزائرية** ، ص،58 ، مرجع سبق ذكره .

بالتالي يمكن القول بأن للبرنامج جانب ايجابي يتمثل في أنه أفضل فعالية من برنامج ترقية التنافسية الصناعية بسبب منهجية و آلية عمله ، و لكن من زاوية أخرى لا يجب اغفال الجانب السلبي له و هو الفارق بين النتائج المحققة و التي تعد متواضعة مقارنة بالأهداف التي كانت مسطرة (تأهيل **3000** مؤسسة) ، علاوة على أن أكثر من **97 %** من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم يشملها البرنامج لأنها تشغل أقل أقل من **20** شخص ، و بالتالي حاولت السلطات تصحيح الوضعية بوضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة

[1] مجلة ثلاثية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، **صناعة الجزائر** ، مرجع سابق ص 40،41 بتصرف.

و المتوسطة تحت اشراف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليشمل المؤسسات التي لم تستفد من برنامج التأهيل السابقة الذكر[1].

جدول رقم 13: أهم برامج التأهيل المطبقة في الجزائر

	برنامج ترقية التنافسية الصناعية (تأهيل الصناعة)	البرنامج الأوروبي لتطوير الاستثمار EDPME	البرنامج الوطني لتأهيل م.م.ص	برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ	برنامج MEDA II
الوزارة الوصية	وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات	وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	وزارة المؤسسات ص و.م	وزارة المؤسسات الصغيرة و.م	وزارة المؤسسات ص.م
الهيئة المشرفة على البرنامج	وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات	وحدة تسيير البرنامج EDPME	الوكالة الوطنية لتطوير م.ص.م ANDPME	الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ	المفوضية الأوروبية الحكومية الجزائرية
مدة التنفيذ	من سنة2002 الى غاية اليوم	من سنة 2001 الى سنة 2007 (الانطلاق الفعلي 2013)	2012-2007	2013-2006	2012-2009
الغلاف المالي للبرنامج	5.651مليار دج	63 مليون أورو منها 57 مليون أورو مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي و 6 مليون اورو من طرف الجزائر	6 مليار دج	8 مليون أورو خلال 8 سنوات	45 مليون أورو في 3 سنوات
المستهدفون من البرنامج	المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل 20 عامل و أكثر	م.ص.م الخاصة الصناعية أو التي تشغل أكثر من 10 عمال	جميع م.ص.م و كذا هيئات و مؤسسات دعم المرسسات ص.م	المؤسسات ص.م و الجمعيات المهنية و ممثلي هذه المؤسسات و كذا مكاتب الاستشارات	م.ص.م التي هي في حالة التقدم نتيجة استفادها من برنامج EDPMEهيئلت دعم م.ص.م
أهداف البرنامج	تأهيل 100 مؤسسة سنويا	تأهيل حوالي 3000 مؤسسة	تأهيل 6000 مؤسسة خلال 6 سنوات	تدعيم عمليات التأهيل في م.ص.م خصوصا العمليات غير المادية ، في مقدمته تكوين و تأهيل الموارد البشرية	انشاء مجموعة من المؤسسات ص.م الخاصة الرائدة
النتائج المحققة	117 مؤسسة خلال الفترة 2002-2006	تأهيل 445 مؤسسة	مرحلة انطلاق البرنامج	عدم توفر النتائج	الانطلاق في مارس 2009

المصدر :محمد براق ، **الصناعات العمومية الجزائرية** ، 56 ص، مرجع سبق ذكره .

[1] محمد براق ، **الصناعات العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر** ، ص 55مرجع سبق ذكره.

المبحـــــــــث الثالـــــــــــــث

استراتيجية تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية

لا تزال مسألة الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر محل افتراض بين مدى قدرة هذه الفئة من المؤسسات على تجسيد استراتيجية هذا الأخيرة و بين عدم قدرتها على تجسيدها بالصفة المطلوبة منها ، لذلك سنحاول في هذا المبحث استعراض و التطرق لحال الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات ، و كذا الجهات الداعمة لاستراتيجيته .

أولا : الذكاء كرافعة تطوير اقتصادي :

يعتبر انتاج المعلومة الاقتصادية التي يبتغيها الفاعلين الاقتصادين و الأسر حقيقة تعرف بالمؤسسات البنكية في المقدمة ، الديوان الوطني للاحصاء* و المجلس الوطني الاجتماعي **تنتجها ، و لكن ليس بشكل كافي ، فهذه الحالة ستذهب للتغيير بفعل التطور و ترقية الذكاء الاقتصادي في الجزائر .

ففكرة ترقية الذكاء الاقتصادي تعمل على تقوية رافعة التنمية ، من خلال الأخذ بالحسبان لمصلحة تطوير المؤسسات الجزائرية التي لديها مشاكل في حصص السوق في بيئة معقدة .

الذكاء الاقتصادي في الجزائر يجب أن يكون انتقال مفروض على المؤسسات الصناعية ، فالذكاء في الاقتصاد هو بعد تنافسي مرتبط بالتسيير لأنظمة المعلومات ذات الأبعاد التنافسية ، في ظل اقتصاد تنافسي فهو إذن بمثابة رافعة قوية للنمو و لكن أيضا جهاز للتحكم في البيئة التنافسية ، كما هو موضة للحوكمة ، ترتكز على نظام المعلومة الاستراتيجية .

و لكن ، كيف يمكن للمؤسسات الاستعداد للتواجد في ديناميكية جديدة للمعلومة تحسب في اتخاذ القرار، في اطار التوجيه الاستراتيجي ؟

المؤسسات و المنظمات عليها أن تعمل على جعل المعلومة تستعمل كرافعة للتطور ، محتواة في اليقظة الاستراتيجية التي تتطلب وضع شبكة لخبراء و ممارسي المؤسسة الذين هم مدعوين للانتقال نحو الذكـــــــــــــاء الاقتصادي ، و للارتكاز على ذكاء اقتصادي جيد وضعت وزارة الصناعة في ذات السياق **دليل** عبارة عن كتاب يدوي موجز* للتكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر ، الأمر المحكوم عليه بأنه مهم ، فقد اهتمت الوزارة بعمل ضخم تم وضعه بالتنسيق مع كوكبة من الخبراء و أيضا مديرية تهتم باليقظة الاستراتيجية ، و دراسات اقتصادية و احصائيات .

---

* ONS
** CNS
* Manuel de formation en intelligence économique en Algérie

و الهدف من اليقظة الاستراتيجية هو مساعدة المؤسسات المتخصصة في بـــــــــــــرامج التكوين التي تستجيب للاستحقاقات و حاجات المنظمات الجزائرية في ميدان تسيير المعلومة و تأسيس التطبيقات الجيدة للادارة و كذا الحوكمة[1].

ثانيا : أدوار الدولة في توجيه الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

يبدو لنا و من خلال وجهة نظر خاصة بأن الدولة ملزمة باتباع دورين مهمين لتوزيع أدوارها التدخلية في مجال الذكاء الاقتصادي ، ألا و هما :

- **الدور الأول :**

يكمن في توجيه المؤسسات الناشئة و المستحدثة كالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى التوجه نحو القطاعات ذات التنافسية العالية المعتمدة على إنتاج منتجات مبتكرة و متجددة في كل مجالات الانتاج حتى لو كان هذا المجال هو مجال النسيج أو الصناعات الغذائية ، فكلما كان هناك إدخال لتكنولوجيا المعلومات ، الدراسات الميدانية و التحفيز على الابتكار كلما كان المنتوج ذا ميزة تنافسية و قيمة مضافة عاليان ؛

و هذا ما أصبحت تسعى إليه مؤخرا و وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيـــة الاستثمار في الجزائر من خلال إعداد برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات ، و كذا إنشـــــــــاء مراكـــــــــز التسهيل حوالي **35** مركزا للتسهيل و **25** مفرزة مؤسسات أو مشتلة ، (من بينها مركز التسهيل بمقر ولاية **سيدي بلعباس** و كذا استحداث مشتلة اختيرت لاقليم بلدية **مرين** قصد فك العزلة عن هذه البلدية) ، و هذا كله يدخل في إطار تفعيل مجمل **63** بنية المزمع إنجازها مع أفق **2014**.

- **الدور الثاني :**

يتمثل الدور الثاني للدولة في المرافقة ، أي ما على الدولة الجزائرية الالتزام به نحو هذه الفئة من المؤسسات خاصة تلك الناشئة منها بمعنى آخر القيام بتهيئة البيئة المؤسسية و القانونية و المعلوماتية ، إنشاء وكالات المعلومات **مثل** : (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و كذا المراكز الباثة لمختلف هذه المعطيات للمؤسسات بغية مساعدتها على التكيف مع أوضاع المنافسة الدولية ، ومرافقتها للتوجه نحو القطاعات التي تكسبها الميزة التنافسية على مستوى التجارة الخارجية .

و تبدو هذه الخطوة خطوة جريئة و جيدة حسب رأينا و ما على هذه الفئة من المؤسسات سوى التحلي بنوع من المواجهة و التحدي بهذا الكم الهائل من المعلومات الذي بدأ يعرض حولها (توجيهات ، استشارات ، تشريعات و قوانين ، أهم التحفيزات...الخ)، فالمعلومات متوفرة بشكل كبير ، سواء من خلال العرض المباشر لهذه الوكالات و المراكز أو من خلال زيارة مواقع هذه الوكالات عبر الشبكات المعلوماتية .

[1] le journal de **LA Tribune** du ,jeudi 09 Avril 2014 ,p 5.

- كما أن **الدور الآخر** الذي يتوجب على الدولة معرفته هو:

هو تلك الآلية التي تجعل منها تطيل مدة و عمر استمرار المؤسسات المحلية بدلا من مغادرتها السوق في وقت مبكر أمام المنافسة ، و العمل بمبدأ المنافسة الهجومية لمواجهة الخطر دون التقيد بمبدأ السياسة الحمائية للذكاء الاقتصادي وحده ، و الذي عبر عنه بعض الخبراء فيما يخص طريقة الذكاء الاقتصادي المتبعة من طرف الدولة الجزائرية ، لذلك على مؤسساتنا التحلي بفكرتي :

- الابداع و الابتكار و كذا التوجه نحو إنتاج المنتجات ذات تكنولوجيا عالية كإنتاج الهواتف النقالة الذكية و كذا اللوحات الذكية و الحواسيب بمختلف أنواعها ، **مثل :**

مؤسسة **كوندور** التي أصبحت تخوض هذه التجربة مؤخرا في هذا المجال في (ولاية برج بوعريريج) ، لكن المسار لن يكون سهلا عليها إذا لم تتبنى استراتيجية ذكاء قوية تناسبها فعلا.

في ذات السياق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بحاجة إلى مستشارين حتى و لو كان بصفة مؤقتة عن طريق التعاقد أثناء فترات حدوث مشاكل و عوائق ، أو أثناء استحداث مشروع مثلا أو منتوج جديد ، و قد يكون هؤلاء المستشارين باحثين أو ذوي خبرة في نفس الميدان و حبذا لو يكون المستشارين من الأدمغة المحلية و ليس الأجنبية ، لأنه عادة ما نتوفر على رأسمال بشري جزائري يتم استيراده من طرف الدول البارزة اقتصاديا دون أن نستفيد منه نحن.

فما لا يختلف عليه اثنان أن الاقتصاد في أيامنا هذه يعتمد على المعرفة و الذكاء الاقتصادي جزء من هذا الاقتصاد المعرفي ، و نحن بحاجة للاستثمار في رأس المال البشري للوصول إلى ذلك ، و حسب رأينا الجزائر تتوفر على رأس مال بشري خام يحتاج إلى أن يصبح رأس مال بشري صافي من خلال صقله و الاستثمار فيه و عدم تصديره .

كما لم تعد أدوار الدولة التدخلية الكلاسيكية تجدي نفعا ، لأن قوانين و بنود التجارة التي غالبا ما كانت تحمي المنتوجات الوطنية من المنافسة الشرسة و التي ستتفتح أمامها الباب على مصراعيه أثناء الانضمام الفعلي للجزائر لمنظمة التجارة الخارجية ، الأمر الذي سيفوت الكثير من الفرص الحمائية التي كانت تستعملها الجزائر كسلاح أمام هذه المؤسسات الدولية المعززة بأطقم حربية ذات مستوى عالي القيادة في الحرب الاقتصادية ؛

فما على المؤسسات سوى الاستعداد للهجوم الذي ستجد نفسها مجبرة عليه ، فمهما كانت الاستراتيجية الدفاعية المدرعة من طرف الدولة ، فان قوانين التجارة الدولية الحالية تسمح للخصم القوي اقتصاديا

باحتلال حصته التجارية طالما يكون هذا الخصم مدرعا بخطة الهجوم على المنافس و القضاء عليه مثلما رأينا في نماذج الذكاء الاقتصادي في الدراسة النظرية [*].

ثالثا : الاستراتيجية الدفاعية للذكاء الاقتصادي في الجزائر:

حسب بعض الخبراء في الجزائر أمثال البروفيسور **بوغاشيش** ، **عمار مخلوفي"** وزير سابق للطاقة و الصناعة" ، **عبد الجبار لعمور** "مدير جامعة التكوين المتواصل "، فان :

استعمال الذكاء الاقتصادي سيكون بطريقة دفاعية ، من أجل حماية المؤسسات الجزائرية لأن في الواقع بوادر العولمة و المنافسة الدولية تستدعي ذلك بالنسبة لهذه المؤسسات ، كما أن الجزائر تبحث عن استبعاد تنصيب مؤسسات أجنبية حول إقليمها بطريقة سهلة لتنافس المؤسسات الجزائرية و التي غالبا ما تغلق بسبب عدم القدرة على المنافسة.

حيث أن رؤساء المؤسسات لا يولون أهمية كبيرة للذكاء الاقتصادي لأنه مرتبط نوعا ما بالتجسس في الجزائر ، لذلك يمكن الحديث عن السهر المعلوماتي بالجزائر أكثر من الحديث على الذكاء الاقتصادي ، فعدم تعميم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات و غياب الدولة في هذا الاطار ، يرجع حسب رأي السيد **بوغاشيش** لعدم التنسيق بين الدولة و المؤسسات ، لأنه عمل جماعي بين الفاعلين الذين يمكنهم تسهيل تطوير الأنشطة الرئيسية و العمل الجيد للذكاء الاقتصادي مع وضع أدوات و وسائل الاتصال الداخلية ، و إنشاء ذاكرة موحدة تجمع الأسئلة و الأجوبة المتعلقة بهذا الأخير ، مع إحصاء و تقييم لأصول وثائقية متواجدة .

لذلك فالذكاء الاقتصادي تابع لأربعة أهداف أساسية و هي :

- بث لثقافة الذكاء الاقتصادي .
- خلق تنسيق بين العام و الخاص .
- تحصيل جديد للعلاقات المرتكزة على الثقة .
- أخيرا ضمان الممتلكات التكنولوجية و الصناعية و هذا هو دور الدولة اتجاه هذا المجال الذي ظهر كضرورة ملحة في الجزائر [1].

[*] أنظر الفصل الأول ، نماذج الذكاء الاقتصادي .

[1] Nicolas Moinet ,Vig **IE la lettre d'information du Master** IECS de ICOMTEC. Université Poitiers ,Mars 2007, p 7.

و قد عرف البيان الحكومي الذكاء الاقتصادي في ديسمبر **2006** على أنه :

" انطلاقة للتوقع و إنارة للمستقبل المرتكزة على علاقات تقوم بتوحيد الشبكات بين المؤسسات و كذا الفاعليين الاقتصاديين . "

رابعا : وضعية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية

إن الوضع الراهن على صعيد الاقتصاد العالمي و المنافسة الشديدة التي تفرضها كبريات المؤسسات العالمية ، يضعان المؤسسات الجزائرية في وضع تنافسي ضعيف غير مسبوق ، يتطلب تغييرا جذريا للذهنيات و التصرفات خاصة وأن مؤسساتنا المعنية بالمنافسة هي صغيرة و متوسطة و لا يمكنها البقاء في السوق إلا بدعم من الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، مع عدم قدرتها على خلق مصالح متخصصة في جمـــــــــــع و معالجة المعلومات ، و في هذا الإطار اعتبر وزير الصناعة وترقية الاستثمارات أنّ الإستراتيجية الصناعية شكلت أول محفز مؤسساتي للذكاء الاقتصادي باعتباره سياسة عمومية موجهة لترقية التنمية الصناعية ، ذلك لأن الذكاء الاقتصادي لا يمكنه أن يؤدي إلى نتيجة ما لم يكن هناك نسيج صناعي.

و حتى يرتبط المجال الصناعي بمؤسسات البحث العلمي، كان للجامعة رأيها في الموضوع حيث يرى "**رشيد حراوبية** "وزير التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر سابقا :

أنه لا يمكن الاستغناء عن الذكاء الاقتصادي باعتباره وسيلة أساسية في يد المؤسسات تساعدها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تسمح لها بالتطور و مواجهة المنافسة التي أصبحت الميزة الرئيسية في الاقتصاد الحديث ، لكونها تعتمد على بعد النظر المبني على معطيات واقعية، و يمكن للجزائر أن تستفيد من تطبيقات مفهوم الذكاء الاقتصادي لتصبح عنصرا مؤثرا على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لما تملكه من قدرات اقتصادية كبيرة ممثلة في الموارد الطبيعية و البشرية و المالية.[1]

[1] كمال رزيق ، **الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر أبريل 2012 ، عمان الأردن ،ص 4، 5 بتصرف .

المبحـــــــــث الرابـــــــــــــــــع

الذكاء الاقليمي كبديل اقتصادي للمؤسسسات المتوسطة و الصغيرة

يبدو جديرا بالذكر أنه عند حديثنا عن الذكاء الاقتصادي كآلية و كاستراتيجية و كنظام يتوق كل الفاعليين الاقتصادين الوصول إلى ذروته ، فالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة هي من بين هؤلاء الفاعلين الذين يتوقون و يحاولون جاهدين تطبيق هذه الآلية النظامية الدقيقة ؛

و لطالما تحدثنا عن دور الدولة التدخلي في الاقتصاد كلما تحدثنا عن الذكاء الاقتصادي ، لذلك فالذكاء الاقتصادي لطالما يحدد لها الطريقة التي يمكن لها الاستنجاد بها خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

و الجزائر يمكن لها التدخل بواسطة الذكاء الاقليمي* الذي أصبح مؤخـــــــــــــرا محط اهتمام عدد من الباحثين نظرا لمدى امتداد الذكاء الاقتصادي للاقليمية ، فالباحثين في العالم يتحدثون عن الذكاء الاقليمي و يحاولون تحديد مفاهيمه ، لكننا و كباحثين في الميدان و لو أننا لازلنا مبتدئين ارتأينا أن نحاول تعريف مصطلح الذكاء الاقليمي تحت المصطلح التالي :" **الذكاء الاقتصادي الاقليمي**"**

أولا :من المتكفل بآلية الذكاء الاقتصادي الاقليمي ؟

النقص في الوسائل و الامكانيات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجبرها على تسيير نظام المعلومات بأنفسها ، الأمر الذي يجعل طرق الذكاء الاقتصادي تأخذ على عاتق طرف خارجي يمكن له أن يجمع الكفاءات التي تفتقدها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة .

يعتبر الفاعليين العمومين المعـــــــــــرف الوحيد و الكفؤ لوضع آلية تطوير الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، لذلك فكرة الذكاء الاقليمي لديها سببا للوجود لكن هذا لا يمكن له أن يغذي بصفة منتظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكل مخرجات المعلومات ، مما يؤدي إلى المفاقمة من عبء العمل و بذل الكثير من الجهد على كاهل قائدي هذه المؤسسات كما يلزمهم باختيار المعلومة ، معالجتها ، في النهاية بثها للشخص المناسب في المؤسسة .

و التكفل بهذه الآلية من طرف الفاعلين العموميين لا يمكن له الحد من السهر على الرغم من أن هذا المصطلح إلى غاية اللحظة لديه أفضلية قوية ، في وضع الترتيبات الحالية المتاحة[1]، ذلك ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي :

---

*هناك بعض الباحثين و المراجع تعبر عن الذكاء الاقليمي بأنه " الذكاء الترابي " خاصة في دولة المغرب و ذلك نظرا لغنى اللغة العربية بالمفردات على عكس بعض اللغات الأجنبية و اللاتينية ، أما في الجزائر فأغلب الباحثين يستعملون المصطلح المعروف بالذكاء الإقليمي.

** أنظر في الفصل الأول تعريف الذكاء الاقليمي.

[1] Véronique coggia,**l'intelligence economique et prise de décision dans les PME** ,Op Cit,p62.

الشكل رقم 10: آلية الذكاء الاقتصادي و مراحل التكفل به من طرف ممثل خارجي محتمل

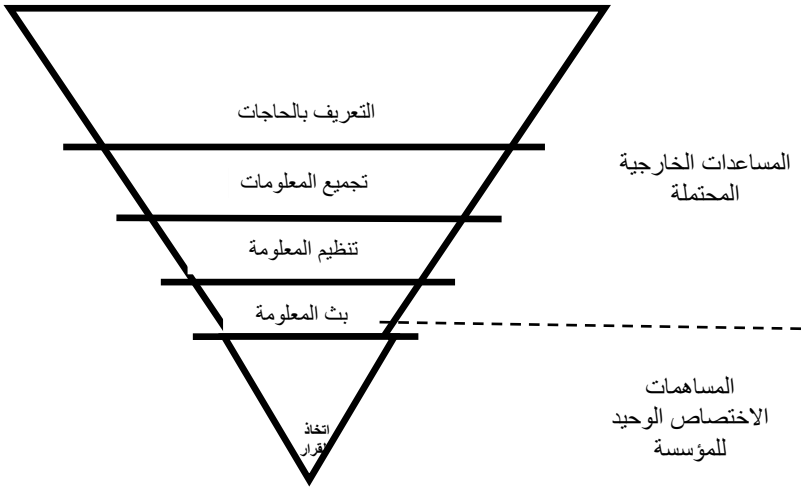

Source : Véronique coggia, **l'intelligence economique et prise de décision dans les PME,** Op Cite,p62.

ثانيا : السهر و الآليات الأساسية للذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

- **السهـــــــــــر :**

تعرف الجمعية الفرنسية "**أنفور**"* السهـــر بأنـــــــه :

النشاط المستمر و بصفة كبيرة للعمل المتكرر للحراسة النشطة للبيئة التكنولوجية و التجارية...الخ ، من أجل التوقع حول أهم التطورات ،لذلك يمكننا تعريف السهر على أنه :

جهاز للملاحظة من خلال الحراسة المنظمة ، من أجل الوصول لمعرفة جيدة لبيئـــــــــة المؤسسة (التنافسيـــــــــة ، التكنولوجية ، العلمية ، الاقتصادية ، السياسية ، القانونية ، الاجتماعية ، ...) ، من خلال تحليل و إثبات مدى صحة المعلومات المجمعـــــة ، إذن من الممكن الفهـــــــــــم و التوقـــــــــــع لأهم التطورات التي تحـــــــــرك المحيـــــــــط أو البيئـــــــــــة الخاصة بالمؤسسة و آلية السهـــــــر الهدف منها هو الوصول إلى اتخاذ القرار .

و ضروراته متعددة و هي :

- تسمح باجتناب بعض الأخطاء الفادحة (معلومة خاطئة ، عدم المعرفة لمعلومة رأسمالية).
- تسهل تحرير مقالات أساسية .
- تسمح بالكشف عن الفرص (النظرة الاجمالية و الدولية لقطاع معين).

* L'ANFOR: Association Française de Normalisation

- تضع ببداهة المنشورات المحققة (تضع في الوقت الحقيقي المعلومات حول المنافسين المستعلمين ، قدراتهم في البث ، ميادين كفاءاتهم...).
- هو أداة قوية لمعرفة تقريبا ماذا يقول أو يفكر الآخرون في الوقت المناسب ، و كيف تحصل على المعلومة [1].

حسب " **كنوف** " :

الذكاء الاقتصادي = السهر + التأثير + الحماية

- **التأثيـــــــــــــر :**

يمكننا التماس مصطلح التأثير كنشاط متخفي و مستمر الممارسة على شخص أو شيء ، و يعبر عنه على شكل الاقناع أو الردع .

- **الحماية :**

كلمة الحماية يمكن أن يقصد بها الدفاع و الحفاظ على الممتلكات الثقافية و المعلوماتية ، من جهة أخرى تأمين أنظمة المعلومات ،حيث أن " **هنري مارتر**" اعتبر الذكاء الاقتصادي على أنـــــــه آلية حفظ و تغطية ميدانين : أنظمة المعلومات و اتخاذ القرار .

لذلك فكل من الحمايـــــــــة و السهـــــــــر و التأثير تمثل الآليات الأساسية للذكاء الاقتصادي ، حيث يمكننا ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 11 :الأعمدة الثلاثة ، الآليات الثلاثة الأساسية للذكاء الاقتصادي

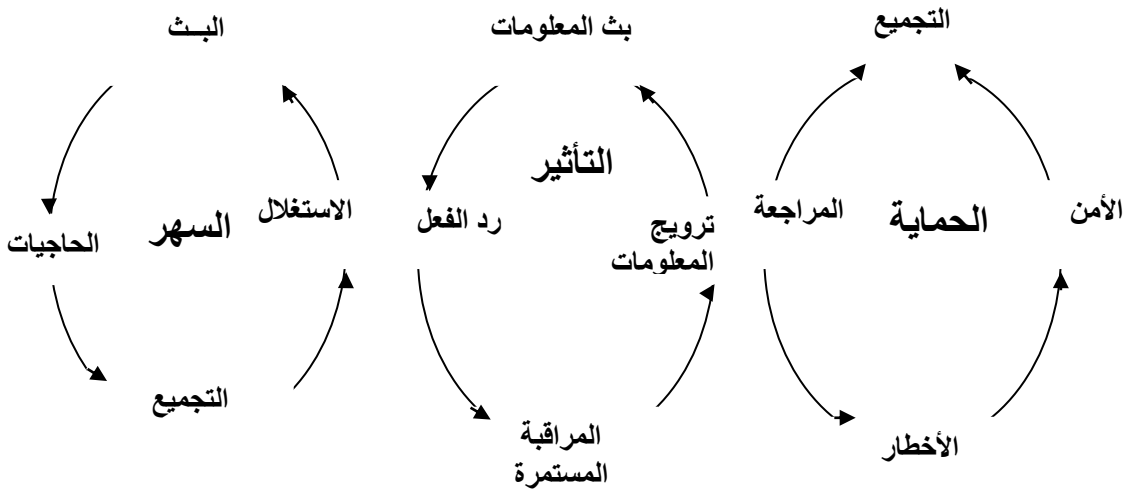

Source : Audrey Knauf , **les dispositifs d'intelligence économique** , Op Cit ,p29.

[1] Audrey Knauf , **les dispositifs d'intelligence économique, compétences et fonctions utiles à leur pilotage**,l'Hrmattan,paris,2010,p 35.

ثالثا : أشكال و أنواع السهـــــــــــر

يتجلى السهر في ثلاث أشكال حسب حاجيات المؤسسة و هي :

- **أفقـــــــــــــــــي:**

يخـــــــــص التوجيـــــــــــه العام القريـــــــــــب من الخدمات التقريرية للمؤسسة ، نأخذ بعين الاعتبـــــــــار الأوجـــــــــــه العلمية ، التقنية للتطوير ، تحديد القطاعات ، العوامل الانتقادية التي يجب أن تتم حراستها بطريقة دائمة و العودة نحو المقررين تكون بعد التحليل و المصادقة على المعلومات من طرف الخبراء ، إدماج المعلومات في آلية التقرير.

- **قطاعي :**

يستعمل مرارا عندما تطور المؤسسة مشاريعها ، قبل القيام بالمشروع تقوم بتحديد العوامل الانتقادية و المصادقة على الخيارات التكنولوجية للمشروع .

- **وسيطي :**

في مؤسسة الخدمات مثلا ، يأخذ بعين الاعتبار من طرف المقررين الانجازات التقنية و المتعلقة بالخدمات ، خدمة السهر عليها أن تغذي الانعكاس الاستراتيجي للاتجاه ، و كذا الربط الدقيق مع هذه الخدمة أين يكون المسؤولين التقنيين مجبرين بتطوير البحث و التحليل الانتقادي للمعلومات الخاصة بالخدمة أو المهنة .

جدول رقم 14: أهم أنواع السهر الواجب على المؤسسة الالتزام بها

نوع السهر	الوصف
السهر التنافسي	يعنى باخبار مديرية التسويق ، يتبعها المنافسين الفاعلين أو المحتملين ، المنتوجات الجديدة ، براءات الاختراع ، موجودات المؤسسات ...، التعبير النبيل للسهر التنافسي هو البينشماركينغ الذي يرتكز على أخذ أحد المنافسين كمرجع ، للحصول على مقارنات متقاربة بين المنتوجات ، طرق الانتاج....
السهر التجاري	يعنى بالزبائن (الأسواق) ، الموردين ، المعطيات ، الدراسة و اتجاهات الأسواق ، الاحصائيات ، المعطيات المتعلقة بالتصدير و الاستيراد .
السهر البيئي	يتعلق بمراقبة البيئة الخاصة بالمؤسسة القانونية و الاجتماعية و أخرى .باستعمال المصطلح " الذكاء التنافسي " ، الأنجلو-ساكسون عرفو السهر كعامل تنافسي للمؤسسات ، بيسون و بوسان عرفا الذكاء الاقتصادي على أنه السهر البيئي غير المحدود الذي يضيف للسهر العلمي و التكنولوجي بعدا جديدا.
السهر القانوني	يطبق على الأنظمة الجماعية و القوانين .
السهر الجيوسياسي	يمس البيئة الاقتصادية الوطنية و الدولية ، الأخطار و الأسواق الجديدة البارزة.
السهر التكنولوجي	يعنى بتجميع المعلومات الدائمة المتفوقة في ميدان الابداع التكنولوجي ، و الاستثمار بكل أمن ،هو نوع السهـــر الذي يتوجب على المؤسسة أن تكرسه بصفة خاصة في تطوير التكنولوجيات و التقنيات ،يستعمل في الأبحاث ذات الطابع العلمي و التقني و الأبحاث التطبيقية ...
السهر المالي	ضبط مصادر مالية جديدة ، مع احتمال المساعدة العمومية (الاعانات) ، حراسة و متابعة الموارد المالية للمؤسسة و متابعة آخر تطوراتها .

Source : préparé par l'etudiante a travers ces ouvrages :

MAudrey Knauf , **les dispositifs d'intelligence économique** ,Op Cit.

Eric Delbecque, **L'intelligence économique** ,Op Cit .

رابعا : العلاقة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي و مخاطر المؤسسة :

يرى " **فرنسوا مويتي**" بأنه لابد من تأسيس دالة الذكاء الاقتصادي لتابعة لمدى الانفاق على الذكـــــــاء الاقتصادي من خـــــــلال تخصيص المؤسسة لنسبة معينة مـــــــن ميزانيتها فيما يتعلـــــق بتطويـــــــر الذكـــــــاء الاقتصادي بها ، حيث يتضح من الشكل الموالي بأن العلاقة عكسية بين هذين الأخيرين ، فكلمـــــــا أنفقت المؤسسة من ميزانيتها لتطوير مواردها البشرية و كذا تكوينهـــــا في مجال الذكاء الاقتصادي و تطويـــــــر استراتيجيتـــــــــه بها كلما قلت المخاطر ، و العكس صحيح و الشكل الموالي يمكن له أن يعبر عن ذلك :

الشكل رقم 12: العلاقة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي و مخاطر المؤسسة

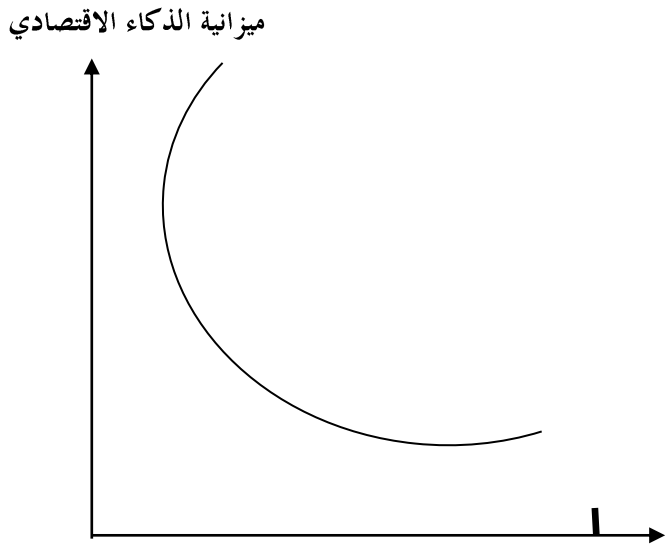

الأخطار المتعرض لها من قبل المؤسسة

Source :Francis MOATY , **la formation à la veille et à l'intelligence économique** ,Op Cit11.

حيث يرى **فرنسيس** بأن دالة الذكاء الاقتصادي يمكن لها ، أن تقلل من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة من خلال العلاقة الموجودة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي و مدى مواجهة المؤسسة للمخاطر ، لذلك فمن الأجدر بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر الأخذ بمبدأ هذه العلاقة بمأخذ الجدية و عدم الاستهانة بالموضوع ، حيث عادة ما تغفل مؤسساتنا عن جانب التكوين ، و الانفاق من أجل تطوير اليقظة الاستراتيجية بتخصيص جزء من مواردها لذلك .

المبحـــــــــــث الخامـــــــــــــس

تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

كلما ازداد تطور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في العالم و ازدادت معه الأهمية الاقتصادية البالغة لهذه المؤسسات ، زاد البحث عن الطرق و الآليات الجديدة للقيام بتطويرها لتجاوز الصعوبات خاصة تلك المشاكل و العراقيل التي تواجهها أثناء قيامها بخطواتها الأولى للاستثمار ، و فيمايلي سنحاول أن نذكر بعض تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

أولا : التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل للاختراعات و الابتكارات

عادة ما تلجأ المؤسسات إلى المصادر الخارجية للتمويل و منها البنوك التجارية ، لكن ما يلاحظ في الميدان العملي هو أن أغلبية المنشآت الاقتصادية و خاصة الصغيرة و المتوسطة منها ، عادة ما تكون جاهلة لأهمية مواردها الداخلية و كيفية تعبئتها و ذلك بتحويلها من موارد عديمة أو قليلة المردود إلى موارد ذات مردود ذات مردود عالي .

و في الوقت الذي تتزايد فيه الأهمية النسبية للملكية الفكرية و رأسمالها البشري في تقييم قدرات المنشأة نلاحظ أن جل المنشآت الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية تجهل ذلك مما يجعلها لا تولي الأهمية اللازمة لحماية مخترعاتها و مبتكراتها ،كما تجهل عادة الطرق التي تمكنها من استغلال هذا العنصر لتحسين وضعيتها في السوق من جهة ، و توفير الموارد المالية التي يمكن أن تتولد عنها و اللازمة لنموها من جهة ، لذلك يمكن لهذه المصادر أن تجعلها في غنى عن المصادر الخارجية .

و في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة و إدماج معظم اقتصاديات العالم في ما يعرف بالعولمة ، نلاحظ توجه هذه المنشآت الاقتصادية عبر العالم مهما كان حجمها إلى الابتكار و وضع الآليات اللازمة لحماية تلك الابتكارات من إمكانيـــــــــة استغلالها من طـــــــــرف آخريـــــــــــن دون الترخيص لها ، لأن هذه الأخيـــــــــــرة (الابتكارات) و كذا الابداع تعتبر محرك نمو هذه المؤسسات ، كما أن لها دور حاسم في بقاء و استمرارية هذه المؤسسات ، بل و حتى تحولها إلى مؤسسات عالمية (مؤسسات متعددة الجنسيات)، و فيمايلي سنقدم أمثلة حول بعض المؤسسات التي كانت تعتبر مؤسسات صغيرة و تحولت فيما بعد إلى مؤسسات دولية عن طريق التمويل الداخلي أساسا بفضل استغلال مبتكراتها[1] .

[1] أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ،الجزائر ،2008، ص 129 ، بتصرف .

أمثلـــــــــــــــــــــة :

■**شركة بيلفا* الكرواتية :**

هي مؤسسة متوسطة الحجم متخصصة في الصناعة الصيدلانية ، و بعد مرورها بفتـــــــــــرة عصيبة تحولت بفضل ترخيص براءة اختراع لمضاد حيوي إلى شركة متعددة الجنسيات التي قامت بترخيص براءتها لشركة أخرى تقوم حاليا بانتاج و بيع المضاد الحيوي بما يفوق **1.4** مليار دولار سنة **2000** في كل أنحاء العالم ماعدا بعض الأسواق في شرق أوروبا التي تقوم شركة بيلفا بتموينها بنفس بالدواء ، و قد سمحت إيرادات الترخيص الضخمة لشركة بيلفا بتمويل عملية توسيع أنشطتها داخل كرواتيا و بعض بلدان أوروبا الشرقية .

■**المخبر المستقل بيوبرا** البرازيلي :**

الذي تحول من مخبر صغير يعتمد على التكنولوجيا الأجنبية في ميدان الأنزيمات إلى مبتكر للعديد من المنتجات الصيدلانية و خاصة الأنسولين و أنشأ عن طريق إيرادات ترخيص براءات الاختراع شركة من بين الأربع شركات الأوائل في ميدان صناعة بعض أنواع الأنسولين المتطورة .

■**شركة ناندو من إفريقيا الجنوبية :**

تحولت هي الأخرى من مطعم متخصص في الدجاج المشوي إلى منشأة تجارية عالمية بفضل حمايتها لاسمها التجاري و طريقة تحضيرها للأكلة ، فهذه الشركة أصبحت تمتلك سنة **2000** ما يزيد عن **200** مطعما في معظم أنحاء افريقيا و استراليا و كندا و مصر و ماليزيا و العربية السعودية و غيرها ، و أكثر من هذا قامت شركة نيندو باستغلال اسمها التجاري لتنويع أنشطتها في قطاعات أخرى.

ثانيا : التمويل عن طريق المالية الاسلامية :

يرى الاقتصاديين المهتمين بالمالية الاسلامية بأنها تتميز بالاستقرار بفضل عدم اعتمادها على التمويل بواسطة الاقراض بفائدة ربوية من جهة ، و الاستخدام الأمثل للموارد من جهة ثانية ،و عرف أحد الاقتصاديين المتخصصين في الاقتصاد الاسلامي البنك الاسلامي : بأنه مؤسسة مالية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور وفقا لأحدث الطرق و الأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري و تنشيط الاستثمار و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الاسلامية بحيث يحل نظام المشاركة في الأرباح محل نظام الفائدة ، و تبرز الأوراق المالية الأسهم دون السندات .

■ **بعض الآليات التمويلية الاسلامية :**

* **PILVA**
** **BIOBRAS**

o **المضاربة** : تعتبر المضاربة من أهم الصيغ الاسلامية التي تحرص عليها البنوك الاسلامية إذ تمثل نوعا من أنواع الشراكة ، بحيث يقوم الطرف الأول الذي لا يملك رأس المال و لكن يملك الخبرة و التجربة(مضارب) بتقديم مقترح إقامة مشروع للبنك من أجل دراسته ، بينما يؤمن صاحب رأس المال (البنك) الموارد المالية اللازمة لاقامة هذا المشروع ، و تتوزع الأرباح بينهما حسب النسب المتفق عليها ، و يتحمل صاحب رأس المال الخسارة في حالة عدم تقصير المضارب و عدم إخلاله بشروط المضاربة ، هذا الأخير ا لذي تكون خسارته هي تكلفة الفرصة البديلة لخدماته التي قام بها خلال فترة المضاربة ، و يتحمل الخسارة كاملة في حالة تقصيره أو إخلاله بالشروط المتفق عليها المتعلقة بالنشاط الاستثماري .

و المضاربة هي شكل من الأشكال الملائمة لاقامة و تنظيم المشروعات المصغرة و الفردية و الصغيرة التي عادة ما يقوم بها الخواص ، سواء كانوا من الفنيين كالأطباء و المهندسين ، أم كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة و الحرف اليدوية المختلفة ، فيقدم البنك التمويل اللازم بصفته صاحب المال ليستثمروه لقاء حصة من الأرباح المحققة و المتفق عليها .

- **المرابحة لأجل** : تعتبر المرابحة إحدى صور البيوع ، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع بتكلفة شراء البائع لها (سعر الشراء+ مصروفات الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه ، و لذا تعرف المرابحة شرعا ، بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه ، و يظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط ، و بالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا بمنح البائع للمشتري الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط ، و الأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الاسلامية في الدولة .
- **التمويل بالمشاركة** :

يمكن النظر للمشاركة بأنها عبارة عن تعاقد أو اتفاق بين طرفين أو أكثر على المساهمة في تمويل مشروع ما ، فهو يتمثل في تقديم مشاركين للمال بنسب متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا لحصة في رأس المال بصفة دائمة و مستحقا لنصيبه من الأرباح ، و بالتالي فان فكرة التمويل بالمشاركة تقوم على أساس أن الممول صاحب رأس المال (و ليكن البنك مثلا) يعتبر شريكا للمتعامل معه ، و الذي تصبح تربطه معه علاقة دائن بمدين ، كما أن المشروع و الحالة هذه لا يحتاج إلى تقديم ضمان للحصول على التمويل اللازم و الذي يمكن أن يسترد خلال فترات لاحقة على أساس أنه في :

- في حالة حدوث خسارة فانها تقسم على قدر حصة كل شريك أو حسب الاتفاق .
- في حالة تحقق أرباح فانها توزع بين الطرفين (البنك أو الشريك) بحسب الاتفاق .

لذلك فان أسلوب التمويل بالمشاركة خاصة لدى المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تعاني من صعوبات في الحصول على الأموال اللازمة في الوقت المناسب ، هو الأسلوب المناسب و الصحيح لكافة عمليات الاستثمار الجماعية النائشة و ذلك نظرا للمزايا التي ينطوي عليها من خلال :

- خلو التمويل من أسعار الفائدة المحدودة و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض سعرها عند بيعها للمستهلك و بالتالي تحقيق الميزة التنافسية .
- لا يحمل هذا الأسلوب في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال بالنسبة للتمويل بالقروض .
- يؤدي أسلوب التمويل بالمشاركة إلى انخفاض أو إلى انعدام التمويل بالقروض و هو ما سوف يترتب عليه عدم اعتماد مؤسسات التمويل على الفرق بين سعر الفائدة المدينة و الدائنة ، مما يدفع هذه المؤسسات إلى تجنيد كل طاقاتها و إمكانياتها في استخدام الأموال المتاحة لديها في المشروعات التي تحقق عائدا مجزيا و الذي ينتظر منه دفع عجلة التنمية إلى الأمام .
- يتميز أسلوب التمويل بالمشاركة بالمرونة وملاءمته لكافة أوجه التمويل في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي مما يساعد مؤسسات التمويل على القيام بدورها المنوط بها .
- لا يعتمد هذا الأسلوب كثيرا على الضمانات التي عادة ما يتطلبها التمويل بالاقراض ، حيث تقف هذه الضمانات حجر عثرة أمام صغار المستثمرين في الحصول على احتياجاتهم التمويلية في الوقت المناسب ، و ذلك لأن هؤلاء المستثمرين لا يستطيعون تقديم كافة الضمانات و الشروط التي تطلبها مؤسسات الاقراض بفائدة.
- تتميز الصيغ المختلفة للمشاركات الاسلامية بوضوحها و خلوها من أي تعقيدات، كما أن تنفيذها لا يتطلب وجود أسواق مالية أولية أو ثانوية بالضرورة و إن كان من الممكن الاستفادة من هذه الأسواق في مرحلة من المراحل [1].

ثالثا : النشر الالكتروني للقوائم المالية و الاعتماد الايجاري :

- **النشر الالكتروني للقوائم المالية**

إن مهنة المحاسبة و المراجعة المالية تواجه تحديات جديدة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية على الأنترنيت ، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في البيانات المالية و من ضمن هذه التحديات نجد:

- لجوء الشركات إلى نشر قوائم مالية غير مدققة في مواقعها الالكترونية أو الربط بين بياناتها المالية المدققة و غير المدققة على الأنترنيت ، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم [2]؛

الأمر الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني من القسم النظري عندما تحدثناعن إمكانية انضمام المؤسسات الجزائرية إلى البورصة مع احتمال التعتيم المعلوماتي أو عدم تناظر المعلومات الذي يمكن أن يوقع مستخدمي هذه المعلومات في خطر عدم اتخاذ القرار المناسب حول إمكانية الاستثمار .

- تعرض البيانات المالية المنشورة على الأنترنيت و المدققة للتلاعب و التغيير من طرف صاحب المؤسسة .
- التلاعب أو التغيير من قبل أطراف أخرى بسبب عدم تأمين الموقع الالكتروني .

---

[1] أحمد بوراس ، ، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ، مرجع سابق، ص 139 ، 140 ، بتصرف .

[2] زين يونس ، **المراجعة الداخلية و تكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية** ، مرجع سابق، ص 100.

- **الاعتماد الايجاري :**

يعتبر الاعتماد الايجاري من وسائل و صيغ التمويل الأكثر شيوعا في العالم و خاصة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، مما يساعدها على تخطي العقبات و تطوير نشاطها و بالتالي تطور القطاع ككل ، من ورائه الاقتصاديات الوطنية و ما يتركه من آثار ايجابية على مختلف النواحي كالتشغيل ، المبادلات الاقتصادية و نمو الاقتصاد ككل .

رابعا : شركات رأس مال المخاطر :

يهدف رأس مال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال المقدمة من المؤسسات المالية القائمة بشروط ملائمة كما يهدف إلى توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو تلك عالية المخاطر و التي تتوافر لديها في نفس الوقت إمكانيات نمو و عائد مرتفع في حالة نجاحها ، بذلك فإن رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.

بالتالي فان الدولة مطالبة بالتشجيع على إقامة شركات رأس مال المخاطر بمنح تخفيضات جبائية على مثل هذه الشركات ، و التشجيع على الاستثمار فيها بمنح امتيازات ، كما يمكن لها أن تساهم في تطوير السوق المالية عن طريق إدخال مؤسسات اقتصادية في البورصة بعد انسحاب شركات رأس مال المخاطر منها في مرحلة لاحقة من نضجها [1].

---

1 بوكساني رشيد ، **ملاحظات حول طرق التمويل الحديثة للمؤسسات الجزائرية** ، مع الإشارة إلى حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك Revu , reformes économiques en économie mondiale No 06-2009,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger ,.P 112

خامسا :التمويل عن طريق دعم الصناديق :

من بين الصناديق التي تدعم تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر نجد :

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة * :**

إن الانطلاقة الفعلية لهذا الصندوق كانت سنة **2004** ، حيث يقوم بدعم و مرافقة المستثمر و رفع الحواجز و العراقيل التي تعترضه أثناء تحقيق مشروعه في مجال الحصول على القروض حيث يلعب دور المرافق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي و تقديم الضمانات سواء في مرحلة الاستثناء ، أو التوسيع ، تجديد المعدات أو المساهمة ، و قد بلغ عدد الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق حوالي **76** خلال سنة **2011** .[1]

- **صندوق ترقية التنافسية الصناعية :**

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة **2000** ، و الذي تم تزويده بمبلغ مالي قدر ب :**1.5** مليار دينار، مهمته تمويل المؤسسات ذات الطابع الصناعي في إطار برنامج تأهيل التنافسية الصناعية ، مهمته صرف و منح مساعدات مالية [2].

* **FGAR**

[1] فوزي عبد الرزاق ، **اشكالية الاشتثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين اجراءات الدولة و التحديات الراهنة** ، تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 11 ، 12 مارس 2013.مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف الصفحتين 18 ،19.

[2] **الكتاب الأبيض للحكومة** ، مرجع سابق ، ص 228 ، بتصرف .

المبحـــــــــــــث الســـــــــــــادس

المؤسسات بين مواجهة العراقيل و التكوين في الذكاء الاقتصادي

ككل منظمة تعاني المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الصعوبات و العراقيل التي تواجهها ، لاسيما أن هذه الأخيرة أصبحت تشكو مؤخرا من عدة عراقيل خاصة مع التحرير المتفاقم للتجارة الدولية ، و نظرا للأهمية البالغة لهذه الفئة من المؤسسات أصبحت الدولة توليها اهتماما خاصا من خلال برامج الدعم و التكوين و من خلال إنشاء الهيئات و الوكالات التي يمكن لها أن تساعد هذه الأخيرة .

أولا : المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في مواجهة المنافسة الدولية :

تعتبر المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أول من عانى و لا يزال يعاني بسبب الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و ذلك لحساسيتها ، فالاصلاحات الهيكلية و دخول الجزائر في التقسيم الدولي للعمل أدى إلى إفلاس المؤسسات ، و كذا إلى تغيير أنشطتها و مواجهتها المتمثلة في ضعف الطلب الداخلي الراجع للقدرة الشرائية للمستهلكين و منافسة المؤسسات النشطة في إطار غير رسمي ، مما أدى بالكثير من المؤسسات إلى الاعلان عن الافلاس أو تغيير النشاط ، هذا إضافة إلى المنافسة الدولية ، حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تجد صعوبة فيما يخص العمل وفق مقاييس الجودة الموضوعة من طرف هذه المؤسسات الدولية المنافسة .

فالقدرة على استيعاب الابداع في المنافسة و الذي يرتكز على إمكانات تمويل تلتزم بها المؤسسة ، بالتالي الخطر الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو التحرير غير المحدود للتجارة الخارجية و كذا أثر تهيئة التعريفة الجمركية الناتجة عن إمضاء اتفاقية الجمعية مع الاتحاد الأوروبي[1].

[1] Noredine GRIM ,**l'économie algérienne otage de la politique** , CASBAH éditions, Algérie 2014,p148.

ثانيا : العراقيل المحيطة بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

- **تحريك المؤسسات:**

عندما نتحدث عن الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، فان هذه المؤسسات عامة تتوقع بأن آليات هذا الأخير لا يمكن لها التكيف مع وضعيتها ، فالتفتح حول المصطلح هو متغير من مؤسسة لأخرى ، البعض يرى ضرورة هذا الأخير و يبدو مهتما بواسطة المساعدة التي يمكن أن يقدمها لهم الفاعلين العموميين ، و البعض الآخر على العكس يرى بأنه من الآن عليهم الخروج لوحدهم و هم ليس بحاجة لمساعدة خارجية ، و ليس من الجدير الاعتماد على هذه الأخيرة للتعاون مع الفاعليين العمومين .

- **ثقافـــــــــة الريـــــــــــب :**

بعد ظهور العولمة ، أصبح من المستعجل أن يكون هناك **اتحاد** ما بين المؤسسات الخاصة **بالمنطقة** لمواجهة المنافسة الأجنبية ، و حسب دراسة أقيمت حول المؤسسات المتوسطة و الصغيرة المتحدة إقليميا بفرنسا تم التوصل إلى أن ثقافة الريب لطالما سادت لوقت طويل بهذه المؤسسات و على الرغم من بعض التطبيقات الخاصة بالتعتيم المعلوماتي للمنافسين ، إلا أن الثقة بدأت تتجسد بهذه المؤسسات تدريجيا ، كما أنه من من الجدير الحث على التعاون الاقليمي و تشجيعه من أجل تقوية و تكثيف دورة المعلومة في الشبكة ، و كذا إنشاء فرص الشراكة بين المؤسسات ، حيث أن هذه الأخيرة يمكنها تقوية الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة مع المنافسين الجدد بكلفة منخفضة [1].

ثالثا : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم الجهود التي أصبحت توليها السلطات العمومية الجزائرية لدعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لا تزال تعان من العديد من عدة مشاكل سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي يمكننا اختصارها فيمايلي :

- **على المستوى الداخلي :**
  - ✓ ضعف القدرات الادارية ، التقنية و التكنولوجية .
  - ✓ نقص المعرفة حول الأسواق .
  - ✓ نقص الخبرة فيما يتعلق بالمعلومة .
  - ✓ التسيير من نوع عائلي .

[1] Véronique coggia, **l'intelligence economique et prise de décision dens les PME** ,p64 ,Op Cit.

- ✓ غياب مركـــــــــــــز متخصص في جمـــــــــــع ، معالجة و بث المعلومة الاقتصادية في مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السلطات العمومية [1].
- ✓ قدم تجهيزات الإنتاج و لا سيما على مستوى المؤسسات العمومية .
- ✓ نقص الاستثمار في تكوين الموارد البشرية ، و نقص اليد العاملة المؤهلة ، حيث تحصي وزارة العمل سنة **2011** ، **50000** عامل أجنبي موزع على قطاع البناء و الأشغال العمومية ب **53 %**، القطاع الصناعي ب **42 %**في حين بلغت نسبة البطالة **10 %** أي **1076000** شخص دون عمل .
- ✓ ضعف الإبداع و الابتكار على مستوى المؤسسات.
- ✓ ضعف الخبرة و الاستشارة و المؤسسات المرافقة .
- ✓ غياب الأشهاد على المطابقة للكثير من المنتوجات الوطنية.
- ✓ ضعف تنافسية المنتوجات الوطنية خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوربي من جراء تعديل بعض الأنظمة و الإجراءات التجارية **مثل** :

الأحكام المتعلقة بالمواصفات و القياس و تطبيق الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

- ✓ ثقل الإجراءات الإدارية في معاينة ملفات الاستثمار[2].

■على المستوى الخارجي:

- ✓ الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأروبي في سبتمبر **2005** ، و الانخراط المنتظر للمنظمة العالمية للتجارة لها تأثيراتها المباشرة على المؤسسة الجزائرية ، و الدخول في منطقـــــــــة التبادل الحـــــــــــر مـــــــــع رواج السلـــــــــــع و الخدمات بين الجزائر و باقي العالم تستوجب وجود اقتصاد تنافسي .

و لتحقيق هذا الطموح يتطلب من المؤسسات تبني الطرق التطبيقية و المنظمة بواسطة إتقان النوعية ، تقوية كفاءات العمال ، إكتساب التكنولوجيات الجديدة و كذا المعارف الجديدة و الدعم المالي للمؤسسة .

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار ل **12** سنة خاصة بتفكيك التعريفة التدريجية مع الاتحاد الأروبي ، لترسيخ تأهيل و تنافسية مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تجارب و تعاليم تصدر من برامج داخلية[3].
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي .
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية.

---

[1] **الكتاب الأبيض للحكومة** ، مرجع سبق ذكره ، الصفحتين 274 و 275 ، بتصرف .

[2] أبحاث المؤتمر الدولي ، **تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ، مرجع سابق ، ص 11 .

[3] **الكتاب الأبيض للحكومة** ، مرجع سبق ذكره ، الصفحتين 274 و 275 ، بتصرف.

✓ مشكل التسيير.

✓ الضغط الجبائي المرتفع .

✓ توسع نشاط الاقتصاد الموازي و الذي يسيطر على **65 %** من سوق السلع **مثل:**
الخضر و الفواكه ، الأعمال، للحوم البيضاء و الحمراء، النسيج و الجلود و الذي تغذيه البيروقراطية و الفساد الاقتصادي ، مما يشكل خطرا على بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق.

✓ ضعف الاستثمارالأجنبي المباشر ، في حقل نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفضيله للنشاط في قطاع المحروقات ، و هو ما حرم هذه المؤسسات من فرص الشراكة و المناولة.

✓ تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة صعوبات فيما يخص التجارة الخارجية ، سواء تعلق الأمـــــــــــــر بالاستيراد أو التصدير.

o **من جانب الاستيراد** : ثقل الإجراءات الإدارية في التسيير المادي و المعلوماتي للمواد المستوردة ، مما يحملها تكاليف إضافية .

o **من جانب التصدير:** ضعف صادرات السلع و الخدمات خارج قطـــــــــــاع المحروقات حيث لا يزيـــــــــــــد عدد المؤسسات المصدرة عن **100** مؤسسة.

✓ نقص **المعلومات** و الشفافية و عدم توفر **قاعدة** معلوماتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

✓ مشكل التسويق و نقص المعلومات و الإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق، و كذا عدم وجود منافذ التصريف المعروفة من السلع في ظل تزايد نشاط الاستيراد و تدهور القدرة الشرائية للمواطنين [1].

حيث لا يمكن لهذه المؤسسات أن تتحمل كثافة التنافسية (تقلبات البيئة و تزايد المنافسة) بدون ادراج استراتيجي لسياسة الابتكار سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الدولية ، لهذا أصبحت السلطات العمومية توليها اهتماما خاصا .[2]

اضافة الى عدة صعوبات أخرى مثل :

- ضعف العلاقة بين المؤسسات الكبيـــرة و المؤسسات الصغيـــرة و المتوسطة لضعف الهياكل المعلوماتيـــة ؛
- صعوبات اجرائية تؤدي إلى العديد من المشاكل كعدم الفصل بيـــن الملكية و الادارة، و الربط بيـــن السلطة و المسؤولية؛
- عراقيـــل تتعلق بالمقاول نفسه لافتقاده لروح المبادرة الفرديـــة و تحمّل المخاطر.

رابعا : الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

---

[1] أبحاث المؤتمر الدولي ، **تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ،مرجع سابق ، ص 11 .

[2] **الكتاب الأبيض للحكومة** ، مرجع سبق ذكره ، الصفحتين 274 و 275 ، بتصرف

اتخذت الحكومة العديد من الآليات و الإجراءات في مجال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بين هذه الاجراءات والآليات انشاء عدة مؤسسات و هيئات داعمة لها.

- **الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**

أ –المشاتل:

طبقا للمادة **12** من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت لـــــــــــــدى وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار مشاتل تعمل على ترقية هذه المؤسسات، و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و هي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها ، و تكون المشاتل في أحد الأشكال التالية :

- ✓ **المحضنة** : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع و قطاع الخدمات .
- ✓ **ورشة الربط** : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية .
- ✓ **نزل المؤسسات** : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث [1].

ب –مراكز التسهيل:

أقر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء العديد من مراكز الدعم ، و التي من بينها مراكز التسهيل ، هذه الأخيرة تعتبر هيئات استقبال و توجيه للمؤسسات المنشأة ، و تسعـــــــــــى هذه المراكز من خلال المهام الموكلة إليها ، إلى إقامة الدعم المالي في مجمل القطاعات ، من أجل تسهيل عملية دعم تمويل المؤسسات ، و تسمح كذلك بتوجيه المؤسسات نحو اندماج أكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي و ذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية و تنظيمية حول الأسواق المحلية و الدولية [2].

كما تتميز هذه المراكز بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المال.

- **الوظائف الأساسية لمراكز التسهيل :**

تتمثل الوظائف الرئيسة لمراكز التسهيل على المستوى الوطني فيما يلي :

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية.
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية و ذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.

مرافقة أصحاب المشاريع و المقاولين في ميداني التكوين و التسيير.

---

[1] جريدة رسمية **عدد 13 المؤرخة في 26 فبراير 2003** ، ص 13 ، لمزيد من المعلومات يمكنك الرجوع الى المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 25 فبراير 2003 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .

[2] أبحاث المؤتمر الدولي ، تقييم **آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ، مرجع سابق ، ص 11

- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرص الإستثمار و الدراسات القطاعية و الإستراتيجية و الدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير و التسويق و استهداف الأسواق و تسيير الموارد البشرية و كل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- دعم تطوير القدرة التنافسية.
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

ح- المجلس الوطني الاستشاري :

هو جهاز استشاري يكلف بترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة ، و السلطات العمومية من جهة أخرى ، و للمجلس مهام تتمثل في :

- ضمان الحوار و التشاور بشكل دائم و منتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي ، و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة .
- تشجيع و ترقية إنشاء جمعيات جديدة.
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل ، و بصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح باعداد السياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع [1].

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم **03/01** الصادر بتاريخ : **20** أوت**2001** المتعلق- بتطوير الاستثمار، و قد استخلفت وكالة الترقية و دعم الاستثمار، و تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تهدف إلى تقليص مجال منح التراخيص اللازمة للاستثمار، تقيم فعالية و نجاعة البرامج القطاعية و متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد بلغت حصيلة المشاريع المصرح بها لدى الوكالة **7803** مشروع إلى غاية**2011/12/31**.

د- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

هي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم **05- 165** مؤرخ في **03** ماي **2005** ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم**05-165** المؤرخ في **3** ماي **2005**.

- **استراتيجية الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

[1] مرسوم تنفيذي مؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن **انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** و تنظيمه و عمله ، ص22 .

تتمثل استراتيجية الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواصلة النشاط الذي بدأ في تجربة برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توسيع نطاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة ، لا سيما من حيث حجم المؤسسات و قطاعات النشاط.

- **مهامها :**
  - تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
  - تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومتابعته .
  - ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الإنشاء و التوقيف و تغيير النشاط [1].

ه- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة * :

ن- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **:

أنشـــــــأت هـــــــــذه الوكالـــــــــــة بموجب المرسوم التنفيذي رقـــــــم **96-296**الصـــــــــــــادر بتاريخ **8** سبتمبر **1996** و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تقـــــــوم الوكالـــــــــة بتقديم الاستشارة و مرافقة الشباب أصحاب المشاريع الجديدة ، و متابعة الاستثمارات التي ينجزونها مـــــــع الحرص على احترامهم لبنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .

خامسا : أهم التحفيزات المالية و الضريبية الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بالإضافة إلى هيئات الدعم الموجهة لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم اتخـــــــــــاذ جملـــــــــــة من الإجراءات التحفيزية لهذا القطاع و هي:

- **في مجال التمويل** : لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير و أهمها :

✓ تخفيض في معدل فائدة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ب:

أ – في مرحلة الإنشاء و التوسيع:

- الجزائر، وهران، عنابة **0.25%**
- الجنوب و الهضاب العليا**15 %**
- ولايات أخرى :**1%**

ب- عند التأهيل:

---

[1] موساوي رشيد ، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 30جوان 2011، ص 2 ،3 ، WWW.andpme.org.dz بتصرف .

* أنظر تقنيات تمويل المؤسسات ص و م (صندوق ضمان القروض) في المبحث الخامس من نفس الفصل .

** **ANSEJ**

- ب الجنوب و الهضاب :**15%**
- الولايات الأخرى :**1%**

✓ تطوير نشاط التأجير الموجه للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في البنوك مع تقديم مزايا ضريبية في حال تمويل معدات الإنتاج .

✓ إنشاء مؤسسات ما بين البنوك لتسيير الأصول و تغطية الديون هدفها التقليل من التراعات.

✓ إنشاء صناديق استثمارية في كل الولايات هدفها المساهمة في رأس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة من قبل الشباب.

✓ منح قروض دون فائدة تصل إلى:

- **25 %** من قيمة الاستثمار أقل أو يساوي **2** مليون دج .
- **20 %** من قيمة الاستثمار الأكبر من **2** مليون دج و أقل من **5** مليون دج .
- **22 %** إذا كان الاستثمار في المناطق الخاصة ، الجنوب والهضاب العليا.
- منح قروض بنكية تصل غلى **70 %** من القيمة الكلية للاستثمار.

- **في مجال الإجراءات الضريبية:**

✓ تخفيض **15 %** من الضريبة على أرباح الشركات [*] للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الهضاب العليا.

✓ تخفيض **20 %** من الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجنوب.

✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة **5** سنوات لفائدة مؤسسات رأس المال المخاطر.

✓ تخفيض **50 %**من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الاجمالي[**] للمستثمرين الموجودين في الجنوب الكبير.

✓ إعفاء من دفع الرسم على النشاط المهني[***] و الضريبة على أرباح الشركات و للعمليات بيع السلع و الخدمات الموجهة للتصدير.

✓ منح **20%** من الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المؤسسات الصغيرة جدا).

أما فيما يخص توفير الأوعية العقارية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاء لجان على المستوى المحلي تساعد على تحديد المواقع و ترقية الاستثمار و كذا ضبط العقار تعمل على توفير

[*] **L'IBS**
[**] **L'IRG**
[***] **La TAP**

الإعـــــــــــــلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع و تقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.

- **التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي و واقع اليقظة الإستراتيجية :**

لزيادة الحاجة إلى نظـــــام الذكـــــــــاء الاقتصادي ســـــــــواء بالنسبة للمؤسسة أو الدولـــــــــــــة فقد أصبح من الضروري تكوين متخصصين في هذا المجال و ذلك من خلال إدراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية و القيام بدورات تكوينية ، و تتباين برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي وفقا لاستراتجيات الدول و تبعا لدرجة تحرير السوق و درجة الحرية الاقتصادية ، توافر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، وجود البنية التحتية الخاصة بالتكوين و التعليم و توافر الكفاءات اللازمة لذلك ، إلا أنه من المتعارف عليه هو أن التكوين في الذكاء الاقتصادي ليس قائما على استراتجيات التفرقة بل يخضع لإستراتجية جماعية و متجانسة تستجيب للحاجات الحقيقية و للأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين .

- **أهداف برنامج التكوين :**

يتميز الذكاء الاقتصادي بالتعقد الأمر الذي أدى لعدم وجود برامج تكوين واضحة ، إلا أنه من المتفق عليه من المختصين هو اعتبار عملية الذكاء الاقتصادي كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة إلى أهداف تكوينية هي :

أ- البحث و معالجة المعلومات .

ب- الحماية و الدفاع عن التراث الصناعي و التكنولوجي للبلاد و المؤسسات

ج-المراقبة و التحكم في المحيط الاستراتجي .

كما توصل هؤلاء المختصين و الخبراء إلى أن التكوين ليس قضية شخص واحد بل مجموعة من الأفراد متعددي الاهتمامات مما ينشأ نوع من التلاحم و التفاعل بينهما ، و يتطلب أن يتوفر لدى المتكون في الذكاء الاقتصادي ثلاثة أنواع من الكفاءات و هي :

✓ **الذكاء المعلوماتي** : و يعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة فردية و شخصية ، و تعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة .

✓ **الذكاء العملياتي** : و يقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسة الإنتاج انطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي إلى بلوغ مرحلة النوعية و التسويق ، يعتبر هذا النوع الأكثر تكيفا و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويين المحلي و الإقليمي .

✓ **الذكاء الاستراتيجي** : و يتعلق بإدارة المعلومة الإستراتجية للتأثير في المحيط ، و يجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات التوجه الدولي .

---

[1] أبحاث المؤتمر الدولي ، **تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي** ، الصفحتين 18 ،19 بتصرف ، مرجع سبق ذكره

- **محاور برنامج التكوين :**

يضم برنامج التكوين عدة محاور أساسية هي على التوالي :

✓ **التنافسية و المحيط الدولي** :يتوجب على الطالب (المتكون) معرفة عدة مفاهيم هي عولمة الاقتصاد و تنافسية الدول ، اقتصاد المعلومات و المعارف ، تحديد الفرص التي يتيحها الذكاء الاقتصادي للمؤسسة أو الدولة و كذا التهديدات التي يمكن أن يفرزها لهذه المجموعات (مفهوم الأمن الاقتصادي).

✓ **إدارة المعلومات و المعارف** :يجب على المتكون التعرف و التعبير على احتياجات المؤسسة في مجال المعلومات ، التحكم في حلقات الاستعلام ، كما يجب أن يحتوي برنامج التكوين على إدارة جمع المعلومات ، استغلال و استخدام المعلومات و إدارة المعارف .

✓ **الحماية و الدفاع على التراث الصناعي و التكنولوجي** : الهدف من هذا المحور هو تعرف المتكون على العناصر الواجب حمايتها داخل و خارج المؤسسة (التراث المعلوماتي) و ذلك للحفاظ على ممتلكات المؤسسة أو الدولة التي أصبحت تتجه نحو اللامادية (الملكية الفكرية و الصناعية)، و بالتالي يجب تكوين الطالب أيضا في كيفية تقييم و إدارة أي نوع من الأزمات الناجمة عن التهديدات العديدة التي قد يتعرض لها تراث المؤسسة أو الدولة .

✓ **التأثير و التأثير المضاد** : يحتوي هذا المحور على إستراتجية التأثير و التأثير المضاد ، الاستخدام الهجومي و الدفاعي للمعلومات و المعارف من أجل أن يكون المتكون قادرا على التصدي للهجمات المعلوماتية و تجنب الوقوع في حالات عدم الاستقرار بسبب المنافسين ، باقي الدول أو منظمات المجتمع المدني[1] .

و قد ظهر التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر كاجابة منطقية عندما قام مدير جامعة التكوين المتواصل بالاعلان الرسمي عن التكوين في المجال بتاريخ **08** جانفي **2007** "السيد عبد الجبار لمنور" للمرة الأولى في جامعة الجزائر و ذلك بالانطلاق فعليا فيه في شهر فبراير من نفس السنة ، موجهة لاطارات المؤسسات التي تحتاج للمساعدة .

- **إدماج الذكاء الاقتصادي قي المنظمات :**

يحتاج الذكاء الاقتصادي إلى أن يدمج في المنظمات و المؤسسات كاستراتيجية من خلال تبنيه كبرنامج عمل يمكن له أن يقي هذه المنظمات من الهزات التي يمكن أن تتعرض لها ، كما يمكن له أن أن يزودها بأدوات التوقع و الدراسة.

[1] Francis MOATY , **la formation à la veille et à l'intelligence economique**, Op Cit ,p35.

- **مراقبة المعارف و التوجيه المهني:**

يمكن في نهاية مرحلة التكوين تقييم كفاءة الطالب أو المكون بناء على نتائجهم في الامتحانات و مراقبة المعارف الكلاسيكية بالإضافة إلى العمل قدر المستطاع على تقييم الأعمال الفردية و الجماعية للطلاب و المنجزة خلال فترة الدراسة و التحصيل .

ففي مجال الذكاء الاقتصادي تعتبر المعرفة الجيدة للأعوان الاقتصاديين أثرا حاسما في التعلم و عليه يتوجب على الطلاب انجاز أعمال خلال تربص أو تدريب على الأقل في مؤسسة أو إدارة معينة ، و ذلك في إطار مسارهم الدراسي .

و تعطي دول **مثل** بلجيكا و هولندا و استراليا و نيوزيلندا قيمة كبرى لرحلات تكوين الشباب ، إذ يلحون على الطالب الذي أنهى دراسته أن يعيش سنة في الخارج قصد اكتساب تجارب في معرفة طرق التسييـــــــــر و المناخ الاجتماعي ، أما فرنسا فتسهل على الشاب الذي درس في الخارج خاصة بريطانيا و الولايات المتحدة

و كندا الحصول على وظيفة بامتيازات كبيرة أكثر من الذي يزاول دراسته ببلده[1].

و الشكل التالي يمكن له أن يعبر عن مدى مرجعية التكوين بالنسبة للذكاء الاقتصادي في المؤسسات :

[1] http://www.startimes.com/f.aspx?t=32579741 . تاريخ الاطلاع : 2014/01/09

الشكل رقم 13: مرجعية التكوين في الذكاء الاقتصادي

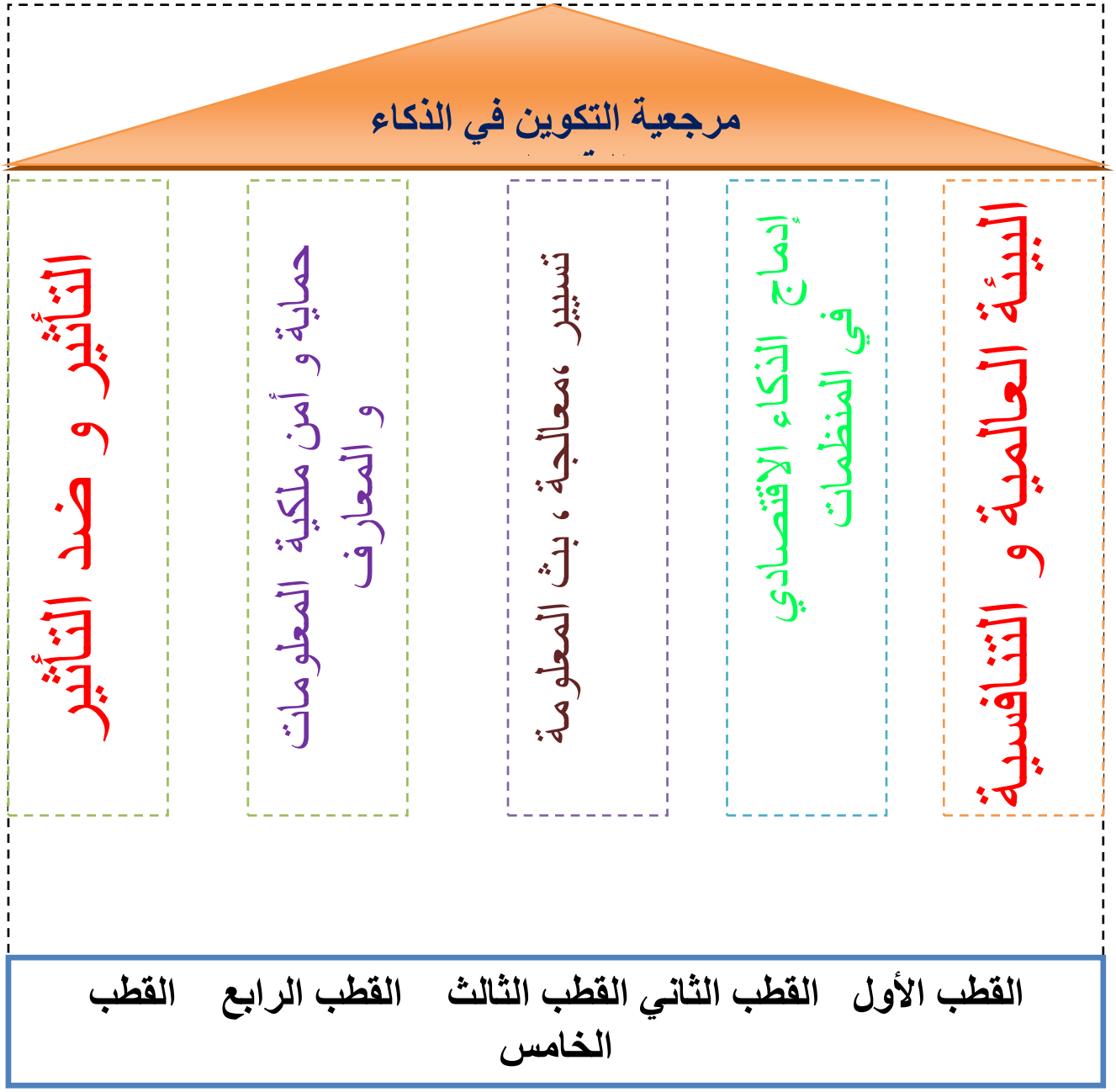

source : Francis MOATY , la formation à la veille et à l'intelligence economique, ,p35,op cit.

- **واقع اليقظة الإستراتيجية و ذكاء الأعمال *في المنظمات الجزائرية**

تسجل الجزائر تأخرا كبيرا مجال ذكاء الأعمال مقارنة بدول الجوار، إذ تشير الاحصائيات الخاصة بوزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار إلى أن **20 %** فقط من المؤسسات تتوفر على أجهزة اعلام آلي ناجعة و **% 15** تتوفر على موقع نترنت خاص بها، كما أن **50 %** تفتقر لنظام محاسباتي مناسب.

و بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها ذكاء الأعمال عالميا، شرعت السلطات العمومية ممثلة في وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بالتعاون مع مكاتب الاستشارة الوطنية و الأجنبية في إنشـــــــــاء خلايا لليقظة في بعض منظمات الأعمال ، بداية بإنشاء بنـــــــــك معلومات يوضع تحـــــــت تصـــــــــرف المؤسسات الاقتصادية و ذلك بالتنسيق مع جميع القطاعات الوزارية و مؤسسات و هيئات الدولة ، إضافة إلى توقيع اتفاقية مع جامعة التكوين المتواصل و جامعة باتنة و الغرفة الوطنية للصناعة و التجارة من أجل تقديم تكوين عالي في ذكاء الأعمال لاطارات المؤسسات.

و هكذا ينطوي ذكاء الأعمال على جانب هام من الاستراتيجية الوطنية الصناعية التي ترمي إلى تحقيق أربعة أهداف هامة تتمثل في مايلي :

- ❖ نشر ثقافة ذكاء الأعمال التي تطمح إلى تطوير السلوكات الفردية و الجماعية للفاعلين الاقتصاديين العموميين و الخواص في اطار رؤية جماعية و متعددة الاختصاصات.
- ❖ ضمان تعاون بين القطاع العمومي و القطاع الخاص و تطوير نظرة جديدة لعلاقاتهما القائمة على الثقـــــــــــــــة المتبادلة و الضرورية لتطوير الصناعة الوطنية.
- ❖ ترقية التنمية و ضمان أمن الأملاك التكنولوجية و الصناعية الوطنية من خلال وضع تراتيب للرصد قادرة على مواجهة رهانات انفتاح السوق الوطنية للمنافسة و الحد من الممارسات غير النزيهة للمنافسين.
- ❖ تطوير الوظيفة الاستشرافية من خلال التنسيق بين الهيئات العمومية و المؤسسات و الجامعات و مراكز البحث و الفاعلين الاقتصاديين من أجل ربط التطور و تحديد الأعمال الاستراتيجية التي يجب القيام بها على المديين المتوسط و الطويل في مجال الصناعة الوطنية [1].

ففي سنة **2007** تم إجراء دراسة على مستوى المشروعات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الغرب الجزائري ، و من خلال الدراسة اتضح أن الاستثمارات غير المادية و البحوث المرتبطة بالمعلومات هي جد فتية ، حيث لوحظ أن نصف المنظمات محل الدراسة أي ما يعادل **44.32** % أكدت عدم استثمارها في المجال ، و

---

* ذكاء الأعمال :يقصد به الذكاء الاقتصادي ، فهو مصطلح متعارف عليه في دول المشرق العربي كالأردن و مصر و في دول المغرب العربي يعبر عنه بالذكاء الاقتصادي ، لأن دول المشرق تعتمد على اللغة الانجليزية في لغة الأعمال ، على عكس دول المغرب " اللغة الفرنسية هي لغة الأعمال " فالمسألة هي مسألة ترجمة للمصطلح لا غير ، أما المعنى فهو واحد .

[1] زغيب مليكة ، **واقع اليقظة الاستراتيجية دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية** ،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، أبريل 2012 ،جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، جامعة دحلب ، البليدة ، الجزائر ، ص 5.

ربع هذه المنظمات لا تملك هذه الاستثمارات إلا من جراء شراء شهرة محل و براءات الاختراع أي من خلال شراء التراخيص و براءات الاختراع و الاستغلال ، كما يوجد سوى **13.64 %** من المنظمات التي استثمرت و يوجد **17.05** % من بين هذه المنظمات لجأت لاستثمارات في مجال الاشهار ؛

كما كشفت دراسة أخرى في سنة **2008** حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المشروعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و التي تمثل الغالبية العظمى من المنظمات الجزائرية (حيث بلغت عينة الدراسة **500** منظمة جزائرية) على النتائج التالية :

- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب **44.5 %** ، أي أقل من النصف ، كما أن **16 %** فقط من المنظمات غير المجهزة بأجهزة الحاسوب تنوي القيام بشراء أجهزة الكمبيوتر في المستقبل القريب في حين **84 %** الأخرى ليس لها أي رغبة في ذلك .
- تبين من خلال الدراسة أن المنظمات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالأنترنيت ، حيث بلغت معدلات الاتصال بالأنترنيت في المشروعات المصغرة نسبة **19 %** ، أما في المشروعات الصغيرة فقد بلغ معدل **24 %** ، في حين بلغ هذا المعدل **34** % في المشروعات المتوسطة ، كما تتميز أغلب المنظمات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية .
- كشفت الدراسة أن **1 %** من العمال في المنظمات الجزائرية هم مهندسين في الاعلام الآلي و **5 %** هم تقنيين في نفس المجال ، إضافة إلى أن **42** % من المنظمات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال نشاطات التدريب و التكوين .

و على هذا الأساس فان المنظمات الجزائرية تعاني نقصا كبيرا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال إضافة إلى غياب أنظمة اليقظة و الذكاء فيها[1] .

[1] سهام عبد الكريم ، **سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة 26 أفريل 2012 ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص 674 .

خاتمة الفصل :

من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص بأن المؤسسات الجزائرية على وجه العموم و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص تحتاج لتطبيق استراتيجيات الذكاء الاقتصادي للتمكن من مواجهة الأخطار و توجيه تكوين مستخدميها في هذا المجال ، و كذا تخصيص جـــــــــزء مـــــــــن مواردها للانفاق على استراتيجية الذكاء الاقتصادي من أجل تطوير نجاعتها و استمراريتها في الأسواق ، و ذلك ما أثبتته العلاقة العكسية بين الانفاق على الذكاء الاقتصادي و تفادي المخاطر من قبل المؤسسة .

و لابد أن المؤسسة لا يمكن لها الوصول إلى كل هذا دون العمل وفق مبدأ السهر المالي ، من خلال الاستناد إلى رافعة الذكاء الاقتصادي التي يمكن تساعدها للوصول إلى طرق تمويل أكثر جدوى و أكثر ملاءمة و أمانا نظرا لطبيعتها الحساسة و حجمها المتواضع .

لكننا لا نستطيع أن نجعل هذه التوصيات مجرد فلسفة اقتنعنا بها جراء الدراسات التي توصل إليها اقتصاديين بارزين في العالم ، بقـــــــــدر ما نحتاج و تحتاج مؤسساتنا لتوصيات نابعة مما يجري في عالمها الصغير و الولوج فيه مع مشاركتنا لها فيه ، لنتمكن فعلا من احتواء نظرية اليقظة الاستراتيجية و اتخاذ القرار بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و مدى تطبيقاتهما ، و هذا ما سنحاول طرحه في الفصل الموالي من الدراسة .

الفصل الرابع :

الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الرابع :

الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تمهيد :

تحتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسهر كتطبيق لإجراءات الذكاء الاقتصادي ، و كما رأينا فان مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبحت اليوم مؤسسات كبرى كانت تعمل وفق متطلبات الذكاء الاقتصادي و اليقظة حتى تمكنت للوصول لما هي عليه الآن ، لذلك ارتأينا في دراستنا هذه أن نبحث عن تلك العلاقة المستوحاة بين تطوير استراتيجية الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسة و مدى العمل وفق متطلباتهما بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و للوصول على إجابة عن هذا السؤال اخترنا عينة من هذه الفئة من المؤسسات ، ألا و هي تلك المؤسسات التي قبلت المشاركة معنا في هذا البحث ؛

و لكن قبل ذلك ، كان من الأجدر بنا أن نعرج بتلك الهيئات و الهياكل التي لها علاقة مباشرة بهذه المؤسسات و التي أعطتنا و أفادتنا ببعض المعلومات كل حسب قدرتها كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل لمايلي :

- ☑ **المبحث الأول : أهم المؤسسات و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية**
- ☑ **المبحث الثاني : الذكاء الإقليمي و أمن المؤسسات**
- ☑ **المبحث الثالث : الدراسة المنهجية للبحث**
- ☑ **المبحث الرابع : تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- ☑ **المبحث الخامس : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- ☑ **المبحث السادس : السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

المبحـــــــــــــــــــث الأول

أهم المؤسسات و الهيئات الداعمة للمؤسســـات الصغيرة و المتوسطة بالولاية

قصد التقرب أكثر من الهيئات و المؤسسات التي تسعى لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قبل البدء في ملأ استمارة الاستبانة الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة ، فضلنا أن نطرق أبواب أهم الهيئات المعنية بمساندة هذه الأخيرة و المتواجدة بمقر ولاية سيدي بلعباس بغية إفادتنا بأي معلومة قد تفيدنا في الدراسة ، حيث أن هذه الفئة من المؤسسات (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) لا تستطيع العمل بمفردها لتجميع أهم المعلومات ، و مواكبة أهم الطفرات و التقلبات الاقتصادية التي يعرفها العالم بصفة عامة أو تلك التي تعرفها الجزائر بصفة خاصة ، فلابد من أطراف أخرى تتدخل لتصحيح تلك الاختلالات التي قد تقع ضحيتها هذه الفئة الحساسة من المؤسسات ، و لمعرفة أهم الأطراف أو الهيئات التي تشد حبال الدعم و المساندة بالنسبة إليها حاولنا التقرب عن كثب من بعض هذه الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مقابلتها بطريقة مباشرة ، و التي قبلت هي بدورها مشاركتنا في هذا البحث ، يمكننا ذكر أهمها و هي على النحو التالي :

أولا: مركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية (سيدي بلعباس)

تم إنشاء المركز حوالي سنة **2012** ، و هو بمثابـــــــــــة مؤسسة عمومية في خدمة المستثمرين المحليين ، الهدف من إنشائه هو : مرافقة المشاريع التي تخلق مناصب عمل و كذا قيمة مضافة ، أين تقوم مصالح المركز باستقبال كل من :

- ✓ حاملي فكرة مشروع و يريدون صقلها مستقبلا .
- ✓ حاملي المشاريع ، و الذين ينوون إنشاء مؤسسات جديدة .
- ✓ رؤساء المؤسسات في مرحلة تطوير أو توسيع مؤسساتهم .

- **التوجيه :**

يتم توجيه المؤسسات إلى عـــــدة هيئات و إدارات يمكن أن تساعدهم أو ترافقهم طوال فترة تجسيد فكرتهم (مشروعهم) من طرف المركز ، و هذه الهيئات هي على التوالي :

- ✓ مشتلة المؤسسة .
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- ✓ نحو أجهزة المساعدة على إنشاء المؤسسات(مثل : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المؤسسات المالية) .

- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (التأهيل) .
- ✓ صندوق ضمان القروض .
- ✓ الوكالة الوطنية للاستثمار و ضبط العقار** .
- ✓ البنك الولائي للاستثمار.
- ✓ مؤسسات التكوين ...الخ.

- **المرافقة :**

تتمثل مرافقة المؤسسات من قبل مركز التسهيل فيما يلي:

- ✓ المساعدة التقنية ؛
- ✓ تكوين الدراسة التقنية و الاقتصادية * ؛
- ✓ دراسة السوق ؛
- ✓ التسويق ؛
- ✓ المعلومات ؛

أين تتم دراسة ملف المعني من كل النواحي بطريقة تقديرية لرقم الأعمال المتوقع ، الأعباء و التكاليف الخاصة بالمؤسسة ، الاهتلاكات ، الخزينة و ذلك على الأقل لفترة توقعية لمدة تتراوح لمدة (**03**) ثلاث سنوات ، لمعرفة مدى مردودية المشروع ، و من خلال الدراسة يمكن التوصل ما إذا كان المشروع سيحقق نتائج إيجابية و ربح خلال الفترة ، أو سيحقق نتائج سلبية ليتم تبليغ حامل المشروع بهذه النتائج لاتخاذ القرار .

- **النصائح :**

تتراوح النصائح في المساعدة على تسيير المؤسسة تسييرا جيدا حسب مخطط نشاطات مدروس بدقة ، و من بين الخدمات المقدمة من طرف مركز التسهيل لولاية سيدي بلعباس نجد مايلي :

- المبادرة بالقيام بما يسمى بـــــــ : الأبواب المفتوحة المقامة على مستوى المركز لتوجيه و مساعدة المؤسسات .
- التكوين ، حول طرق التسيير و عدة أمور تخص إنشاء أو تطوير المؤسسة الموجهة لفئة الشباب ، طلبة ، حاملي المشاريع ، رؤساء المؤسسات (لمدة تتراوح بين **3** أيام إلى غاية **أسبوع**) [1]، و ذلك في إطار الأسبوع العالمي للمقاولاتية المقام سنويا على مستوى المركز ، أين يتم القيام بعدة ورشات التي يمكن أن

** **ANIREF**

* le plan d'Affaire , business plane.

[1] المعلومات المنتقاة من مصالح مركز التسهيل لولاية سيدي بلعباس.

تنجر عنها فتح مؤسسات و مشاريع جديدة لحاملي أفضل أفكار لتجسيد مشروع يكون ذو قيمة مضافة يساهم في إنشاء فرص عمل جديدة .

- تقديم أيام و دروس تكوينية للطلبة ، المقاولين و المؤسسات ، و كذا حاملي أفكار المشاريع بصفة مجانية من طرف المركز ، من خلال استضافة أساتذة متخصصين و ذوي كفاءات .
- خلق ديناميكية التشارك و تبادل الأراء و الأفكار بين جميع الفاعلين الحاضرين في هذا الأسبوع مع إمكانية طرح طريقة العمل في شكل فوج ، الأمر الذي يبتعد عن الطرق الكلاسيكية في التكوين و خلق روح المعرفة و الاستطلاع على المعلومة من طرف طالبي أو هواة التكوين في المقاولاتية ؛
- إمكانية الخروج بعدة أفكار جديدة و إبداعية على مستوى المركز من طرف المشاركين في الأسبوع العالمي للمقاولاتية ، و الذي يمكن أن يضيف عدة تطويرات في عالم المقاولاتية ليس على مستوى إقليم الولاية ، بل يمكن الوصول بها على مستوى الجزائر ككل ؛
- لكن الأمر الملاحظ أن حضور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بعض الهيئات الفاعلة كان ناقصا نوعا ، الأمر الذي يدل على عدم اهتمام المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الولاية بعالم الأعمال و تطوير القدرات المعرفية و كذا فرص التكوين المجانية التي لن تكون متوفرة دائما ، فهذه فرصة من فرص التكوين في عدة مجالات جديدة مجانية من طرف خبراء و متخصصين لطالما تكون مفقودة كالتكوين في عالم المقاولاتية ، المانجمنت التسويـــــــق ...الخ ، فلماذا تفوت مثل هذه المؤسسات على نفسها (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) فرصة التكوين العالية و المجانية هذه ؟

و من خلال ترددنا على المركز ، و مناقشتنا لموضوع الدراسة مع مديرة المركز لولاية سيدي بلعباس ، أبت هذه الأخيرة إلا مشاركتنا أين تناقشنا حول سؤال فيما يخص نقاط الضعف و القوة الخاصة بإقليم الولاية (سيدي بلعباس) ، و التي يمكن أن تفيد الولاية فيما يخص فرص **الذكاء الإقليمي**[**] الخاص بها ، حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة و كذا المستثمرين الاطلاع على فرص الذكاء التي يمكن أن يوفرها الإقليم لهم و التي تمكننا من تسجيلها في شكل جدول [1] .

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشباك الوحيد غير مركزي):

يعتبر الشباك الوحيد اللامركزي للولاية أحد الهيئات و المؤسسات الادارية الداعمة للمستثمرين و المؤسسات ، حيث تدور مهامها في :

[**] ارجع إلى تعريف الذكاء الإقليمي في الفصل الأول .

1 المعلومات تم التحصل عليها من خلال الحضور الشخصي و المشاركة في فعاليات **الأسبوع العالمي للمقاولاتية** بالمركز في الأيام الممتدة من : 2014/11/17 إلى غاية 2014/11/23 من خلال دعوة مقدمة من طرف مديرة المركز .

- ✓ منح التراخيص اللازمة للاستثمار ؛
- ✓ تقيم فعالية و نجاعة البرامج القطاعية ؛
- ✓ متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

حيث بلغت حصيلة المشاريع المصرح بها لدى الوكالة **498** مشروع إلى غاية **2012** [1]، الجدول الآتي يوضح لنا ذلك :

جدول رقم 15 : توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب طبيعة النشاط (2002، 2012)

المبلغ : مليون دينار

طبيعة النشاط	عدد المشاريع	المبلغ (الوحدة)	عدد العمال
الزراعة	**3**	**158**	**63**
البناء و الأشغال العمومية	**151**	**21146**	**3453**
الصناعة	**62**	**19401**	**2234**
الصحة	**11**	**471**	**72**
النقل	**242**	**12613**	**1350**
السياحة	**4**	**1526**	**190**
الخدمات	**25**	**3941**	**585**
المجموع	**498**	**59256**	**7947**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، سيدي بلعباس.

هذا الجدول يعطي لمحة عن عدد المشاريع المصرح بها على مستوى الولاية المقدرة بحوالي :**498** مشروع بكلفة إجمالية تقدر بـــــــ: **59.256 مليون** دج ، مع عدد تشغيل قدر بـــــ : **7947**، حيث يتصدر النقل قائمة النشاطات ، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و ثالث مرتبة تحتلها الصناعة ، في حين أن كل من السياحة و الزراعة تظل في المرتبتين الأخيرين ، و في الواقع لا يمكن تطوير الاقليم و لا التحفيز على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة أو حتى كبرى بطريقة عشوائية دون معرفة نقاط قوة و ضعف الاقليم ؛

و الأمر ذاته ينطبق على مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد ، كما يستدعي تكثيف البحوث و الدراسات الخاصة بالأقاليم ، خاصة و أن التقسيم الاداري الحالي يستدعي كل بلدية أو ولاية ب : الاقليمية ، فدراسة الأقاليم لها أهمية كبيرة في التعريف بفرص التنمية على مستوى الاقتصاد الجزئي للبلاد و كذا تدارك المخاطر أو نقاط الضعف قبل فوات أجلها ؛

و حسب رأينا من الأرجح مراجعة توزيع الأنشطة نظرا لتنوع إقليم الولاية و العمل على مبدأ توازن هذه الأنشطة ، لاستغلال **فرص الذكاء الاقتصادية** الخاصة **بالاقليم** و تدارك وضع النقائص بطريقة

1 **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ، سيدي بلعباس

محكمة ، أين يمكن استحداث مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في الأنشطة التي يحتاجها الاقليم بصفة خاصة ، و تفادي الاشباع في بعض النشاطات الاقتصادية الأخرى .

ثالثا : غرفة الصناعة و الحرف التقليدية

يساهم قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في التشجيع على خلق فرص عمل جديدة و تطوير النسيج الصناعي للبلاد ذو الطابع المعروف بتطوير الحرف التقليدية ، من خلال تقديم عدة فرص و تحفيزات لهذه الفئة من المؤسسات النشطة ، و من خلال مقابلتنا التي أجريناها مع رئيس غرفة الصناعة و الحرف التقليدية لولاية سيدي بلعباس ، تمكننا من الوصول إلى أن مهام الغرفة تتمثل في :

- ✓ استحداث مناصب شغل فيما يخص القطاع .
- ✓ تكثيف النشاطات الاقتصادية المحلية للولاية .
- ✓ إنشاء ورشات التكوين في الحرف الأساسية المميزة للولاية .
- ✓ توجيه أصحاب النشاطات الحرفية إلى مؤسسات الدعم و التمويل .
- ✓ تقديم التوجيهات و التحفيزات الموجهة لأصحاب الصناعات الصغيرة ...الخ .

حيث أن قطاع الصناعة و الحرف التقليدية ، يمكن له أن يساهم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذا الصناعة التقليدية ، و ذلك من خلال :

- ➢ تكثيف النشاطات الاقتصادية المحلية .
- ➢ الرفع من مستوى الكفاءات المهنية و المعرفة التقنية .
- ➢ المساهمة في تطوير الاستقلال الاقتصادي للدولة و الحد من التبعية الخارجية .
- ➢ تنظيم المحيط الجغرافي بخلق و مضاعفة أقطاب النشاطات الصغيرة .
- ➢ وضع النصوص الرسمية و التشريعية، برامج العمل و تعيين المقاييس اللازمة لتشجيع الاستثمارات المهمة في القطاع...الخ [1].

و حسب رأينا يمكن تأسيس فرص الذكاء الاقليمية للولايات من خلال الرجوع إلى مثل هذه الأجهزة ، لمعرفة الميزة التنافسية للاقليم و أهم النشاطات الاقتصادية للمنطقة ، لتبني و احتواء مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في الأنشطة المناسبة للاقليم و بتكاليف أقل من تلك التي قد تنجز بها الأعمال في منطقة أخرى (بناءا على توفر المواد الأولية في المنطقة ، الأوعية العقارية المناسبة للأنشطة ، التحفيزات الجبائية ، الأنشطة المدعمة من طرف الدولة ،...الخ).

---

1 دليل الحرفي ، غرفة الصناعة و الحرف التقليدية لولاية سيدي بلعباس .

رابعا : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تضمن المرسوم التنفيذي رقم **11-19** المؤرخ في **25** جانفي **2011** إنشاء مديريات ولائية للصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وتتمثل مهامها في ما يلي:

- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييـــس والقياسة القانونية والأمن الصناعية .
- مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار، إذ تقوم المديرية بـــ:

✓ تعمم و تساعد و تتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات و تقييم إنجازها.

✓ تساهم في تنفيذ العمليات و السياسات المرتبطة بترقية الابتكار.

✓ تساهم في تدعيم خدمات الدعم للصناعة.

- اقتراح كل عملية تهدف إلى المحافظة وتطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار. فالمديرية:

✓ تساهم في ترقية و تطوير الجاذبية الاقتصادية.

✓ تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية.

✓ تقيم دوريا تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار.

✓ تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية و مناطق النشاط و تأهيل المناطق الصناعية.

- متابعة تسيير مساهمات الدولة.
- تنفيذ الاستراتيجيات و برامج العمليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما تتولى المديرية أمانة اللجنة الولائية المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمار و ضبط العقار [1].

خامسا : الذكاء الإقليمي للولاية :

يمثل الشكل المبين أدناه التوزيع الجغرافي لأهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية ، حيث يتضح جليا بأن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة في اقليم الولاية تتركز في الشمال ، الأمر الذي يثبت بأن هناك خلل ما ، لأن التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات هو توزيع غير عادل بالنسبة للمنطقة ، و قد يحدث الأمر ذاته في الولايات الأخرى ، و حتى بالنسبة للجزائر كدولة التي تشكو من تركز مختلف الأنشطة و مثل هذه المؤسسات في الشمال لتأتي في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا ، ثم منطقة الجنوب في المرتبة الأخيرة ؛

و هذه المسألة تستدعي التوقف عندها و مراجعتها بدقة ، فاذا عدنا إلى اقليم الولاية ، تحتاج بعض البلديات الواقعة في جنوب الولاية (بلديات منطقة الهضاب العليا) ، إلى التحفيزات و الامتيازات

[1] http://www.laghouat-dz.org/ar/?action=formunik&type=sous

الولائية التي قد تندرج ضمن برامج التنمية المحلية ، أو البرامج الأخرى **مثل** : منح المحلات ذات الطابع المهني ، تسهيل منح الأوعية العقارية ، فتح الصناديق و البنوك البلدية لتمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل ، و تحويل هذه الفئة إلى فئة نشطة و فعالة في المجتمع ، خاصة و أن بلديات الجنوب تتميز بالأنشطة ذات الطابع الحرفي **مثل** : صناعة الزرابي ، الصناعة التقليدية للأواني باستعمال مادتي الطين و الحلفاء ، الخياطة التقليدية ، إضافة إلى عدة أنشطة اقتصادية أخرى تتمثل في تربية الدواجن ، المواشي ، الفلاحة ، و عدة مهن أخرى كالبناء ، الميكانيك ، النجارة ، علاوة إلى تركز الخدمات و التجارة في الشمال ، لذلك فللجماعات المحلية دور كبير في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انجاز المشاريع الاقليمية ذات قيمة مضافة عالية حسب طبيعة اقليم الولاية أو البلدية ، كما أن الممثلين و كذا المنتخبين المحليين لديهم دور هام من خلال البحث و التفكير إلى جانب المجتمع المدني في مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية التي تخدم الاقليم في النهاية ، مع التوزيع العادل لهذه المؤسسات و كذا للثروة ؛

- **البحث عن موارد الاقليم** :

لكل منطقة مواردها و لكل ولاية ميزتها الخاصة ، ولاية سيدي بلعباس متنوعة الموارد حسب رأينا ، لكن فرص جمع مواردها لم تأتي بعد ، و تكمن مواردها في أنها ولاية ذات طابع صناعي ، فلاحي ، سياحي ، أين يمكن ايجاد موارد الاقليم من خلال طبيعة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و طبيعة السكان الخاصة به ، بالتالي تشييد مؤسسات صغيرة و متوسطة نشطة بالاقليم قد تأتي بقيمة مضافة ، و مع إنشاء صناديق التمويل الولائيـــــة ، و ربما فتح صناديـــــــــق الموارد الاقليمية تكون مهمتها دعم و تمويل استثمارات مثل هذه المؤسسات و توسيع أنشطتها ؛

هذه الفكرة تحتاج إلى مزيد من التحليل و الدراسة ، لأن الذكاء الاقتصادي إذا بقي مركزيا يتجسد بمديرية الذكاء الاقتصادي على مستوى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دون أن ينتقل إلى الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) باعتبارها امتداد لامركزي للدولة ، فان مسألة تعميمه بالنسبة للبلاد ستضل ضئيلة و دون الجهود المرجوة من طرف الدولة و الباحثين ، باعتبار شساعة الاقليم الخاصة بالجزائر ، و تعقد تركيبة الفكر الاقتصادي السائدة في المجتمع المعتمدة على الثروات الباطنية ؛

هذا و يعتبر إنشاء خلايـــــا الذكاء الاقتصادي بالجماعات المحلية مهمتها الدراسة و التوقـــــع حول فرص الاستثمار المحليـــــــة ، أمرا من شأنه أن يوجه مثل هذه المؤسسات إلى الاستثمار في الفرص المتاحة في الاقليم أو المنطقة .

الشكل رقم **14**: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة النشاط عبر ولاية سيدي بلعباس .

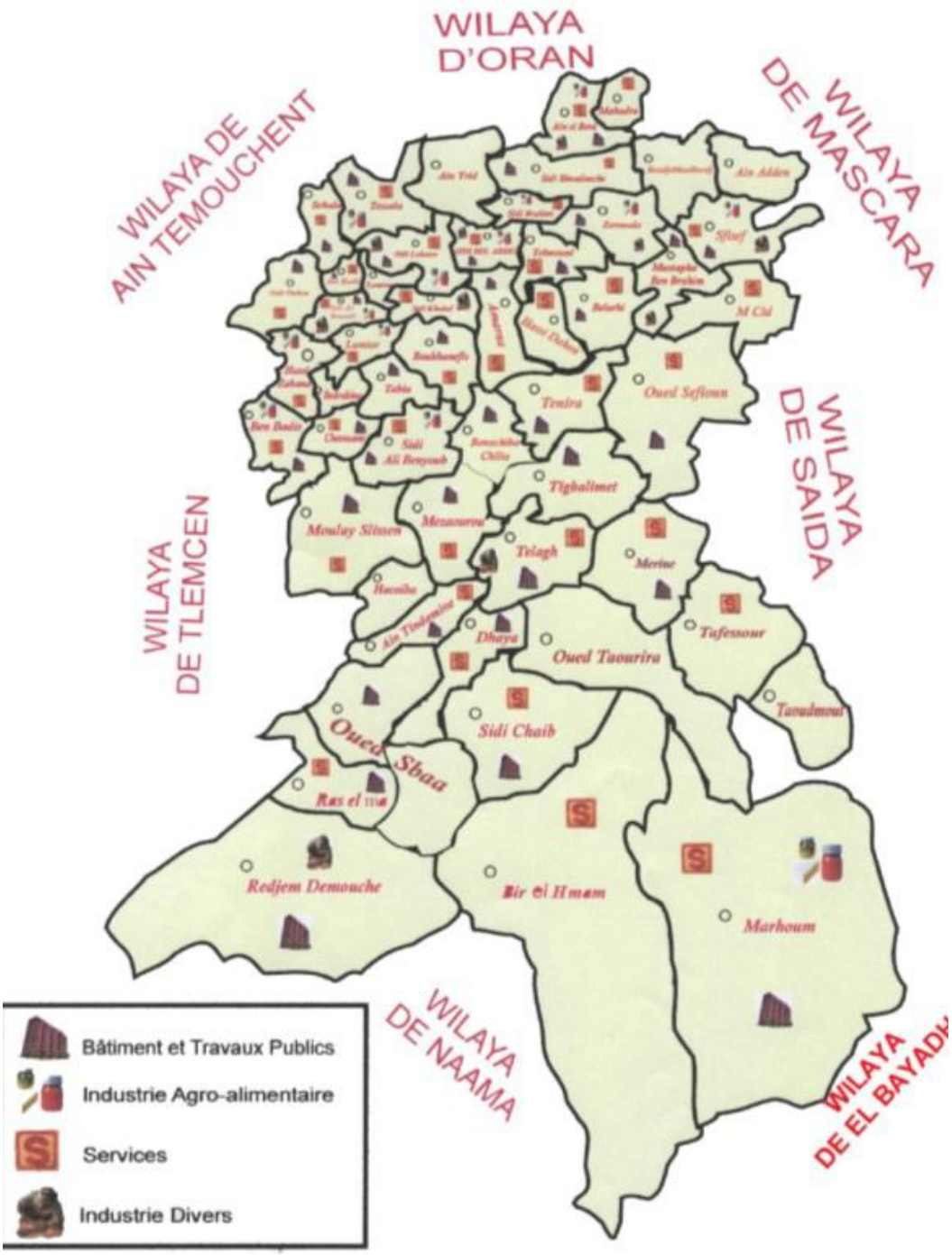

Répartition des PME par secteur d'activité
à travers la Wilaya de Sidi Bel Abbes

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، سيدي بلعباس. (ANDI PME, Sidi Bel Abbes)

المبحـــــــــــــث الثانـــــــــــــــي

الذكاء الاقليمي و أمن المؤسسات

يعتبر الذكاء الاقليمي جانبا من جوانب الدراسة الاقتصادية الخاصة بطبيعة الأقاليم من كل النواحي (الموقع و الطبيعة الجغرافية للاقليم ، الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للاقليم ، طبيعة القوانين و التشريعات ، أهم المؤسسات النشطة في الاقليم ،...) لاستكشاف الفرص الاقليمية الخاصة بالمنطقة أو الجهة ، و كذا معرفة أهم المخاطر التي يمكن أن تهدد هذه المنطقة ، بغية الوصول لاتخاذ قرارات الاستثمار و المجالات الممكن الاستثمار فيها ، و قد يصل الأمر إلى إحداث إتحادات المؤسسات لاسيما تلك الصغيرة و المتوسطة التي تعاني من نفس المشاكل أو التي قد تتسبب في مشاكلها أقاليم أخرى منافسة ، كما يمكن انتزاع الميزة الاقليمية الخاصة بالمنطقة من خلال اندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بعضها ..الخ.

أولا :فرص و مخاطر الذكاء الاقليمي :

- **الفرص الاقليمية**

تتوفر الولاية على عدة هيئات و إدارات لامركزية تشرف على دعم و مساندة المؤسسات الناشئة (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، كما تزدخر بمؤسسات ضخمة (مؤسسة **أوبي*** **مثلا**) التي يمكن لها أن تقدم الخبرة و الاستشارة في ميداني البينشماركينغ و السهر الخاصين بها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحتاج للخبرة و الاستشارة ، لأن هذه المؤسسات الكبرى لا تستطيع العمل بمفردها دون مساندة و مناولة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة في نفس المنطقة الصناعية **مثلا** ؛

حيث يمكن أن تجنبها عناء تكاليف النقل و كذا تكاليف الوقت الضائع في البحث على بعض المواد أو القطع أو الاكسسوارات التي يمكن أن تساعدها خلال دورة الاستغلال الخاصة بها و التي يمكن أن تجلبها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

و يعتبر الذكاء الاقليمي مسألة أشد تعقيدا منها عند الحديث عن الذكاء الاقتصادي ، ذلك أن الأول يتطلب التخصص في النشاطات الاقتصادية المميزة لطبيعة الاقليم و التي يمكن أن تكسبه الميزة التنافسية عن باقي الأقاليم ، و الثاني يتعدى الاقليمية و يبحث في كل نشاط اقتصادي يمكن أن يرتقي بالمصلحة الاقتصادية العامة لا الخاصة ، لكن كلا الاثنين يدوران في محور واحد ألا و هو الذكاء الاقتصادي للدولة و المؤسسات ، في النهاية للاقتصاد، و تسطير نموذج الذكاء الاقتصادي الخاص به ؛

* تعمل أوبي على محاولة العمل وفق متطلبات الذكاء الاقتصادي و السهر الاستراتيجي من خلال عقد الشراكة المبرم بينها و بين وزارة الصناعة .

و دائما و من وجهة نظر خاصة نحن نتوقع بأن إيجاد نموذج ذكاء اقتصادي خاص ببلادنا الجزائر ، يمكن من خلاله رسم المسار الذي تحتذي به مختلف مؤسساتها و من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يستدعي دراسة الأقاليم اقتصاديا و بذل الجهود و الدراسات الاقتصادية الخاصة بهذه الأقاليم من طرف مختلف الباحثين و الأكاديميين و كذا السلطات لتدارك الثغرات و النقائص و توقع مختلف الأخطار الاقليمية بطريقة مسبقة .

- **المخاطر الاقليمية**

ككل ولاية أو منطقة تعاني الولاية من بعض التحديات التي تواجهها و تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن الولاية بحاجة لتنمية و تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الضعيفة محليا ، و العمل على توفير بعض السلع المحلية فمثلا قطاعي السياحة و الزراعة بحاجة لمعرفة سبب تراجع الاستثمارات فيهما ، خاصة الزراعة ؛

- تعاني الولاية و مختلف ضواحيها من مخاطر الفياضانات و الأمطار الفجائية ، و كذا الحرائق ، الأمر الذي قد ينفر المؤسسات من الاستثمار في بعض الأنشطة أو قد يكلفها خسائر قد تودي بكيان المؤسسة .
- السوق السوداء ، و المنافسة الأجنبية الشرسة للمنتجات المحلية خاصة الصينية منها ، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكو من هذا المنافس الذي يحتل الأسواق المحلية ، و الذي يعيد تنشيط الطلب المحلي لصالحه الخاص ؛
- مشكل التمويل و البيروقراطية ؛

و عدة أخطار ثانوية أخرى ، **مثل** : المخذرات التي يمكن أن تؤدي إلى غسيل الأموال ، قد تبدو هذه الأخطار ثانوية لكنها مهمة يجب أخذها بمحمل الجدية و الاجتهاد أكثر أثناء الحديث عن الذكاء الاقتصادي ، و يمكننا التعرف أكثر على أهم نقاط القوة و الضعف الخاصين باقليم الولاية في الجدول الموالي :

جدول رقم16: أهم الفرص و الأخطار الخاصة بإقليم الولاية و كذا المؤسسات :

الرقم	نقـــــــــــاط القـــــــــــوة (الفرص المتاحة)	نقـــــــــــاط الضـــــــــــعف (المخاطر)
01	تموقع الولاية يعتبر استراتيجيا (توسط ولايات الغرب)	مخاطر التعرض للفيضانات ، الحرائق ...
02	وجود الطلب المحلي	ضعف المنافسة
03	توسيع المناطق الصناعية بضواحي الولاية (مصطفي بن إبراهيم ،رأس الماء...الخ)	مشكل التمويل أهم حاجز أمام إنشاء مؤسسات جديدة ، أو توسيع النشاط .
04	توسيع المنطقة الصناعية للولاية المقر (سيدي بلعباس)	
05	توفر الأوعية العقارية ، و احتمال فتح مناطق صناعية جديدة تدخل في إطار التطوير الاقتصادي للبلديات المصنفة في مناطق الهضاب العليا للولاية (تنيرة ، حاسي دحو ، سيدي علي بن يوب ، رأس الماء ، سيدي شعيب ...الخ) *	
06	توفر مراكز و مؤسسات التكوين المتخصصة	غياب التكوين
07	إنشاء دار المقاولاتية التي تعمل في إطار متعدد الوظائف بين الجامعة و عدة مؤسسات ، مع تثمين للبحوث .	نقص التظاهرات العلمية و الاقتصادية
09	محاولة العمل على تسهيل الاتصال بين الباحث و رئيس المؤسسة الذي يمكن أن يلبي الحاجات	نقص المعارض بنوعيها الوطني و الدولي (منظمي المعارض و التظاهرات)
10	انضمام الجزائر لإقامة الأسبوع العالمي للمقاولتية الذي ينظم على مستوى كل ولاية	نقص انتشار و توزيع المعلومة على مستوى الإقليم
11	التوفر على عدة حظائر و ممتلكات تحتاج إلى إنشاء مؤسسات مستثمرة ، بالتالي إنشاء فرص عمل ، خلق قيمة مضافة (ثروات غابية ، البحيرة ، قمة جبل تسالة ، الطاقة شمسية ، ثروات حيوانية لا بأس بها ، مناطق زراعية و فلاحية معتبرة)	تهميش بعض المناطق التي هي بحاجة للاستثمار و التنمية ، (دور الجماعات المحلية في تفعيل مشاريع التنمية)
12	نقص الفندقة السياحية و الخدمات الترفيهية للولاية بضواحي الولاية و (حوالي البحيرة ، الغابات) لإقامة المهرجانات المحلية و الدولية لأن الولاية معروفة بالزيارات السنوية للسواح الأجانب ، و حتى السياحة ما بين الولايات .	لا يزال الاستثمار في مجال السياحة معتبرا ، يحتاج إلى جهود أكثر ، انعدام القرى السياحية و أماكن إقامة المهرجانات عدا وسط المدينة .
13	توفر المؤسسات الأمنية .	قلة الامكانيات الأمنية ببعض مناطق ضواحي الولاية (تعرض السواح المحليين و الأجانب للتعدي على الممتلكات المادية في بعض الأحيان.
14	إمكانية الاستثمار في مؤسسات الإطعام ذات نوعية خاصة بالطابع الدولي	تحتاج الولاية إلى إنشاء (المطاعم المتخصصة) .
15	تعاقد وزارة الصناعة و مراكز التكوين لتكوين الموارد البشرية للمؤسسات	عزوف أغلبية المؤسسات على تكوين مستخدميها
16	تنوع نشاطات الإقليم (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات....)	التركيز على مشاريع النقل ، الصناعة و الخدمات .
17	توفر مؤسسات الإعلام (الإذاعة المحلية)	غياب المشاركات و المساهمات من قبل المؤسسات

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على المقابلات الخاصة مع السيدة مديرة مركز التسهيل لولاية سيدي بلعباس .

* ANIREF , **Guide foncier de l'investisseur**, MINISTERE DE L'INDUSTRIE, DE LA PME ET DE LA PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT , 22 février 2011p2.

ثانيا : وجهة المعلومات في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

من وجهـــــة نظرنـــــــــــــا و حسب الدراسة التي قمنا بها من خلال زيارتنا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا الهيئات و المؤسسات الادارية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الفئة الحساسة من المؤسسات استنتجنا أنه :

هناك استبعاد نوعا ما **للتحكم** في المعلومات المعروضة و كذا المعلومات المطلوبة ، إضافة إلى عرقلة المسار الوظيفي للهيئات الباثة للمعلومات و كذا استياء المؤسسات و الأفراد الطالبين لهذه المعلومات ، لذلك فان كل من الوكالات و كذا الهيئات المعنية بتطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بحاجة لإضافة تعديلات في هيكلها التنظيمي و هي بحاجة إلى ذلك التغيير طالما هناك تغير دائم في البيئة الاقتصادية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة [*] ، و ذلك من خلال إنشاء مكاتب جديدة مثلا تعمل بشكل أفقي بالـــموازاة مع المؤسسات ، لعرض معلومات تحت الطلب يسهل اتقانها و التحكم فيها من خلال الطرفين (الطالـــــــــــب للمعلومة و العارض لها) ؛

و يمكننا أن نتخيل حلقة دخـــــــول و خـــروج المعلومات بين مختلف الوكـــــــــالات و المراكـــــــز الباثـــــــــــــة للمعلومات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشكل الموالي :

[*] يمكن استحداث خلايا بهذه الهيئات (المؤسسات العمومية الباثة للمعلومات) للاستعلامات بها أجهزة تكنولوجية ذات مستوى عالي مهمتها الاجابة عن بعد عن طريق
الهاتف أو الأنترنيت مثلا لكل تساؤلات المؤسسات و كذا الأفراد الراغبين في الاستثمار لتسهيل تراكم الوظائف الادارية و عدم شل و عرقلة مسارها و تجنب البيروقراطية ، كما هي بحاجة إلى أجهزة حماية معلوماتية متطورة تجنبا للتعرض إلى القرصنة أو التجسس حول المعلومات ذات سرية تامة من قبل أشخاص مجهوليين ، أو التحري حول أصـــــــل طالب المعلومة لأنه قد يكون جاسوس سري منتحل الشخصية ، خاصة و أن الجزائر عند تأسيسها للمواقع الادارية و الحكومية تغفل عادة عن تأمين هذا الممتلك من المعلومات ، و يسهل على المنافسين الأذكياء التجسس حول طبيعة عمل المؤسسات الجزائرية (ادارية ، اقتصادية....) ، كما يمكن لذلك أن يعطل جهاز معلوماتها أو القضاء على مؤسساتها من خلال المنافسة الشرسة التي لا ترحم خصمها و الذي عادة ما يصبح فريسة هامدة أمامها ، فالحذر مطلوب .

الشكل رقم 15: اتجاهات المعلومة بين مختلف المؤسسات في اقليم معين ، منطقة واحدة

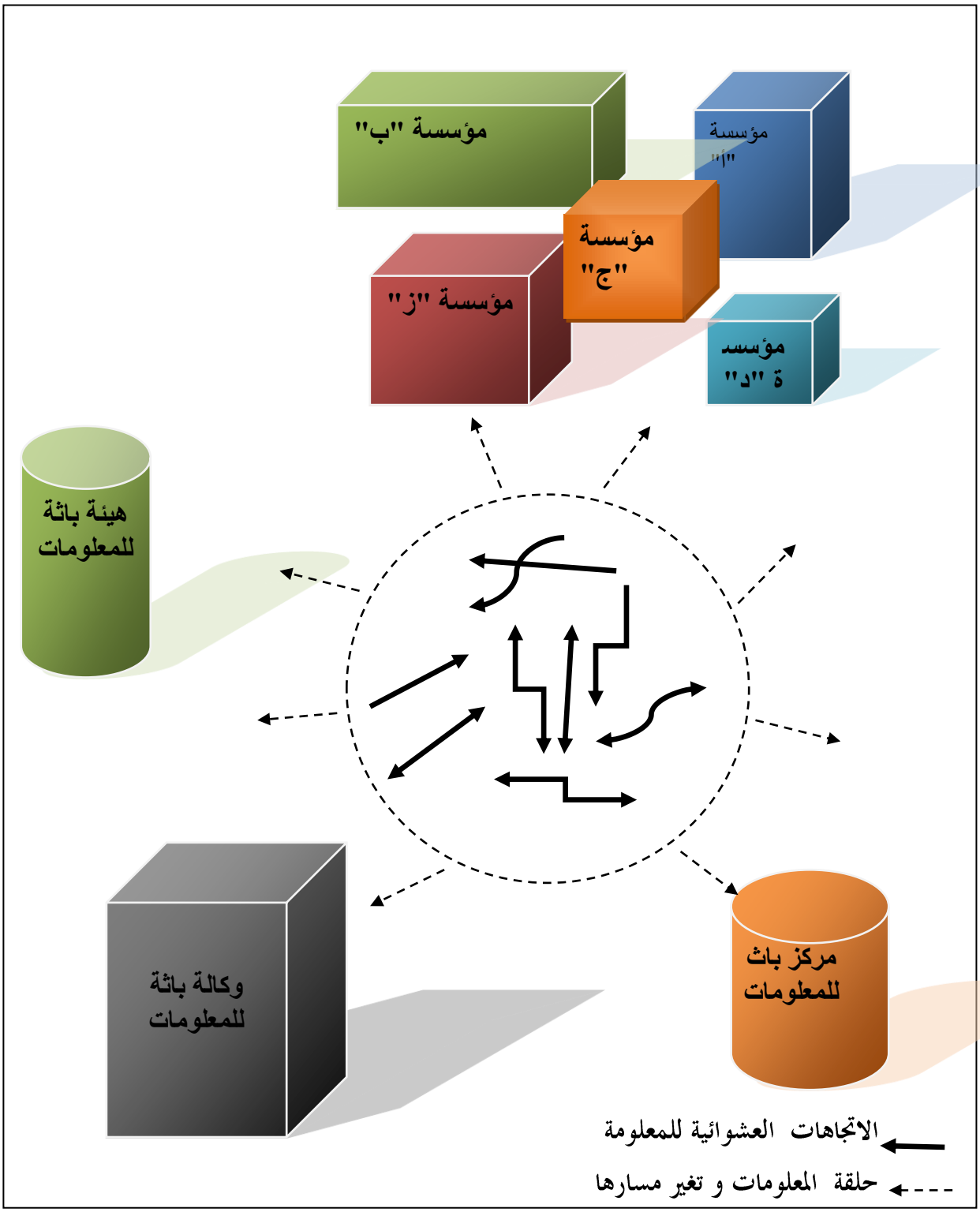

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا للملاحظات من خلال زيارة الهيئات و بعض الوكالات و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل السهم الممثل للون الأسود اتجهات المعلومات بين مختلف الدوائر الباثة للمعلومات و كذا قطاع المؤسسات الصغيرة في منطقة "**س**" مثلا و لتكن "**س**" ولاية سيدي بلعباس ؛ إذ لم يتم تخيل الشكل بصفة حدسية و إنما من خلال الزيارات و التنقل لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة الذي كان يتطلب الذهاب عند كل نقطة أو هيئة لها علاقة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتجه المعلومات بشكل عشوائي ، و نـــــادرا ما تتقاطع بين هـــــــــــذه الهيئات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و حسب رأينا يرجع الأمر لغياب مستشاري المعلومات (الغرفة المعلوماتية بالنسبة للمؤسسة **الصغيرة و المتوسطة**) ، و المستخدمين المكلفين **فقط** بعرض المعلومات **المطلوبة** (الخلية الباثة للمعلومة) فغالبا ما تعرض معلومات ليست مطلوبة من طرف المؤسسات ، أو قد تطلب معلومات ليست متوفرة على مستوى هذه الهيئات الباثة للمعلومات ، و في هذه الحالة من الصعب جدا أن تتقاطع اتجاهات هذه المعلومات المطلوبة و المعروضة ، الأمر الذي يحتم على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبحث على المعلومات بطريقة حدسية من طرف القائد أو عن طريق الخبرة ، التجسس ....الخ .

مما يعرضها للخطر أو وقوعها في مصيدة المنافس المهاجم ، و إذا رجعنا للشكل مرة أخرى نجد أن المعلومات متوفرة إلى حد ما خاصة إذا تعلق الأمر بالتحفيزات الضريبية **مثلا** ، أو بعض التشريعات الخاصة بالقطاع ، لكن اتجاهات هذه المعلومات و معطيات أخرى يكون عادة عشوائيا ، كما يمكن لبعض المعلومات أن يتحصل عليها من خلال الدخول لمواقع هذه الهيئات ، بالتالي ما هي المعلومات التي تريد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول عليها ؟ و من يمكن له أن يساعدها في الاجابة على أسئلتها ؟

ثالثا : التشارك في المعلومات و الاجابة على تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

نحن نعتقد بأن (الجامعة و مراكز البحث و التكوين) يمكنها الاجابة على بعض الأسئلة المنوطة بهذه المؤسسات (كالطرق الجديدة للتسيير ، التكوين في بعض التخصصات الجديدة كالذكاء الاقتصادي ، طرق الانفاق على البحث و التطوير ، السهر المالي للمؤسسات ..الخ) ؛

كما يمكن البحث عن أدمغة و مخترعي المنطقة ، و توظيفهم أو استثمارهم فيها من قبل السلطات العمومية للمنطقة أو الولاية ؛ و الحذر من تسريـــــــــــب هذه الأدمغة إلى دول الخارج بطريقة غير مباشرة جراء التهميش ؛

كما أن التعاقد مع الجامعة في مشاريع بحث ، و توجيه طلبة التدرج و ما بعد التدرج للبحث في المواضيع و الميادين التي هي بحاجة إليها هذه المؤسسات ، حيث يمكن بلورة هذه الأفكار من خلال التعاقد و التشارك بين هاتين الفئتين من المؤسسات للبحث حول المواضيع أو المشاكل الفعلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة ، أين يمكن لكل من الجامعة و المؤسسة الاقتصادية تسطير

مواضيع البحث بالتشارك ، بالتـــــــــــــــــالي يمكن تثمين البحوث الجامعية بهذه الطريقة و إعادة الاعتبار للبحث العلمي و التعليم العالي للجزائر ، و من جهة أخرى دعم المؤسسات الناشئة(الصغيرة و المتوسطة) في ميدان البحث و التطوير ؛

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحاجة إلى المساعدة و الدعم حتى و لو حتى من متطوعين ليس لديهم أي مصلحة بها أو فائدة أكثر من أي وقت مضى ، لأن الحرب الاقتصادية تسدعي الاعتماد على كل الطرق و الأدوات للحصول على فرص و منافذ تجارية مناسبة؛

مؤسساتنا واهنة حسب رأي العديد من المهتمين و الباحثين في القطاع ، و الوهن دون تشخيص جيد للداء و لأسبابه لا يمكن إيجاد دواؤه ، و الدواء دون مخبر سنوات تجـــــــارب و بحث لا يمكن لنا إيجاد تركيبته و لا حتى الجرعة اللازمة له ؛

و حتى إن كانت تركيبة الدواء معروفة و هي الذكاء الاقتصادي و اليقظة الاستراتيجية المتطلبان بالنسبة لهذه المؤسسات ، فان الجرعة و المواعيد المحددة لهذه الجرعة لا تزال مجهولة لأن تركيبة الدواء مستوردة ، و الدواء لم يتم اختراعه بعد حسب طبيعة الوهن الذي تعاني منه هذه الفئة من المؤسسات في بلادنا ، و نحن نحذر من استيراد الذكاء الاقتصادي ، بل نريد انتاج معرفة و ذكاء خاصين باقتصاد يتميز بالريع و الثروات الطبيعية (الطاقات المتجددة رهان آخر من رهانات الاقتصاد الوطني و رهانات المؤسسات المستثمرة فيها)!

رابعا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة و حماية الممتلكات المعلوماتية

يمكن إعداد البرمجيات من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا كان هيكلها التنظيمي يحتوي على مصالح حفظ البيانات و حماية الممتلكات المعلوماتية وفق مستخدمين مؤهلين في ميدان المعلوماتية ، و يمكن لهذه المصالح أن تأتي في مركز الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، أين يمكن لهذه المصلحة العمل جنبا إلى جنب مع كل المصالح و الأقسام ، حيث أن تأسيس برمجية تخص مؤسسة ما ، قد يختلف عنه في مؤسسة أخرى طالما هناك اختلاف في طبيعة النشاط و السوق المستهدفة و الإقليم المتواجد فيه ؛

و يمكننا تصور الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة باستحداث قسم أو مصلحة المعلوماتية و حماية الممتلكات المعلوماتية للمؤسسة في مركز الهيكل التنظيمي للمؤسسة على النحو التالي :

الشكل رقم **16**: تصور جديد للهيكل التنظيمي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة

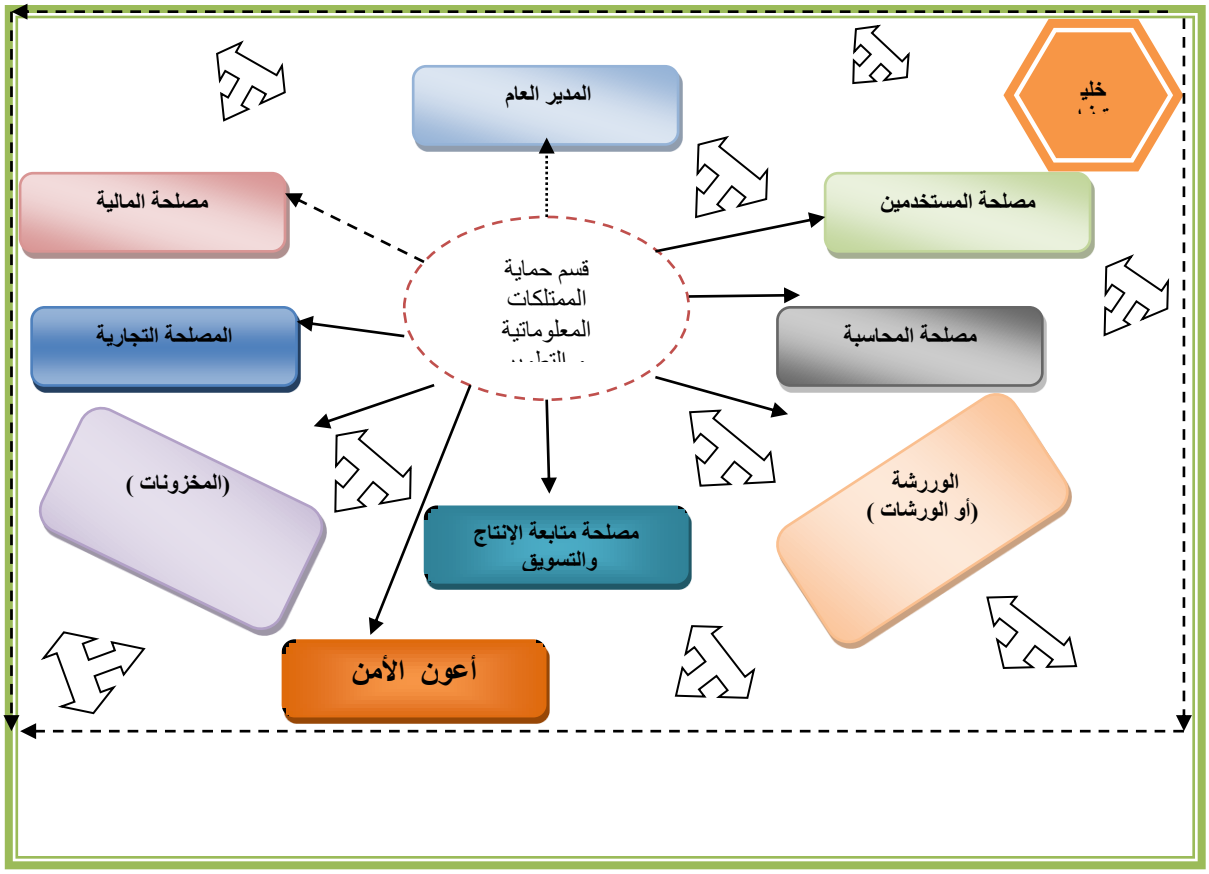

المصدر من إعداد الطالبة .

المبحـــــــــــث الثـــــــــــالث

الدراســـــــــــة المنهجيـــــــــــة للبحـــــــــــث

قبل الحكم فعلا عما يجري فعلا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهو الذكاء الاقتصادي المعتمد على السهر المالي لها ، أم لا ؟ ، كان من الجدير بمكان التعريف عن البطاقة الفنية لهذه المؤسسات و عن بيئتها المتمثلة في تلك المنظمات و الهيئات المحيطة بها ، حيث تمثلت الدراسة في إتباع التحقيق باستعمال الاستبيان النموذجي و الاعتماد على البرنامج المرجعي للدراسات النوعية و الكمية (**سفانكس**) *.

أولا : منهج و حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية للبحث :**

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في كل من ولايتي **بومرداس** و كذا **سيدي بلعباس** ، و ذلك من خلال التقرب و الاتصال من المناطق الصناعية للولايتين و كذا الهيئات و الادارات الداعمة لهذه الفئة من المؤسسات :

- ✓ المنطقة الصناعية لبودواو ، المؤسسات المتواجدة ببلدية سيدي مصطفى، و بلدية برج منايل الخاصة بولاية بومرداس ؛
- ✓ المنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس و بعض المؤسسات المتواجدة بضواحيها ؛
- ✓ المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية سيدي بلعباس ؛
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (وهران).
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشباك غير المركزي الوحيد لولاية سيدي بلعباس)؛
- ✓ مركز التسهيل لولاية سيدي بلعباس ،
- ✓ غرفة التجارة ،
- ✓ غرفة الصناعة و الحرف التقليدية ؛
- ✓ مديرية التجارة ؛
- ✓ جامعة التكوين المتواصل (الجزائر العاصمة) ؛
- ✓ الاتصال بالمديرية العامة لليقظة الاستراتيجية و الدراسات الاقتصادية و الإحصائيات.

* **Sphinx**

و للتقرب من المؤسسة الصغيرة و المتوسطة أكثر فأكثر ، فضلنا الزيارة الميدانية للمؤسسات على الرغم من توفر الوسائل التكنولوجية المتطورة كالأنترنيت و الهاتف ، لا لأي سبب سوى أن الاتصال عبـــــــر البريد الالكتروني أو الهاتف قد لا يكون له نفس الصدى الذي يكون له من خلال إجراء المقابلة ، كما يفوت علينا فرصة الحوار مع رؤساء المؤسسات و موظفيها الناجعين الذين يمكن لهم إفادتنا بمعلومات أخرى ، لم نكن قد أدرجناها في الاستبيان ، كما أن الملاحظة و الاستماع المتيقظ عند زيارة المؤسسات لهما دور آخر في توجيه بعض المعلومات المتحصل عليها توجيها جيدا و إثراء الدراسة أكثر ؛

حيث أن نوعية الأسئلة المطروحة كانت تتطلب منا المقابلة و التعرف على المؤسسات عن كثب نظرا لطبيعة الموضـــوع الاستراتيجية بالنسبة للمؤسسات ، و لم يكن من السهل إقنـــــــــاع المؤسسات المذكورة في الدراسة بالمشاركة معنا ، لكن الالحاح و الزيارات المتكررة مرات عديدة و الطرق على أبواب المؤسسات كان له صداه مما جعلها تتفهم مدى أهمية الدراسة ، حيث و من خلال المناقشة شرحنا لهم بأن الدراسة تدور في صالحهم و الموضوع ذو ضرورة استراتيجية بالنسبة لاقتصاد البلاد ، حيث وعدنا كل مؤسسة تشارك معنا في الدراسة بأن نسلمها تقريرا في نهاية الدراسة فيما يخص نتائج البحث المتحصل عليها مع امكانية حضور مناقشة الأطروحة و غالبا ما اقتنعت المؤسسات بهذه الفكرة و أشادت بها .

إلا أن تلك المؤسسات التي لم ترد المشاركة معنا في الدراسة ، فبعضها طالب بأن تكون هناك اتفاقية رسمية موقعة من الجامعة و المؤسسة المراد زيارتها ، و البعض الآخر تحجج بأن الدراسة قد تدر على الباحث أو الطالب نفعا و ربحا في حين لا تعود على المؤسسة بأي فائدة ، و البعض الآخر يرى بأن كثرة الباحثين و الطلبة الذين يطرقون أبوابهم يجعلهم يتشبعون و لا يمكنهم الاستقبال .

لذلك حاولنا بكل الطرق إقناع المؤسسات بقبول المشاركة معنا في البحث من خلال المراسلة الرسمية ، و التي تمثلت في تقديم طلبا رسميا من كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير مرفقة مع الاستبيان، سواء تعلق الأمر بالنسبة لرؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أو بالنسبة لكل الهيئات التي لها علاقة مع هذه المؤسسات (مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ...الخ) ، حيث كانت هذه فكرة من بين أفكار إقناع كل هؤلاء لقبول المشاركة معنا ، مع استعمال أفكار التحفيز المذكورة سالفا .

كما أن المؤسسات المشاركة طالبت منا أن نشاركها في حال وجود تظاهرات علمية ، أو استدعاءنا في حال وجود أيام دراسية أو شيء من هذا القبيل حيث تركنا بحوزتها رقم الهاتف الخاص بنا و عنوان الكلية في حال الاستفسار عن أي معلومة يمكن أن تفيد هذه الأخيرة .

- **المدة الزمانية للبحث :**

استغرقت مدة الدراسة حوالي تسعة أشهر تقريبا حيث تراوحت بين الفترة الممتدة من : بداية شهر مارس من سنة**2013** إلى غاية نهاية شهر نوفمبر من سنة**2014** .

ثانيا :تحديد مجتمع و عينة الدراسة

ترتكز دراستنا على نظرية الاستبيانـــــــــــات العشوائية حسب مخرجات نتائج البحـــــــث من برنامج " **سفانكس**" ، أين اعتمدنا في الدراسة التي هي بحوزتنا الآن على اختيار عينة عشوائية من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم تمت مقابلتها و توزيع الاستبيان عليها ، من خلال التوجه المباشر إلى مقراتها الاجتماعية المتواجدة به ، و هذا استنادا إلى افتراض مفاده أن كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه نفس المخاطر و لديها نفس الفرص و هو الافتراض الأقرب إلى الواقع ، كون أن مخاطر المنافسة مثلا و تداعيات العولمة تعاني منها كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و الفرص المتوفرة كتلك المتعلقة بالتحفيزات الجبائية تقريبا هي نفسها مع اعتبار العامل الجغرافي عنصرا محايدا لا يؤثر على الدراسة .

ثالثا : اختبار أداة الدراسة :

قمنا باعداد الاستبانة الأولية الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة المتكونة بدورها من حوالي **65** سؤالا ، ليتم فيما بعد الاستغناء عنها و استبدالها باستبانة نهائية معدة بواسطة برنامج "**سفانكس**"، من خلال اتباع خطوات إعداد الاستبانة النموذجية وفقا للبرنامج السابق الذكر التي تتطلب ألا يتعدى مجموع الأسئلة **35** سؤالا ، حتى تكون له مردودية أكثر من حيث تحصيل المعلومات و استخراج إجابات قد تصل من **100** إلى غاية **1000** ، أين يمكن للبرنامج عند استكمـــــــــال إدخال كل المدخلات من البيانات و المعلومات المجمعة إمدادنا بمخرجات هذه المعطيات على شكل نتائج الدراسة المتوصل إليها ، مع امكانية تقييم الاستبانة النموذجية ، تقييم أداة الدراسة ، تقييم لعبة المعطيات ، و يمكن تفصيل أهم الاختبارات المستخرجة كمايلي :

- ✓ عدد الأسئلة **35** سؤالا ..... **[25 35]** موافق للحصول على نسبة عالية للاجابات .
- ✓ الطول المتوسط للعبارات **41** ميزة **[33 47]** موافق.
- ✓ العدد المتوسط الكيفي (النمطي) **5.4** كيفية **[4.0 5.5]** موافق
- ✓ نسبة الأسئلة النصية **15 %** ، **[10 20]** موافق .
- ✓ عدد الارسالات **1** القانون**[0 4]** موافق .

- **محتوى الدراسة :**
  - الموضوع : تحقيق إرضاء/ تحقيق نوعي.
  - طريقة الجمع : مقابلة الجمهور (العامة).
  - الهدف : التنقيب / الزبائن ، المؤسسات.
  - الاستبيان ، بحث نموذجي و عدد الاجابات المنتظرة : من **100** إلى **1000**.

- **تقييم لعبة المعطيات :**

❖ التناسب بالنسبة إلى (**p**) المتوصل إليه حول العينة يقود إلى التوقع في ظل مجال الثقة المحصور في الصيغة التالية :

29.11% < p < 70.89%

❖ النتائج المتحصل عليها لديها نسبة خطأ ممثلة ب : **5 % .**

رابعا : البطاقة الفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة) :

تعتبر المؤسسات عينة الدراسة ، مؤسسات إما مصغرة ، صغيرة أو متوسطة ، فتلك المصغرة منها عادة ما ترتكز على الأنشطة الحرفية ، أما الصغيرة و المتوسطة فهي متنوعة النشاط المرتكزة أساسا على إنتاج المواد الغذائية أو الصناعة أو تقديم الخدمات و يمكننا ذكر عينة المؤسسات التي شاركتنا البحث في الجدول التالي :

جدول رقم 17 : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المشاركة في البحث

الرقم	اسم المؤسسة	المنطقة	النشاط
01	TIDJI-PLAST	المنطقة الصناعية بودواو(بومرداس)	لوازم البلاستيك و التعبئة
02	ALCAHYD	المنطقة الصناعية بودواو(بومرداس)	قنوات الري
03	LA-FARGE	المنطقة الصناعية(سيدي بلعباس)	منتوجات الاسمنت
04	BOUSMAHA	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	الصيانة الصناعية و الميكانيكية الدقيقة
05	SEKAL	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	توزيع المواد الغذائية بالجملة
06	BCR	المنطقة الصناعية برج منايل(بومرداس)	صناعة الأواني
07	C.P.I.M	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	تركيب و إنتاج الحديد
08	CORSOCERAM	المنطقة الصناعية بودواو (بومرداس)	صناعة الرخام
09	ACHICHE	ضواحي زموري (بومرداس)	نجارة الحديد
10	MASSINOUR	المنطقة الصناعية سي مصطفى (بومرداس)	الانارة
11	SOFICLEF	المنطقة الصناعية سي مصطفى (بومرداس)	الإنتاج الخلي لمنتوجات الخردوات
12	AZOUZ	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	تصنيع الفرينة ، و ملحقاتها
13	TE.MED	وسط مدينة سيدي بلعباس	أشغال البناء
14	BENDIAF	ضواحي سيدي بلعباس	أشغال الإنارة و الكهرباء
15	HA-UI	ضواحي مدينة سيدي بلعباس	أشغال الري
16	NE.N	ضواحي مدينة سيدي بلعباس	ميكانيك السيارات
17	Y.A	ضواحي مدينة سيدي بلعباس	مستثمرة فلاحية
18	VERSATEK	وسط مدينة سيدي بلعباس	تجارة الحواسيب و ملحقاتها
19	D.A	ضواحي مدينة سيدي بلعباس	ميكانيك السيارات
20	AOUED	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	تصنيع مادة الفرينة
21	KCK	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	مركبات السيارات
22	FAMAG	المنطقة الصناعية (سيدي بلعباس)	تصنيع العتاد الفلاحي

المصدر من إعداد الطالبة ، استنادا للزيارات الميدانية للمؤسسات عينة الدراسة

و تتنوع المؤسسات بين مؤسسات عمومية و خاصة ، و عادة ما تتفاوت المؤسسات من حيث طرق التسيير و العمل ، و يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 17: تبعية المؤسسات (عمومية ، خاصة)

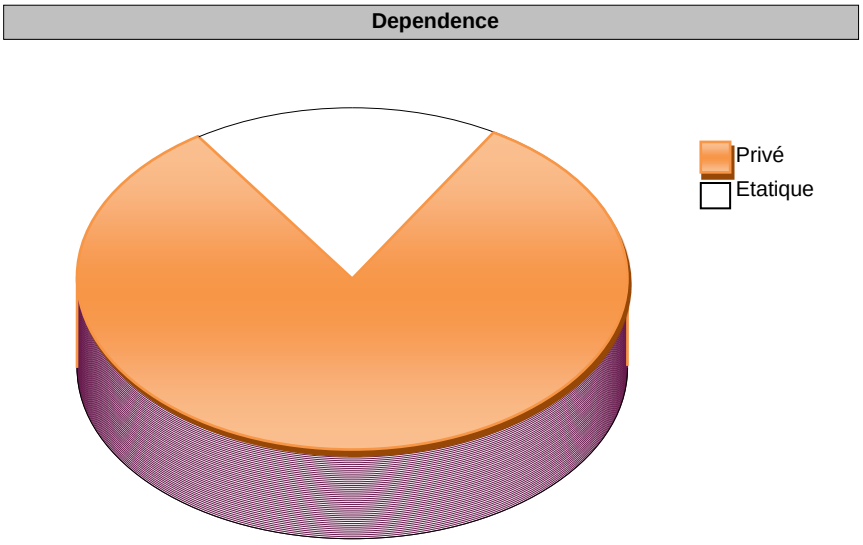

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال مستخرجات نتائج برنامج " **سفانكس**"

يتضح من الشكل بأن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة كانت عبارة عن مؤسسات خاصة ، بالمقارنة مع تلك المؤسسات التابعة للدولة فعددها كان ضئيلا ، كما يمكننا التمييز بين ما إذا كانت المؤسسات المدروسة صغيرة أو متوسطة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 18: التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة

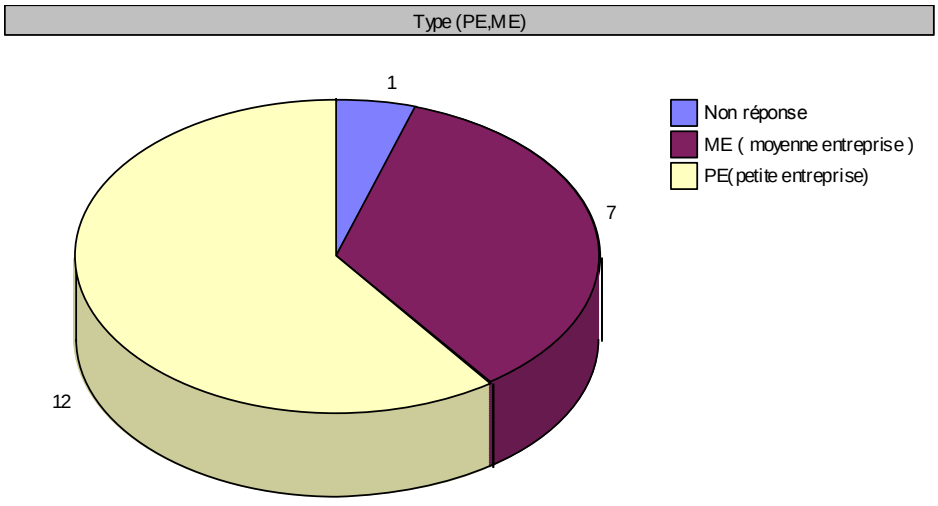

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال برنامج " **سفانكس**"

من خلال الشكل المبين أعلاه يتضح لنا مباشرة بأن النسبة القصوى من المؤسسات المدروسة تمثلت في المؤسسات الصغيرة ، ثم تلتها المؤسسات المتوسطة ، بنسبتين متتاليتين ب : **60 %** بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و **35 %** بالنسبة للمؤسسات المتوسطة ، و السبب راجع في أن المؤسسات الصغيرة و كذا المصغرة عادة ما لا تهتم بالبحوث ، لكن على العكس في هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة هي التي بدت أكثر اهتماما ، و يعتبر موضوع الذكاء الاقتصادي بالنسبة إليها جديدا ، أما تلك المتوسطة فغالبا ما تكون على دراية و لو بسيطة فيما يخص الموضوع .

خامسا : مدلول و محاولة تحديد مفهوم للذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات ص و م :

إثر ترددنا على المؤسسات ، طرحنا عليها عدة أسئلة تتعلق بمحاولة تحديد مفهوم خاص بالذكاء الاقتصادي من خلال وجهة نظرها الخاصة ، حيث استعملنا في بادئ الأمر الأسئلة المغلقة ، ثم المفتوحة ، ثم تلك المحددة باقتراحات لاختيار الإجابة اللازمة ، فالنسبة لإمكانية إعطاء تعريف من قبلها ، كان من المستلزم

على المؤسسة الإجابة بكلمتي (**نعم**) أو (**لا**) :

و الجدول الموالي يوضح لنا أهم إجابات المؤسسات:

جدول رقم 18: احتمالية إعطاء تعريف الذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات

Definition de IE	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	1	5,0%
Oui	12	60 %
Non	7	35 %
TOTAL OBS.	20	100%

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال نتائج مخرجات برنامج " **سفانكس**"

حوالي **60%** من المؤسسات استطاعت أن تجيب ب"**نعم**" ، في حين أن **35 %** أعطت إجابة "**لا**" ، و هذا ما يدل على أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراية بموضوع الذكاء الاقتصادي و يمكن لها أن تعطي مفهوما خاص بهذا الأخير ، أما العدد الباقي من المؤسسات التي ترددت في الإجابة بنعم ، و قاطعت فكرة اقتراح تعريف الذكاء الاقتصادي ، فالسبب في ذلك كان واضحا حيث و من خلال المناقشة و المقابلة التي أجريناها مع هذه الأخيرة استنتجنا بأن هذه المؤسسات غالبا ما تمثلت في المؤسسات جد

المصغرة التي لديها عدد محدود من العمال ، و التي تتميز بالانعزال عن بيئتها و عن محيط سوق المعلومات ، كما أن البعض منها لا يتوفر على شبكة الأنترنيت ؛

لكن الأمر ليس خطيرا حسب وجهة نظر خاصة ، لأنه بإمكان جمعيات العمل ، الباحثين ، مختلف الهيئات ، الجامعة ، و كذا الجماعات المحلية أن تساهم في مساعدة هؤلاء على تبني الفكرة و كذا إبراز أهمية موضوع الذكاء الاقتصادي ؛

و من جانب هذه الفئة من المؤسسات ، عليها أن تتفادى العزلة عن عالمها الخارجي و ما يجري فعلا في الأسواق ، كحضور الصالونات و المعارض ، التظاهرات العلمية و كذا الأيام التحسيسية ، لأنها تعتبر بمثابة فرص أمامها لتجميع المعلومات ، و كذا زيارة مختلف المواقع الالكترونية التي يمكن أن تعرض فيها المعلومات المطلوبة حول الأسواق مثلا ؛

و من خلال الشكل الموالي سوف نبين أهم المصطلحات التي أحاطت بها المؤسسات عينة الدراسة فيما يخص الذكاء الاقتصادي :

الشكل رقم 19:مرادفات تعريف الذكاء الاقتصادي

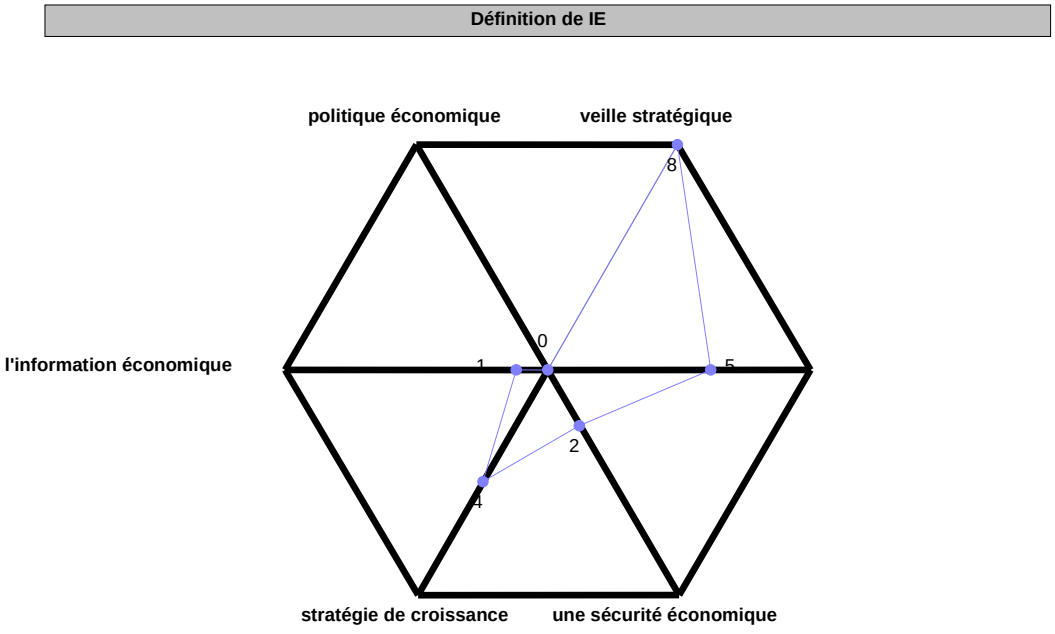

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال مستخرجات نتائج الدراسة باستعمال برنامج " **سفانكس**"

يعبر الشكل على أنواع الإجابات الخاصة بالمؤسسات و المرادفات التي اختارتها للتعبير عن مفهوم +--+الذكاء الاقتصادي ، حيث أن **40%** من المؤسسات أردفت بأن الذكاء الاقتصادي هو

اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة ، في حين أن **20 %** اقترحت بأنه عبارة عن إستراتيجية لتحقيق للنمو ، أما نسبة **10 %** اقترحت بأنه يعني الأمن الاقتصادي ؛

أين يتضح بأن المؤسسات بدأت تستجيب استجابة نظرية لمعطيات الذكاء الاقتصادي و المعتمدة أساسا على هذه المفاهيم و المصطلحات ، حتى و إن كانت نسب الاستجابة تتفاوت من مؤسسة لأخرى ، و إن كانت الغالبية من المؤسسات ترى بأن الذكاء الاقتصادي هو اليقظة الإستراتيجية ، فذلك لأن اليقظة الإستراتيجية لديها شعبية أكبر من الذكاء الاقتصادي في أواسط المؤسسات الجزائرية ، حتى تلك الكبرى منها و ليس فقط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما الذكاء الاقتصادي فهو معروف عند أجهزة الدولة كالوزارات ، الجماعات المحلية ، الجمعيات ، الجامعة ، المدارس العليا ، غرف التجارة ...الخ .

سادسا : اختبار فرضيات الدراسة

قصد اختبار الفرضيات و التأكد من صحتها ، تم اعتماد مجموعة من المتغيرات الفئوية و الاستعانة باختبار **khideux** ، لدراسة مدى الارتباط بينها .

ليكن **X** و **Y** متغيرين فئويين :

و لتكن الفرضيات H_0 (فرضية العدم) و H_1 (الفرضية البديلة) بالنسبة لاختبار **khideux** فان :

H_0 و H_1 تأخذان الشكل التالي :

H_0 : تمثل **X** و **Y** متغيرين مستقلين .

H_1 :تمثل **X** و **Y** متغيرين غير مستقلين .

لتكن α (α في الغالب تأخذ قيمة **5٪**) احتمال الخطأ من النوع الأول أي :

(H_1 / H_0) $P= \alpha$ ، بمعنى آخر α هو احتمال أن الاختبار يؤدي إلى وجود علاقة بين **X** و **Y** ، مع أنـــــــــــه في الواقع العلاقة غير موجودة (أي احتمال وجود علاقة وهمية).

البرامج الاحصائية و من بينها برنامج "**سفانكس**" يمدنا بالقيمة P (**p–value**)

فاذا كانت : $P \leq 5\%$ ، فاننا نرفض H_0 (وجود علاقة) .

و اذا كانت : $P > 5\%$ ، فاننا لا نرفض H_0 (عدم وجود علاقة) .

- **اختبار الفرضيات :**

وضعنا عدد من الفرضيات في منهجية الدراسة ، و بعد الحصول على البيانـــات الـــتي ولـــدتها

الاستبانة الموزعة على العينة المبحوثة ، سنقوم باختبار فرضيات البحث للتأكد من وجود أو عـــدم وجـــود ارتباط بين المتغيرات .

- **الفرضية الأولى :**

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السهر المالي و نوعية الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالذكاء الاقتصادي المتمثلة في السياسة الدفاعية ضد المخاطر .

حيث أنه بعد ربط فقرات الأسئلة التي تخص المتغيرات الثلاث ، ظهرت علاقات الارتباط المبينـــة في الجدول رقم (**19**) و قد جرى اختبار هذه العلاقات باستعمال اختبار **khideux** و كانت نتائج الاختبار كما يلي :

جدول رقم 19:اختبار **khideux** للعلاقة بين المتغيرات:الذكاء الاقتصادي،السهر المالي و السياسة الدفاعية المتبعة مـــن طـــرف"م ص وم "

Groupe n°3									
	oui			non			politique deffenssif		
	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth
la surveillance	**0**	**0,0%**	**0,71**	**5**	**100,0%**	**0,12**	**5**	**100,0%**	
la sécurité	**2**	**14,3%**		**12**	**85,7%**		**14**	**100,0%**	
Autofinancement , pourquoi ?.....	**3**	**15,0%**	**0,13**	**17**	**85,0%**	**0,03**	**20**	**100,0%**	
Veille financière2	**5**	**18,5%**		**22**	**81,5%**		**27**	**100,0%**	
Oui	**3**	**18,8%**	**0,01**	**13**	**81,3%**	**<0,01**	**16**	**100,0%**	
Veille financière	**3**	**17,6%**		**14**	**82,4%**		**17**	**100,0%**	
par l'anticipation	**2**	**20,0%**	**0,01**	**8**	**80,0%**	**<0,01**	**10**	**100,0%**	
Veille financiière	**5**	**21,7%**		**18**	**78,3%**		**23**	**100,0%**	
Non	**1**	**14,3%**	**0,04**	**6**	**85,7%**	**<0,01**	**7**	**100,0%**	
Veille financière1	**3**	**17,6%**		**14**	**82,4%**		**17**	**100,0%**	
Neant	**0**	**0,0%**	**1,13**	**9**	**100,0%**	**0,16**	**9**	**100,0%**	
outils de financement	**2**	**12,5%**		**14**	**87,5%**		**16**	**100,0%**	

la sécurité / politique deffenssif p = **12,2%** ; chi2 = **14,00** ; ddl = **9** (**PS**)
Veille financière2 / politique deffenssif p = **7,2%** ; chi2 = **10,10** ; ddl = **5** (**PS**)
Veille financière / politique deffenssif p = **63,3%** ; chi2 = **0,23** ; ddl = **1** (**NS**)
Veille financiière / politique deffenssif p = **13,7%** ; chi2 = **8,37** ; ddl = **5** (**PS**)
Veille financière1 / politique deffenssif p = **95,5%** ; chi2 = **0,09** ; ddl = **2** (**NS**)
outils de financement / politique deffenssif p = **2,5%** ; chi2 = **16,00** ; ddl = **7** (**S**)

المصدر : نتائج الدراسة من مستخرجات برنامج " **سفانكس** "

حيث بعد مقارنة قيمة **P** المحسوبة مع قيمة (α = **5**٪)كما هو مبين أعلاه ، تبين بأن قيمة **P** المحسوبة هي أصغر من قيمة α ، و هذا ما يقود إلى قبول الفرضية الأولى و التي مفادها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نوعية استراتيجية الذكاء الاقتصادي ، السهر المـــــــالي و السياســـــــة الدفاعيـــــــة للمؤسسات ضد المخاطر .

○ **اختبار الفرضية الثانية :**

H_1: توجد علاقة ما ، بين السهر المالي و أدوات التمويل المختارة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أين تم تأكيد صحة هذه الفرضية و من خلال نتائج الدراسة المبينة في الجدول أعلاه ، تبين لنا أن قيمة : (**P=2.5%**) و هي أصغر من **5 %** ، مما يأكد لنا مدى صحة هذه الفرضية .

○ **اختبار الفرضية الثالثة :**

H_1: يتعلق الأمن الخاص بالممتلكات المعلوماتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالسهر حول بيئة المؤسسة ، و سرية المعلومات ، حيث تبين النتائج أن **P** التي لديها قيمة أصغر من **5 %** ، حيث تمثلت في: (**P=3.2%**) مما يبين صحة هذه الفرضية ، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم20 : اختبارkhideux الخاصة بحماية الممتلكات المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Groupe n°14

	la surveillance			etre vegillant			la vegillance			la veille concurentièlle			la veille sur l'environnemnt de l'entreprise			oui			secret de l'information			Total		
	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth	N	% cit.	Eth
la surveillance	3	100,0%	2,29	0	0,0%	0,43	0	0,0%	0,43	0	0,0%	0,00	0	0,0%	0,43	0	0,0%	0,00	0	0,0%	0,43	3	100,0%	
Total	3	42,9%		1	14,3%		1	14,3%		0	0,0%		1	14,3%		0	0,0%		1	14,3%		7	100,0%	

p = **3,2%** ; chi2 = **28,00** ; ddl = **16** (**S**)
La relation est significative.

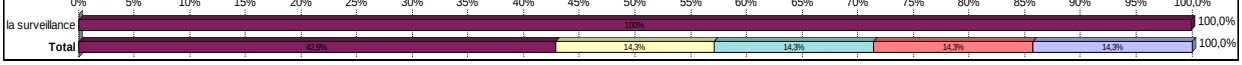

المصدر : نتائج الدراسة من مستخرجات برنامج " **سفانكس** "

○ **اختبار الفرضية الرابعة :**

H_1: تواجه المؤسسة الصغيرة و المتوسطة منافسيها باستعمال استراتيجية هجومية للذكاء اقتصادي ، حيث تم نفي هذه الفرضية ، أين لم تأكد مخرجات نتائج الدراسة على وجود أي ارتباط بين استراتيجية الذكاء الاقتصادي مع استعمال سياسة تنافسية هجومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا ما يبدو لنا جليا في الجدول رقم "**21** " ، بالتالي هذه الفرضية غير صحيحة .

جدول رقم **21** : نتائج اختبار سياسة تنافسية هجومية من قبل م ص و م

Groupe n°2						
	opération de recherche et de développement	collecte des expertises, des informations générales et spécifiques	recherche des occasions	trouver des nouveaux parts de marchés a exporter	création des nouveaux modèles des produits	**Comp**
politiqe offenssif	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
protection de l'entreprise contre les menaces extérieures	**2**	**1**	**1**	**3**	**0**	**7**
l'adaptation avec d'autres marchés	**1**	**1**	**1**	**3**	**0**	**6**
profiter des nouveaux occasions	**2**	**1**	**1**	**3**	**0**	**7**
autres ?	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
le sauvegarde de la société	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
la mise a jour de l'entreprise	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
IE (intelligence economique)	**5**	**3**	**3**	**9**	**0**	**20**

politiqe offenssif / Compétitivité p = **100,0%** ; chi2 = **0,00** ; ddl = **1** (**NS**)
IE (intelligence economique) / Compétitivité p = **99,9%** ; chi2 = **0,32** ; ddl = **6** (**NS**)

المصدر : نتائج الدراسة من مستخرجات برنامج " **سفانكس** "

المبحـــــــــــــــث الرابـــــــــــع

تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يدل التحكم في وسائل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالمؤسسة على مدى ارتباط هذه الأخيرة بما يدور في العالم من متغيرات تخص الاختراعات الجديدة ، آخر التكنولوجيات المتوصل إليها ، استخدام المعلومة الإستراتيجية ، تحليل البيانات و في النهاية المساعدة في اتخاذ القرارات الصائبة و الملائمة.

أولا: أجهزة الكمبيوتر و نقائص التحكم في تكنولوجيا المعلومات

يبيـــــــــــــن الشكل المبين أدناه مدى توفـــــــــــــر أجهـــــــــزة الكمبيوتر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة ، حيث أن النسب تتراوح بين **15%** و **45 %** ، بالتالي تظل النسب دون المستوى ، و الأمر راجع في حقيقة الأمر إلى أن بعض المؤسســـــــــات الصغيـــــــــرة و كذلك المصغرة ، غالبـــــــا ما تعتمد على استعمال الطرق التقليدية في انجاز أعمالها كاستعمال الآلـــــــــة الحاسبة مثلا ، على الرغم من أن جهـــــــــاز الكمبيوتر يمكنـــــــه أن يسهـــــل على هذه المؤسسات عدة عمليات تتعلق بتنفيذ مختلف أنشطتها ، إضافة إلى الارتباط بشبكة الأنترنيـــــــــت التي قـــــــد تفيدهـــــــــا في تنفيذ بعض صفقاتها عبر المراسلات الالكترونية ، و البحث حول أهم الأسواق و كـــــــــذا الأســـــــــواق الجديـــــدة المحتملة لتطوير استثماراتها .

الشكل رقم 20: أجهزة الكمبيوتر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

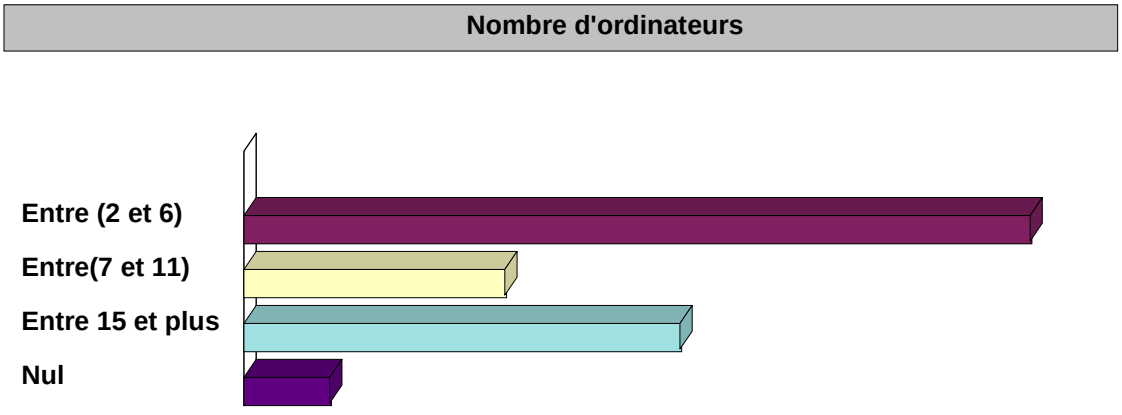

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات برنامج " **سفانكس**"

جدول رقم 22: نقائص التحكم في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالمؤسسات المدروسة

NTIC	Nb. cit. (rang 1)	Fréq.	Nb. cit. (rang 2)	Fréq.	Nb. cit. (rang 3)	Fréq.	Nb. cit. (rang 4)	Fréq.	Nb. cit. (somme)	Fréq.
Manque de maitrise des informations	3	15,0%	5	25,0%	3	15,0%	0	0,0%	11 (1,83)	55,0%
Manque des informations	12	60,0%	3	15,0%	1	5,0%	0	0,0%	16 (3,28)	80,0%
Manques des compétences et de personnel qualifié	2	10,0%	5	25,0%	4	20,0%	0	0,0%	11 (1,72)	55,0%
Manque des nouveaux equipements	1	5,0%	0	0,0%	1	5,0%	5	25,0%	7 (0,61)	35,0%
Pas de manque	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0	0,0%	0 (-)	0,0%
Manque des informations sur les marchés	0	0,0%	0	0,0%	1	5,0%	0	0,0%	1 (0,11)	5,0%
TOTAL OBS.	**20**		**20**		**20**		**20**		**20**	

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال برنامج " **سفانكس**"

يتضح لنا من الجدول المبين أعلاه بأن المؤسسات تعاني أساسا من نقص في المعلومات ، حيث يبين الجدول تكرار الإجابات حول خمسة اقتراحات تخص مدى النقص الذي تعانيه المؤسسات في مجال التحكم في التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و المتمثلة أساسا في :

- ✓ نقص في المعلومات ؛
- ✓ نقص في التحكم في المعلومات ؛
- ✓ نقص الكفاءات و الموظفين المؤهلين ؛
- ✓ نقص في التجهيزات الجديدة ؛
- ✓ نقص المعلومات حول الأسواق ؛

و يوضح الجدول بأن بعض المؤسسات قيد الدراسة تعاني كذلك من نقص في التجهيزات الجديدة خاصة تلك ذات الطابع العمومي منها ، و بما أنها تعاني من نقص في تدفق المعلومات فبالتالي كان من المحتـــــــم عليها عدم التحكم في المعلومات التي تكون بين يديها ؛

و عادة ما تعمل بعض هذه المؤسسات بمعدات و وسائل إنتاج قديمة و مستعملة في حين تتعرض بعض الآلات إلى التعطل بسبب قدمها ، الأمر الذي يمكن أن يسبب لها نكسة في إنتاج و مواصلة سير نشاطها (المؤسسات العمومية بصفة خاصة) ؛

كما أن تكرار الإجابة بنسبة **80 %** من المؤسسات المدروسة اشتكت من نقص في المعلومات ، و **55 %** منها تعاني من نقص المعدات و التجهيزات الجديدة و كذا نقص التحكم في المعلومات ؛

بينما **5 %** من هذه المؤسسات تعاني من نقص في المعلومات حول الأسواق ، لأنه حسب رأي بعض رؤساء المؤسسات عادة ما تعرف السوق التي تتجه إليه و تتحكم في طلبياتها حول الزبائن ، لكن هذه النقطة تستدعي الحيطة و الحذر لأن الأسواق في ظل العولمة الاقتصادية الحالية (متغيـــــرات دخول الجزائر لاتفاقيات التبادل الحر و كذا الانضمام لمنظمة التجارة الدولية مع المنافسة الأجنبيـــــــة الشرسة..) تتطلب اليقظة و إدخال تعديلات في تفكير رؤساء و ذهنيات الموظفين ،

حيث أن سياسة الذكاء الاقتصادي الحمائية و الدفاعية المتبعة من طرف الدولة لطالما سوف تتلاشى تدريجيا بسبـــــــــب بنود و فروض و قوانين التجارة الدولية ؛

و لطالما سوف تتحول أدوار السياسة الدفاعية للذكاء الاقتصادي الوطني ، إلى أدوار السياســـــــــة الهجومية التي لا يمكن الوصـــــــــول إليها دون مبـــــادرة من المؤسسات نفسها لأنها هي التي ستأخذ على عاتقها إستراتيجيـــــــــــــة الدراسات المعمقة حول الأسواق و كذا حول المنافس الأجنبي ، بالتالي اليقظة بمختلف أنواعها متطلبة من طرف هذه المؤسسات .

و لا بد من توحيد جهود الدولة و المؤسسات و تنسيق عمليات و تطبيقات الذكاء الاقتصادي بين الطرفين و كل الفاعلين الاقتصاديين للبلاد ، بالاضافة إلى تشييـــــــد مؤسســـــــــات و وكـــــــــالات بث المعلومات المتخصصة ، الأمر نفسه الذي دعا إليه **مقرر "مارتر"** لسنة **1994** بفرنسا الـــــــــذي يحث فيـــــه الدولة و المؤسسات لتنيسق الجهود فيما يخص سياسة الذكاء الاقتصادي المتبعة .

و الشكل الموالي يوضح لنا أكثر عن أهم النقائص التي تعاني منها المؤسسات المدروسة فيما يخص تكنولوجيات الاعلام و الاتصال :

الشكل رقم 21: نقائص التحكم في تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بالمؤسسات :

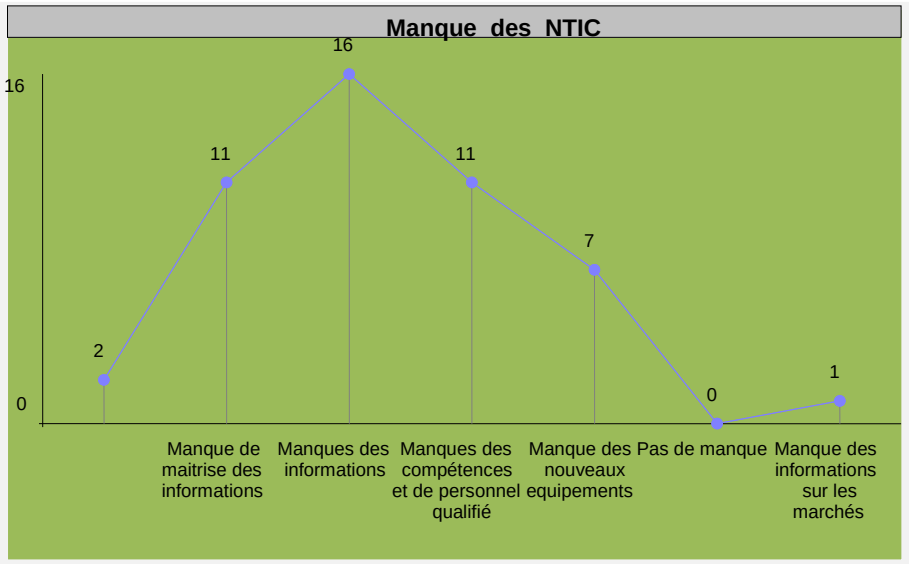

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

ثانيا : ارتباط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأنترنيت

يمكن للشكل الموالي أن يبين لنا بأن حوالي **77%** من المؤسسات المدروسة ترتبط بشبكة الأنترنيت في حين أن حوالي نسبة **23 %** تبقى غير مرتبطة بشبكة الأنترنيت ، إلا أن الأمر لا يتعلق بمدى الارتباط بشبكة الأنترنيت بقدر ما يعتمد على مدى استغلال هذه الشبكة العنكبوتية ، كاستعمال **الأنترانيت** التي تعتبر أكثر أمانا لمثل هذه المؤسسات .

الشكل رقم 22: الارتباط بشبكة الأنترنيت من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

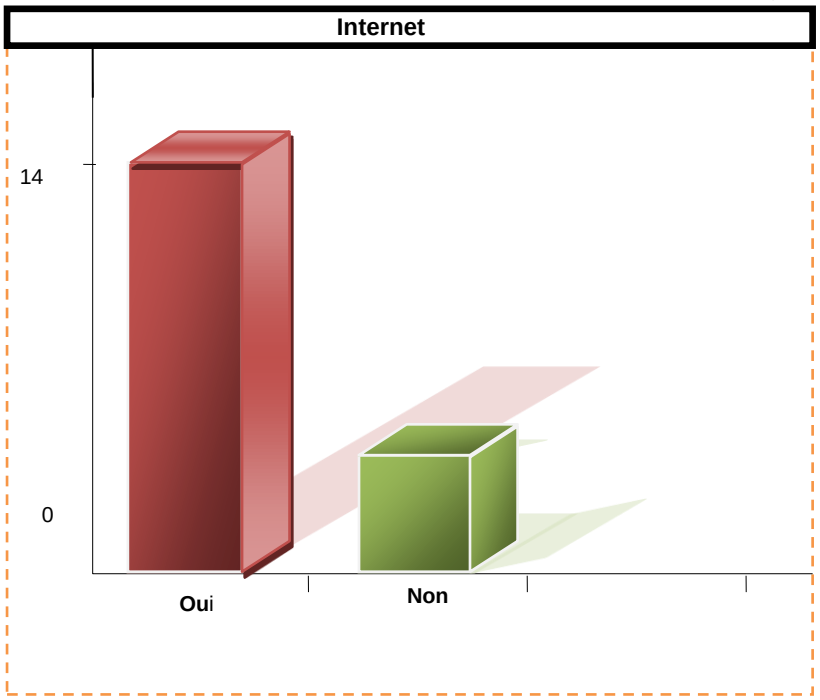

المصدر من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

ثالثا : مجالات استعمال البرمجيات

تستعمل كل مؤسسة برمجيات قصد تسهيل أنشطتها و عملياتها اليومية الخاصة بمدخلات المعلومات و مخرجاتها ، و لكن ليست كل المؤسسات على مستوى واحد في مدى اختيار مجالات استعمال هذه البرمجيات ، خاصة فيما يخص مسألة اتخاذ القرار ، يمكننا أن نلاحظ مدى استعمال هذه البرمجيات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة من خلال الجدول و الشكل المواليين :

جدول رقم 23 : مدى استعمال البرمجيات من قبل المؤسسات

logicielles	Nb. cit.	Fréq.
Non réponse	5	22.7
Oui	10	45,5%
Non	7	31,8%
TOTAL OBS	22	100%

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

يبين الجدول المبين أعلاه بأن أغلبية المؤسسات تعتمد على استعمال البرمجيات التي تستعمل في إعداد كشوفات الأجور ، و أجور المستخدمين ، الفواتير ، تسيير المخزونات و المبيعات و العمليات الروتينية اليومية للمؤسسات...الخ ، و الشكل الموالي يبين لنا بصفة أفضل ذلك :

الشكل رقم 23 : مجالات استعمال البرمجيات

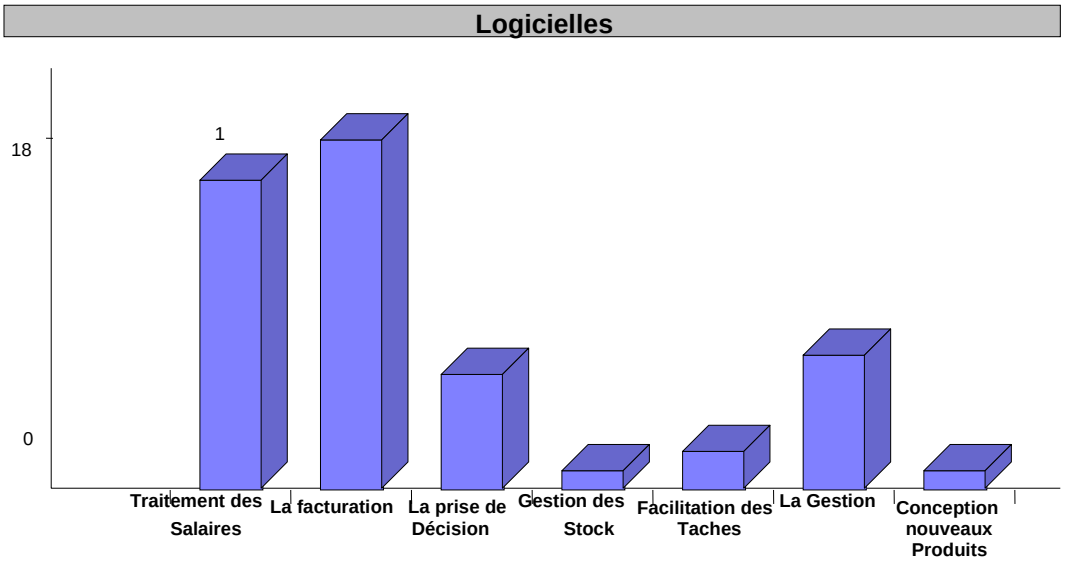

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

تعتمد المؤسسات المدروسة على استعمال البرمجيات بالدرجة الأولى في إعداد الفواتير الخاصة بها و كذا إعداد أجور المستخدمين ، و تأتي مسألة اتخاذ القرار في المرتبة الثالثة ، الأمر الذي يبين بأن المؤسسات لا تزال تستبعد إعداد أو اقتناء برمجيات التحليل و اتخاذ القرار ، و التي يمكن أن تحل لها المشاكل و العراقيل بطريقة مسبقة قبل الوقوع فيها ، أو تمكنها من التوقع لأهم العراقيل أو الأزمات التي يمكن أن تقع فيها من خلال مجموع البيانات و المعلومات المتاحة لديها و المتحكم فيها ، و هذا طبعا لا يمكن الحصول عليه إلا إذا كانت على دراية و اطلاع على أهم التطورات الحاصلة في بيئتها (التكنولوجية ، الاقتصادية ، التنافسية...الخ) ؛

رابعا : سياسة التنافسية بالمؤسسات و مسألة أمن المعلومات :

- **تنافسية المؤسسات :**

تعتمد التنافسيـــــة أساسا على عمليات البحث و التطوير و مسايرة المنافسة في تعقـــــــب الفرص و الحصول على الأسواق الخارجية ، من خلال التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية و تجميع الخبرات و المعلومات العامة و الخاصة ، الشكل الموالي يعبر لنا عن نظرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتنافسية ؛

الشكل رقم24 : التنافسية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

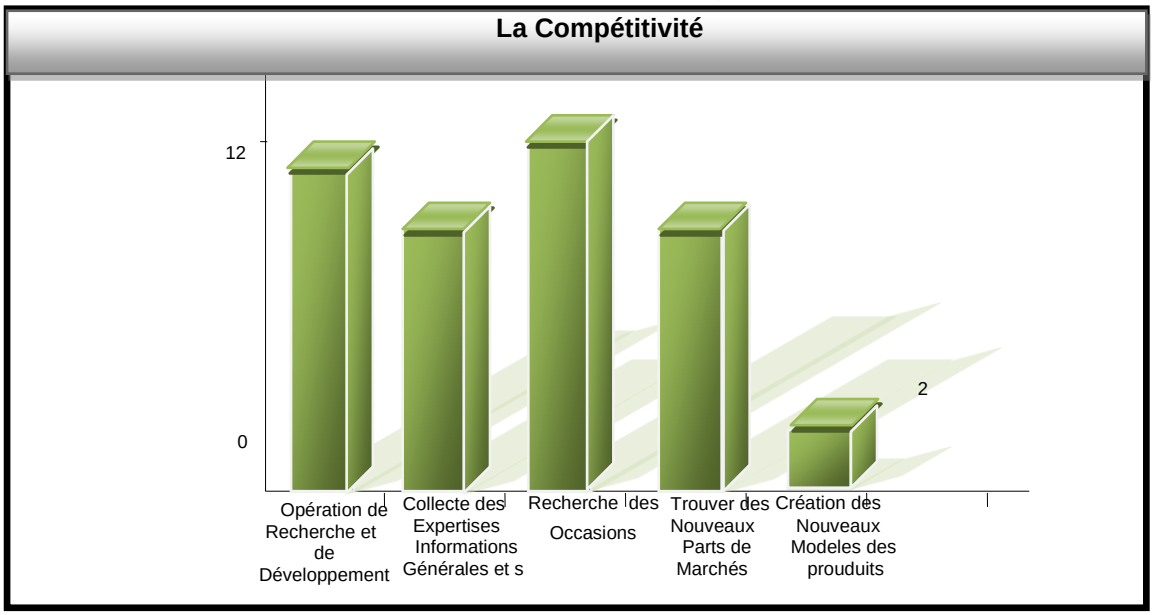

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامج " **سفانكس**"

تعتقد المؤسسات عينة الدراسة بأن تنافسية المؤسسة تكمن في البحث عن الفرص ، و كذا بأنها سياسة بحث و تطوير ، و تأتي في المرتبة الثالثة كل من البحث عن حصص في الأسواق ، و كذا جمع الخبرات و التطوير ، لكن عادة ما تغفل المؤسسة على تنويع أو اختراع منتوجات جديدة .

- **أمن المعلومات في المؤسسة :**

لكل مؤسسة إستراتيجية لتأمين ممتلكاتها ، حيث تتمثل في السهر بمعنى أنه يتم الاستعانة بموظفين متخصصين في الحراسة و أعوان الأمن ، بالإضافة إلى الاعتماد على الحراسة الداخلية للمؤسسة ، و البعض الآخر يستعين بشركة النهضة لتمدها بأعوان اليقظة ، و البعض الآخر يستعين بأجهزة الحماية الداخلية ، و كذا بمتخصصين في ميدان المعلوماتية ؛

لكن و حسب رأينا الخاص فانه ليس كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى واحد من الوعي لمدى خطورة النقطة المتعلقة بحماية الممتلكات المعلوماتية للمؤسسة لأن الحراسة وحدها لا تكفي .

خامسا : حماية المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تختلف استراتيجية حماية المعلومات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مؤسسة لأخرى ، حسب طبيعة نشاط المؤسسة ، و حسب طريقة تفكير قائديها و كذا موظفيها السامين في الهيكل التنظيمي ، لكن أغلبية المؤسسات تنتهج نفس النهج في حماية بنيتها من أي خطر محتمل يمكن أن يمس بجهاز معلوماتها أو باستمراريتها ، حيث تبين لنا من خلال الدراسة التي أجريناها مع مسؤولي و ممثلي هذه المؤسسات بأن حماية ممتلكات المؤسسة المعلوماتية تتمثل بالدرجة الأولى في سرية المعلومات مع السهر على توفير أعوان حراسة ، أو أعوان اليقظة ليتولوا المراقبة الداخلية للمؤسسة ، أما اذا تعلق الأمر بخارج بيئة المؤسسة ، فغالبا يتم الاستعانة في بعض الأحيان بأجهزة الكاميرا ، و عادة توجد استراتيجية لحماية تجمعات المؤسسات ، أو بالمناطق الصناعية أين يمكن أن تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

من خلال الشكل المبين أدناه يمكننا التعرف على أهم الوسائل و الطرق المعتمدة في حماية و أمن المؤسسات :

شكل رقم 25 : طرق أمن و حماية الممتلكات المعلوماتية للمؤسسة

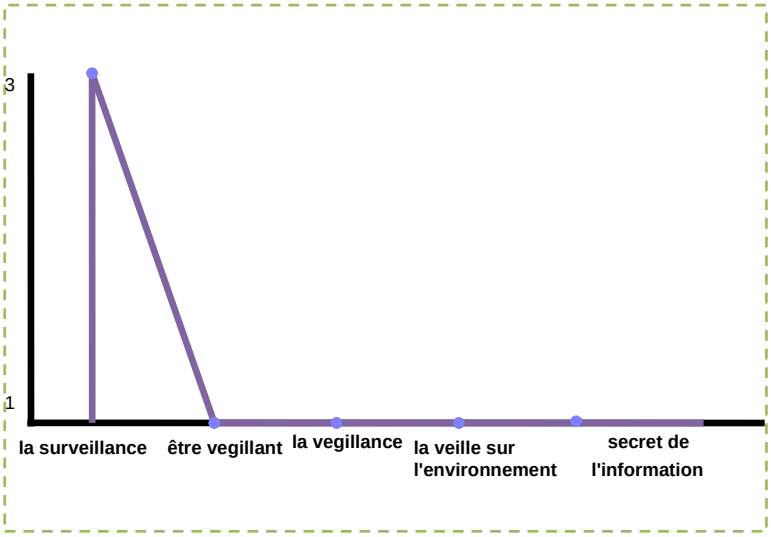

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا لنتائج الدراسة باستعمال برنامج "**سفانكس**"

يبدو جليا بأن المؤسسات قيد الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة لحماية ممتلكاتها اللامادية من خلال الحراسة بحيث تعتبر هذه الطريقة جد تقليدية ،لأن طرق الحماية و الأمن تتعدى ذلك بكثير ، فالأمن يرتبط إلى حد كبير بالتحكم في المعلومات الواردة و الصادرة من و إلى المؤسسات ، دراسة البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة ، في الأخير الاستعانة بمستخدمين مؤهلين لحماية جهاز معلومات المؤسسة و السر المهني لها مع الحماية من التجسس و القرصنة ، الاستعانة بتنصيب الشبكات الأكثر أمانا **مثل** : الأنترانيت و الأكسترانيت عوضا عن الأنترنيت ، و كذا التكنولوجيات المتطورة في المجال (كاستعمال مضادات الفيروسات المتطورة ، التي قد تحمي من تهديدات و تدمير الملفات و البرامج الالكترونية للمؤسسة) .

سادسا : شبكات المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **الشبكة الداخلية (العلاقات الداخلية للعمل)**

للاجابة على هذا السؤال ارتأينا معرفة طريقة العمل داخل المؤسسة باقتراح مايلي :

- ✓ العمل على شكل فوج بطريقة دائرية .
- ✓ العمل بطريقة عمودية في شكل هرم .
- ✓ أو أي طرق أخرى .

و يمكننا إبراز ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم 26 : شبكات المعلومات الداخلية للمؤسسة

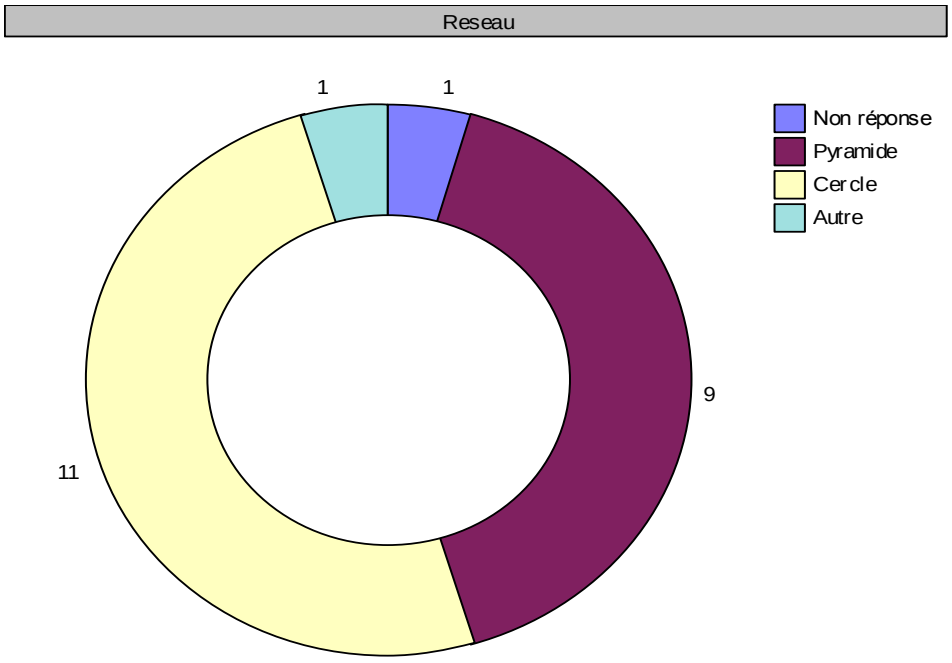

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامج "**سفانكس**"

يبين الشكل بأن أغلب المؤسسات المدروسة تعتمد على طريقة العمل الجماعي و لربما الأمر راجع لحجم المؤسسة المتواضع من جهة الذي قد تسهل فيه طريقة العمل الجماعي ، حيث بينت بعض الدراسات بأن الاعتماد على طريقة العمل على شكل فوج (العمل الجماعي) لديها نتائج أفضل من حيث المردودية و الانتاجية من تلك التي تعمل بطريقة الوظائف التسلسلية (العمل في شكل هرم) ، حيث تعتمد المؤسسات الأسيوية **مثل** : بعض المؤسسات في اليابان على طريقة العمل في شكل فوج من خلال كسر مختلف الحواجز بين الموظفين و كذا مختلف الوظائف بغية التشاور و تبادل الأراء حول مصير و مستقبل المؤسسات مع التركيز على الاهتمام بالمورد البشري الذي يعتبر هو رأس مال المؤسسة بالدرجة الأولى من خلال أخلاقيات الأعمال المعروفة ، و في بلادنا عادة ما تعرقل الحواجز و العراقيل المفروضة من خلال التدرج الوظيفي خللا في أداء النشاطات و المهام المسندة للموظفين التي عادة ما يستاؤون من مسؤوليهم ، كما أن اهمال المورد البشري بها قد يؤدي إلى ضعف أداء و مردودية هذا الأخير ، لذلك ننصح رؤساء المؤسسات الذين لا يزالون يعملون بطريقة العمل التسلسلية اعادة النظر في هذا و العمل في اطار شبكي مع كل موظفيهم مع عدم تهميش العنصر البشري ماديا أو معنويا ، لأنه أساس تطور المنظمة أو انهيارها.

- **الشبكات الخارجية للمعلومات :**

ترتبط المؤسسات عينـــــــــــــة الدراسة بمجموعة من الشبكات الخارجية تتمثل أساســـــــــا في الارتباط بالجماعات المحلية ، ثم تليها تلك الشبكات المنعقدة مع مؤسسات أخرى ، و كذا غرف التجارة ، في حين ترتبط بعض المؤسسات مع مؤسسات أخرى بواسطة شبكات معلومات داخلية ، و غالبا ما تكون هذه الشبكات الافتراضية لجمع معلومات تخص المؤسسة ، أهم التشريعات الجبائية الجديدة مثلا ، حول التكوين ، الاستفسار حول المؤتمرات أو المعارض و الصالونات ، و لكل مؤسسة رغبة خاصة من عقد هذه الشبكات على حسب المصلحة الخاصة بها ، و يمكننا رؤية ذلك من خلال هذا الشكل :

شكل رقم 27: شبكات المعلومات الخارجية

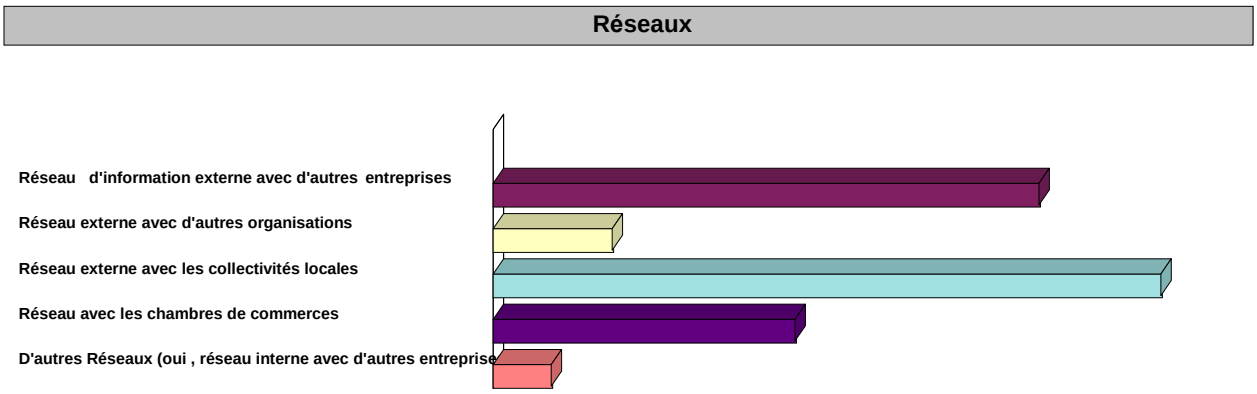

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا لمخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "**سفانكس**"

المبحـــــــــــــث الخـــــــــــامس

أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات ص و م*

يعتمد الذكاء الاقتصادي على التحكم الاستراتيجي للمعلومات و حسن توظيفها في صالح المؤسسات كما يعتبر السهـــــر واحدا من الاستراتيجيات التي يهتم بها الذكاء الاقتصادي و يستند إليها ، و السهر المالي هو من بين أهم أنواع السهر التي يستند إليه هذا الأخير ، كما تستند إليه المؤسسات .

أولا : أدوات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الواقع يعتبر هذا السؤال واحدا من بين الأسئلة التي طرحناها على المؤسسات فئة الدراسة لمعرفة مدى أهمية الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الشكل الموالي يبين ترتيب الاقتراحات المتمثلة في :

- ✓ العمل الجماعي ؛
- ✓ الابداع ؛
- ✓ الاشاعة الجيدة للمعلومة ؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية...الخ ؛

تهتم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة بمسألتي العمل الجماعي و الابداع بدرجة كبيرة ، الأمر الذي يثبت الوعي و كذا يقظة هذه المؤسسات بخصوص متطلبات العولمة و المنافسة ، حيث أن أغلب المؤسسات تعمل وفق مبدأ العمل الجماعي ، لكسر الحواجز بين الموظفين و المسؤولين ، و تأتي في المرتبة الثانية بث المعلومة المناسبة ، ثم تلي بعدها مسألة تطوير الموارد البشرية .

* المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

جدول رقم 28: أدوات الذكاء الاقتصادي المعتمدة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

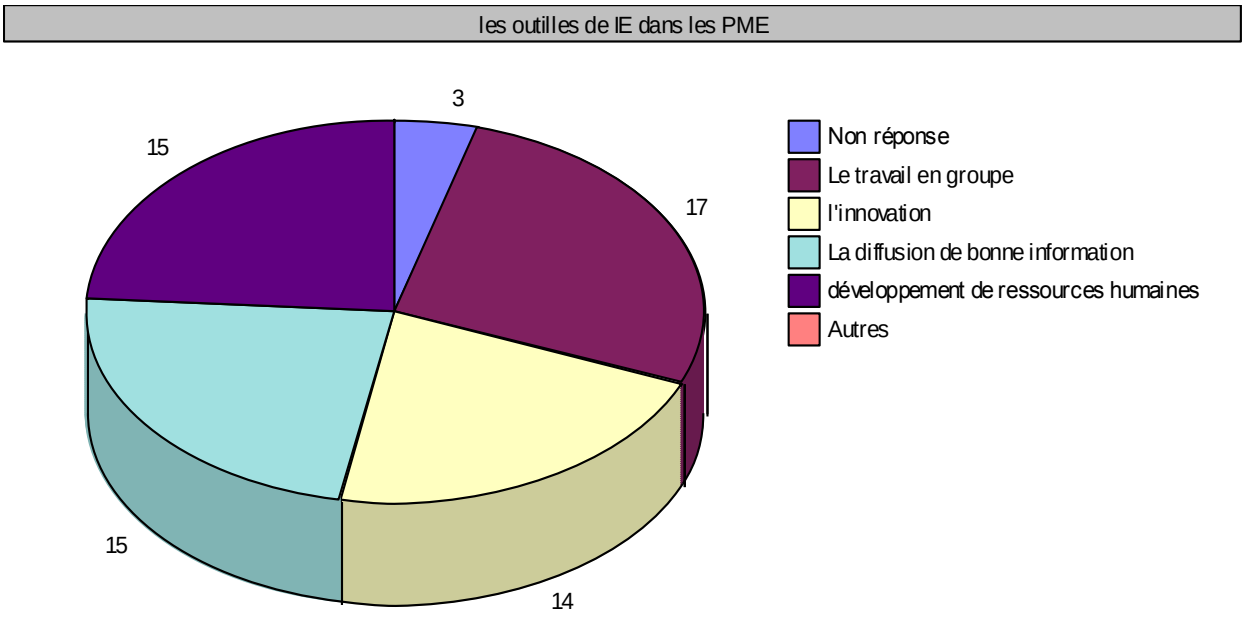

المصدر :من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

ثانيا : تكوين الموارد البشرية في مجال الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لا يمكن للمؤسسة مهما كان طابعها أن ترتقي بدون تطوير مواردها البشرية ، و تختلف طبيعة و مجالات تخصصات التكوين من مؤسسة لأخرى ، و لمعرفة أهم التخصصات التي تكون فيها المؤسسات مستخدميها ، قمنا بطرح بعض الأسئلة فيما يخص التكوين الدوري للموارد البشرية و أهم التخصصات ، حيث أن **36.4 %** من المؤسسات تكون مستخدميها بصفة دورية ، في حين أن **13.6 %** تكون موظفيها حسب الحاجة ، أما نسبة .**45.5 %** من المؤسسات تستبعد تكوين موظفيها بصفة دورية (فرصالتكوين قليلة) و هي نسبة جد مهمة ، و **4.5 %** لا تكون موظفيها .

- **تخصصات التكوين :**

تتمثل مجالات تكوين المستخدمين في التخصصات التالية بالترتيب و الأولولية على النحو التالي :

- ✓ إدارة الأعمال (المناجمنت) ؛
- ✓ الصيانة ؛
- ✓ المحاسبة ؛
- ✓ المالية ؛
- ✓ التسويق ؛

- ✓ تقنيات البيع ؛
- ✓ التجارة ؛
- ✓ الانتاج ؛

أما فيما يخص التكوين في الذكاء الاقتصادي ، فان هذا التخصص غير وارد في رزنامة التكوين الخاصة بالمؤسسات فئة الدراسة ، و السبب في ذلك راجع لعدم عرض التخصص في مراكز و مؤسسات التكوين ، و كذا غياب الطلب عليه من طرف المؤسسات ، كما يرجع أيضا لأن الذكاء الاقتصادي في الجزائر لم يخطو خطواته الجريئة بعد ، هذا بالاضافة إلى احتمال أن يكون التكوين في المجال مكلفا بالنسبة للمؤسسات (في حال يكون المكونيين أجانب) ، على الرغم من إزدياد عدد الباحثين و المتخصصين في ميـــــــــدان الذكـــــــــاء الاقتصادي في الجزائر يوما بعد يوم ، و كذا فتح التخصص على مستوى بعض غرف التجارة ، **مثل** : غرفـــــــــــة التجارة بولاية تلمسان .

الشكل رقم29: تخصصات تكوين الموارد البشرية في المؤسسات المدروسة

المصدر : نتائج الدراسة ، مستخرجات برنامج " **سفانكس** "

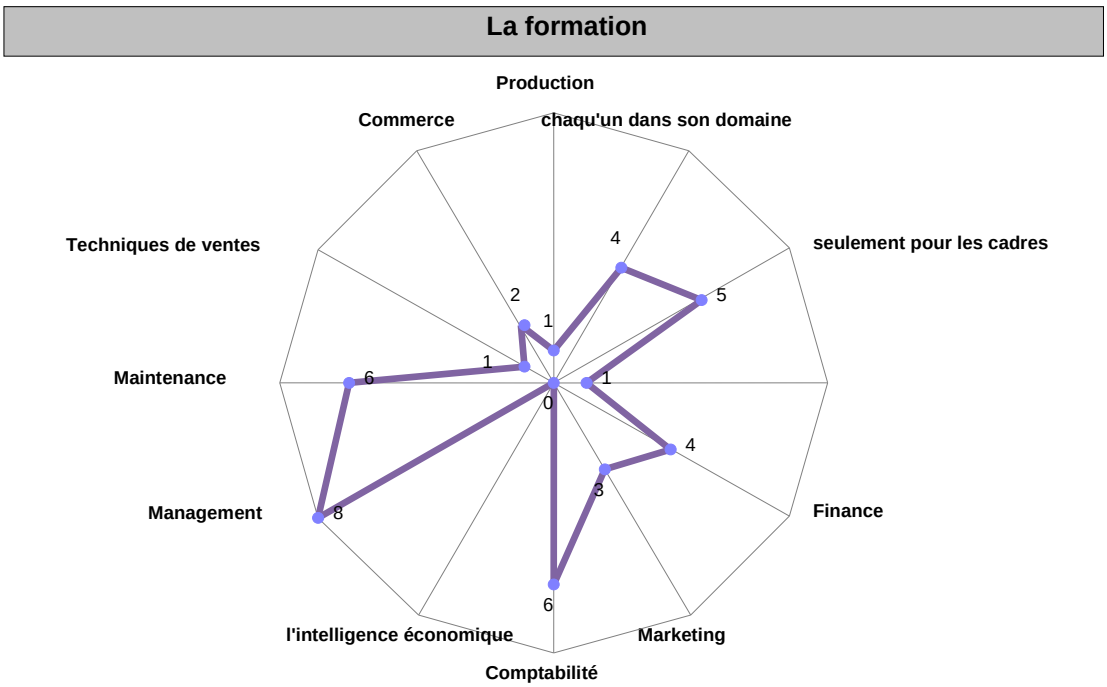

ثالثا :سياسة (الضغط و التأثير) اللوبي :

تتميز استراتيجية الضغط و التأثير (اللوبي) ، بمدى التأثير، التغيير، أو حتى الردع لطرف آخر، إما يكون هذا الطرف منافسا، زبونا ، أوحتى الحكومة (**مثل** : التأثير على التشريعات الجبائية ...الخ) ، و عادة ما تضغط المجموعات الكبرى في الدول على الحكومة لتعديل قراراتها فيما يخص الجباية **مثلا** ، و في بعض الأحيان تتدخل المؤسسات الكبرى في السياسة الاقتصادية للدولة إن استدعى الأمر ذلك للحفاظ على مصالحها الشخصية بحكم الوزن الاقتصادي لهذه المؤسسات ، كما يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فعل ذلك على منافسيها **مثلا** من خلال اتحاد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعاونها في عدة مجالات كالبينشماركينغ ، و اليقظة الاستراتيجية ، و كذا انتهاز فرص الذكاء الاقليمي ؛

لذلك ارتأينا أن نسأل المؤسسات حول سياسة اللوبي بها و هل لديها دراية بذلك ، حيث أن بعض المؤسسات ترى بأن اللوبي لا يمكن أن يكون ممكنا بالنسبة إليها ، و هو ممكن فقط بالنسبة للمؤسسات الكبرى في البلاد ، و البعض الآخر منها يرى بأنه ممكن بالنسبة للمجمعات الكبرى ، في حين أن بعض المؤسسات اعتبرته ممكنا من خلال التأثير على الزبائن و هذا ما يمكننا ملاحظته من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم 30: الضغط و التأثير (اللوبي) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

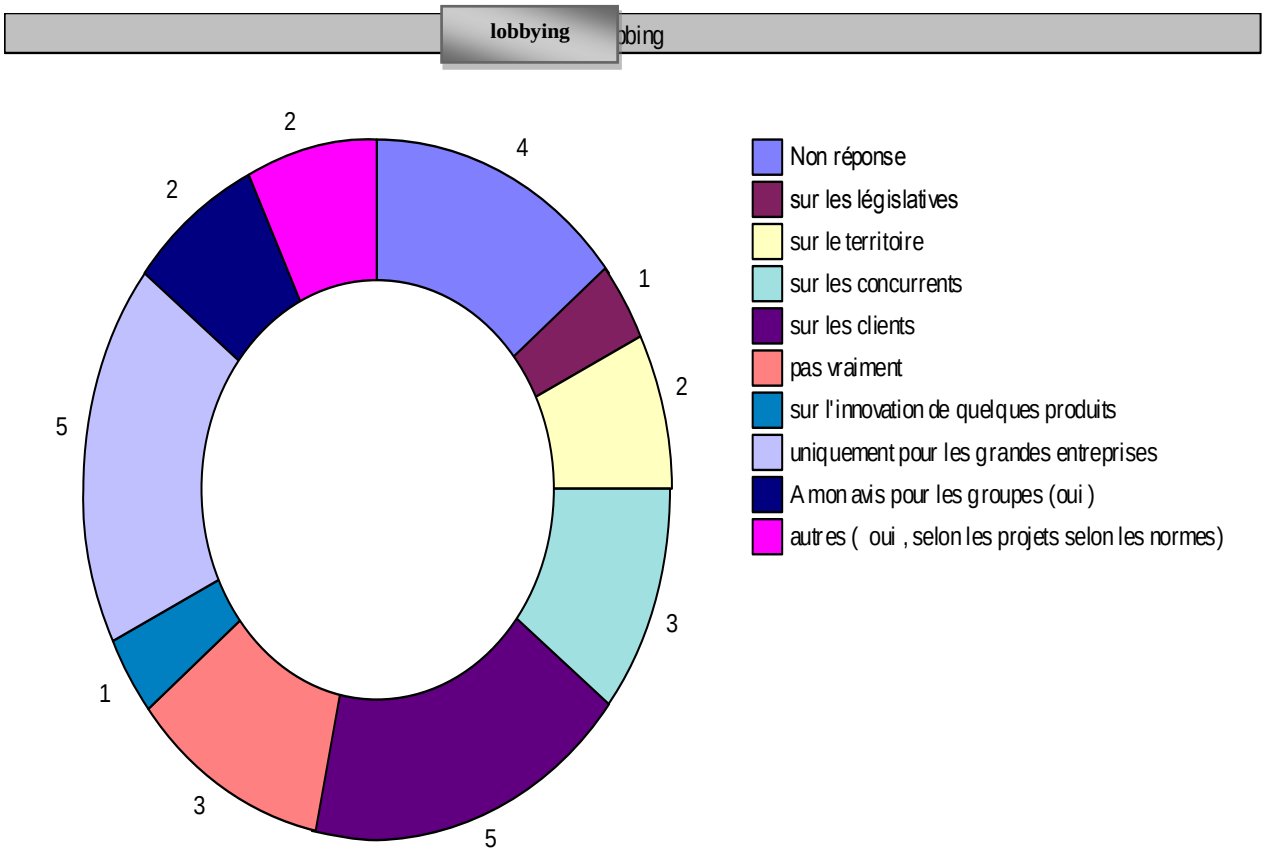

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا لنتائج الدراسة باستعمال برنامج " **سفانكس** "

رابعا : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للاجابة على مسألة مدى أهمية الذكاء الاقتصادي ، و فيم تكمن هذه الأهمية ارتأينا أن نعطي بعض الاقتراحات على المؤسسات المدروسة ، حتى نسهل عليها عملية الاجابة حيث تمثلت الاقتراحات فيمايلي :

- ✓ حماية المؤسسة من المخاطر .
- ✓ المحافظة على ديمومة المؤسسة .
- ✓ التأقلم و تبني أسواق جديدة .
- ✓ انتهاز فرص جديدة .
- ✓ تأهيل المؤسسة .

أما الاجابات فقد تباينت من مؤسسة لأخرى ، حيث أن تكرار الاجابات ب **85%** من اجابات المؤسسات ترى بأن أهمية الذكاء الاقتصادي تكمن في حماية المؤسسة من المخاطر الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ، في حين أن **80 %**من تكرار اجابات المؤسسات المدروسة كان حول اغتنـــــــــام فرص جديـــدة أما تكرار الاجابات بنسبة **70 %** كانت حول تبني أسواق أخرى ، و عادت نسبة **20 %** للحفاظ على استمرارية المؤسسة ، و يمكننا إبراز ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 24 : دور و أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

IE (intelligence economique)	Nb. cit.	Fréq.
protection de l'entreprise contre les menaces extérieures	17	85%
l'adaptation avec d'autres marchés	14	70%
profiter des nouveaux occasions	16	80%
le sauvgarde de la société	4	20%
la mise a jour de l'entreprise	3	15%
TOTAL OBS.	**20**	

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال نتائج الدراسة من مخرجات برنامج "**سفانكس**"

المبحـــــــــــث الســـــــــــادس

السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لما كان يعنى السهر بمدى الحراسة و مراقبة البيئة الاقتصادية و التكنولوجية للمؤسسة ، فالسهر المالي يعنى بمراقبة و حراسة الوضعية المالية للمؤسسة و إلى ما قد تؤول إليه هذه الوضعية من خلال التوقع و الاستباق ، مع إمكانية تحليل لمختلف المعطيات المالية المتوفرة على مستوى الأسواق ، لكن الأمر ليس سيان و مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة بفعل نقص الخبرة و التحكم في أسواق المعلومات ، و كذا بحكم السوق المالي المتواضع لبلادنا ؛

لكن هذا لم يمنعنا من ادراج هذه النقطة المهمة في الاستبيان و كذا في المقابلات التي أجريناها مع موظفي و مسؤولي المؤسسات المدروسة ، و كي نتعرف على ما إذا كان هناك فعلا تخطيط و استراتيجية مسطرة من قبل المؤسسات فيما يخص ضبط الموارد المالية لها و التوقع حول توفير موارد مالية جديدة للمؤسسة ، حاولنا طرح مجموعة من الأسئلة هذه أهمها :

- ماهي طرق تمويل المؤسسة ؟
- هل لديكم طريقة للمراقبة المالية ؟
- ماهي أهم المؤسسات المالية التي تتعاملون معها ؟
- كيف يمكنكم مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها مؤسستكم ؟
- هل تفكرون في إيجاد موارد مالية جديدة تخص مؤسستكم ؟

أولا : السهـــــــر و أنواع اليقظة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمثلت الخيارات التي اقترحناها على المؤسسات لتجيب على سؤالنا فيمايلي :

- ✓ الحراسة الداخلية للمؤسسة ؛
- ✓ الحراسة الخارجية للمؤسسة ؛
- ✓ اليقظة الاستراتيجية ؛
- ✓ اليقظة التكنولوجية ؛
- ✓ اليقظة التنافسية ...؛

حيث أن حوالي **65%** من المؤسسات تعتمد على الحراسة الخارجية ، تم تلتها الحراسة الداخلية بنسبة **55 %** ، أما اليقظة الاستراتيجية فتكررت الاجابات بحوالي **35 %** ، تم تأتي بعدها اليقظة التنافسية و كذا اليقظة التكنولوجية ، و الشكل الموالي يعبر عما قلناه بصفة أفضل :

الشكل رقم 31: السهـــــــــــــر و اليقظة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة)

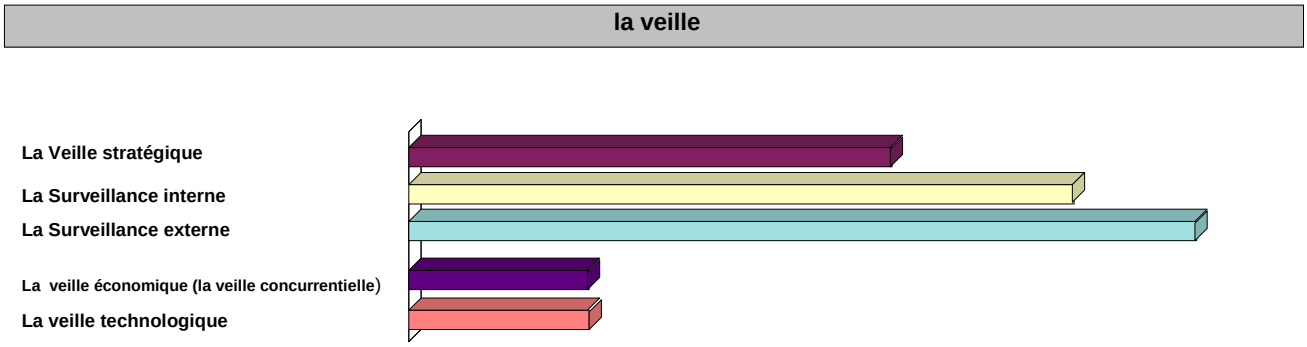

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "**سفانكس** "

بالتالي السهر بالنسبـــــــة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعنى بالحراسة بالدرجة الأولى ، لكـــن هذه الحراسة عادة لا تعنى بحراسة البيئة الاقتصادية للمؤسسة بقدر ما يقصد بها حراسة مقر المؤسسة من التعرض لبعض المخاطر التقليدية المعروفة كسرقة العتاد ، التعرض لحريق ، في حين أن هذا يتنافى بدرجة ما عما يقصد بالسهر ، و الذي أشارت إليه جمعية " **أنفور الفرنسية** " على أنه الحراسة المحكمة للبيئة الاقتصادية و التكنولوجية و التجارية و الاقتصادية...الخ ؛

و على الرغم من أن المؤسسات أصبحت تعنى بالحراسة و اليقظة و التكنولوجية و كذا التنافسية إلا أن درجة الاهتمام بهذين النوعين من السهر لا تزال قليلة ، و تحتاج إلى تكثيف و مبادرة أكثر .

ثانيا : البينشماركينغ بالمؤسسات المدروسة

يعتبر البينشماركينغ أحد أهم الوسائل الداعمة لاستراتيجية الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة الناجعة اقتصاديا ، خاصة المؤسسات الكبرى التي عادة ما تتميز بصورتها التنافسية في اقليم ما ، لذلك أصبحت المؤسسات توليه أهمية كبرى ، لكن هل الأمر ذاته يحدث عندما نتحدث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال السؤال الذي وجهناه لفئة المؤسسات التي زرناها و الذي مفاده :

كيف يمكنك تعريف البينشماركينغ ؟ حيث قصدنا أن تكون طريقة السؤال غير مباشرة ، و ذلك دائما من خلال توجيه الاجابة بواسطة ترتيب الخيارات المطروحة للاختيار ، حتى يكون السؤال في متناول كل المؤسسات ، و كي لا تمثل المصطلحات المقترحة في الاستبيان احراجا للمجيبين على الأسئلة في حال عدم معرفة المصطلح ، لنتمكن في الأخير من معرفة ما إذا كانت المؤسسة على دراية بالبينشماركينغ أم لا ؟ و كانت الخيارات كمايلي :

البينشماركينغ يعني :

- ✓ الملاحظة الخارجية .
- ✓ تطبيق أحسن طرق التسيير و المناجمنت في المؤسسة .
- ✓ اليقظة التكنولوجية .

و عند ملاحظة الشكل الموالي يتضح لنا من خلاله بأن البينشماركينغ يمثل بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدرجة الأولى الملاحظة حول الخارج، و حوالي **45.5 %** من تكرار إجابات المؤسسات تمثلت في اختيار أن البينشماركينغ يعنى بتطبيق أحسن طرق المانجمنت في المؤسسة ؛

و لا يمكننا الجزم بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل وفق البينشماركينغ أو عدم العمل ، لأنه في الواقع كل مؤسسة تسعى للعمل بأحسن طـــــــــرق التسيير ، إلا أن البينشماركينغ عادة ما يتطلب الاستعانة بخبرات المؤسسات الناجعة و الاستفادة من تجربتها في التسيير و محاولة استعمالها في صالح المؤسسة المراد بها تطوير أنجع و أحسن و أيسر طرق التسيير ، في الأخير تجنيب المؤسسة الوقوع في أخطاء التسيير السابقة و بأقل تكلفة ممكنة .

الشكل رقم 32: البينشماركينغ بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

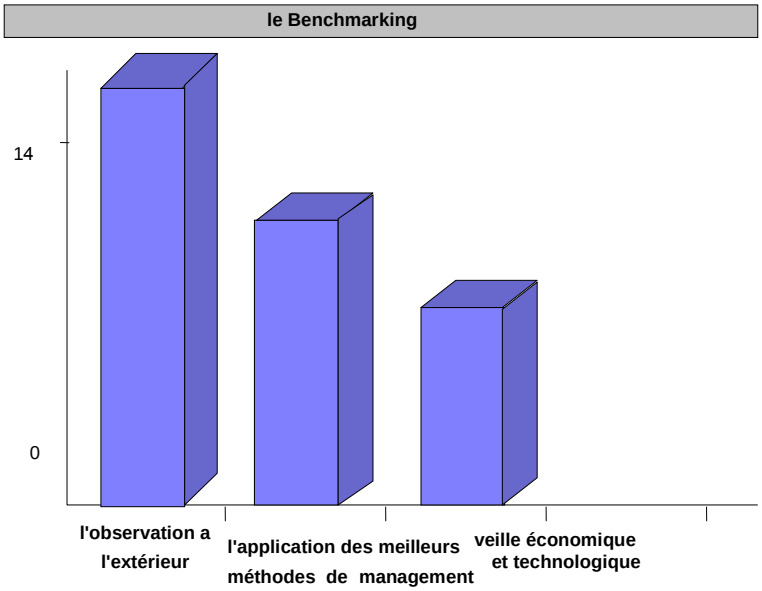

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال نتائج الدراسة لبرنامج "**سفانكس**"

ثالثا : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر على الطرق التقليدية في التمويل ، خاصة بالاعتماد على التمويل الذاتي ، بحكم صغر حجمها و بفعل أن ملاكها عادة ما يكونون من عائلة واحدة ، لكن للتعرف حقيقة لماذا تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذه الطريقة ، حاولنا الاستفسار عن الأمر ، حيـــــــــــث أشارت المؤسسات إلى أن اللجوء إلى طرق تمويل أخرى كالاقتراض من البنوك عادة ما يكلف المؤسسة دفع الفوائد التي تثقل كاهلها الضعيف والحساس جدا ،و حسب رأينا فان الطريقة الأنجع لتمويل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في بلادنا خاصة تلك المبتدئة منها هي طريقة التمويل الاسلامية ، و بالرغم من الوجود المحتشم للبنوك الاسلامية في البلاد ، إلا أن المؤسسات لا تزال عازفة عن التوجه إلى البنوك الاسلامية المتواجدة على مستوى البلاد بحكم أن النظام المالي في الجزائر يعتمد على المالية الكلاسيكية ، و ليس من السهل اختيار المؤسسة المالية من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة إذا كانت في بداية النشاط ؛

و يمكن للجدول الموالي أن يعبر لنا عن مدى توجهات المؤسسات المدروسة في تمويل نشاطها :

الشكل رقم 33:طرق التمويل المعتمدة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عينة الدراسة)

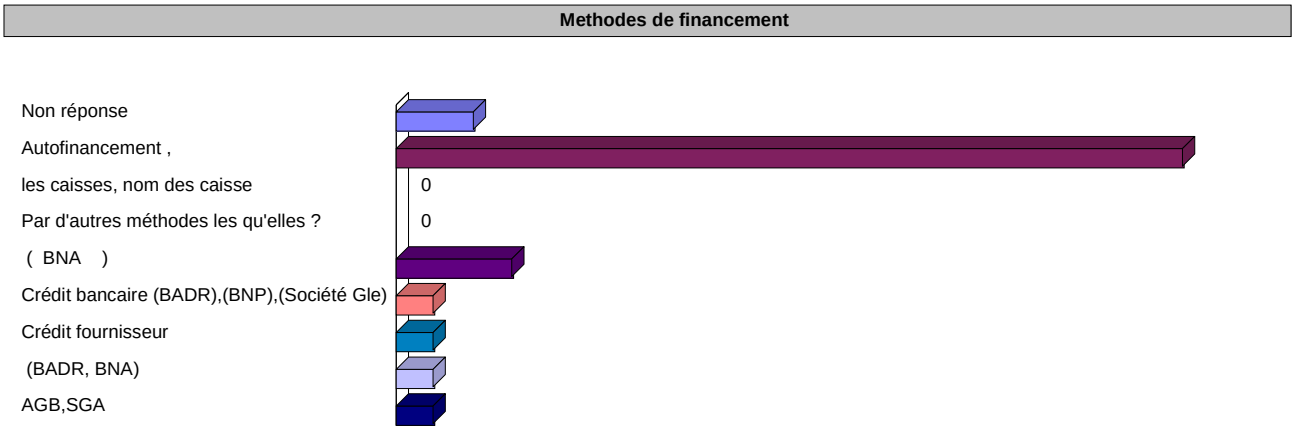

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج **"سفانكس"**

تمثلت تكرارات الاجابات الخاصة بالاعتماد على التمويل الذاتي من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المدروسة ب : **90 %** بسبب التردد و الخوف من التعرض لمخاطر الفوائد و طبيعتها الربوية ، و على الرغم من مبادرة الدولة في ايجاد بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يدعى : بالبنك الولائي للاستثمار ، إلا أن هذه المؤسسات لا زالت في حيرة إثر محاولة توسيع نشاطها أو الاستثمار في مشروع جديد ؛

لذلك نشاطر أن تكون هناك احتمالات واردة من قبل السياسة المالية للجزائر في تفعيل دور المالية الاسلامية و توجيهها كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذكاء الاقتصادي من جهته لا يتنافى

أبدا مع الدور الذي أصبحت تلعبه المالية الاسلامية مادام هناك استبعاد للمخاطر المالية ، و استحداث فرص جديدة للتمويل ، و من المعروف أن الدول المتقدمة و المتطورة اقتصاديا بها عدد كبير من البنوك الاسلامية المتعاملة بمالية وفق الشريعة **مثل** :فرنسا و بريطانيا ؛

و إذا عدنا للشكل مرة أخرى نشاهد بعض المؤسسات تفضل قرض المورد كبديل و لو قصير الأجل على اللجوء إلى البنك بغية الابتعاد عن المجازفة بأعباء الفوائد على القروض ، و الرجوع إلى البنك يكون في حالة الضرورة القصوى .

رابعا :مواجهة المخاطر المالية من قبل المؤسسة

تواجه المؤسسات عينة الدراسة المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها من خلال الدفاع ضد هذه المخاطر ، مثلما رأينا سابقا (الدفاع من خلال اختيار طرق التمويل الأكثر أمانا بالنسبة لها) ، أو التوقـــــــع حول أهم الأخطار الممكن الوقوع فيها كمخاطر الأعباء المتحملة الناتجة عن فوائد القروض الممنوحة، وبعض المؤسسات ترجع إلى طريقة الجرد الخاصة بكل ممتلكاتها ، و أخرى تواجه مخاطر عدم التسديد من قبل الزبون من خلال الرجوع إلى الردع بالوسائل القانونية ، و البعض الآخر منها يلجأ إلى البيع الفوري لتفادي المخاطرة المالية ،و يمكننا ملاحظة نسب تكرارات الاجابات من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم34: كيفية مواجهة المخاطر المالية للمؤسسات في اطار السهر المالي

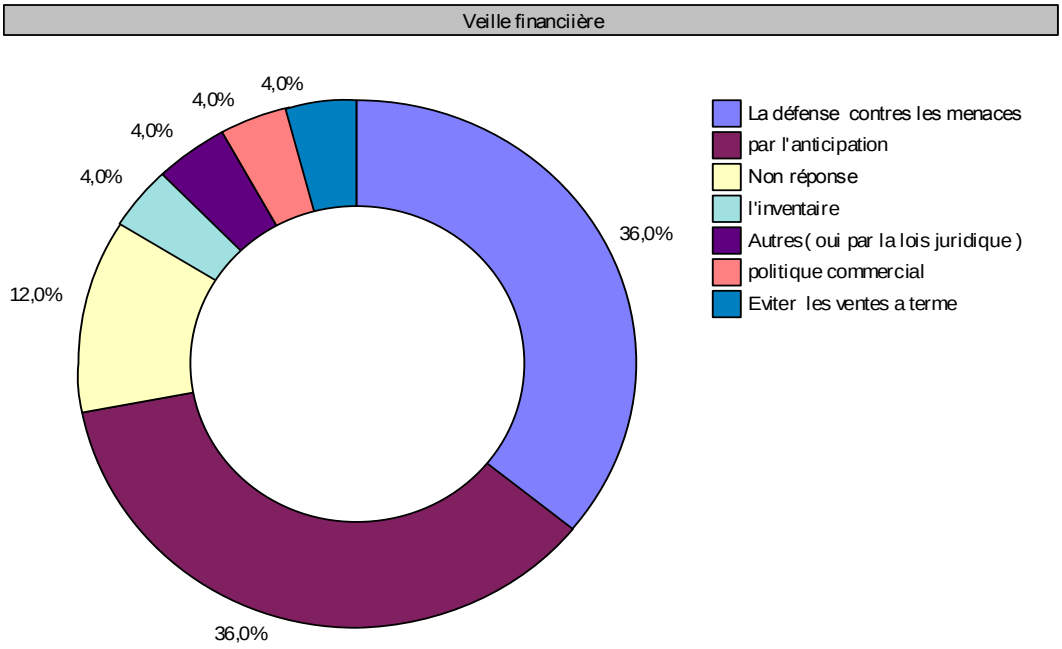

المصدر :من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج "**سفانكس**"

خامسا : الموارد المالية الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تموقع اليقظة الاستراتيجية

تعتبر مسألة ضبط موارد مالية جديدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة غاية في الأهمية بقدر ما هي غاية في الصعوبة ، و بحكم أن مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة ليست بدرجة كبيرة من التطور و التأهيل ، فان محاولة إيجاد موارد مالية للمؤسسة لن يكون سهلا عليها ؛

و لمحاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسات تفكر في ضبط موارد مالية جديدة ، حاولنا إدراجها في الأسئلة ، حيث أن المؤسسات ترى بأنه يمكنها ذلك من خلال انجاز الميزانية الماليـــــــة للمؤسسة و معرفة الاحتياج لرأسمال العامل و كذا إعادة استثمار الربح ؛

إلا أن الأمر يتعدى ذلك بكثير ، ففي بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض دول العالم تمول استثماراتها من خلال بيع تراخيص براءات الاختراع **مثل** : مخبر " **بيوبرا** " في البرازيل الذي تحول من مجرد مخبر صغير إلى شركة تنتج و تصنع مادة الأنسولين من خلال هذه التقنية ، و مطعم "**ناندو**" في افريقيا الجنوبية الواقع جنوب افريقيا ، الذي استغل اسمه التجاري في عدة دول في العالم و تحول من مطعم صغير إلى منشأة تجارية عالمية ، و هناك عدة أمثلة أخرى في العالم **مثل** : شركة ميكروسوفت التي تحولت إلى شركة ضخمة بفعل تطوير التكنولوجيا و الابتكار .

فما على المؤسسة سوى البحث و الدراسة على سبيل يمكن أن يرشدها لتمويل استثماراتها أو توسيعها ما دامت تعزف و تتردد من التمويل الكلاسيكي لأنشطتها الاقتصادية .

- **المؤسسات المالية التي تتعامل معها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

لقد أسلفنا الذكر بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تفضل التمويل الذاتي على الاتجاه للمؤسسات المصرفية خوفا من التعرض للنكسات و بعض المخاطر المالية ، و ذلك يرجع لطبع حجمها المتواضع ، لكن هذا لا يعني أنها لا تتعامل بتاتا مع المؤسسات المالية و الاقتراض ، فغالبا ما تجد نفسها مجبرة على هذه العملية و يمكننا أن نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أهم البنوك التي تتعامل معها المؤسسات عينة الدراسة و هي كل من :

- **بنك الفلاحة و التنمية الريفية .**
- **البنك الوطني الجزائري .**
- **سوسيتي جنرال.**
- **بنك التنمية المحلية ..الخ.**

كما هناك استراتيجية قامت بها الدولة مؤخرا و هي استحداث البنك الولائي للاستثمار في كل ولاية مهمته تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يمكننا توضيح تعاملات المؤسسات المدروسة مع البنوك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 25:المؤسسات المالية المتعامل معها من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

Les etablissement de Financement	Nb. cit.	Fréq.
les caisses, nom des caisse	0	0,0%
Par d'autres méthodes	0	0,0%
(BNA)	3	13,6%
(BADR),(BNP),(Société Gle)	1	4,5%
Le Crédit fournisseur	1	4,5%
(BADR, BNA)	1	4,5%
AGB,SGA	1	4,5%
TOTAL OBS.	**22**	

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة برنامج "**سفانكس**"

يتضح من الجدول المبين أعلاه بأن المؤسسات تتعامل تقريبا مع نفس البنوك حيث أن تكرارات الإجابات تعددت حول التعامل مع بنك **الفلاحة و التنمية الريفية** ، **البنك الوطني الجزائري** ، لأن هذين النوعين من البنوك يعتبران مرنين في تمويل مثل هذه المؤسسات خاصة إذا كانت هذه المؤسسات ذات طابع صناعي أو فلاحي ، كذا قرض المورد ، في حين أن اللجوء إلى الصناديق و بعض مؤسسات رأس مال المخاطر كمؤسستي **سوفينونس** و **فينالاب** ، و كذا البنوك الإسلامية **مثل : بنك الخليج** ، الذي يعمل على تمويل أصحاب المشاريع وفق الشريعة الإسلامية تظل مستبعدة عن قائمتها ، الأمر

الذي يؤكد بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قيد الدراسة لا تزال تعتمد على الطرق الأكثر كلاسيكية في التمويل و لا تفكر في إيجاد سبل جديدة يمكن أن تخرجها من دوامة مشكل التمويل الذي يظل أكبر عائق أمام توسيع نشاطها أو فتح استثمارات جديدة و كذا آفاق بعيدة المدى.

- **تموقع اليقظة الإستراتيجية**

في الواقع ليس سهلا تحديد موقع اليقظة الإستراتيجية في هيكل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، كما أنه من بوادر الصعوبة الحكم على تواجد هذا الأخير بها أم لا ؛

لكن لتذليل صعوبة السؤال و الإجابة عليه في نفس الوقت ، فكرنا أن نحتمل تموقعه بالقرب من أهم المديريات أو الأقسام أو حتى المصالح المهمة بالمؤسسة ، و ذلك بتوقع تموقعه بجانب كل من :

- ✓ بالقرب من المسؤول .
- ✓ بالقرب من مصلحة المستخدمين .
- ✓ بالقرب من مصلحة المالية .
- ✓ بالقرب من مصلحة التسويق.
- ✓ بالقرب من مصلحة التسيير (المناجمانت).

فمن خلال إجابات المؤسسات تتمركز اليقظة الإستراتيجية بالقرب من المسؤول بصفة مكثفة ، ثم يتوزع بصفة ثانوية في كل من وظيفتي المستخدمين ، و الإنتاج ، في حين أن وظائف أخرى لا يمسها هذا الأخير و الشكل الموالي يبين ذلك :

الشكل رقم 35: تموقع اليقظة الاستراتيجية

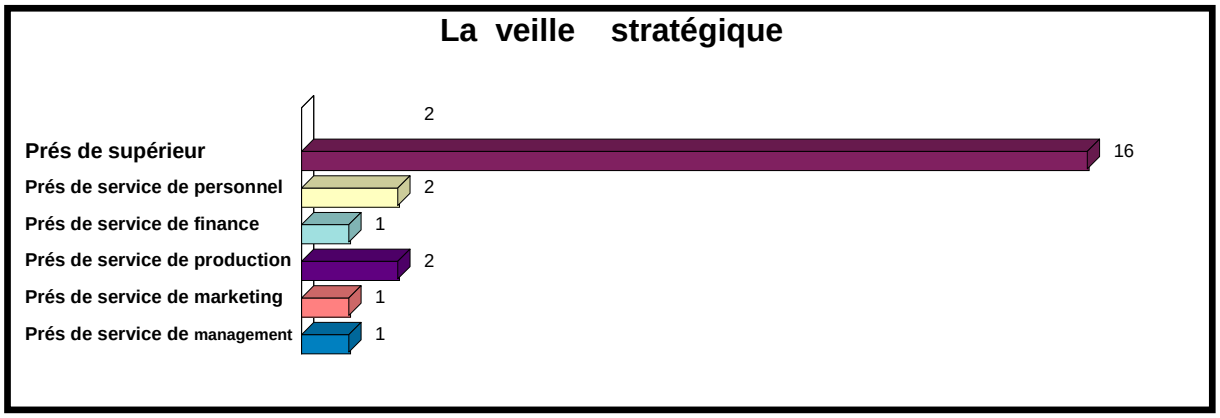

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال مخرجات نتائج الدراسة لبرنامج " **سفانكس**"

لذلك يرى بشير مصيطفى في مؤلفه" **صناعات الغد** " مقالات في الاستشراف ، بأن الأزمة المالية التي هزت كيان بورصة "**وول ستريت**" في نيويورك أواخر سنة **2007** ، تـــــــــــدل على الإشارات السلبية لليقظة الإستراتيجيـــــــــــــة ، أين أثبت النظام المالي الرأسمالي حدوده في التنبـــــــــؤ بالمستقبل ، و تراجعـــــــت نظريـــــة " **التوقعات العقلانية** " أمام نظرية " **التسيير النقدي** " لاستدراك الوضع [1].

[1] بشير مصيطفى ، **صناعة الغد ، مقالات في الاستشراف** ، جسور للنشر و التوزيع ، المحمدية ، الجزائر ، الطبعة الأولى 2013 ص 21 ، بتصرف .

خاتمة الفصل :

يتميز السهر بمدى تيقظ المؤسسة و حراستهـــا لبيئتها و مراعاة مختلف التغيرات و المعطيات الاقتصادية ، لذلك فالمؤسسة معنية باتخاذ السهر كآلية من آليات تطوير بقائها و استمراريتها ، و لا يمكن للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الارتقاء بمكانتها في الأسواق و توقع المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها دون الاستباق و التوقع حول أهم الفرص و المزايا المالية التي قد تكون متاحة أمامها بغية اعتنامها بطريقة تناسب هيكلها و بنيتها الحساسين ، دون أن تنسى الأخذ بعين الاعتبار نقطة السهر المالي بمأخذ الجدية ، مع عدم تفادي مسألة العمل على التفكير في إيجاد الموارد المالية الجديـــــــــدة الخاصـــــــــة بها و الممكن استنباطها مـــــــن القدرات و الامكانيات المتواجدة بالمؤسسة كبديل من بدائل التمويل و كطريقة من طرق تنويع سبله ، بغية تجنب صعوبات و عراقيل اللجوء إلى وسائل إقتراض قد تعرضها للخطر ، كما يتوجب عليها أن تنظر في مسألة التحكيم بين كل من :

- **السياسة الدفاعية للذكاء الاقتصادي .**
- **السياسة الهجومية للذكاء الاقتصادي .**
- **البحث عن الموارد .**
- **إقامة مناطق الذكاء الإقليمي و الاندماجات...الخ.**

خاتمة القسم :

اشتملت الدراسة التطبيقية على مدى اتخاذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمل وفق تطبيقات الذكاء الاقتصادي و السهر المالي ، حيث تبين من خلال الدراسة التي أجريناها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة ، أن هذه الفئة من المؤسسات تأخذ على عاتقها اتخاذ سياسة يقظة إستراتيجية تتمثل في إستراتيجية دفاعية من خلال استباق التعرض للمخاطر المالية ، بواسطة الابتعاد عن بعض طرق التمويل التي قد تعرضها للمخاطر ، خاصة الاقتراض من البنوك لأجل و بأسعار فائدة ، لذلك هي تفضل التمويل الذاتي على اللجوء إلى مثل هذا الأخير ؛

مما يدل على الدفاع عن نفسها بطريقة مسبقة ، في حين لم تنظر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التطلع لإيجاد موارد مالية جديدة قد تكون بعيدة عن المخاطرة و في نفس الوقت تعتبر بالنسبة لها فرصة من الفرص المالية التي يمكن الاستفادة منها ، لكن الأمر يتطلب الذكاء و الفطنة مع جهود الدراسة و البحث ؛

كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة التي تربط كل من السهر المالي و الذكاء الاقتصادي هي علاقة وطيدة لا يستوي أحدهما دون الآخر ، و ثبت في الدراسة إلى أن الذكاء الإقليمي يمكن له أن يجيب عن نقاط ضعف الإقليم و القوة ، في الأخير انتزاع الميزة التنافسية من بين الأقاليم الأخرى .

في حين خلصنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة تستبعد كل البعد استعمال أي إستراتيجية ذكاء اقتصادي هجومية ، بسبب تواضع تجربتها و خبرتها في الموضوع ، لكن اليوم الذي ستجبر فيه مؤسساتنا على مهاجمة المؤسسات المنافسة خاصة مع التفتح الاقتصادي الذي أصبحت تشهده الجزائر مؤخرا ، قد يكون يوما صعبا عليها إذا لم تكن مدرعة بلوحة قيادة للذكاء و السهر الاستراتيجيين ؛

لذلك من الخطأ فعلا الحكم على المؤسسات الجزائرية بأنها لا تسعى أو تحاول العمل وفق تطبيقات اليقظة الإستراتيجية ، حتى لو كان ذلك بطريقة ضمنية و دفاعية ، لكنها لا تزال مبتدئة و هي بحاجة لبذل جهد أكثر ، و ذلك لن يكون دون تخصيص وقت و جهد من طرف المؤسسة للبحث حول أساسيات و تطبيقات اليقظة و الذكاء الاقتصادي ، مع الحرص على تكوين المستخدمين في ذات المجال أو توظيف موارد بشرية لديها خبرة و شهادة في الميدان .

كما أن على الجامعة الجزائرية ، المدارس العليا ، المعاهد و المراكز المتخصصة في التكوين و التعليم القيام بتخريج دفعات من الطلبة ، الموظفين ، و الموارد البشرية مكونة و مؤهلة للاندماج في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطبيقات اليقظة الإستراتيجية ، مع فتح ورشات بالتشارك مع تطلعات المؤسسات ، الأفراد ، المستخدمين ...الخ .

و إذا ظل مستخدمي و قائدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون تكوين في المجال ، فإنهم لن يستطيعوا اكتشاف مفاتيح خوض المنافسة بأنواعها ، حتى و لو اعترف بمؤسساتهم كمؤسسات مؤهلة على المستوى الوطني ، لأن متطلبات و نواميس العولمة و التحرير المتفاقم للتجارة الدولية سيجر معه ويلات جديدة

و احتلال منافذ اقتصادية لم تكن معروفة ، قد تكون ضحيتها ا لمؤسسات التي تعتمد على الحدس و الخبرة السابقة اللذان لا يكفيان في محيط متسم بالتقلبات الاقتصادية المباغتة ، الإبداع و التطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال .

الخاتمة العامة

لقد تمثل هدف الدراسة في تسليط الضوء على أهمية موضوع الذكاء الاقتصادي و دوره في الارتقاء بالاقتصاد و كذا المنظمات و تمكينهما من مواجهة العثرات و الصعوبات التي تهددها ، حيث قمنا بابراز أهم متطلباته مع محاولة معرفة الواقع الذي أصبح يؤول إليه بالنسبة للجزائر و أهم مؤسساتها ، علاوة على تحديد مفهوم السهر المالي بصفة خاصة و الأهمية التي يلعبها من أجل تفادي العراقيل و المشاكل المالية .

كما يكشف الوصف الفلسفي لمنظور الذكاء الاقتصادي في الجزائـــــــــــر على ولادة حديثة لوجود سياسة عمومية لليقظة الاستراتيجية ، ترتكز على الحث على إرساء مبادئ اليقظة الاقتصادية و استحداث نسيج صناعي للبلاد ، و ذلك اعتمادا على بعض المؤشرات **مثل:** التوصية على الانفاق للتكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد تمكينها من اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من دخول الأسواق و ربما حتى مناطق التبادل ، بغية التمهيد لرسم ملامح هذا الأخير.

أما فيما يتعلق بامكانية تحديد مفهوم خاص بالذكاء الاقتصادي بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين ، فقد أثبتت الدراسة بأن الذكاء الاقتصادي بالنسبة للدولة يعنى باليقظة الاقتصادية المرتكزة على تشييد نسيج صناعي مكثف ، أما المؤسسات فهي ترى بأن الذكاء الاقتصادي يعنى بالسهر و اليقظة الاستراتيجيين.

هذا بالاضافة للعلاقة العكسية التي تم التطرق إليها بين كل من الانفاق على استراتيجية الذكاء الاقتصادي و كذا التقليل من المخاطر داخل المؤسسة ، في حين أن النظرة الابستيمولوجية التي تم مسحها من خلال جمع أراء و منشورات كل الفاعليين الجزائريين و المنتمين لصف الحديث عن الذكاء الاقتصادي و التي تم عرضها في الدراسة النظرية ، تمثلت في السياسة العمومية للذكاء الاقتصادي المتبعة من طرف السلطات التي تعنى بالدفاع على مؤسساتها من آثار المنافسة الأجنبية (كتخفيض بعض نسب الضرائب للسنوات الأولى لبداية النشاط ، تسطير برامج التأهيل ...الخ) ؛

الأمر الذي تطلب منا استقراء واقع اليقظة الاستراتيجية من خلال التقرب من فئة جد حساسة من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري (**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**) ، و في نفس الوقت هي فئة يمكن التعويل عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني ، أين توصلنا إلى أن كل من الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالنسبة إليها

يتمثل في تلك السياسة الدفاعية ضد المخاطر و التهديدات خاصة المالية منها ، حتى و إن كان ذلك في إطار ضيق و محدود للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

لذلك فهذا النوع من المؤسسات بحاجة لاعادة النظر في بنيتها ، مع تأسيس تصور جديد للهيكل التنظيمي المعمول به ، و كذا طرق التسيير كاعتماد البينشماركينغ ، اللوبي ، البحث و التطوير ، البحث عن موارد المؤسسة الجديدة ، العمل بمبدأ الذكاء الاقليمي الذي يحل حدوث الصدمات و الهزات ...

أولا : نتائج الدراسة

باعتبار الذكاء الاقتصادي وسيلة للتحكم الفعلي لقيادة الفرص و التهديدات التي يمكن أن تعترض طريق ، المنظمة ، المؤسسة و حتى الاقليم ، باعتماده اتباع خطوات اليقظة و العمل جنبا إلى جنب مع أداة السهر المالي ، حيث أن لكل منهما علاقة تربطهما مع بعضهما البعض ، تعنى بتلك العلاقة التكاملية ، فلا يمكننا بناء سياسة ذكاء اقتصادي دون التقيد بمبادئ اليقظة و الاحاطة المالية للبيئة المتواجد فيها ، فلذلك يمكننا استخراج النتائج التالية من الدراسة التي قمنا بها :

1-1 طبيعة الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر

لا يزال الذكاء الاقتصادي مركزيا إلى حد ما حكر على الدولة يتمثل في السياسة الدفاعية جراء المنافسة ، إلا أن متطلبات المنافسة الشرسة تستدعي تسليط سلاح الهجوم المضاد في بعض الحالات بغية توسيع رقعة سوقية خاصة في إطار الشراكة و التبادل الحـــــــــــــــــــر ، أما فيما يتعلق بالسهر المالي ، فان الجزائر و مؤسساتها لا تزال فتية في مجال المغامرة و مبتدئة في المجال و بحاجة إلى الخبرة للبحـــث عن المـــــــوارد الماليـــــــة المستحدثـــــة ، و على العموم فالسهر المالي بالجزائر معروف بمثابة الحماية ، الدفاع ، البطء في اتخاذ أي معاملة مالية ، الأمـــــــــــر الذي يدل على قلة الخبرة في مجال المغامرة ، مع المقامرة في اتباع سياسة مالية معتمدة على الريع.

1-2 سوق المعلومات الافتراضي :

يتألف سوق المعلومات من أولئك الطالبين على البيانات و مختلف المعلومات ، في حين أن أولئك الذين ينشرون و يوزعون مختلف المعلومات هم بمثابة العارضين لها ؛

و لطالمـــــــــــــــا تتقاطع طلبـــــــــــــــات المعلومات مـــــــــع العـــــــــــروض ، إلا أن حالـــــــــة الجزائـــــــــــــــر تدعـــــــو لاعـــــــــادة النظـــــــــر و اليقظة ، لسبب واحـــــــــد و هـــــــــــو:

أن العروض الخاصة بالمعلومات عادة و غالبا ما لا تلبي حاجات طالبي المعلومات ، بالتالي فان النقطة المثلى لتقاطع المعلومات لا يمكن أن تتحقق .

1-3 إشاعة و مسار المعلومة :

يعتبر المسار الذي تؤول إليه المعلومة في مختلف الهيئات ، المنظمات و المؤسسات بشكل عام عشوائيا في بعض الأحيان نتيجة نقص ثقافة الاتصال ، و كذا التشاور و العمل في إطار شبكي و جماعي، بالاضافة إلى الطريقة العمودية ، التسلسل الوظيفي و الاحتكار المعلوماتي الذي يجعلها تأخذ مسارا و اتجاها قد لا يكون متوقعا، و أحيانا قد تكون له نتائج عكسية على القيمة المضافة المتوخاة .

1-4 الذكاء الاقتصادي و السهر المالي بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة :

اليقظة الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة عبارة عن جدار دفاعي ضد مخاطر التمويل مع السهر على اتباع تقنيات تمويل أكثر ابتعادا عن الفوائد ، أو الآجال ، بالتالي هناك استراتيجية ضمنية للذكاء الاقتصادي بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تتمثل في استراتيجية دفاعية ضد التهديدات المالية الممكن الوقوع فيها .

1-5 العلاقة المستوحاة بين الذكاء الاقتصادي و السهر المالي :

يبدو من خلال الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية تربط الذكاء الاقتصادي بالسهر المالي متمثلة في تلك العلاقة التكاملية ، حيث أن السهر المالي للمؤسسة و يقظتها فيما يخص الاستراتيجية المالية الخاصة بها يدل على اتباع سياسة ما للذكاء الاقتصادي إما تكون ذات صفة دفاعية أو هجومية .

و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أجرينا بها الدراسة أثبت السهر المالي لها على اعتمادها على استراتيجية دفاعية للذكاء الاقتصادي ، مع عدم وجود أي استعداد لسياسة هجومية تنافسية بالنسبة لهذه المؤسسات .

ثانيا: الفرص و التهديدات :

تمتلك الجزائر من الفرص ما لا يمتلكه غيرها من الدول ، و كلما زادت هذه الفرص زادت التهديدات و المخاطر معها أيضا ، لذلك سوف نحاول الحديث عن أهم الفرص و التهديدات فيمايلي :

2-1 الفـــــــــــرص:

- **المـــــــــــــوارد :**
  - **موارد بشرية هائلة :**

تتوفر الجزائر على عدة موارد بشرية إن لم نقل رأس مال بشري لا يستهان به ، يحتاج للاستثمار و التدريب على بعض المهارات فيه لبناء نموذج ذكاء اقتصادي يمكن به مهاجمة المنافسة الشرسة ، و تحويل هذه المنافسة إلى سياسة هجومية لصالحها الخاص .

- **موارد طاقوية :**

تتوفر الجزائر على موارد طاقوية متنوعة خاصة المتجددة منها (طاقة الرياح ، المياه ، الشمس...الخ) ، أين يمكن لها أن تنوع الاستثمار فيها ، بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الريوع .

- **موارد اقليمية :**

تتنوع الأقاليم في الجزائر من الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب ، و كذا من ولاية إلى أخرى ، بالاضافة إلى شساعة الاقليم ، أين يمكن إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتخصصة ، مع إرساء نسيج صناعي صناعي ، و صناعي غذائي ...الخ .

- **موارد سياحية :**

توجد بالجزائر حضيرة سياحية كبيرة تحتاج إلى جذب السواح الأجانب ، و توفير الأمن ، مع إعادة تنشيط السياحة الداخلية ما بين الولايات .

- **موارد مالية :**

تحوز الجزائـــــــر على وفورات مالية أحيانا ، خاصة عندما ترتفع أسعار المحروقات ، لكنها عـــــــادة مـــــــا تبقـــــــى خامـــــــا أو يتم توجيهها للاستثمار العمومي أكثر منه خاص .

2-2 التهديدات و المخاطر:

تواجـــــــه الجزائـــــــــر العديد من المخاطر يمكننا ، ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

- **تهديدات ماليـــــــــة :**

تتأثر الجزائـــــــر مؤخرا بتأثيـــــــرات الأزمـــــــة الاقتصادية و تقلبـــــــات الأســـــــواق ، بحكم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات ،حيث أن هذه الأخيـــــــرة خاضعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ما يعرض النظام المالي إلى التهديد .

- **مخاطر أمنيـــــــــة :**

يشهد العالم حاليا ، تقلبـــات سياسية و أمنية ، خاصـــــــة البلدان المجاورة كليبيـــــا ، المالي، تونس، مـــــــــا يجعل بعض المناطق الحدوديـــــــــة عرضة لمخاطر أمنيـــــــة قد تهـــــــدد الإقليم .

- **تهديدات اقتصادية :**

يعرف العالم تحولا و مفاهيما أخرى تتعلق بالانتقال من اقتصاد مادي يعتمد على تحويل المواد إلى اقتصاد معرفي يعتمد على المعلومات و الاتصال ، في حين يظل الاقتصاد الجزائري مبني على الريع و نقص ثقافة المعرفة و الاتصال بين أصحاب القرار ، و المجتمع المدني ، و كذا مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

- **مخاطر تنافسية :**

تواجه الجزائـــــــــــر صعوبات إثـــــــــــر الانفتاح الاقتصادي الذي باتـــــــــت تشهده في الآونـــــــــة الأخيـــــرة ، و دخولها مناطق التبادل الحر ، مما يعرض المؤسسات بصفة عامة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة لمخاطر تنافسية غير مسبوقة النظير ، و يجعلها أمام تحد صعب للغاية .

- **مخاطر سياسية :**

من الوارد ، أن تعرض أي بلاد لأزمة اقتصادية قد يمس بسياستها ، لذلك لطالما ارتبط الاقتصاد بالسياسة و أصبح الاقتصـــــاد السياسي علما قائما بحد ذاتـــــــــه ، بالتالي الجزائر قـــــــــد تحيط بها تهديدات سياسية إن لم تضبط مواردهـــــــا بطريقة محكمة و تنوعهـــــــا ، و تتوخـــــــــى طريقـــــــــة عقلانيـــــــــة في احتـــــــــواء صدمـــــــــة الأزمـــــــــة الواردة و الراجعة لتقلبات أسعار البترول ، قبل أن تتبلور لتأخذ مسارا قد يكون ذو آثار سلبية.

ثالثا : التوصيات

تبعا لما استنبطناه من نتائـــــج و استنتاجات من خلال الدراسة ارتأينا تقديم هذه التوصيـــــــات للسلطات العمومية و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حد سواء ، و هـــــــي كالآتـــــــي :

- تدارك التأخير الوارد حول البعد الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي و السهر ، مع امكانيـــــــة تحديد ملامح سياسة يقظة استراتيجية تناسب طبيعة الاقتصاد الجزائري .
- ضرورة إدمـــــــاج و توسيع إطار التكوين و تعميمه على المستوى الوطني خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية و موظفي المؤسسات الاقتصادية (**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** على وجه الخصوص).
- تعميم إدراج الذكاء الاقتصادي في المسارات التعليمية كمقياس و كتخصص في الجامعـــــــــة الجزائريـــــــــة .
- تكثيف الدراسات الخاصة بالتوقعات حول تقلبات الأسواق العالمية ، و التي يمكن أن تأثر أو تهز بكيان الاقتصاد المحلي و مختلف مؤسساتـــــــــــه .
- توخي الحيطة و السهر حول مسألة تقلبات أسعار الطاقة ، مع تحديـــــــــد أهم القطاعات و المؤسسات التي يمكن أن تتأذى من جراء هذه التقلبـــــــــات.
- الاستعـــــــــداد الهجومـــــــــي و التحويلي لتجاوز الأزمـــــــــة التي يمكن أن تهـــــــز الاقتصاد الوطني ، بتبني نمـــــــــوذج للذكـــــــــاء الاقتصادي.
- تفادي اتخاذ أي قرارات عشوائية بخصوص الانفاق و الاستثمار العموميين دون دراسة و تحليل .
- البحث عن أي موارد مالية جديدة تخص تمويل الميزانية العمومية للدولة ، بغية عدم الوقوع في نفـــــــــس الفـــــــــخ للمرة الثانية على التوالي (الأزمة النفطية حوالي سنة **1986**) .
- توسيع عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعميمها على مستوى الوطن.
- تكثيف إنشاء المراكز و الوكالات الباثة للمعلومات المطلوبة من طرف خواص و عموميين .
- العمل وفق أساسيات الذكاء الاقليمي الخاص بالمناطق (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، كون اقليـــــــم الجزائـــــــــر يتميز بالشساعة.
- إنشاء أكبر قدر ممكن من الشبكات المعلوماتية و بنوك المعلومات المتخصصة .
- العمل على استحـــــــداث التسويق الالكترونـــــــي بالمؤسســـــــات الصغيـــــرة و المتوسطـــــة للتمكـــــن من ولوج عدة أســـــــواق واعـــــدة ، و حتى عالميـــــــة .
- إدماج السياسة الهجومية للذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات ، و مرافقتها باستراتيجية الذكـــــــاء الاقتصـــــادي الدفاعية بالنسبة للدولة .
- تخصيص جزء من ميزانية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة للبحث و التطوير في مجال الذكاء الاقتصادي .

- إدراج السهر المالي على مستوى الدولة و المؤسسات.
- اعتماد الدولة و المؤسسات على حد سواء على الابداع و التنويع في منتجاتها .
- استحداث مؤسسات تنشط في إطار الطاقات المتجددة ، و توجيه المؤسسات الصغيرة للاستثمار في إطار المناولة فيما يخص هذه المجالات .
- تنويع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، طاقة المياه ، الغاز الصخري ...الخ) .
- تكثيف البحوث و الدراسات بحثا عن أي موارد مالية مستحدثة للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة .
- توخي الحذر و الحيطة فيما يخص الاقتصادات المنافسة للاقتصاد الوطني في مجال الطاقات المتجددة .
- تعزيز دور الجامعة ، مراكز التكوين ، المدارس العليا ، الجمعيات ، الجماعات المحلية ، في توضيح و رسم ملامح الذكاء الاقتصادي الواجب على المؤسسات اتباعها.
- ضرورة توزيع الأدوار الاقتصادية في البلاد ، من خلال اختيار الموارد البشرية المناسبة و كذا بناء التنافسية البناءة بينهم ، بواسطة تقديم التحفيزات اللازمة .
- توسيع فتح خلايا اليقظة الاستراتيجية و الاستشراف على مستوى الجماعات المحلية (الولاية ، البلدية).

رابعا : آفاق البحث

❖ إنشاء خلايا السهر و الذكاء على المستويات المحلية اللامركزية ، يسمح بمجال ترشيد و دراسة برامج التنمية المحلية للأقاليم (استدراك الفرص و التهديدات المحلية).

❖ تكثيف الدراسات الميدانية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ربطها بعالم الأعمال .

❖ إقحام و ادماج الطلبة القادرين على التحليل و الملاحظة في البحث داخل المؤسسات التي تعاني صعوبات أو عوائق ، مع تقبل هذا الطالب داخل المؤسسة بصفة رسمية كمتربص ، و المؤسسة بصفتها مشاركة في البحث أين يصبح للبحث قيمة مضافة على المؤسسة و الجامعة في آن واحد .

❖ تحويل الخام من المعلومات إلى معلومات محولة من خلال التقاء الشبكات و تأسيس بنوك المعطيات .

❖ فتح مؤسسات صغيرة و متوسطة نابعة من قلب الجامعة الجزائرية ، مع إمكانية تمويل مشاريع الطلبة الراغبين في الدخول في مجال المال و الأعمال ، و تحفيزهم على خلق مناصب عملهم بأنفسهم قبل نهاية مسارهم الدراسي .

❖ حماية الممتلكات غير المادية و الارث المعلوماتي للدولة و لمؤسساتها و مختلف أجهزتها من احتمال أي قرصنة ، تجسس أو تهديد .

❖ استحداث أقسام الحماية المعلوماتية في الهيكل الخاص بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

❖ التدقيق في إيجاد ملامح النموذج الجزائري للذكاء الاقتصادي .

قائمة المراجع :

I) باللغة العربية :

الكتب

01 الكتاب الأبيض للحكومة ، **إستراتيجية و سياسات الإنعاش و تنمية الصناعة** ، وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ،ترجمة ، تصميم و طباعة دار الحقائق للنشر و التوزيع و الإشهار ، سنة **2007** .

02 أحمد بوراس ، **تمويل المنشآت الاقتصادية** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ،الجزائر، **2008**.

03 أشرف حافظ ، **الرأسمالية و أزمة الفكر العربي** ، كنوز المعرفة ، الطبعة الأولى ، **2010**.

04 آلان. ج .غوي ، ترجمةأ. د.عادل محمود الرشيد ، **الذكاء الابداعي الامكانات و القدرات** ، أمبرشن للطباعة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ،**2007**

05 بشير مصيطفى ، **صناعة الغد ، مقالات في الاستشراف** ، جسور للنشر و التوزيع ، المحمدية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،**2013**.

06 ثريا عبد الرحيم الخزرجي ،**اقتصاد المعرفة ، الأسس النظرية و التطبيق في المصارف التجارية** ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، **2010**

07 حمدي عبد العظيم ، **اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات و الجرائم** ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،**2012**.

08 جمال سالمي، **الاقتصاد الدولي و عولمة اقتصاد المعرفة من كيتز إلى فوراي 150** سؤال ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، **2010** .

09 ربحي مصطفى عليان ، **اقتصاد المعلومات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ،**2010**.

10 زين يونس ، **المراجعة الداخلية و تكنولوجيا المعلومات وفق معايير** المراجعة الدولية ، مطبعة سخري ، الوادي ، طبعة **2010،2011**.

11 طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر **2011/2010**.

12 شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر ، **2008**.

13 فليح حسن خلف ، **اقتصاد المعرفة** ، جدارا للكتاب العالمي ، عالم الكتاب الحديث إربد ، الأردن ، **2008**.

14 فايز جمعة صالح النجار ، **الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة** ، دار حامد للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ، **2008**.

15 عبد الرحمن بابنات ،**التدقيق الاداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، دار المحمدي العامة ، **2008**.

16 عبد المطلب عبد المجيد ، **الاقتصاد المعرفي** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، **2011** .

17 علاء السالمي ،**أساسيات نظم المعلومات الادارية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، **2009**.

18 محمد حمو ، **محاضرات في جباية المؤسسات** ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، باب عزون ، الجزائر ، الطبعة الأولى ،**2009**.

19 محمد الغزالي ، **جدد حياتك** ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة التاسعة ، أكتوبر ،**2005** .

20 محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي** ، وأ ثـــــــره على عوائد أسهم الشركات ،دار حامد للنشـــر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، **2010** .

21 محي محمد مسعد ، **عولمة الاقتصاد في الميزان** (الايجابيات و السلبيات) ، المكتب الجامعي الحديث ، طبعة جديدة ، الإسكندرية**2010**.

22 نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الجزائرية للكتاب الجزائر ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد ، **2006**.

23 يونس خان، **الادارة المالية** ، مركز الكتب الأردني ، المملكة الأردنية الهاشمية ، طبعة معادة **2010**.

المقالات و التقارير

24 تير رضا ، **دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد** من خلال البحث و التطوير : واقعه و آفاقه في الجزائر ، جامعة الجزائر ،**2007**

25 سعيد أوكيل ، **اليقظة التكنولوجية** في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق ، المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية، **1998**.

26 طلفاح أحمد ، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي** ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتحطيط ، تقرير التنافسية العربية ، أبريل **2005**

27 مقتطفات من تقرير الكناس حول " **اقتصاد الذكاء**" ، ديسمبر **2008**.

المجلات

28 محمد بن مرادي ، مجلة ثلاثية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، **صناعة الجزائر** ، خمسون سنة من الصناعة ، العدد **04– جويلية 2012** .

29 حمداني محمد ، **أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ منظمات الأعمال و جذب الاستثمارات الأجنبية** ، مجلة أداء المؤسسات ، العدد 02 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

30 سفيان ين عبد العزيز، **دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات** ،جامعة بشار الجزائر ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان ،

. 62 61

31 عجة جيلالي ، **الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في اطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع جامعة الشلف ، الجزائر2006**.

32 وسام **داي** ، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي في الجزائر** ، واقع و آفاق (مقال صادر عن كلية العلوم الاقتصادية ، المجلد التاسع)، العدد الخامس و الثلاثون ، مارس **2014** .

المؤتمرات و الملتقيات :

33 كمال رزيق ، **الاعتماد الرسمي للذكاء الاقتصادي في الجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، **26**أبريل **2012** ، عمان الأردن .

34 سهام عبد الكريم ، **سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية** ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، أبريل **2012** جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، ، جامعة دحلب ، البليدة ، الجزائر .

35 مراد ناصر ، **ذكاء الأعمال محرك تنافسية المنظمة** ، دراسة حالة الجزائر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة **26** أفريل **2012** ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، الأردن .

36 دريد كمال آل شبيب ، **دور الذكاء المالي في المنظمات المعاصرة** ، بحوث المؤتمر العلمي الدولي السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، الجزء الثاني ، **26** أفريل **2012** ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية.

37 فواز حموي ، **الذكاء التنافسي للمؤسسات المصرفية في بيئة التجارة الالكترونية** ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الحادي عشر ، ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، أبريل **2012**.

38 فوزي عبد الرزاق ، **اشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين اجراءات الدولة و التحديات الراهنة** ، أبحاث المؤتمر الدولي ، تقييم آثار برامج الاستثمارات و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة **2001-2014**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسير مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،

39 زغيب مليكة **واقع اليقظة الاستراتيجية دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية** ، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة ، أبريل **2012** ، جامعة الزيتونة الأردنية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، عمان ، الأردن ، ، جامعة دحلب ، البليدة ، الجزائر.

40 توفيق مشرف ، **آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة**: أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية و أحد عوامل التنافسية ،رئيس قسم التخطيط الصناعي ،المملكة المغربية ، وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيات الحديثة ، المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية و الشبكات ، الرياض ، **20-22 ديسمبر 2009** .

41 عبد الرزاق حميدي ، الملتقى الدولي الموسوم بـــ: **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة** ، المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، **15 ــ16 نوفمبر 2011** .

42 عماري جمعي ، **التسويق الصناعي ، كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ، خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، عنوان المقالة للفترة 2001 إلى **2009**.

42 مكرر محمد براق ، مداخلة بعنوان : **الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر**، مقدمة الملتقى الوطني حول : إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 18 ، 19 أفريل 2012

القوانين و المراسيم

43 القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 مارس **2013** المعدل و المتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتحديد مدونة ايرادات و نفقات صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

44 جريدة رسمية ، العدد رقم 33 المؤرخة في : 17 شعبان 1434 الموافق ل : **26 جوان 2013** .

45 جريدة رسمية عدد 13 المؤرخة في 26 فبراير 2003 ، ص 13 ، لمزيد من المعلومات يمكنك الرجوع الى المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في **25** فبراير **2003** ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .

46 مرسوم تنفيذي مؤرخ في 25 فبراير 2003، يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمه و عمله .

وثائقيات أخرى

47 دليل الحرفي ، غرفة الصناعة و الحرف التقليدية لولاية سيدي بلعباس

II) En Français :

48 Abdelouahab REZIG,**Algerie ,Bresil,Corée du sud,trois expérience de developpement**,office des publications universitaires,**2006.**

49 Alan Juillet,**ce que l'intelligence économique veut dire**, édition d'organisation,imprimé en France, 2006.

50 Audrey Knauf , **les dispositifs d'intelligence économique**, compétences et fonctions utiles à leur pilotage,l'Hrmattan,paris,**2010**.

51 Bernard Besson-Jean , Claud Possin , **l'audite d'intelligence économique** - maitre en place a optimiser dispositif coordonnée d'intelligence économique, DUNOD.Paris **1998.**

52 ERIC DELBECQUE, **Lintelligence économique question judicaires** —l'institut d'étude et de recherche pour la sécurité des entreprises(puf) imprimé en France par md impresstion-Avril **2007**-presses universitaires de France.

53 Francois jakobiak, **l'intelligence économique techniques et outils** ,2ème édition EYROLLES édition d'organisatioParis**,2009**.

54 Francis MOATY , **la formation à la veille et à l'intelligence economiqu**e,un besoin vital pour les organisations,professeur ESIEE.Paris,**2007.**

55 Mansouri Mansour, **systèmes et pratiques bancaires en Algérie** ,edition ;distribution ,HOUMA,Alger **2006.**

56 M'hamed ABACI , **l'information de gestion , cadre de bonne gouvernance des entreprises**,el Dar Otmania **, 2008.**

57 MICHEL DARBELET**, l'Essentiel sur le management** , 5ème édition , BERTI édition,**2007**.

58 Mohamed ADOUANE, , **la performance économique pratiques Algériennes la réussite de l'echec 2005**. **,**DAR EL OTHMANIA,Alger

59 Nicolas Moinet, petite histoire de l'intelligence économique une innovation à la France,l'Harmattan,Paris **2010**

60 Norbert lebrument, **intelligence économique et managemant stratégique** , le ces pratiques d'intelligence économique des PME ,l'Harmattan,**2012**.

61 Nordine GRIM **,l'économie algérienne otage de la politique** , CASBAH éditions, Algérie **2014.**

62 Véronique coggia **; intelligence économique et prise de décision dans les PME** ;l'Harmattan , Paris **2009**.

63 TAIEB HAFSI, **le développement économie de l'Algérie expériences et perspectives**, CASBAH édition **,.2011**

D'autres références

64 **Guide des banques et établissements financiers en Algérie** kpmg.dz , ELLIPSE. 6, rue d'Estonie - Alger - Algérie édition **2012**

65 **Guide foncier de l'investisseur**, MINISTERE DE L'INDUSTRIE, DE LA PME ET DE LA PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT , **22 février 2011**

66 Referenciel français de **la mesure de la valeur extra financière et financière du capital immatériel des entreprises** , Thésaurs- Bercy v1,**7 octobre 2011.**

67 Manuel de formation **en intelligence économique en Algérie**

68 Nicolas Moinet ,Vig **IE la lettre d'information du Master** IECS de ICOMTEC. Université Poitiers ,**Mars 2007**.

Les séminaires et colloques :

69 M. BOUDJEMIA, Chef d'Etudes / MIPI, **l'intelligence economique , concept , définition et mode opératoire** Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique Oran – Hôtel El MOUAHIDINE, Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Direction Générale de l'Intelligence Économique des Études et de la Prospective , le **19 Janvier 2009**

70 Mona Bali, Chef d'Études/MIPI, **Comment construire la veille dans une démarche collaborative**,Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique Oran – Hôtel El MOUAHIDINE, Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Direction Générale de

19 l'Intelligence Économique des Études et de la Prospective , le **Janvier 2009.**

71 Journée d'information sur **l'Intelligence Economique et la veille stratégique** en direction des cadres des institutions siège d'ALGEX-Alger ,le **19 octobre 2009**, Siège d'ALGEX-Alger ,Ministère de l'Industrie et de la Promotions des Investissements, Direction Générale de l'Intelligence Economique,des Etudes et de la Prospective,Efficacité,Compétitivité,Croissance

72 Colloque National sur, **Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie,18 et 19 Avril 2012,** Intelligence économique et PME,Enjeux, expérienceset perspectives, Mohamed KOUIDRI, Abdelkader CHETTIH

Les revues

73 Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale **nº02/2007**, publiée par le laboratoire des reformes économiques ,développement et stratégies en économie mondiale,p 70. د.سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر**

74 سليمة نشنش ، **شروط و مهام الوسطاء الماليين في البورصة**... ، Revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale **nº07/2009**, publiée par le laboratoire des reformes économiques ,développement et stratégies en économie mondiale

75 بن ثابت علال ،**دراسة في مساهمات البورصات في وضع معايير و قواعد حوكمة المؤسسات** ، Revu , reformes économiques en économie mondiale **nº10-2011** ,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger .

76 Revu , reformes économiques en économie mondiale No **06-2009**,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger.

بوكساني رشيد ، **ملاحظات حول طرق التمويل الحديثة للمؤسسات الجزائرية ، مع الاشارة الى حالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك**

77 Revu , reformes économiques reformes économiques en économie mondiale **No 06-2009**,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger.

محمد براق ، **الصناعات العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر ، الأورومتوسطي**

78 Revu , reformes économiques en économie mondiale **nº 06-2009**,publiée par le laboratoire des reformes économiques, développement et stratégies d'intégration en économie mondiale, école supérieure de commerce Alger p 89. عبد الوهاب دادن ، **دور نموذج النمو الداخلي في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

79 Forum des chefs d'entreprises , revue de presse**, lundi 29 avril 2013**.

D'autres références

80 lettre d'actualité de **l'intelligence économique de l'innovation, et de numérique** – Direction de l'innovation, de l'intelligence économique et des technologie de l'information et de la communication, numéro de Janvier 2012. mercredi **25 janvier 2012**, Assemblée des Chambres Françaises de Commerce et d'Industrie

81 **ANDI NEWS**, BULLETIN TRIMESTRIEL – **FEVRIER 2009** - **N° 07, 27** ,Rue Mohamed Merbouche – BP 414 - Hussein Dey – ALGER

82 **Stratégie industrielle,** Stratégie et politiques de relance et de développement industriels, SYNTHESE **, ANDI 2010**, ministère de l'industrie de la promotion des investissement

Les sites Web

83 http://www.djazairess.com/elmassa/41214

84 ww.wikipedia.fr

85 www.pmeart-dz.org/ar/discours.php

86 http ://www.el-massa.com/ar/content/view/3287/42/

87 http://www.startimes.com/f.aspx?t=32579741

88 http://kenanaonline.com/users/FALTA/posts/225450

89 http://entreprise-competitive.org/academie/doc/inviteMoci.pdf

90 WWW.andpme.org.dz

91 www.pmeart-dz.org/ar/discours.php

92 http://www.el-massa.com/ar/content/view/3287/42/

93 iefpedia.com

94 www.mipmepi.gov.dz

95 http://www.startimes.com/f.aspx?t=32579741

96 http://www.mdipi.gov.dz

97 ,Francis MOATY , la formation à la veille et à file:///D:/MRE/module d' intelligence economique.pdf
l'intelligence économique ,un un concept complexe et une formation délicate a mettre en ouvre
professeur ESIEE et responsable de programme PGSIE UFC Alger

Les journaux

98 **La Tribune** du :**jeudi 09 Avril 2014** ,p 5

99 **Le soir d'Algérie** du :**dimanche 09 juin 2013** ,p 4

III) At English

100 **Economic intelligence** ,A guide to beginners and practitioners , the Cetisme project, Copyright © **2002.**

101 ENGLISH/FRENCH/ARABIC, United Nations , New NATIONAL ACCOUNTS TERMS A DICTIONARY OF York, **2001.**

الملحقات

ملحق رقم : 01 مراحل استحداث خلية اليقظة بالمؤسسة

المرحلة الأولى :

❖ تخصيص مختلف الفاعلين بمصطلح اليقظة من خلال الاجتماعات.

المرحلة الثانية :

❖ تكوين المقررين و المسؤولين حول اليقظة .

❖ تحديد و التعريف بالبيئة المراد استكشافها .

❖ تعريف مصادر و نوع المعلومة المستهدفة .

المرحلة الثالثة :

❖ اتحاد مجموع الملاحظين (المجمعين) و مسؤول اليقظة لتطويرالتعلم الجماعي و الملاحقة و حصر المعلومات .

❖ تحرير بطاقة خاصة بالتدفق المعلوماتي العابرة في صلب المؤسسة .

المرحلة الرابعة :

❖ تحليل و انشاء معنى للمعلومات المجمعة بواسطة فريق داخلي و أو خارجي بالمؤسسة .

المرحلة الاخيرة :

❖ تحديد المنظمة و الأدوات الموضوعة للتوظيف الخالد لجهاز اليقظة *.

*Comment construire la veille dans une démarche collaborative ? Mona Bali, Chef d'Études/MIPI,Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique,Oran – Hôtel El Mouahidine, le 19.01.2009, p 6.

ملحق رقم :02 بعض الهيئات و المدارس التي لديها مبادرات التدريس في الذكاء الاقتصادي في الجزائر

- ✓ جامعة التكوين المتواصل (كتخصص).
- ✓ المدرسة العليا للتجارة (كمقياس في بعض التخصصات الخاصة بالماستر ، 2012،2013).
- ✓ المعهد العالي للتسيير (كتخصص) .
- ✓ الغرفة التجارية (تلمسان ، كمقياس).
- ✓ جامعة تلمسان كتخصص.
- ✓ جامعـــــــــة وهـــــــــران.

ملحق رقم : 03 التعريف بأهمية المعلومة على مستوى المنظمة

المنطقـــــــــــــة	أهمية المعلومة		
	عالية	متوسطة	ضعيفة
السوق			
المنتوج			
الطريقة			
الوكالاء			
المنافسين			
المستهلكين			
الارتباطات(التحالفات)			
التكنولوجيا			
البحث و التطوير			
الموارد المالية			
السياسات الاقتصادية و البيئية			

Source : Economic intelligence ,A guide to beginners and practitioners , the Cetisme project, Copyright © 2002,p 56.

ملحق رقم : 04 مهام و هيكل المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات

تكلف على الخصوص بما يأتي

- **المبادرة بكل دراسة استشرافية مرتبطة بأنشطة الفروع الصناعية المختلفة ؛**
- **ضمان متابعة وتطور اتجاهات الأسواق الصناعية على المستويات الوطنية والجهوية والدولية ؛**
- **السهر على تكوين بنك معطيات خاص بالقطاع الصناعي وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛**
- **متابعة تطور القطاع الصناعي ؛**
- **التأكد من وضع كل ترتيب لليقظة الإستراتيجية في ميدان النشاطات الصناعية .**

يدير المديرية مدير عام و تشتمل على قسمين يمكن توضيحهما في الشكل التالي [*]:

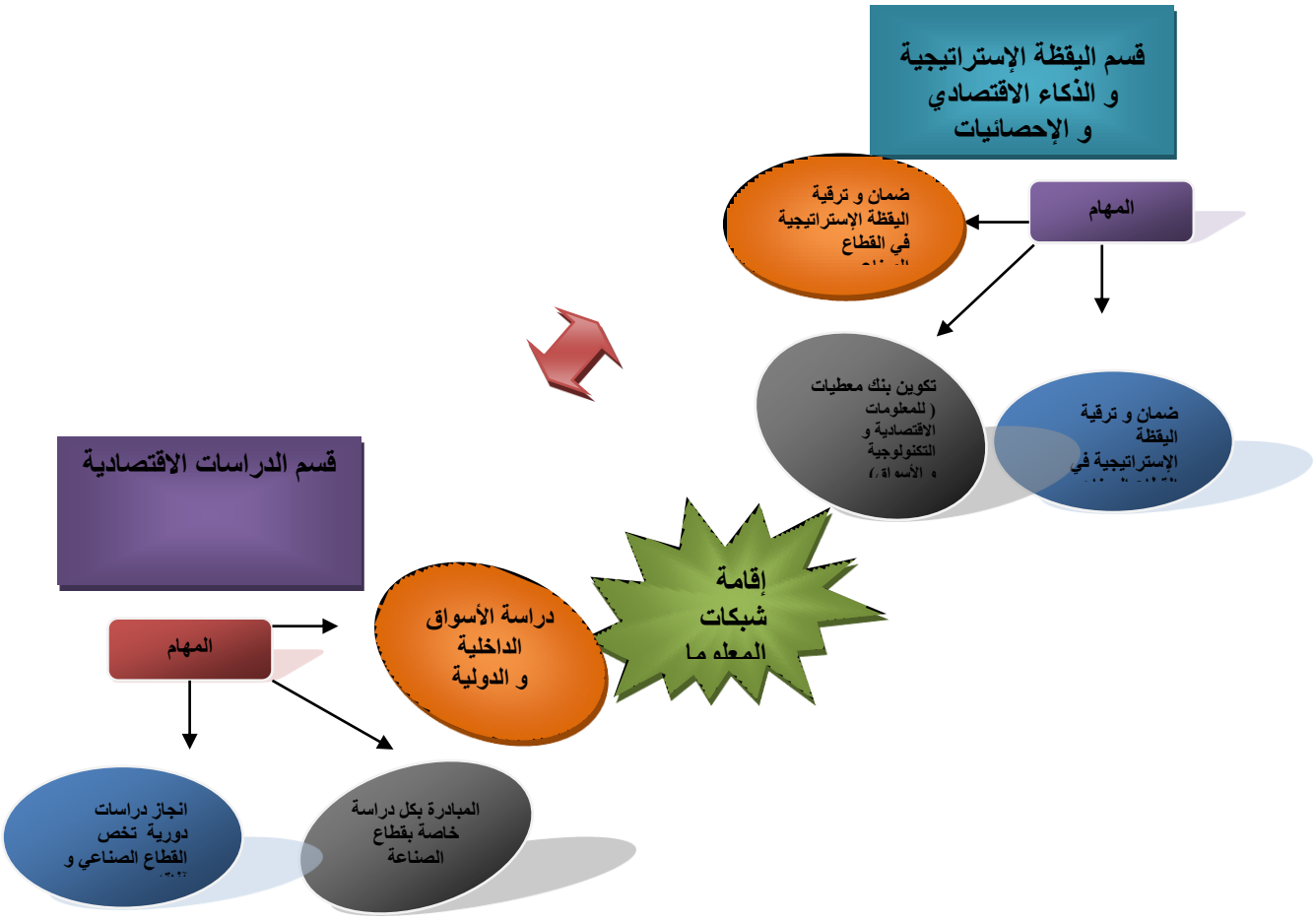

المصدر : من إعداد الطالبة .

[*] http://www.mdipi.gov.dz

ملحق رقم : 05 ملحقات خاصة بالتصريح باستثمارات المؤسسة

(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي

ل.....

التصريح بالاستثمار

رقم.....تاريخ

II **I. تعريف المستثمر :**

1. مؤسسة فردية: (شخص طبيعي)

- اللقب،

الاسم:.....

-

الجنسية:.....

.....

2. شخص معنوي:

2.1.التسمية:.....

.....

2.2.الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة ☐ شركة المساهمة ☐

شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ☐ شركة التضامن ☐

غيرها ☐

2.3.الشركاء الأساسيون/ المساهمون:

-اللقب، الاسم أو الاسم التجاري:.....

-

الجنسية:.....
.....

-

العنوان:.....
.....

-اللقب، الاسم أو الاسم التجاري:.....

-

الجنسية:.....
.....
العنوان:.....
.....

-اللقب، الاسم أو الاسم التجاري:.....

- الجنسية:.....
- العنوان:.....

3. مصدر رؤوس الأموال: مقيمة ☐ غير مقيمة ☐ مختلطة ☐

4.القطاع القانوني: خاص ☐ عمومي ☐ مختلط ☐

5.رقم السجل التجاري:.....

6.رقم التسجيل الجبائي:.....

7.عنوان الإقامة
الجبائية:.....

II تعريف الممثل الشرعي أو القانوني:

1.اللقب، الاسم:
.....

2.تاريخ و مكان الازدياد:
.....

3.الصفة:.....
.....

4.العنوان
الشخصي:.....

5.الهاتف:.....**الفاكس:**.....**البريد**
الالكتروني:.....

III المزايا السابقة وطبيعة المشروع :

II

- هل استفدتم من قبل بقرارات منح الامتيازات: **نعم**[1] ☐ **لا** ☐

- إذا نعم، اذكر أرقام و تواريخ القرارات:

- قرار رقم.....المؤرخ.....نوع الاستثمار
.....

- قرار رقم...../...../المؤرخ...../...../.....نوع الاستثمار
...../.....

- قرار تمديد الآجال
احتمالا:رقم.....المؤرخ.....

- هل مشروع الاستثمار هذا كان موجودا في شكل قانوني أخر قبل التصريح به

على مستوى الوكالة؟ **نعم** ☐ **لا** ☐

IV نوع الاستثمار[2] :

- **الإنشاء** ☐

هام : - إن استئناف نشاط كان موجودا من قبل بتسمية أخرى أو بشكل آخر حتى وان كان مرفوقا باستثمار تكميلي، لا يعطي المشروع صفة الإنشاء.

- **التوسيع** ☐

هام : – يهدف الاستثمار التوسعي أساسا إلى زيادة قدرات الإنتاج الناجمة عن اقتناء وسائل إنتاج جديدة.إن اقتناء التجهيزات المكملة، الملحقة والمرتبطة لا تعطي للاستثمار الطابع التوسعي.

- **إعادة التأهيل** ☐

هام : – تكمن إعادة التأهيل في عمليات اقتناء السلع و الخدمات المخصصة لمواجهة القدم الناتج عن أسباب تكنولوجية أو زمنية للعتاد و التجهيزات الموجودة و رفع الإنتاجية.

- **إعادة الهيكلة** ☐

هام : – يمكن أن تكون إعادة الهيكلة لإحداث نشاط سواء من خلال دمج نشاطين أو عدة نشاطات، أو بتقسيم نشاط مع إحداث نشاط أو أنشطة متعددة أخرى، أو بمجرد تعديل حدود نشاط بتجزئته أو غير ذلك. لا تمنح إعادة الهيكلة الحق في الاستفادة من الامتيازات إلا إذا كانت مرفقة باستثمار.

1إرفق نسخة لكل قرار

[2]أشطب على الخانة المناسبة

V. طبيعة و محتوى المشروع:

1. ميدان و رمز النشاط:

.....
.....
.....
.....

2 . محتوى المشروع:

.....
.....
.....
.....

3. مكان أو تواجد المشروع:

.....
.....
.....

4. مناصب العمل المزمع خلقها(بالإضافة إلى المناصب المتوفرة)

- التنفيذ:.....
- الإشراف:.....

- التأطير:.. .....

5. في حالة التوسيع، إعادة الهيكلة، إعادة التأهيل:

- مناصب العمل المتوفرة
- مبلغ الاستثمارات الإجمالية الواردة في آخر ميزانية مالية(بالآلاف دينار)

6. الآثار على البيئة (تلوث، تسمم، ضرر....) : حدد هل يستلزم المشروع دراسة الآثار

على البيئة: **نعم** ☐ **لا** ☐

إذا كان نعم، حدد الإجراءات المزمع القيام بها لحماية البيئة

.....
.....

7. مدة الإنجاز المحتملة(عدد الأشهر).....

8. تركيبة الاستثمار القابل للاستفادة من المزايا:

بالآلاف الدينار

الأقسام	المبلغ
المصاريف الأولية	
القطعة الأرضية	
البناء	
تجهيزات الإنتاج	
الخدمات	
المجموع	

9. التكلفة الإجمالية للاستثمار:

بالآلاف الدينار

التعيين	الاستيراد	المحلي	المجموع
السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية			
السلع و الخدمات الغير المستفيدة من المزايا الجبائية			
بما في ذلك الحصص العينية			

10. المعطيات المالية للمشروع:

- **مبلغ الحصص من الأموال الخاصة (بالآلاف الدينار)**

– بالعملة الصعبة[2]: .....منها العينية[3].....

– بالدينار[4]: ..... منها العينية[5].....

- **قرض بنكي (بالآلاف الدينار)**
:.....

- **البنك محل توطين المشروع**
:.....

- **الإعانات المحتملة بالآلاف الدينار:**.....

[2] يخص غير المقيمين. تحديد القيمة المقابلة بالعملة الوطنية

[3] بالعملة الوطنية

[4] بالعملة الوطنية

[5] بالعملة الوطنية

- أتعهد في ظل العقوبات المنصوص عليها قانونا بأن:

– لا أتنازل عن العتاد المحصل عليه في ظل النظام الجبائي الامتيازي **لا عن العتاد الموجود في مؤسستي قبل التوسع،حتى الاستهلاك الكلي.**

– أقدم إلى المصالح الجبائية المعنية الكشف السنوي لمدة تقدم مشروعي.

–أطلب إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال من طرف المصالح الجبائية المعنية في أجل أقصاه انقضاء مدة الإنجاز الممنوحة لي.

– اعلم الوكالة بالتغيرات المتعلقة باستثماري.

11. يجب أن يتم إيداع الملفات من طرف المستثمر نفسه أو أي شخص يمثله على أساس توكيل.

أنا الممضي
أسفله.....
..... المتصرف
باسم.....الآمر
بصفة

.....أشهد بأنه تم إعلامي بمختلف الإجراءات المذكورة أعلاه و أصرح في ظل العقوبات المنصوص عليها قانونا بأن المعلومات الواردة في هذا التصريح صحيحة و صادقة.

إمضاء مصادق عليه من طرف المستثمر

إطار خاص بالوكالة

اسم و لقب إطار الاستقبال:

.....

.....

إمضاء و ختم

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي

ل.....

طلب مزايا الانجاز

(طبقا للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 المعدل والمتمم، المتعلق بتطوير الاستثمار).

أنا الممضي أسفله

السيد(ة).....

المتصرف

باسم.....

.....

الآمر

بصفة.....

.....

ألتمس، في إطار التصريح رقم.....المؤرخ.....الاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار النظام (1) المشار إليه أعلاه.

1. **النظام العام** ☐

2. **الأنظمة الاستثنائية:**

1.2. المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ☐

2.2.نظام الاتفاقية ☐

إمضاء المستثمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي

ل.....

قائمة السلع والخدمات المستفيدة من الامتيازات الجبائية

الرقم.....المؤرخ
في.....الطبيعة.....

- **مقرر منح المزايا الرقم.....المؤرخ في.....**
- **المستثمر.....**
- **عنوان المواطن الجبائي:.....**
- **الهاتف.....**
  الفاكس:.....

الكمية	التعيين

أنا الممضي أسفله السيد.....أصرح بان السلع الواردة في هذه القائمة موجهة لانجاز الاستثمار موضوع مقرر منح الامتيازات رقم..... المؤرخ.....

أتعهد في ظل العقوبات المنصوص عليها قانونا بالحفاظ على وجهتها المصرح بها إلى غاية إستيفاء الفترة الشرعية للاستهلاك.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي

ل.....

قائمة السلع المشكلة للحصص العينية

قائمة معدة طبقا للتصريح رقم.....المؤرخ في.....

الكمية	التعيين

تشكل هذه القائمة الحصص المقدمة لصالح المؤسسة..... من طرف السيد(ة)..... المتصرف بصفته..... .....الموجهة لإنجاز الاستثمار موضوع التصريح بالاستثمار رقم.....بتاريخ.....

تعتبر هذه القائمة مجرد شهادة تصريح بالحصص العينية طبقا لتعليمة البنك الجزائري رقم 45/م ع.د/96 المؤرخة 1997/11/05 تطبيقا للمادة رقم 123 الفقرة 02 منه لقانون المالية لسنة1994،كما أنها لا يمكن أن تؤدي إلى جمع الامتيازات بوجود قائمة التجهيزات والخدمات المستفيدة من الامتيازات الجبائية.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر

ملحق رقم 06:

Université Djillali Liabbes

Faculté Des Sciences Economiques et des Sciences de Gestions

Objet : Questionnaire sur l'intelligence économique et veille Financière dan les **PME**

Ce questionnaire a pour objectif de répondre au problématique de **l'intelligence économique et la veille financière dans les PME Algériennes.**

Nous vous prions de bien vouloir répondre aux différentes questions , en mettant crois à la case correspondante, Et Nous vous remercions de votre collaboration comme nous vous assurons que notre engagement par apport a la confidentialité des renseignements que vous nous fournirez et leur emploi est pour les besoins de la recherche scientifique .

Veillez agrée monsieur (madame) mes salutations les plus distinguées

ملحق رقم : 07 استبيان موجه لفائدة مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] مهام الوكالة ؟

.....

.....

.....

[2]عدد المؤسسات المستفيدة من برامج التأهيل (.....)

[3] في رأيكم هل برامج التأهيل يمكن لها أن ترتقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مستوى التنافسية المطلوب ؟

نعم ☐ ، لا ☐

[4]هل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظام سهر استراتيجي خاص بها ؟

نعم ☐ ، لا ☐

[5] هل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في صالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

نعم ☐ ، لا ☐

[6] لماذا تستبعد بعض المؤسسات الانضمام إلى برامج التأهيل ؟

.....

[7] هل لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرات لتصبح مؤسسات هجومية في المستقبل؟

.....

[8] صورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية على المستوى المحلي ؟

جيدة جدا ☐

- جيدة ☐

- متوسطة ☐

- سيئة ☐

[9] صورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية على المستوى الدولي ؟

جيدة جدا ☐

- جيدة ☐

- متوسطة ☐

- سيئة ☐

[10] أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- اتخاذ القرار.

- صيانة و تصليح العتاد .

- المنافسة المحلية .

- المنافسة الأجنبية .

[11] القطاعات التي تبرز فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

القطاع	الترتيب
صناعات غذائية	
صناعات الأدوية	
الطاقات المتجددة	
الالكترونيك	
النسيج	
البيوتكنولوجيا	
قطاعات أخرى	

[12] لماذا تتهرب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تكوين موظفيها ؟

بسبب التخوف من تكاليف التكوين ☐

بسبب التخوف من نقص المردودية الخاصة بالمؤسسة ☐

[25] سنة الاستفادة من البرنامج ؟

.....

[26] مجالات التكوين :

- الذكاء الاقتصادي
- المالية
- الصيانة
- أخرى

[27] نفقات التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي:

- على عاتق الدولة
- على عاتق المؤسسة

[28] المساهمة في نفقات التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي من طرف المؤسسة :

النسبة..... (%)

[29] سنة بداية التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي

.....

[30] مدة التكوين ؟

(.....) يوما

(.....) شهرا

(.....)سنة

[31] الاستفادة من برامج التأهيل من طرف الدولة ؟

نوع البرنامج .....

سنة الاستفادة من البرنامج (.....)

الغلاف المالي للبرنامج.....

ترجمة المصطلـــحات الاقتصـــادية المستعملة في البحث

اللغة الانجليزية	اللغة الفرنسية	المصطلــح اللغة العربية
Information Security	La sécurité informatique	الأمن المعلوماتي
Innovation	Innovation	الإبداع
Incentives	Les incitations,motivations	التحفيزات
Anticipation	L'anticipation	التوقع
Incertainty	Méfiance, l'incertitude	الريب ، عدم الثقة
Spying	L'espionnage	التجسس
The protection	La protection	الحماية
Alliances	Alliances	الارتباطات (التحالفات)
Business intelligence	L'intelligence économique	الذكاء الاقتصادي
Financial intelligence	L'intelligence financière	الذكاء المالي
Territorial intelligence	L'intelligence territoriale	الذكاء الإقليمي
Monitoring,supervising	la veille , la surveillance	السهر ، الحراسة
The hardles	Obstacles	العراقيل
Lobbying	Lobbying	العمل الضغطي، التأثير (اللوبي)
Financial institutions	Les entreprises financières	المؤسسات المالية
Concurrence ,compétition	La concurrence	المنافسة
Subcontracting	La sous-traitance	المناولة
Financial ressources	Ressources financières	الموارد المالية
Financial system	Système financier	النظام المالي
Workshop	Atelier	الورشة
Wakefulness	La veille	اليقظة
Distribution	Diffusion	بث ، نشر ، إشاعة
Alert	Alerte	تأهب ، حذر
Adaptation	L'adaptation	تبني ، التكيف
Incubator	Incubateur	حاضنة
Défensive Policy	Defensive	دفاعية
Guide	Guide	دليل
Venture capital	Le capital a risque	رأس مال المخاطر
Information Market	Marché des information	سوق المعلومات

ترجمة المصطلـــحات الاقتصـــادية المستعملة في البحث

Network	Réseau	شبكة
war room	Chambre de guerre	غرفة الحرب
Offensive	Offensive	هجومية

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	
القسم الأول : الذكاء الاقتصادي و السهر المالي في الجزائر	
الفصل التمهيدي :متطلبات الذكاء الاقتصادي و منطوره في الجزائر	
مقدمة القسم	11
تمهيد	13
المبحث الأول : ماهية الذكاء الاقتصادي	15
أولا :مفاهيم و تعاريف الذكاء الاقتصادي في العالم	16
ثانيا :مفاهيم الذكـــــــــــاء الاقتصادي في الجزائـــــــــــر	18
ثالثا :عناصر الذكاء الاقتصادي	19
رابعا : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمات	20
خامسا: واقع الذكاء الاقتصادي على المستويين (المركزي و اللامركزي)	22
المبحث الثاني: السهـــــــــر و الذكاء الاقتصادي	25
أولا : أهم أنواع السهر	26
ثانيا :البينشماركينغ	27
ثالثا : الأنماط الأربعة للذكاء الإبداعي	28
رابعا : تسيير المعلومة	29
خامسا : خصائص الذكاء الاقتصادي	30
سادسا : الذكاء الاقتصادي كعنصر في الأمن الاقتصادي	30
المبحث الثالث: السياسة العمومية للذكاء الاقتصادي في الجزائر	32
أولا : اليقظة الاقتصادية عنصر فعال لتنافسية المؤسسات	33
ثانيا : إقامة جهاز اليقظة	34
ثالثا : تقديم الخدمات للمؤسسات	35

رابعا : إمكانية إنعاش الذكاء الاقتصادي للصناعة الجزائرية	36
خامسا : الانفاق على التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر	39
سادسا : مرافقة المؤسسات للاستفادة من برنامج الذكاء الاقتصادي	40
المبحث الرابع : ميكانيزمات الذكاء الاقتصادي في الجزائر	41
أولا :أدوات و وسائل تجسيد الذكاء الاقتصادي في الجزائر	41
ثانيا :تكوين الموارد البشريـــــــــــــة	42
ثالثا :رأس المال البشري في الجزائـــــــــــــر	43
رابعا :الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية	44
خامسا : شبكات دخول و خروج المعلومات في المؤسسات الجزائرية	46
سادسا : تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر	50
المبحث الخامس : نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم	52
أولا : نوذج فولد	52
ثانيا : النظام الياباني	53
ثالثا : النظام الأمريكي	54
رابعا : النظام الفرنسي	55
خامسا : نموذج الذكاء الاقتصادي في الصين	56
سادسا : تطور الذكاء الاقتصادي في الجزائر	60
خاتمة الفصل	65

الفصل الثاني : السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائـر

تمهيد	67
المبحـــث الأول :ماهية السهر المالي و المؤسسات المالية في الجزائر	68
أولا : تعريف السهـــر المـــــالي	69
ثانيا : مؤشرات سلامة القطاع المالي لتقييم السهـــــــــر الكلي	73
ثالثا : ماهية المؤسســـات الماليـــة	74
رابعا : أهم البنوك المتواجدة في الجزائر	76
خامسا : أهم المؤسسات الماليـــــــــة	82
المبحث الثاني :الوساطة المالية و ذكاء المؤسسات	85
أولا : الوساطة المالية و نظام المعلومات في الجزائر	85
ثانيا : البورصة و التمويل في الجزائر	89
ثالثا : ارتباط الوساطة المالية بذكاء المؤسسات	95
رابعا : هيكل البنوك العمومية في النظام المالي	97

خامسا : أهم البنوك الالكترونية الناجحة في العالم 99

المبحـــث الثالث :دور الذكاء الاقتصادي في تفعيل السهر المالي في الجزائر 100

أولا : طبيعة السهر المالي في الجزائر 102

ثانيا : آليات التمويل عن طريق شركات رأسمال المخاطر 102

ثالثا : مراحل التمويل عن طريق شركات رأس مال المخاطر 103

رابعا : نظرة على الشركات العالمية لرأسمال المخاطر في مجال التكنولوجيا 105

خامسا : رأس مال المخاطر في الجزائـــــــــــــر 107

المبحث الرابع : تداعيات العولمة المالية و أخطارها 108

أولا : الأزمة المالية العالمية و أثرها على أداء الأسواق المالية 109

ثانيا : أهم المخاطر المالية الناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال 110

ثالثا : تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري 112

رابعا : دور الدول النامية في تفادي آثار الأزمة 113

المبحث الخامس : من السهر المالي إلى الذكاء المالي 115

أولا : ما المقصود بالذكاء المالي ؟ 115

ثانيا : مهارات الذكاء المالي 116

ثالثا : السهر المالي على مستوى المصارف كأداة للذكاء التنافسي 117

رابعا : وحدة الذكاء المالي 118

خاتمة الفصل 119

خاتمة القسم 120

القسم الثانـــي :حالـــة المؤسســـات الصغيرة و المتوسطـــة

الفصل الثالث :تطوير الذكاء الاقتصادي و تقنيات تمويل المؤسسات ص و م

مقدمة القسم 122

تمهيد 125

المبحـــث الأول:الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 126

أولا : نظرية اتخاذ القرارات و معالجة المعلومات لقائدي المؤسسات المتوسطة و الصغيرة 126

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة 127

ثالثا : استراتيجيات التسيير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية 130

رابعا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية محرك للنمو 131

المبحث الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين تنافسيتها 132

أولا : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري 132

ثانيا : مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 133

ثالثا : علاقة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحسين التنافسية 137
رابعا : الذكاء الاقتصادي : عنصر مفتاحي لتنافسية المؤسسات 140
خامسا : برامج التأهيل للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر 142
المبحث الثالث : استراتيجية تطوير الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية 147
أولا : الذكاء كرافعة تطوير اقتصادي 147
ثانيا : أدوار الدولة في توجيه الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية 148
ثالثا : الاستراتيجية الدفاعية للذكاء الاقتصادي في الجزائر 150
رابعا : وضعية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية 151
المبحث الرابع : الذكاء الاقليمي كبديل اقتصادي للمؤسسسات المتوسطة و الصغيرة 152
أولا : من المتكفل بآلية الذكاء الاقتصادي الاقليمي ؟ 152
ثانيا : السهر و الآليات الأساسية للذكاء الاقتصادي بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة 153
ثالثا : أشكال و أنواع السهر 155
رابعا : العلاقة بين ميزانية الذكاء الاقتصادي و مخاطر المؤسسة 156
المبحث الخامس : تقنيات تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة 158
أولا : التمويل عن طريق الاستغلال الأمثل للاختراعات و الابتكارات 158
ثانيا : التمويل عن طريق المالية الاسلامية 159
ثالثا : النشر الالكتروني للقوائم المالية 161
رابعا : شركات رأس مال المخاطر 162
خامسا : التمويل عن طريق دعم الصناديق 163
المبحث السادس: المؤسسات بين مواجهة العراقيل و التكوين في الذكاء الاقتصادي 164
أولا : المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في مواجهة المنافسة الدولية 164
ثانيا : العراقيل المحيطة بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة 165
ثالثا : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 166
رابعا : الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 168
خامسا : أهم التحفيزات المالية و الضريبية الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 170
سادسا : التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي و واقع اليقظة الإستراتيجية 172
خاتمة الفصل 178

الفصل الرابع : الذكاء الاقتصادي و السهر المالي ب: م ص وم

تمهيد 180
المبحث الأول :أهم المؤسسات و الهيئات الداعمة للمؤسســات الصغيرة و المتوسطة بالولاية 181
أولا : مركز لتسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية 181
ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشباك الوحيد غير مركزي) 183
ثالثا : غرفة الصناعة و الحرف التقليدية 185

رابعا : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 186
خامسا : الذكاء الإقليمي للولاية 187

المبحث الثاني : الذكاء الاقليمي و أمن المؤسسات 189

أولا : فرص و مخاطر الذكاء الاقليمي 189
ثانيا : وجهة المعلومات في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة 192
ثالثا : التشارك في المعلومات و الاجابة على تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 194
رابعا : الهيكل التنظيمي للمؤسسة و حماية الممتلكات المعلوماتية 195

المبحث الثالث : الدراسة المنهجية للبحث 197

أولا : منهج و حدود الدراسة 197
ثانيا :تحديد مجتمع و عينة الدراسة 199
ثالثا : اختبار أداة الدراسة 199
رابعا : البطاقة الفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 201
خامسا: مدلول و محاولة تحديد مفهوم للذكاء الاقتصادي من قبل المؤسسات ص و م 203
سادسا : اختبار فرضيات الدراسة 206

المبحث الرابع : تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 209

أولا: أجهزة الكمبيوتر و نقائص التحكم في تكنولوجيا المعلومات 209
ثانيا : ارتباط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأنترنيت 212
ثالثا : مجالات استعمال البرمجيات 213
رابعا: سياسة التنافسية بالمؤسسات و مسألة أمن المعلومات 214
خامسا : حماية المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 215
سادسا : شبكات المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 216

المبحث الخامس : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات ص و م 219

أولا : أدوات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 219
ثانيا : تكوين الموارد البشرية في مجال الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 220
ثالثا : سياسة (الضغط و التأثير) اللوبي 222
رابعا : أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 223

المبحث السادس : السهر المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 224

أولا : السهر و أنواع اليقظة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 224
ثانيا : البينشماركينغ بالمؤسسات المدروسة 225

ثالثا : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 227
رابعا : مواجهة المخاطر المالية من قبل المؤسسة 228
خامسا : الموارد المالية الجديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تموقع اليقظة الاستراتيجية 229
خاتمة الفصل 232
خاتمة القسم 233
الخاتمة العامة 236
قائمة المراجع 246
الملحقات 251
المصطلحات الاقتصادية 270
فهرس المحتويات 273